التغير الاجتماعي

تأليف

الدكتور / أحمد زايد
أستاذ علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة القاهرة

الدكتورة / إعتماد علام
أستاذ علم الاجتماع
كلية البنات - جامعة عين شمس

الطبعة الثانية

٢٠٠٠



مكتبة الأنجلو المصرية

اسـم الكتاب : التغير الاجتماعي
اسـم المؤلف : أ.د. أحمد زايد / أ.د. إعتماد علام
الناشــــــر : مكتبة الأنجلو المصرية
الجمع والإخراج الفني : ميجا سنتر
الطـــــباعة : محمد عبد الكريم حسان
رقم الإيـــداع : 9082 لسنة 2000
الترقيم الدولي : I-S-B-N 977-05-1757-7

المحتويات

إهـــداء

إلى روح الأستاذ الدكتور والعالم المتميز السيد الحسيني عرفاناً بقدره واعتزازاً بزمالته ووفاء لشخصه الكريم وذكرى لصديق عزيز

المؤلفان

* مقدمة *

يهتم علماء الاجتماع بل وكل علماء المجتمع بدراسة التغير الاجتماعى إهتماماً كبيراً . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب : الأول أن موضوع التغير الاجتماعى من الموضوعات المحورية التى تلتقى عندها معظم فروع علم الاجتماع إن لم تكن جميعها . فدراسة التغير الاجتماعى تأخذ الباحث إلى ميادين عديدة مثل دراسات الريف والحضر ، ودراسات الطبقات ودراسات التنمية الاجتماعية ، بل قد تأخذه إلى ميادين أكثر تجريداً مثل ميدان النظرية الاجتماعية ؛ والثانى أن علم الاجتماع قد انشغل منذ نشأته بقضية التغير الاجتماعى وكانت نظريات علم الاجتماع هى النتاج المعرفى الذى أفرزه تاريخ العلم لرصد حركة تغير المجتمعات وتحولها . إن كل نظرية من نظريات علم الاجتماع تمس قضيه التغير حتى وأن لم تكن موجهه اساساً ؛ والثالث أن التغير فى عالمنا المعاصر قد أتخذ اتجاهاً سريعاً ، وأصبحنا نعيش فى عالم لا يستطيع فيه أى شخص أن يلاحق التغيرات التى تحدث فيه يوماً بعد يوم ، ومن الطبيعى أن يواجه علم الاجتماع هذه التغيرات المتلاحقه باهتمام علمى لموضوع التغير الاجتماعى .

ويأتى الكتاب فى طبعته الثانية الذى نقدمه لقراء العربية اليوم ، متضمناً فصلا جديداً يناقش اشكالية العولمة ومايصاحبها من تغيرات اجتماعية متوقعة ، كخطوة على طريق الإهتمام بقضيه التغير الاجتماعى ؛ خاصة وأن هناك قصوراً واضحاً فى الكتب المخصصه لموضوع التغير الاجتماعى فى الوطن العربى . ولقد حاولنا قدر جهدنا أن نقدم تغطية لمعظم الموضوعات التى تثار فى دراسة التغير الاجتماعى مثل مفهوم التغير وعوامله ونظرياته وانماطه وعملياته مع الاهتمام فى نفس الوقت بموضوع التغير الاجتماعى فى الوطن العربى . ولذلك فقد ضم الكتاب فصلين أحدهما عن التغير فى الوطن العربى والآخر عن نقد فرضيات دراسات التغير الاجتماعى فى دول الخليج العربى . كما حاولنا أن نقدم أحدث التطورات فى دراسة التغير الاجتماعى ، ولذلك فقد اختتمنا الكتاب بفصل عن التغير الاجتماعى والدراسات المستقبلية .

ورغم أننا توخينا منهجاً واحداً فى عرض الموضوعات وفى مناقشة مختلف القضايا ، ألا أن الكتاب قد أنجز من خلال تقسيم عمل تولت فيه الدكتورة إعتماد علام كتابة الفصول الثالث والرابع والخامس والسابع ، وتولى فيه الدكتور أحمد زايد كتابة الفصلين الأول والثانى ، والفصلين السادس والثامن . ونحن إذ نقدم هذا العمل إلى المكتبة العربية ، نعتذر عن وجود أى تقصير ، ونعد بمزيد من التجريد والتجديد فى ضوء ما سيثيره هذا النص من مناقشات .

المؤلفان

القاهرة فى ١٤ أبريل ٢٠٠٠

1

الفصل الأول

التغير الاجتماعى
المفهوم والعوامل

الفصل الأول

التغير الاجتماعي
المفهوم والعوامل

مقدمة

إن مفهوم التغير الاجتماعى ، رغم شيوعه وانتشاره ، يختلط بالكثير من المفهومات مثل مفهوم التقدم ومفهوم التطور ومفهوم النمو وغيرها من المفهومات، الأمر الذى يستلزم تحديداً دقيقاً لهذه المفهومات وتحديد علاقتها بمفهوم التغير الاجتماعى . ولا يمكننا أن نبدأ حديثاً عن مفهوم التغير الاجتماعى دون أن نلقى نظرة سريعة على تاريخه ، فإذا كان مفهوم التغير الاجتماعى مفهوماً حديثاً نسبياً، فإن التغير كامن فى الوجود منذ القدم ، كما أن مفهوم التغير نفسه كامن فى أراء الفلاسفه والمفكرين منذ القدم أيضا . ومن ثم فانه لا يمكننا استجلاء مفهوم التغير الاجتماعى دون أن نتعرف على الخلفية التاريخية لهذا المفهوم . أن هذه الخلفية التاريخية هى التى سوف تمكننا من أن نتقدم لتعريف التغير الاجتماعى وتحديد علاقته بالمفهومات الأخرى والقاء الضوء على عوامله .

وبناء على ذلك فاننا نتوقع أن يتكون هذا الفصل من أربعة عناصر أساسيه هى :

أولاً : التغير الاجتماعى : خلفية تاريخية .

ثانياً : التغير الاجتماعى : محاوله للتعريف .

ثالثاً : التغير الاجتماعى والمفهومات المصاحبة .

رابعاً : عوامل التغير الاجتماعى .

* كتب هذا الفصل د. أحمد زايد .

أولاً : التغير الاجتماعى : خلفية تاريخية

بالرغم من أن دراسة التغير الاجتماعى من الاهتمامات المعاصرة لعلم الاجتماع ، إلا أن الفلاسفة والمفكرين على مر العصور قد لاحظوا التغير الاجتماعى والسياسى وتأملوه وطوروا بشأنه أفكاراً ربما تكون قد شكلت الرصيد المعرفى الذى تطور من خلاله مفهوم التغير الاجتماعى الحديث . وليس هذا أمراً غريباً ، إذ أن التغير سمة لصيقة بحياة الانسان وافكاره والتجمعات البشرية التى أقامها . فمبدأ التغير هو أحد المبادئ الاساسية التى ينهض عليها الوجود الاجتماعى بجوانبه الطبيعية وغير الطبيعية . فظواهر الكون الطبيعية تخضع للتغير كما أن الكائنات الحية التى تعيش داخل الاطار الطبيعى – الفيزيقى فى هذا الكون تخضع فى حركتها وتطورها لمبدأ التغير . وعندما أسس الانسان هذه التجمعات التى أطلق عليها « مجتمعات » ، لم تكن أشبه بمجتمعاتنا المعاصرة الأشد تعقيداً ، بل كانت تجمعات بسيطه أقل تعقيداً . ويعنى ذلك أنها خضعت لعملية تغير بعيدة المدى ، بل أنها ماتزال تخبر تغيراً جديداً كل يوم .

من الطبيعى إذن أن يتأمل الفلاسفه والمفكرون ظواهر التغير الطبيعى والبيولوجى والاجتماعى من حولهم ، وأن يؤسسوا نظريات وافتراضات عامة بشأنها . ولعل أول من لفت الانتباه إلى قوانين التغير العامة التى تحكم كل الأشياء هو فيلسوف اليونان القديم هيراقليطس (٥٤٠ – ٤٧٥ ق . م) الذى أطلق عبارته الشهيرة التى قال فيها « أن الانسان لا يستطيع أن يضع قدمه فى نهر واحد مرتين لأن النهر يكون قد تغير بين الخطوتين » . ويعنى هذا أن التغير قانون أساسى من قوانين الوجود ، وأن الوجود دائم الحركة لا يسكن على حال ولا ينقطع تغيره لحظة من اللحظات ، بحيث أن الانسان إذا نزل نهراً وعاود نزول نفس النهر فانه لن يكون نفس الانسان ، ولن يكون النهر نفس النهر ، فقد أصابهما التغير ولم يعدا كما كانا عليهما بالأمس . لقد تغير النهر والانسان وتغير كل شئ من حولهما فأصبح كل شئ جديداً جديداً .

واكد فلاسفة اليونان ممن جاءوا بعد هيراقليطس على مبدأ التغير . ورغم أن أفلاطون (٤٢٧ – ٣٤٧ ق . م) كان فيلسوفاً مثالياً إلا أنه كان يدرك أن المجتمع اللاتينى الذى عاش فيه (والذى كان مجتمعاً معقداً إلى حد ما) ظهر نتيجة تطورات سابقة عليه . لقد كان المجتمع الأول الذى أسسه الانسان مجتمعاً بسيطاً ، لا يتجاوز الأسرة الواحدة وعرفت المجتمعات فى تغيرها نظم تقسيم العمل وفقاً

لتغير حاجاته فظهرت الحرف والصناعات ، والتجار ، والعمال ، والجنود المحترفون . وكلما ظهرت حاجات جديدة ، وكلما تنوعت مطالب الناس ، كلما ظهرت الحاجة إلى احداث تغيرات سريعة . (محمد على محمد ، ١٩٨٥ ؛ ٢٣) ولقد ظلت المجتمعات هكذا إلى أن اصابها الفساد من جراء ما حدث بها من تغيرات ، الأمر الذى دعا أفلاطون إلى أن يحاول تجاوز هذه المجتمعات إلى عالم اليوتوبيا (العالم المثالى) ليؤسس مدينه فاضلة لا يدركها التغير .

وسار أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق . م) على منوال أفلاطون ، ولكنه كان فيلسوفاً واقعياً أقرب إلى تحليل ما هو كائن دون التحليق فيما ينبغى أن يكون . لقد أتجه ارسطو إلى توضيح العمليات التى أصابت المجتمعات الصغيره وحولتها إلى مجتمعات اكثر تعقيداً مثل التعاون والتضامن وتقسيم العمل . كما أوضح السلسلة المتصلة من التطور التى تأسست عليها الدولة أو المجتمع السياسى . فالدولة (المجتمع) فى أصل نشأتها ، تشكلت من صورة المجتمع الصغير الذى التف حول الأسرة، ومن الأسرة ظهرت القبيلة ، ومن القبيلة تكونت القرى ، فالمدن ، فالمجتمع السياسى الكبير .

وكانت الحاجة إلى التعاون والتضامن هى الكامنة خلف تعقيد المجتمعات على هذا النحو ، وتغيرها عبر الزمن مع تبدل المشكلات والحاجات التى تواجهها . ولقد لفت ارسطو النظر إلى عنصر هام أصبح جوهرياً فى دراسات التغير الاجتماعى فيما بعد . فالتغير عندما يحدث ، يحدث وفق قانون ثابت هو قانون الانتقال من البسيط إلى المركب ومن المتجانس إلى اللامتجانس ، وهكذا تتحول المجتمعات ببطء شديد ، ويتم انتقالها عبر مراحل طويلة المدى . ورغم تأكيد أرسطو على هذا التغير التدريجى التلقائى فى بناء المجتمعات ، إلا أنه أكد أيضاً على إمكانيه ظهور التغير المفاجئ الناتج عن الثورة أو الانقلاب ويظهر ذلك عندما تتأسس الدولة على نظام خاطئ للعدالة (السيد الحسينى وآخرون ، ١٩٨٧ : ٢٩) .

وتفصح نظرية أبن خلدون فى شؤون العمران عن وعى مبكر بقوانين التغير الاجتماعى فى العمران البشرى . فالمجتمع عنده أشبه بالكائن الحى يظهر إلى الوجود طفلاً ، ثم يبلغ شبابه ، وكهولته وأخيراً يصيبه الهرم فيفنى ويزول . فالعمران كله على ما يذهب ابن خلدون له عمر محسوس كأعمار البشر ، وهو يفنى ويدركه الهرم كالاعمار الطبيعية للحيوانات (ابن خلدون : ٣٧١ - ٣٧٤) . ويبدو أن أدراك ابن خلدون لطبيعة التغير الاجتماعى فى المجتمعات البشريه هو

الذى جعله ينشغل بقضايا التحول من البداوة إلى الحضارة ، ومن الرئاسه إلى الملك ، ومن الصنائع البسيطة الضرورية إلى الصنائع الكمالية . ولكن الأهم من ذلك كله ، هو أن ابن خلدون قد أدرك أن التغير لا يسير على وتيره واحده ، بل أن له أشكالاً حددها فى شكلين رئسيين هما :

١ - المباينة بالجملة وتعنى التغير التدريجى الذى يحدث فى العمران كله أو فى جزء من أجزائه .

٢ - التبدل بالجمله ، ويعنى التغير الجذرى الذى يخلق نمطاً جديداً ومجتمعاً جديداً يخالف المجتمع السابق عليه تماماً (السيد الحسينى وآخرون ، ١٩٨٧ : ٩٧) .

لقد بلغ الاهتمام بالتغير الاجتماعى مبلغه فى عصر التنوير الأوربى . وتعد روح هذا العصر شاهدة على تغير واضح فى بناء المجتمع السياسى وفى بناء الفكر. فقد اهتم فلاسفه عصر التنوير بالمتغيرات التى طرأت على الحياة الاجتماعية منذ نشأتها وحتى قيام الدولة المدنية الحديثة . ورغم أن التصورات التى قدمها فلاسفه عصر التنوير قد اعتمدت على نظريات افتراضية . إلا أنها عكست إهتماما كبيراً بالتغير الاجتماعى ، وإدراكاً واعياً لدوره فى تقدم المجتمعات والتغير الاجتماعى فى نظر فلاسفه عصر التنوير هو تغير تقدمى ينقل المجتمعات إلى حالة أفضل إلى نظام سياسى يحقق فيه الأفراد أهدافهم . وفى ضوء ذلك اكد توماس هوبز (١٥٨٥ - ١٦٧٩ م) على انتقال المجتمعات من حالة الفوضى التى يقتل فيها الأفراد بعضهم البعض الآخر أو من حالة الحرب الاجتماعية إلى حالة يسود فيها النظام ويتحكم فيها العقل من خلال قوة الدولة التى تلزم الأفراد لكى ينصاعوا لقانونها العام . وبنفس الطريقه أكد جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤ م) على تطور النظام القانونى فى المجتمعات البشرية فقد ظهر هذا النظام لكى يكمل الحاله الطبيعيه للبشر الذين يعتدون على حرية بعضهم إذا تركوا دون قانون وتمثل الحكومة هذا النظام القانونى الذى يتطور من خلال وعى الأفراد فى المجتمع لضرورة قيامه حمايه لمصالحهم . أما روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨ م) فقد ركز على نمو الروح الجمعية الاخلاقية فقد تطورت المجتمعات من حاله بسيطة يشبع فيها الفرد كل حاجاته إلى مجتمعات سيطرت فيها بعض الفئات على فئات أخرى وظهرت فيها أشكال من اللامساواه ، الأمر الذى يتطلب قيام نظام أخلاقى جمعى تمثله الدولة التى تحمى حقوق الأفراد (أحمد زايد ، ١٩٨٨ : ٤٩ - ٥٥) .

إن هذا الإهتمام المستمر بدراسة ظاهرة التغير الاجتماعى فى المجتمعات البشرية فتح أفاقا أمام علماء الاجتماع الأوائل لرصد حركة التغير وتنظيمها بشكل علمى . والمحقق أن علماء الاجتماع الأوائل لم يستخدموا مفهوم التغير الاجتماعى بشكل مباشر ولم يفردوا له فصولا فى كتبهم ولكن كتبا تمثل دراسات مطوله فى التغير الاجتماعى . فكتاب دروس فى الفلسفة الوضعية لأوجست كونت يفصح عن تحليل واسع النطاق للتغيرات الاجتماعية الكبرى التى اعتقد كونت أنها أصابت المجتمعات البشرية . والكتاب فى مجمله دفاع عن قانون التقدم (قانون المراحل الثلاث) ، الذى بمقتضاه تتحول المجتمعات من المرحلة الدينية إلى المرحلة الفلسفية واخيراً إلى المرحلة الوضعية . كما يعد كتاب دور كايم عن تقسيم العمل دراسة فى تحول المجتمعات الرأسمالية الغربية وفقاً لمبدأ التباين والتكامل الناتجين عن تقسيم العمل . كما أن دراسة ماكس ڤيبر عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية ماهى إلا دراسة فى الدور الذى لعبته المعتقدات فى تغير المجتمع وفى خلق تغيرات واسعه النطاق . وينسحب نفس الشئ على دراسة ماركس في رأس المال التي تعد محاولة لاكتشاف قوانين التغير المجتمعية الكبري ، وينطبق نفس الحكم على دراسات سبنسر وباريتو وغيرهما من علماء القرن التاسع عشر . لقد إنشغل هؤلاء العلماء برصد حركة المجتمع وتغيره ، وطوروا بشأنه قوانين مختلفة ولكنهم لم يستخدموا مفهوم التغير الاجتماعى قدر إستخدامهم لمفاهيم أخرى كالتطور والتقدم . وسوف يتضح لنا ذلك فيما بعد . وحسبنا الآن أن نؤكد أن التراكم المعرفى حول رصد التغير والتأمل حول أنماطه وعوامله قد تجسد فى القرن التاسع عشر في نظريات علمية عديدة سوف نتناولها بالتفصيل في أحد الفصول اللاحقة فى هذا الكتاب .

ورغم هذا الإهتمام بالتغير الاجتماعى ، إلا أن المفهوم لم يظهر بشكل منظم إلا فى عام ١٩٢٢ عندما كتب وليام أوجبرن William Ogburn كتابه عن التغير الإجتماعى (محمد الزعبي ١٩٨٢ : ٣٧) . لقد درج المفكرون السوسيولوجيون على استخدام مفهومات أخرى مثل النمو والتقدم والتطور . وسوف نحدد العلاقة بين مفهوم التغير الاجتماعى وهذه المفهومات فى مكان لاحق من هذا الفصل ، وحسبنا هنا أن نؤكد على حقيقة هامة وهى أن ظهور مفهوم التغير الاجتماعى قد واجه النقص فى هذه المفهومات التى ظهر كل منها فى سياق معين ، وإنه قدم مفهوماً أكثر حيادية لدراسة التحولات التي تطرأ على بناء المجتمع ونظمه . لنحاول أولاً أن نتعرف على معني مفهوم التغير الاجتماعى ثم ننتقل إلي التعرف

على المفهومات ذات الصلة به لعلنا نفهم دلاله ما نذهب إليه هنا من أن مفهوم التغير الاجتماعى الذى ظهر فى عام ١٩٢٢ قد لبي حاجة أساسية لمواجه أوجه القصور فى المفهومات الأخرى .

ثانياً : التغير الاجتماعى ، محاولة للتعريف

ثمة مشكلات كامنه فى تعريف مفهوم التغير الاجتماعى ، وتنتج هذه المشكلات من تنوع التعريفات من ناحية ، ومن الطابع المعقد لعملية التغيرُ الاجتماعى . فقد تعرض مفهوم التغير الاجتماعى لجهود تعريف عديدة مثلة مثل غيره من مفهومات العلوم الاجتماعية الأمر الذى يدعو البعض إلى عدم الخوض فى تعريف التغير الاجتماعى على إعتبار أن التعريف جهد غير مفيد ، والإكتفاء بالإشارة إلى أبعاد التغير الاجتماعى أو مجالاته كالحديث عن التغير الاجتماعى أو التغير فى السكان أو الثقافة وغيرها من مجالات التغير الاجتماعى (Kuper and Kuper, 1985: 760) ولاتنبع مشكلات التعريف من تعدد المفهومات وتضاربها فحسب ، بل تنبع فى الأساس من تعقد عملية التغير الاجتماعى نفسه . فالحديث عن التغير الاجتماعى يعني – أولاً – الحديث عن المجتمع برمته فى تفاعلاته المعقدة وفي إتساعه فى الزمان والمكان . كما أنه يعني – ثانياً – الإشارة إلى نقيضه أي إلى عناصر الثبات والإستقرار فى المجتمع . فليس هناك تغير بغير ثبات ، كما إن التغير عندما يحدث لايحدث بشكل لامتناهى وإنما يكون له دائماً حدوداً يحدث فيها . وأخيراً فإن الحديث عن التغير الاجتماعى يعني صعوبة القياس وصعوبة الإمساك بالعناصر الأساسية فيه . أن التغيرات الاجتماعية أمور لايمكن ضبطها وقياسها إلا بصعوبة ، كما لايمكن التنبؤ بحدوثها .

ورغم كل هذه المشكلات إلا أن العلماء لم يكفوا عن تعريف التغير الاجتماعى ، أو حتي معظمها . ولقد أمكننا أن نصنف تعريفات التغير الاجتماعى فى خمسة مجموعات أساسية .

١ – هناك أولاً مجموعة التعريفات التى تركز على التغيرات الهيكلية فى البناء الاجتماعى . فالتغير الاجتماعى فى هذه المجموعة من التعريفات يشير إلى التحولات أو التبدلات فى بناء المجتمع ، أي فى الهياكل الأساسية فيه مثل حجم المجتمع ، وتركيب أجزائه المختلفه . والتوازن بين هذه الاجزاء . ومن التعريفات تعريف جنزبرج Ginsberg الذى حدد التغير فى البناء الاجتماعى كالتغير فى حجم المجتمع وتركيبه ونمط التوازن بين أجزائه أو نمط تنظيماته . ومن

الأمثلة على هذا النوع من التغير تضاؤل حجم الأسرة وتحلل الاقتصاد المعيشى على أثر ظهور المدن ، والتحول من الطوائف المهنيه إلى الطبقات . (Ginsberg, 1958 : 205)

قد يشير التغير أيضا إلى التحولات فى أنماط الفعل الاجتماعى والتفاعل الاجتماعى التى تشكل العلاقات الاجتماعية المنظمه التى هى جوهر البناء الاجتماعى . ويتضمن ذلك كل أشكال التحول التى تحدث فى القيم والمعايير وقواعد السلوك الضابطة لأنماط التفاعل بين الأفراد ، ومن الأمثلة على هذا النوع من التعريفات تعريف ولبرت مور W. Moore للتغير بأنه التبدل الجوهرى فى الأبنية الاجتماعية أى فى أنماط الفعل الاجتماعى بما فى ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل كما تنعكس فى التغيرات التى تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافيه والرموز (Moore, 1968 : 366) ، وسواء ركزت على الهياكل أو على أنماط التفاعل ، فإن التعريفات البنائية تهتم بالتحولات الكبرى التى تطرأ على المجتمعات ، ونقصد بالتحولات الكبرى تلك التى تأخذ زمناً طويلاً فى حدوثها والتى تترك آثاراً بعيده المدى على الهياكل الثابته لبناء المجتمعات .

٢ – هناك ثانيا التعريفات التى تركز على الوظائف . فالتغير الاجتماعى هو تغير فى المكونات النسقيه أو النظامية فى المجتمع ، ومن ثم فهو تغير فى الطريقه التى تعمل بها النظم والأنساق . أو فى نوعية الأداء الوظيفى لهذه الانساق، ومن الأمثلة على هذه التعريفات تعريف فرنسيس الين F. Allen ، الذى يذهب إلى أن التغير يشتمل على التعديلات فى الأنساق الاجتماعية والانساق الفرعية داخل البناء الاجتماعى وكذلك أسلوب الاداء الوظيفى لهذه الانساق عبر فتره من الزمن (Allen, 1971 : 39) .

تفترض هذه المجموعة من التعريفات أن لكل نسق اجتماعى وظائف محددة عليه أن يواجهها . وعندما يحدث التغير الاجتماعى ، فانه لا يحدث فى الأنساق الأساسية والانساق الفرعية فحسب ، ولكنه يحدث فى وظائف هذه الأنساق . فقد يؤدى التغير إلى أن يصبح النسق أكثر كفاءة فى أداء وظائفه ، وقد يؤدى إلى أن يصبح النسق أقل كفاءة فى أداء وظائفه ؛ ذلك يعتمد على الطريقة التى يحدث بها التغير والعوامل الفاعله فيه ، وطبيعة المعوقات الوظيفية التى تفرزها عمليه التغير الاجتماعى .

٣ – هناك مجموعه ثالثه من التعريفات تركز على المستويات المختلفة

للتغير الاجتماعى . فالتغير الاجتماعى عندما يحدث فانه يؤثر على بناء المجتمع ، وعلى طبيعه العلاقات الاجتماعية فيه ، وعلى وظائف الانساق ، وآخيراً فانه يؤثر على الافراد . أن التغير هنا عملية شاملة متعدده المستويات ويمكن النظر إليها عبر هذه المستويات . بل أن هذه المستويات للتغير يمكن أن تمتد لتشمل التغيرات الكونية Global التى تظهر على المستوى العالمى ومن أشهر التعريفات التى تهتم بمستويات التغير الاجتماعى تعريف روبرت لاور R. H. Lauer الذى ينظر إلى التغير الاجتماعى على أنه يشير إلى التبدلات فى الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الانسانية بدءاً من الفرد وانتهاء بالكون كله (Lauer, 1977 : 4).

٤–هناك نوع رابع من التعريفات يهتم –مع تركيزه على العناصر البنائية والوظيفية – بعنصر الزمن فى عملية التغير الاجتماعى . أن التغير الاجتماعى عملية ممتدة عبر الزمن › ولايوجد تغير اجتماعى بغير زمن يحدث فيه ومن التعريفات التى تهتم بعنصر الزمن تعريف نسبت R.Nisbet ، الذى يعرف التغير الاجتماعى بمعناه الواسع بأنه مجموعه متتابعه (أومتواليه)من التبدلات (الاختلافات) التى تحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر فى الوجود (Nisbet, 1969 : 168) وفى ضوء ذلك فإن التغير الاجتماعى يشير الى مجموعه من العمليات المتتابعة عبر الزمن والتى تنتج أشكالا من الاختلاف والتباين التى تؤدى الى تغير البناء الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية والجوانب الثقافية المختلفة كالقيم والمعايير والمعتقدات .

٥– أخيراً هناك التعريفات التى تهتم بتعدد مظاهر التغير أو مجالاته ومن هذه التعريفات ما يعدد مجالات التغير المختلفة كالتغير الايكولوجى ، والتغير الاقتصادى والتغير السياسى ؛ والثقافى ومنها ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التى تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسى أو أى مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعيه . وغالبا ما تميل هذه التعريفات إلى التفرقة بين نوعين من التغير : التغير الاجتماعى ؛ والتغير الثقافى . الأول يشير إلى التغيرات التى تحدث فى العلاقات الاجتماعية ، بينما يشير الثانى إلى التغيرات فى القيم والمعتقدات . ومن الذين مالوا إلى التفرقه بين التغير الاجتماعى والتغير الثقافى بوتومور Bottomore الذى عرف التغير الاجتماعى بالتغير فى البناء الاجتماعى أو فى بعض النظم أو العلاقات بينها . بينما يشيرالتغير الثقافى إلى صور التنوع التى تطرأ على الظواهر الثقافيه كالمعرفه والافكار والفن والمذاهب الدينيه والاخلاقيه (بوتومور ، ١٩٨٠ :

٣٤٩) .

والمستعرض لهذه التعريفات يجد فيها - رغم اختلافها - عناصر مشتركة . فجميع التعريفات تنظر إلى التغير الاجتماعى بوصفه تحولاً Transformation أو تبدلاً Alteration فى الابنية أو النظم أو العلاقات أو الوظائف .

كما أن جميع التعريفات تنظر إلى التغير كعملية مستمرة لها أسباب ونتائج ويأتى الخلاف فى التركيز على نتائج التغير هل هو تغير فى البناء أو الثقافة أو فى جميع المستويات المكونة للتنظيم الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع . وأخيراً فان كل التعريفات لا تنكر عنصر الزمن . فهناك تعريفات تركز على هذا العنصر بشكل مباشر ، أما التعريفات التى لا تركز عليه بشكل مباشر فانها تفترض وجوده بشكل ضمنى . فالحديث عن التحول أو التبدل يعنى وجود زمن يحدث فيه هذا التحول .

فى ضوء هذه العناصر المشتركة ، نستطيع **أن نعرف التغير الاجتماعى بأنه يشير إلى كافه أشكال التحول الجزئية أو الكلية التى تطرأ على البناء الاجتماعى - الثقافى لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعى**. ونعتقد أن هذا التعريف يمكن أن يحقق المزايا التالية :

١- أنه يفصل بين التغير الاجتماعى والتغير الثقافى ، حيث يعتبر أن جوانب البناء الاجتماعى متكاملة وأن أى تغير يحدث فى هياكل المجتمع يصب فى تغيرات مصاحبة فى الثقافة والعكس صحيح .

٢- أنه لا يفصل بين التغيرات الكلية والتغيرات الجزئية ، بل نفترض أن أى تغير جزئى يمكن أن تكون له أصداء على البناء الاجتماعى برمته والعكس صحيح .

٣- يفترض هذا التعريف ، أن التغير الاجتماعى عملية ديناميه تناقض السكون والثبات ، وهى عملية متصلة تحدث فى عمليات فرعية عديدة عبر الزمن.

على أن هذا التعريف يبقى تعريفاً صورياً . ولذا فان محاولة الاقتراب من دراسة التغير الاجتماعى فى الواقع تفرض على الباحث أن يتعرف على جوانب أخرى أكثر تفصيلاً تمكنه من أن يلم بكافة عناصر التغير الاجتماعى وأبعاده . ولقد لفت هانز جيرث Gerth وسى رايت ميلزMills الانتباه إلى هذا الشرط عندما

لفتا الانظار إلى المجالات الأساسية التى يجب أن تركز عليها بحوث التغير الاجتماعى . وقد حددا هذه المجالات فى خمسة أسئلة رئيسية : ما الشئ الذى يتغير؟ وكيف يتغير ؟ وما اتجاه التغير ؟ وما معدل التغير ؟ وما العوامل الرئيسية فى التغير ؟ (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٤٩) . وتسير معظم كتب التغير الاجتماعى على نفس المنوال تقريباً . ولقد حاول ستيفن فايجو S. Vago (١٩٨٠ : ١٠ - ١١) أن يطور هذه الجوانب فى دراسات التغير الاجتماعى وفقاً لفكرة المتصل فى محاولة للتوصل إلى تعريف عملى للتغير الاجتماعى . فالتغير الاجتماعى - سواء كان تغيراً مخططاً أو غير مخطط ، كميا أو كيفياً - يمكن دراسته وفقاً لسته مكونات مترابطة يقع كل منها على متصل . والمكونات هى :

١ - **نوع التغير أو هويته** : يشير نوع التغير إلى الظواهر التى تتعرض للتغير كالسلوك والممارسات اليومية والاتجاهات ومظاهر التفاعل وأبنية السلطة وأنساق التدرج الاجتماعى وغيرها من مكونات البناء الاجتماعى .

٢ - **مستوى التغير** : يشير إلى الموضع الذى يحدث فيه التغير . وتتدرج مستويات التغير من الفرد إلى الجماعة إلى التنظيمات والنظم فالمجتمع بأسره .

٣ - **زمن التغير** : يشير إلى المدى الزمنى الذى يحدث فيه التغير حيث يمكن التفرقة بين التغيرات قصيرة المدى والتغيرات بعيدة المدى .

٤ - **وجهة التغير** : تشير إلى المسلك الذى يسير فيه التغير حيث يمكن أن يسير التغير فى مسلك تقدمى إلى الأمام أو يسير فى مسلك تقهقرى إلى الخلف . كما قد يكون التغير تطورياً أو دائرياً . كما قد يحدث فى شكل طفرات أو تذبذبات أو تنوعات على نفس الموضوعات الأساسية .

٥ - **حجم التغير** : يشير إلى مقدار التغير . فالتغير قد يظهر فى شكل زيادة بسيطه أو إضافة طفيفة لعناصر جديدة . كما قد يكون تغيراً هامشياً . وقد يكون تغيراً شاملاً أو ثورياً .

٦ -**معدل التغير** : هو يشير إلى درجة السرعه أو البطء فى حدوث التغير ، فالتغير قد يكون سريعاً أو بطيئاً ، وقد يكون مستمراً أو متقطعاً وقد يكون منظماً أو فوضوياً .

مامن شك أن هذه المكونات السته يمكن أن تساعد فى دراسة التغير من

جوانبه المختلفة ، كما أنها تتيح الفرصة للمقارنة بين أشكال التغير بين المجتمعات المختلفة والثقافات المختلفة . هذا فضلاً عن أنها تتيح الفرصة لتطوير مؤشرات واقعية يمكن من خلالها قياس التغير الاجتماعى بشكل اجرائى .

ثالثاً : التغير الاجتماعى : المفهومات المصاحبة

ذكرنا من قبل أن مفهوم التغير الاجتماعى قد ظهر لمواجهه أوجه القصور فى المفهومات الأخرى الدالة على عملية التحول الاجتماعى . ومع هذا فذلك لايعنى أن مفهوم التغير قد قضى على هذه المفهومات حال ظهوره . إذ ظلت هذه المفهومات تستخدم ، وأصبحت تدل على ظواهر خاصة فى عملية التغير الاجتماعى الشاملة . أن هذه المفهومات تشترك فى خاصيه واحده ، تتمثل في أن لكل منها ظروف خاصه وسياق خاص ظهرت فيه . وأن معظم التعريفات تشير إلى جوانب من التغير الاجتماعى ، وأن أى منها لا يستغرق عملية التغير فى شموليتها وعموميتها . وسوف نحاول فيما يلى أن نعرض لأهم المفهومات ذات الصلة بمفهوم التغير الاجتماعى ونختتم هذا العرض بتوضيح أبرز الخصائص التى تميز مفهوم التغير الاجتماعى عن هذه المفهومات .

مفهوم التقدم Progress : يشير هذا المفهوم إلى حالة التغير التقدمى الذى يرتبط بتحسن دائم فى ظروف المجتمع المادية واللاماديه . ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نحو نقطة نهائية ، ويرتبط هذا الهدف دائما بنوع من الغائية . بمعنى أنه يرتبط برؤية تنظر إلى عملية التحول الاجتماعى بوصفها عملية تقدمية ترمى إلى غاية يتحقق فيها « المثل الأعلى » أو « المجتمع المثالى » . وغالباً ما يكون هذا المثل الأعلى أو المجتمع المثالى أفضل من كل الصور السابقة عليه ، فالتقدم يعنى أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها .

بناء على ذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط بحكم قيمى . فالتغير لابد أن يحدث فى الطريق المرغوب فيه والذى يحقق مزيداً من الاشباع ومزيداً من الرضا (Vago, 1980 : 5) . ولقد ظهر مفهوم التقدم فى سياق خاص ، حيث ارتبط ببعض النظريات فى القرن التاسع عشر سواء فى مجال فلسفة التاريخ (كما فى نظرية كوندرسيه) أو فى مجال علم الاجتماع (كما فى نظرية أوجست كونت) . وقد أكدت هذه النظريات على أن التاريخ يسير فى خط تقدمى ، كما افترضت النظريات أن التاريخ قد أوشك على أن يبلغ ذروته بعد أن قامت الثورة الصناعية والثورة الديموقراطية . ومما يذكر أن هذا المفهوم لم يعد يستخدم إلا للاشارة إلى

وجهة التغير الاجتماعى عندما يكون هذا التغير سائراً فى خط تقدمى . ومن إجراء التطورات فى العلوم الاجتماعية تم هجر هذا المفهوم . بل أن هذا المفهوم – كما يذهب بوتومور – قد تعرض للنقد منذ نهاية القرن التاسع عشر– (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٣٩)، ولعل هذا قد نتج عن ادراك لأوجه القصور التى يعانى منها هذا المفهوم والتى يمكن حصرها فى :

١– أنه يعانى من التحيز القيمى ، أن المفهوم غائى ويتصف بالتحيز القيمى .

٢– عدم إستيعاب المفهوم كل جوانب التغير ، بل جانب واحد منه وهو التغير التقدمى .

٣ – أن المفهوم يقوم على افتراض لا يمكن التحقق من صدقه ويتمثل هذا فى القول بأن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل . وأن هذا افتراض يصعب تحقيقه طالما أننا لا نستطيع أن نحدد ما الأفضل ومن وجهة نظر من ؟ لا سيما وأن هذه أمور نسبية لا يمكن التوصل بشأنها إلى حكم يقينى .

٢ – **مفهوم التطور : Evolution** : يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً . وهو يستخدم لوصف التحولات فى الحجم والبناء ، كما يشير إلى العملية التى تتطور بها الكائنات الحيه من اشكالها البسيطة والبدائيه إلى صورها الأكثر تعقيداً . ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية فى استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية ، وخاصه علم الاحياء ، كما تأثرت أكثر بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحيه . ولذلك فان استخدامات هذا المفهوم فى وصف التحولات التى تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثر . ومن ثم فقد شبه المجتمع بالكائن الحى فى نموه وتطوره ، بل أن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور فى الحياة الاجتماعية بالتطور فى المستوى البيولوجى للكائنات الحيه . فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية ، والحياة الاجتماعية تخضع فى تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال فى الحياة الطبيعية للحيوانات .

لقد تركت فكرة التطور – تأثيراً كبيراً على نظريات علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، بل أنها لم تهمل كثيراً مثلما حدث الفكره التقدم . ورغم أن وعى علماء الاجتماع بأوجه القصور التى عانت منها الصياغات التطورية الأولى إلا أنهم لم يتخلوا تماماً عن مفهوم التطور . وأصبح المفهوم يشير إلى التغيرات واسعة

النطاق فى حياة المجتمعات أو الحضارات . لقد تم تخليص المفهوم من شوائب المماثلات العضوية القديمة حيث استطاع العلماء أن يدركوا مواطن الضعف الكامنة فى المماثلة بين التطور البيولوجى والتطور الاجتماعى (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٣٥) . وحينئذ بدأ يستخدم للاشارة إلى أشكال خاصة من التغير الاجتماعى طويل المدى . ومن هنا تتحدد علاقته بمفهوم التغير الاجتماعى . فمفهوم التطور يشير فحسب إلى نمط خاص من التغير ويعنى ذلك أننا لا يمكن أن نستخدم مفهوم التطور لوصف كافة اشكال التغير . فهذا المفهوم ظهر كما أوضحنا فى ظروف خاصه ، وانتشر استخدامه مثل مفهوم التقدم – فى القرن التاسع عشر . واذ أبقى بعض علماء الاجتماع عليه حتى الآن ، فإنهم لا يخلطون بينه وبين مفهوم التغير الاجتماعى بل أنهم يعتبرون أن مفهوم التغير الاجتماعى أكثر شمولاً منه .

٣ – **مفهوم النمو : Growth** : يشير هذا المفهوم إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمى . ومن أمثلة التغيرات الكمية التى يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التى تطرأ على حجم السكان وكثافتهم ، والتغيرات فى أعداد المواليد والوفيات ، ومعدلات الخصوبة وكذلك التغيرات فى حجم الدخل القومى ونصيب الفرد منه ، والتغيرات فى أنواع الانتاج المختلفة كالتغير فى الانتاج الزراعى أو الصناعى . وتشترك كل هذه التغيرات فى أنه يمكن قياسها كمياً . ولذلك فإن مفهوم النمو اكثر انتشاراً فى الدراسات السكانية والاقتصادية .

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ارتباطاً وثيقاً ، ذلك أن التغير الاجتماعى له جوانب عديدة ، وأحد هذه الجوانب هى الجوانب الكمية التى يمكن أن تقاس من خلال معدلات النمو التى تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعى . فالتغير فى حجم السكان أو فى تركيبهم والتغير فى حجم الناتج القومى يمكن أن تعد مؤشرات للتغير الاجتماعى . ولكن وجود هذه المؤشرات وغيرها لا تعبر عن كل جوانب التغير الاجتماعى ، فدراسه التغير الاجتماعى تحتاج إلى بيانات اكثر تفصيلاً حول التغيرات الكيفية فى العلاقات الاجتماعية وفى الثقافة والقيم .

٤ – **مفهوم التنمية : Development** : يعنى هذا المفهوم فى معناه الحرفى عملية « التفتح التدريجى » أو « النضج الكامل لجزئيات شئ ما » أو نمو لما هو كائن داخل البذرة الأصليه . وبهذه الطريقه فان مفهوم التنمية Development يشير إلى عملية ارتقاء تدريجى كارتقاء نمو الطفل أو الشخصية . ولكن المفهوم فى استخدامه العلمى يعنى شيئاً مختلفاً إلى حد ما . فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتفرقة بين نوعين من المجتمعات: المجتمعات الصناعية، والمجتمعات النامية التى ماتزال

مجتمعات ريفية وزراعية . وفى ضوء التفرقة أصبح مفهوم التنمية يشير إلى عملية التغير التدريجى سواء ارتبط هذا التغير بتغيرات اقتصاديه كمية يمكن قياسها أو ارتبط بتغيرات فى المعرفة والسيطرة على الطبيعة وتنمية قوى الأنتاج البشرية (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٣٧) .

من هذا يشيرمفهوم التنمية إلى أنواع من التراكمات المادية وغير المادية، والتى تحدث عبر الزمن . وهذه التراكمات قد تحدث بشكل تلقائى نتيجة لجهود قوى اجتماعية فاعلة فى المجتمع كوجود طبقة لرجال الأعمال ، أو لوجود تنظيم سياسى فعال ، أو حتى بطبقه عمالية ماهرة . وقد تحدث أيضا بشكل مقصود نتيجة لسياسات وخطط مدروسه . وغالباً ما تحدث عملية التنمية الاجتماعية من تفاعل القوى التلقائية فى المجتمع مع الجهود التخطيطية لصناع السياسه .

ويرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث Modernization والذى يعنى التحول من نمط المجتمع الذى يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسى تقليدى إلى نمط متطور تكنولوجيا واقتصادياً وسياساً . وغالباً ما تفهم عملية التحديث فى ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التى قطعت شوطاً فى طريق النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى (Moore, 1974 : 94) ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية . فهى العملية التى تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية . إما هذه الظروف فهى خلق النسق الاجتماعى المستقر الذى يحقق تطوراً وديناميه داخليه دون أن ينهار - ؛ وتحقيق درجة من التباين والمرونة فى البناء الاجتماعى ؛ وخلق الاطار العام الذى يوفر المهارات والمعرفة اللازمة لتحقيق ذلك . ومن الواضح أن مفهوم التنمية ومفهوم التحديث يمكن أن يكون لهما علاقة وثيقة بعملية التغير . فالتحديث والتنمية يحدثان تغيراً اجتماعياً . ولكن المفهومين ليسا بديلان لمفهوم التغير الاجتماعى ،لأنهما يعبران عن حاله خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية أو حديثة . أما التغير فهو يشتمل على هذه العملية وعمليات أخرى عديده تتصل بتحول المجتمعات أنه مفهوم أشمل من مفهوم التنمية وله أبعاد أكثر اتساعاً .

حددنا فيما سبق أهم المفهومات المرتبطة لمفهوم التغير الاجتماعى . ومن الواضح أن لكل مفهوم من هذه المفهومات معنى خاص ويرتبط بظروف خاصة . لهذا فان مفهوم التغير الاجتماعى هو المفهوم الذى يمكن أن يحتويها جميعاً دون أن يكون متحيزاً أو منتمياً إلى تراث خاص . ولعل هذا هو السبب الذى دفع وليام

أوجبرن إلى استخدام مفهوم التغير الاجتماعى . فضلاً عن شمولية هذا المفهوم ، فإنه مفهوم حيادى . وهذا ما أكده روبرت ماكيفر، وشالز بيدج عندما أكدا على أن ، تغيير التغير الاجتماعى تعبير محايد تماماً ، ولا يتضمن شيئاً سوى الأختلاف ، بمرور الوقت ، فى الموضوع الذى يشير إليه ، وحين نتحدث عن تغير اجتماعى فاننا لا نعنى الاشارة إلى أى قانون أو أى نظرية أو أى اتجاه أو حتى أى استمرار .

رابعاً : عوامل التغير الاجتماعى

لماذا يحدث التغير ؟ هذ سؤال هام فى دراسات التغير الاجتماعى . فالتغير لا يحدث دون سبب خلفه يحركه ويدفعه إلى الامام . الواقع أن البحث فى أسباب أو عوامل التغير الاجتماعى عملية معقدة تثير بعض المشكلات النظرية والمنهجية . فهناك أولاً مشكلة التداخل بين هذه العوامل ، فليس مسوغاً الآن أن نقول بأن التغير يحدث نتيجة لعامل واحد بل أن العوامل متداخلة إلى درجة كبيرة . وعلى سبيل المثال فان الاتصال الثقافى يعتبر أحد العوامل الهامة فى احداث التغير ولكن هذا الاتصال يتم - فى كثير من الاحيان - عن طريق أفراد يلعبون دوراً داخل مجتمعاتهم . كما يرتبط فى احيان أخرى باشكال من التجديد الداخلى وهنا تتضاف العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية فى أحداث التغير . وهناك ثانياً مشكلات التعليل . فعندما نتحدث عن عوامل التغير الاجتماعى ، تصبح قضية التعليل محل نقاش . هل هذه العوامل تعتبر اسباباً أو عللاً أم أنها مجرد عوامل مصاحبة أو مؤثرات . الحقيقه أن عملية البحث عن الأسباب فى الامور الاجتماعية عملية صعبة ومحفوفة بالمخاطر ، ولا يمكن فيها التوصل إلى يقين كامل . فإذا تحدثنا عن عده عوامل للتغير ، فلا يمكن أن نجزم بأن أحدها أو جميعها أسباباً للتغير دون أن نجرى دراسات مستفيضة تمكننا من أن نقرر - بقدر ضئيل من اليقين - أيها أكثر تأثيراً وأيها أقل تأثيراً . وهناك ثالثا مشكلة تصنيف عوامل التغير الاجتماعى . فلا يوجد أدنى اتفاق بين المؤلفين والدارسين حول تصنيف هذه العوامل . فبينما يصنفها البعض فى ثلاث عوامل (Giddens, 1989 : 639) يصنفها البعض الآخر إلى ثمانية عوامل (بوتومور، ١٩٨٠ : ٣٥١ - ٣٥٢) . ولا يوجد الخلاف فقط حول منهج التصنيف ، بل يوجد إبراز بعض العوامل على حساب عوامل أخرى . فالبعض يميل إلى إبراز العوامل الكبرى ذات المستويات النظامية ، بينما يميل البعض الآخر إلى إبراز دور الأفراد ومنجزاتهم الفكرية والمادية والتكنولوجية فى إحداث التغير .

ولا نود هنا أن ندخل فى جدل حول هذه الأمور الخلافية ، وحسبنا أن نلفت

النظر اليها وأن نكون على وعى بها أثناء تدارسنا لعوامل التغير الاجتماعى . وسوف نقدم فيما يلى اجتهاداً خاصاً فى تصنيف عوامل التغير الاجتماعى بتقسيمها إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية مع افتراض وجود التداخل بينهما . ونقصد بالعوامل الخارجية ، العوامل التى ترتبط بمؤثرات لا دخل للانسان بها كالعوامل الفيزيقية أو التغيرات الطبيعية فى السكان ، أو التى ترتبط بمؤثرات ثقافيه قادمه من الخارج كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال والانتشار الثقافيين . أما العوامل الداخلية فنقصد بها العوامل الناتجة عن تفاعلات أو خصائص داخلية . كالدور الذى يقوم به التنظيم السياسى ودور الاختراعات التكنولوجيه ، ودور الأفراد . وكما أكدنا فإننا نفترض أن كلا النوعين من العوامل يرتبط بالآخر ، وأن التغير غالباً ما يحدث فى ضوء تفاعل كل هذه العوامل سوياً . ولنحاول الآن أن نلقى ضوءاً سريعاً على أهم عوامل التغير الاجتماعى فى ضوء التصنيف الذى اقترحناه هنا .

١ - العوامل الخارجية

نقصد بالعوامل الخارجية تلك العوامل التى لا دخل للانسان بها ، والتى تحدث تغيراً تلقائيا ونشير هنا إلى أهم ثلاثه عوامل من العوامل الخارجيه وهى : تأثير البيئة الفيزيقية ، والتغيرات الديموجرافية ، والاتصال الثقافى .

(أ) البيئة الفيزيقية :

ثمة علاقة بين الانسان والبيئة ، بل أنه إذا كان الانسان يؤثر فى البيئة المحيطة ، فإنها تؤثر فيه وتضفى عليه طابعها . وتحدث البيئة اثراً كبيراً على تطور الحياة الاجتماعية ونظمها . فالناس فى كل مكان عليهم أن ينظموا أنماط حياتهم وفقاً لظروف الطقس وتقلباته . كما أن البيئه الفيزيقية هى التى تحدد أشكال النشاط الاقتصادى التى ينخرط فيها الناس ، زراعة ، أم رعياً أم تجارة . ولقد اتضح ذلك بجلاء فى الحضارات القديمة . فقد ظهرت ثقافات الجمع والالتقاط فى المناطق الخصبه ، كما ظهر الرعى فى المناطق الصحراوية القاحلة . وفى ضوء ذلك يفترض أن تترك البيئة الفيزيقية تأثيراً بالغًا على مستوى التغير الاجتماعى وطبيعته فى أى مجتمع (Giddens, 1989 : 640) .

ولا يعنى ذلك بطبيعة الحال أن العوامل الفيزيقية هى العوامل الأساسية الوحيدة فى إحداث التغير . ولكن التاريخ قد أثبت أن بعض التغيرات فى البيئة الفيزيقية يمكن أن تؤثر على حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون بعيدة المدى فى

بعض الحالات الاستثنائية كما حدث فى الدول التى ظهر فيها البترول . فالبرغم من أن البترول قد اكتشف من خلال جهود بشرية ، إلا أن ارتباطه بالطبيعة أى وجوده فى هذه المناطق بالذات قد أثر تأثيراً كبيراً على مسار التطور فى المناطق التى اكتشف فيها . لقد احدثت الظروف البيئية – الفيزيقية – فى حاله اكتشاف البترول تغيراً تقدمياً ملموساً . ولكن ظروفاً بيئية أخرى قد تحدث العكس كما يحدث فى حالة الكوارث الطبيعية كحدوث زلازل أو براكين أو فياضانات أو غيرها من الكوارث . إن هذه التغيرات الطبيعية قد تؤدى إلى زوال مجتمعات بأثرها والواضح من هذين المثالين اننا لا نميل إلى تأكيد حتمية البيئة الفيزيقية ، ولكننا نميل إلى تأكيد دورها فى ظروف معينه . بل أن هذا الدور قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهد الانسانى كما فى حالة اكتشاف البترول .

ونستطيع أن نحصر العوامل الفيزيقية التى قد تلعب دوراً فى احداث التغير فيما يلى : (ورد بعضها عند الزعبى ، ١٩٨٢ : ٧١ – ٧٢) .

- المناخ : الحراره – الرطوبة – الرياح – الأمطار .
- التبدلات الجيولوجية والجغرافية : التصحر مثلاً .
- وجود الموارد الطبيعية : البترول– الغابات – المعادن أو نفاذ هذه الموارد.
- الطاقه الكامنة فى المادة : الطاقة الذرية – الطاقة الشمسية .
- الكوارث البيولوجية : الأوبئة والأمراض .
- الكوارث الطبيعية : الفيضانات – الزلازل – البراكين – الاعاصير .
- الموقع الجغرافى : كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحر.
- تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية أو صناعية .

(ب) العوامل الديموجرافية :

يقصد بالعوامل الديموجرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديموجرافيه . فالملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية فى تزايد مستمر . فقد تزايد حجم السكان فى المدة من ١٨٥٠ إلى ١٩٥٠ من ١٢٠٠ مليون نسمة إلى ٢٥٠٠ مليون نسمة ، أى أن حجم السكان قد تضاعف تقريباً خلال مائه عام . كما تزايد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٨٠ من

٢٥٠٠ مليون نسمة إلى ٥٠٠٠ مليون نسمة ، أى تضاعف تقريباً خلال ثلاثين عاماً (محمد الزعبى . ١٩٨٠ : ٨٠) وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد إلى آخر . فهى كبيرة فى البلدان النامية عنها فى البلدان الصناعية كما تزداد هذه المعدلات بين سكان المدن اكثر منها بين سكان الريف .

وترتبط عملية النمو السكانى بعمليتى التحضر والتصنيع ، فقد تزايد سكان الكره الأرضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتى صاحبتها بالضرورة ثورة، حضرية . ولم يرجع هذا التزايد إلى الثورة الصناعية - أو الحضرية فى حد ذاتها بل رجع أيضاً إلى التقدم فى المستويات الصحية ، الأمر الذى أدى إلى التقليل من معدلات الوفاة . لقد أمكن التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة ، بينما ظلت معدلات المواليد ثابته وأن لم تكن قد ارتفعت فى بعض البلدان ، وقد ساعد ذلك على حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمى ، كان نصيب الدول النامية منها كبيراً (Vago, 1980, 147) وينظر البعض إلى النمو السكانى باعتباره أحد الوسائل الهامة لاحداث التغير الاجتماعى وذلك فى ضوء النظرة التى تربط بين نمو السكان وتوفر القوى العاملة المولدة للثروة . فى هذه الحالة ينظر إلى العنصر البشرى بوصفه عنصراً اساسياً من عناصر الانتاج . وفى مقابل وجهة النظر هذه هناك وجهة النظر النابعة من نظرية مالتوس والتى تنظر إلى النمو الهائل فى السكان نظرة تشاؤمية طالما أنه لا يصاحبه نمو فى حجم الانتاج ، أو فى عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان . وبهذا يكون النمو السكانى الهائل عنصراً مدمراً للتقدم ، وخالقاً لأشكال من التغير الاجتماعى غير المرغوب فيها (علياء شكرى وآخرون ، ١٩٩٢، ٢٧ - ٣٠) . وبصرف النظر عن صحة أى من وجهتى النظر هاتين ، فإن الوقائع تؤكد أن الزيادة السكانية خاصة فى دول العالم الثالث - تؤدى إلى خلق مشكلات كبيرة . فهى ترهق الاقتصاد وتساهم فى التقليل من نصيب الفردمن الدخل القومى ، وتؤدى إلى تكدس المدن بسكان عاطلين لاطائل من ورائهم .

وينقلنا ذلك مباشرة إلى الإشارة إلى دور الهجرة كأحد المتغيرات الديموجرافية - على التغير الاجتماعى . فالتحركات السكانية - سواء كانت اجبارية أو عفوية أو مقصودة - تحدث تغيرات هائلة فى الأماكن التى ينزح منها السكان وفى ذلك بعض الآثار السلبية والايجابية التى لا يتسع المجال لسردها هنا . ولكن دراسات الهجرة قد أكدت على أن نزوح السكان من مجتمع معين يترك تخلخلاً سكانياً ويؤثر على أشكال النشاط الاقتصادى القائمة ؛ وأن وفود جماعات

كبيرة من المهاجرين على مكان ما أو مدينة ما يؤدى إلى ظهور مشكلات لاحصر لها داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية ، وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى .

(جـ) الاتصال الثقافى :

يقصد بالاتصال الثقافى الالتقاء بين ثقافتين بحيث تؤثر أحدهما فى الأخرى أو يظهر بينهما تبادل ثقافى يؤدى إلى إحداث تغيرات داخلية فى كل ثقافة . وقد يحدث الاتصال الثقافى نتيجة للاستعمار أو الغزو أو الاحتلال العسكرى أو البعثات التبشيرية ، كما قد يحدث من خلال كافة صنوف الاتصال الثقافى التلقائى كتحركات العمال الطوعية ، والتبادل التجارى والفنى ، والسياحة . وفى وجود كل هذه العوامل أو غيابها ، فان الاتصال الثقافى قد يحدث – خاصة مع ثورة الاتصال الأخيرة – من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى التى تحول العالم يوماً بعد يوم إلى قرية صغيرة . ويطلق على عملية الالتقاء بين الثقافات هذه التثاقف Acculturation التى بمقتضاها يتم الالتقاء بين ثقافتين تؤثر أحدهما فى الأخرى أو يحدث بينهما تأثر متبادل (Lauer, 1977 : 295) .

وعندما يحدث الاتصال الثقافى بين ثقافتين ، فان التبادل بينهما لا يكون متكافئاً . فغالباً ما تخضع الثقافة الأقوى الثقافة الأضعف بحيث تأخذ الأخيرة من الأولى عناصر وافكاراً جديدة . ويحدث فى بعض الأحيان أن تفرض الثقافة الأقوى أفكارها ومعتقداتها وأساليبها بالقوة على الثقافة الأضعف بل أن التاريخ يكشف عن أن ذلك كان سمة غالبة فى عمليات الاتصال الثقافى خاصة ما ارتبط منها بالاستعمار. ولكن هذا لا يمنع وجود أشكال من الاتصال الطوعى Voluntary كما يحدث الآن عندما تتبنى المجتمعات التقليدية أساليب الثقافة الحديثة دون أن يفرض عليهم أحد ذلك ، وهى العملية التى يطلق عليها التحديث Modernization ، والتى قد تتحول فيها عملية تبنى الثقافة الحديثة إلى عملية مخططة يتم فيها الانتقاء بعقلانية وحصافة كما حدث فى اليابان .

أن عملية الاتصال الثقافى عملية معقدة ، تتداخل فيها عمليات فرعية كثيرة ، وتختلف فى طريقه حدوثها بأختلاف الظروف الفاعلة فيها . ولكنها أولاً وقبل كل شئ عملية تساهم فى إحداث تغير اجتماعى واسع النطاق خاصة فى الثقافات المستقبلة – أو قل المستهلكة – لعناصر الثقافة المهيمنة . ويتبدى تأثير الاتصال الثقافى فى الأفكار والمعتقدات السياسية – والدينية أحيانا – وأساليب

الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة مثل عمق الاتصال ، ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية ، ودور النظم السياسية فى نشر الثقافة المسيطرة ومدى تعدد قنوات الاتصال .

٢ - العوامل الداخلية

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته ، والتى لها قدر من الاستقلال النسبى فى الطريقة التى تؤثر بها على مجرى التغير الاجتماعى . وتتراوح هذه العوامل بين العوامل النظامية كالدور الذى يلعبه النظام السياسى فى إحداث التغير ، أو الدور الذى يلعبه التغيرات التكنولوجيه الناتجة عن التجديدات والاختراعات ، وبين العوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغير كالقادة السياسيين والمنظمين .

أ - النظام السياسى

لم يكن النظام السياسى يلعب دوراً فى المجتمعات البسيطة زراعية كانت أم رعوية . فلم يكن النظام السياسى فى هذه المجتمعات يحقق درجة من الاستقلال تمنحه القدرة على الحركة والتأثير . ولقد كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات استاتيكية بطيئة التغير . ولقد ظهر دور النظام السياسى فى التغير الاجتماعى بعد ظهور النظم السياسيه المنفصلة عن المجتمع المدنى . لقد أصبحت هذه النظم هى التى تشرع لهذا المجتمع المدنى ، وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعى، وتحاول جاهدة أن تعبىء طاقات المجتمع لتنفيذ هذه السياسات .

ولقد أكد معظم الباحثين على الدور الذى يمكن أن يقوم به النظام السياسى فى عملية التغير . بل أن اولئك الذين يؤكدون دور العوامل التكنولوجيه والاقتصاديه لا ينكرون هذا الدور للنظام السياسى (Giddens, 1989 : 649) . ويقوم النظام السياسى فى أى مجتمع من المجتمعات بتنظيم العلاقات الخارجية ، كما يقوم بوضع استراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن (كمال التابعى ، ١٩٩٣ : ٣٦) وكلما حقق النظام السياسى درجة من القوة - والتى غالبا ما تقاس بمدى شرعية النظام ودرجة ادماجه لأكبر عدد من سكانه فى اطار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسات التى يضعها ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للسكان - نقول أنه كلما حقق النظام السياسى درجة من القوة كلما استطاع أن يكون فاعلاً فى إحداث التغيرات الداخلية وضبطها .

ويلعب النظام السياسى فى الدول النامية دوراً أساسياً فى عملية التغير الاجتماعى . ولا يقتصر دوره على رسم السياسات ، أو التدخل فى الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها ، أو الاشراف على الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وتأمين . . . إلخ ، بل أن دوره يمتد لتطوير البناء السياسى ذاته . فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسيه فحسب بل أنها عملية تنمية سياسية أيضاً . ولذلك فإن البعض يرى أن عملية التنمية السياسية هى البوتقه التى تجمع كل التغيرات الأخرى لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق ومن ثم الاستقرار السياسى القائم على الشرعيه (أحمد زايد ، ١٩٨٦ : ٣٨ - ٤٣) .

ورغم ذلك فإن النظام السياسى قد يلعب دوراً سلبياً فى إحداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين :

١ - أن يكون النظام السياسى تابعاً لنظام سياسى آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية للمواطنين أى أن هذا النظام يكون نظاماً عميلاً متواطئا على شعبه . ولقد سقطت بعض النظم السياسية فى العالم الثالث لهذا السبب.

٢- أن يكون النظام السياسى نظاماً عدوانياً يمارس التهديد العسكرى للدول الأخرى (كما هو الحال فى النظام النازى والفاشى) أو يبدد ثروات الشعب فى حروب لاطائل من ورائها .

ب - الاكتشافات والاختراعات

تلعب الاكتشافات والاختراعات دوراً حيوياً فى التغير الاجتماعى . وتقف الاختراعات والاكتشافات على طرف نقيض مع عملية الانتشار الثقافى أو التثاقف. فإذا كان التثاقف يؤدى إلى نقل أفكار وعناصر ونظم من خارج المجتمع، فان الاكتشافات والاختراعات تظهر من داخل المجتمع وتحدث اضافات داخلية إلى الثقافة والعلاقات الاجتماعية .

وليس سهلاً أن نرسم حدوداً فاصلة بين الاكتشاف والاختراع . وغالباً ما يفرق بينهما على أساس أن الاكتشاف Discovery هو ادراك لعلاقات قائمة بالفعل بين عناصر ولكنها لم تدرك من قبل . ويمكن أن يتم هذا الادراك بشكل مقصود أو عن طريق الصدفة أما الاختراع Invention فهو مزج لعناصر قائمة بالفعل أو لاختراعات قائمه بالفعل فى شكل جديد تماما ويمكن أن نصنف الاختراعات إلى

نوعين : الأول هو الذى يظهر بشكل تلقائى من خلال المحاوله والخطأ ، والثانى هو الاختراع المخطط الذى يظهر من خلال التجارب العلمية المنظمة . وقد كانت الاختراعات فى الماضى تتم عن طريق الصدفة أو المحاولة والخطأ ، ولكن التقدم الذى أحرزه العلم قد أدى إلى أن تصبح الاختراعات عملية قصدية مخططة . والمحقق أن عملية الاكتشاف ضرورية لحدوث الاختراع . فالأفراد يجب أن يعرفوا وأن يدركوا العلاقات بين الأشياء وأن يكتسبوا بعض المهارات قبل أن يكونوا قادرين على إبداع شيء جديد . كما أن الاختراعات تعجل حدوث اكتشافات جديدة فاختراع مناهج جديدة للتفكير والعمل يساعد على تحقيق الاكتشافات . ويدل ذلك على وجود علاقة بين الاختراعات والاكتشافات ، إلى الحد التى يعتبرها البعض (Mack and Pease, 1986) شيئاً واحداً .

وتظهر الاكتشافات والاختراعات لاعلى المستوى المادى فقط بل على المستوى غير المادى أيضاً فإذا كانت السيارة والتليفون من الاختراعات التى أثرت فى حياتنا تأثيراً كبيراً ، فإن اختراع عناصر غير مادية كالانتخابات ، وإختبارات الذكاء ، والأساليب الحديثة فى التجارة قد تركت تأثيرات موازية .

وعندما تظهر الاختراعات فانها تولد حاجات وأساليب تكيف جديدة . ولذلك فإذا كانت « الضرورة » هى أم الاختراع كما يقولون ، فإن الاختراع هو أم الضرورة كما قال فبلن Veblen . بمعنى أن الاختراع عندما يظهر فانه يولد ضرورات جديدة أو حاجات جديدة . فاختراع السيارة أو القطار أو الطائرة وكل وسائل المواصلات أحدث تغيرات فى مفاهيم الزمان والمكان ، بل أنه قد أحدث أشكال من التكيف الفيزيقى فى الملبس والمسكن ونظم الحياة . وبهذه الطريقة يمكن فهم طبيعة العلاقة بين الاكتشافات والاختراعات والتغير الاجتماعى فقد أحدثت الاختراعات والاكتشافات – مادية كانت أم غير مادية – انقلاباً فى العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية وأشكال العلاقات بين البشر لاداخل المجتمع الواحد بل بين المجتمعات . ويكفى أن نفكر فى اختراع جهاز مثل التليفزيون أو الكمبيوتر لكى نستوعب مدى التغير الذى أحدثه أى منهما فى حياتنا .

على أن الاختراعات كعامل من عوامل التغير الاجتماعى لا تكون فعالة بمفردها ، فلابد من توفر مجموعة من الشروط لكى تنمو هذه الاختراعات من ناحية ، ولكى تحدث التغير الاجتماعى من ناحية أخرى ، ومن أهم هذه الشروط : (١) توفر قاعدة ثقافية دافعة للأختراع ومهيأة لتقبله ؛ (٢) توفر نسق للقيم

والاتجاهات يشجع الاختراعات وينشرها ؛ (٣) توفر قدرات عقلية فائقه الجودة يمكن أن تسهم فى عمليات الاختراع والاكتشاف .

جـ - دور الفرد فى التغير الاجتماعى

يثور دائما خلاف حول الدور الذى يمكن أن يلعبه الفرد فى التغير الاجتماعى . فالبعض يغالى فى إبراز هذا الدور معتقدين أن التغير يقوده دائما أفراد عباقرة أو ملهمين . وفى المقابل يعتقد البعض الآخر أن هؤلاء الأفراد ، حتى ولو كانو عباقرة ، فإنهم من نتاج مجتمعهم وهم يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة فى عصرهم (بوتومور ، ١٩٨٠ : ٣٥٥) والمحقق أن كلا الرأيين يؤكد على دور الفرد فى التغير ، فالخلاف بينهما ليس خلافاً على دور الأفراد بقدر ماهو خلاف حول البعد النفسى أو البعد الاجتماعى للدور الذى يقوم به الأفراد فى عملية التغير الاجتماعى .

ويكشف تراث دراسات التغير والتنمية عن أن الأفراد يمكن أن يلعبوا دوراً رئيسياً فى التغير الاجتماعى ويمكن تتبع هذا الدور على مستويين .

أ - مستوى القادة الملهمين Charismatic أو حاملى الكارزما . فهؤلاء يأخذون على عاتقهم قيادة مجتمعاتهم نحو آفاق جديدة للتغير الاجتماعى . وتعنى الكارزما موهبة خاصة أو قوة خارقة يتمتع بها بعض القادة ويستطيع هؤلاء - بفضل هذه القوة - أن يحققوا أعمالاً خارقة أو معجزات . ولقد شهدت المجتمعات نماذج من هؤلاء القادة من أمثال لينين وغاندى وعبد الناصر وغيرهم . لقد نجح هؤلاء فى احداث تغييرات هامة فى مجتمعاتهم واستطاعوا أن يتحولوا إلى نماذج للدور الذى يمكن أن تلعبه القيادة فى احداث التغير الاجتماعى . والمحقق أن التغيرات التى تحدثها الكارزما الفردية ليست بالضرورة تغيرات مرغوب فيها . فقد تقود الكارزما المجتمع إلى كارثة ، إذا حولت طاقة الكارزما إلى حروب وعدوان ودمار . وهنا يصبح الدور الذى يقوم به الفرد سلاحاً ذا حدين ، فقد تتحول الطاقة الكارزمية إلى جهد نافع يحرك المجتمع إلى الأمام وقد تتحول إلى جهد فاسد يرجع بالمجتمع إلى الخلف .

ب - ويمكن أن يلعب الأفراد دوراً فى عملية التغير من خلال نشاطهم أو مهاراتهم الخاصة . ونشير فى هذا الصدد إلى أدوار عدة منها دور المبدعين والمثقفين الذين قد تعمل ابداعاتهم وأفكارهم على قيادة المجتمع نحو

الأفضل . كما يمكن الاشارة إلى دور المنظمين entrepreneurs فالمنظم يمثل ، نموذجاً معينا من الشخصية تتصف بالحاجة الشديدة إلى الانجاز والاحساس بالتفوق على بقية أفراد المجتمع ، (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٧٥) . إن المبدعين والمثقفين والمنظمين والمجددين ، كل أولئك هم القادة الحقيقيون لعملية التغير ، وهم الفاعلون فيها . غير أننا يجب أن نحذر أيضاً من أن دور هؤلاء ليس إيجابياً على طول الخط . فالمنظم مثلا يكون مفيداً فى عملية التغير التقدمى لو أنه ساهم فى نشر الافكار والعلاقات الدافعة إلى مزيد من الانجاز ومزيد من الابتكار والخلق ، ولكن دوره يتحول إلى دور سلبى إذا ما حاول أن يكرس نشاطه لنشر ثقافه الاستهلاك الترفيهى أو المساهمة فى تدعيم علاقات تبعية لمجتمعات أخرى . ونفس الشىء ينسحب على المثقفين الذين قد يسهموا فى تنوير مجتمعاتهم ونهضتها وقد يسهموا فى عمليات من التضليل أو النفاق .

وفى نهاية حديثنا عن عوامل التغير الاجتماعى ، نود أن نؤكد أن هذه العوامل جميعاً - وغيرها مترابطة أشد الترابط وأن الفصل بينهما كان بغرض التحليل وسهولة العرض .

مراجع الفصل الأول

أولاً : مراجع باللغة العربية :

١ – ابن خلدون ، المقدمة ، دار الفكر العربى ، بيروت ، بدون تاريخ .

٢ – أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٣ – أحمد زايد ، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى ، دار قطرى بين الفجاءه ، الدوحة ، ١٩٨٨ .

٤ – السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، الطبعة الثالثة ، دار قطرى بن الفجاءة للنشر والتوزيع ، الدوحة ، ١٩٨٦ .

٥ – السيد الحسينى وآخرون ، تاريخ الفكر الاجتماعى ، دار قطرى بن الفجاءة . الدوحة ، ١٩٨٧ .

٦ – بوتومور ، ت . ب ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

٧ – علياء شكرى وآخرون ، دراسات فى علم السكان ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٩٢ .

٨ – كمال التابعى ، تغريب العالم الثالث ، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٩ – محمد أحمد الزغبى ، التغير الاجتماعى ، الطبعة الثالثة ، دار الطليعة للطباعه والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١٠ – محمد على محمد ، تاريخ علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، ١٩٨٥ .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية

1 - Allen, F. B., Socio - Cultural Dynamics, An Introduction to Social Change, Macmillan, New York, 1971 .

2 - Ginsberg, M, : Social Change, British Journal of Sociology, Vol. 4. 1958. PP. 205 - 29 .

3 - Giddens, A., Sociology, Polity Press, Combridge, 1989.

4 - Kuper, A. and Kuper J., The Social Science Encyclopedia, Routledge and Kegan Paul, London, 1985.

5 - Lauer, R. H., Perspectives on Social Change, 2nd ed. Allyn and Bacon, 1977.

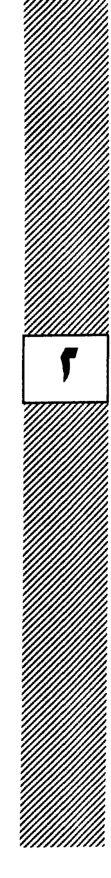
6 - Mack, P. W. ond Pease, J. Sociology and Social Life, D. Van Nostrand Company, New York, 1986.

7 - Mooer, W. E. "Social Change" , in : D. J. Sills (ed.) International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 14. Macmillan, New York, 1969.

8 - Moore, W. E. Social Change, Englwood Cliffs, Prentice - Hall, N. J. 1974 .

9 - Nisbet, R., Social Change and History, Oxford, New York, 1969.

10 - Vago, S, Social Change, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1980.



٢

الفصل الثانى

نظريـــــــات التغير الاجتماعى

الفصل الثانى

نظريات التغير الاجتماعى

مقدمة

يفكر علماء الاجتماع فى رصدهم لظواهر التغير الاجتماعى فى الأساليب التى يحدث بها التغير ، وفى الاطراد أو الانتظام الذى قد يتبدى فى هذه الأساليب. ومن هنا بدأت تظهر العديد من النظريات التى تفسر التغير الاجتماعى . ورغم أن نظريات التغير الاجتماعى التى ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيراً وازدادت دقة واحكاماً ، وانتقلت من مرحلة التفكير التأملى والتاريخ الظنى إلى الاحتكام إلى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحة النظرية ، بالرغم من هذا فإن أياً من هذه النظريات لم يتوصل إلى كلمة نهائية فى رصد ظواهرالتغير وتفسيرها ويرجع السبب فى هذا إلى أن الواقع الاجتماعى – التاريخ بمعناه الواسع – يكشف دائماً عن أدلة جديدة وبراهين جديدة إذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدى إلى زيف نظريات أخرى ، بل أنها قد تزيف كل النظريات القائمة . ولهذا فإن الحديث عن نظرية للتغير الاجتماعى يجب أن يكون حديثاً محوطاً بالحذر ، فى ضوء الحقيقة التى مؤداها أن التاريخ يمكن أن يزيف أى نظرية .

ومع ذلك فإن ادراكنا لهذه الحقيقة لا يعنى التقليل من شأن نظريات التغير الاجتماعى التى ظهرت حتى الآن ولكنه يفسر لنا لماذا تعددت هذه النظريات تاريخياً وآنياً ولماذا اختلفت الآراء حول مجرى التغير الاجتماعى وأسبابه . ورغم هذا الاختلاف إلا أن المتأمل لتاريخ هذه النظريات يكتشف أنها قد نجحت فى تحقيق قدر كبير من النضج العلمى ، وأنها قطعت أشواطاً كبيرة فى فهم ظاهرة التغير الاجتماعى . وسوف يتضح لنا من خلال العرض التالى مدى صدق هذه الحقيقة .

ولن نخوض هنا فى أسلوب عرض هذه النظريات . وسوف نحاول أن نتبنى مدخلاً جديداً فى عرضها . فالملاحظ على نظريات التغير الاجتماعى –

* كتب هذا الفصل د/ احمد زايد .

وهى نظريات نابعة من النظريات العامة فى علم الاجتماع أن بذورها قد ظهرت فى القرن التاسع عشر ، وأنها لم تنقطع عن التطور ، ولم تقض واحدة منها على الأخريات ، هذا باستثناء النظريات الحتمية التى تكاد تكون قد اختفت تقريباً . ومن ثم فقد تطورت هذه النظريات بشكل متواز . ويتأسس المنحى الذى نتوخاه فى عرض نظريات التغير الاجتماعى على هذه الفكرة . فسوف نعرض لكل نظريه ونتتبع تطوراتها المعاصرة ، وبهذه الطريقة يمكن للقارىء أن يتعرف على تطور النظريات وعلى علاقتها ببعضها .

وسوف نبدأ هذه النظريات بالحتميات ثم ننتقل إلى النظرية التطورية فالنظرية الوظيفية فالنظرية المادية التاريخية وأخيراً النظرية السيكو - اجتماعية . وسوف يلاحظ القارىء أمرين هامين : الأول أننا سوف نستخدم صيغة الجمع عند الحديث عن كل اتجاه من هذه الاتجاهات فنقول مثلا « النظريات التطورية » أو «النظريات الوظيفية » وذلك لأننا سوف نعرض داخل كل منها للصور المختلفة لكل إتجاه نظرى . والثانى أننا لن نميز بين نظريات عامة وأخرى للعالم الثالث . فسوف يظهر هذا التمييز من تلقاء نفسه ، حيث سيلاحظ القارىء أن كل نظرية قد استخدمت فى تفسير التغير فى العالم الثالث .

أولاً : النظريات الحتمية

نقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التى تركز فى دراستها للتغير الاجتماعى على عامل واحد فحسب وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملاً واحداً - كالاقتصاد أو المناخ أو غيرهما - هو العامل الوحيد الذى يحرك كل العوامل الأخرى . ولذلك فإن هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية reductionist أى أنها تختزل كل العوامل فى عامل واحد ، وتعتبر أن هذا العامل هوالعامل الكافى وحده لحدوث التغير . ويكمن هذا المعنى فى مفهوم الحتمية determinism فهذا المفهوم يشتق من الكلمة اللاتينيه determinane ومعناها يحدد . ولذلك فإن الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفاً ، وأن المهمة الملقاة على عاتق الباحث هى اكتشاف جملة الشروط المسبقة التى تعين حدوث ظاهرة من الظواهر . (محمد الزعبى ، ١٩٨٢ : ٩٠ - ٩١) وعندما استخدمت الكلمة فى الفكر الاجتماعى ، فانها أصبحت تعنى البحث عن السبب الوحيد - الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر ، أوالذى ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة .

وقد انتشرت الحتميات فى كافة فروع العلم السياسى والاجتماعى فى المراحل المبكرة لنشأة هذا العلم ، وجاءت فى معظمها متأثرة بعلوم أخرى . فأنصار الحتمية الجغرافية تأثروا بالجغرافيا ، بل أن بعضهم كان من الجغرافيين ، والذين ناصروا الحتمية البيولوجية تأثروا بعلم البيولوجيا وبنظرية التطور البيولوجى، وكان بعضهم من البيولوجيين وهكذا . ولقد انقرضت هذه الحتميات من التفكير العلمى ونحن إذ نشير إليها فى مطلع حديثنا عن نظريات التغير الاجتماعى فاننا نذكر بتاريخ العلم ونوضح الأسس المعرفية التى قامت عليها النظريات الحديثة . ونكتفى هنا بالاشارة إلى نظريتين من النظريات الحتميه .

١ - الحتمية الجغرافية

هناك اعتقاد قديم بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذى يعيش فيه الانسان - بارداً أم حاراً أم معتدلاً - وبين طابعه الاجتماعى (من حده المزاج أو أريحيته ومن حيث الانبساط أو الانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعى) . ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد ، وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر . وكانت النتيجة نظرية شاملة فى الحتمية الجغرافية (Lapiere, 1987 : 24) وبالرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة إلا أنها زاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها فى تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها . ومن أشهر هؤلاء الجغرافى الأمريكى هنتنجتون Huntington الذى إستخدم مفهوم الحتمية الجغرافية لافى تفسير تغير الاختلاف بين البشر فحسب ولكن فى تفسير تغير المجتمعات . فقد ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هى التى تحدد صفات الناس وسلوكهم ، فان هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية وفى ضوء هذه الفرضيه فسر هنتنجتون ظهور الحضارات وسقوطها . فقد ازدهرت حضارة وادى النيل نظراً لتوفر ظروف جغرافية خاصة بملاءمة الطقس والتربه ونوعية المحاصيل ، وانقرضت هذه الحضاره بفعل تغيرات جغرافيه أيضاً بعد ارتفاع درجة الحرارة فى وادى النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة الأمر الذى خلق ظروفاً لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة .

وفى الوقت الذى كانت تتدهور فيه الحضارة هنا ، كانت ظروف جغرافية أخرى تهيىء نشأة الحضارة فى مكان آخر . وهكذا تغير مركز الحضارة من بلاد الرافدين إلى كريت إلى اليونان فالرومان فاسطنبول فأوربا الحديثة ولكى يدلل

هنتنجتون على صحة نظريته قدم شواهد من التغيرات الجغرافية التى حدثت فى حوض البحر المتوسط خلال الثلاث الآف عام الماضية . (Huntington, 1945)

٢ - الحتمية البيولوجية

تتأسس الحتمية البيولوجيةعلى فرضية مؤداها أن الناس فى العالم ينقسمون إلى أجناس ، وجماعات متميزة بيولوجيا ، وأن الأجناس تختلف فى قدرتها على تطوير حياة اجتماعية وتنميتها . وأن نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هىُ مؤشر على قدراتـها البيولوجية - العرقـية . وفى ضـوء ذلك تتـبلور الـفروق بـين الشعوب ، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التى تظهر لـدى هذه الشـعوب ، سواء التغيرات السلبية (المرتبطة بالتخلف أو التقهقر الحضارى) ، أو التغيرات الايجابيه التى تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن فى شعب من الشعوب . (Lapiere, 1987 : 27)

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت فى مجتمعات قديمة منذ القدم، وهى تلك الخاصة بتفوق طبقات - داخل المجتمع - على طبقات أخرى ، وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية . ولقد ظهرت هذه الفكرة فى كثير من الحضارات القديمة ، وتبلورت بشكل حاد فى الحضارة اليونانية التى ظهر فيها الاعتقاد بأن هناك اناساً ولدوا ليحكموا وآخرين ولدوا كرعية . ولقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجيه مختلفة ، تطورت لتعمم على الفروق بين المجتمعات ولقد لعب دى جوبينو (De Gobineau 1816 - 1882) دوراً فى ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية والذى ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو إنحطاطه وبين خصائصه العرقية ؛ والذى شب فيه حرباً شعواء على الاشتراكية لمحاولتها خلق نوعاً من المساواة بين البشر . ومنذ ذلك الحين أصبح أنصار الحتمية البيولوجيه يؤيدون الرأى الذى يفسر كافة اشكال التباين والتغير فى المجتمعات من خلال المتغيرات البيولوجية ومن المتغيرات البيولوجيه التى يتم التركيز عليها فى هذا الصدد المتغيرات التالية (محمد الزعبى ، ١٩٨٢ : ٧٤) .

أ - أثر التفاوت الوراثى على التغير الاجتماعى .

ب - أثر التفاوت بين الأفراد فى الذكاء والامكانات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الزعامة الكارزمية) .

جـ - أثر البيـئـة الصـحيـة العـامـة لشـعب من الشـعـوب على تطوره ونموه

الاقتصادى والاجتماعى .

ء – أثر الانتخاب الطبيعى والاصطناعى على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبه عدد الذكور إلى عدد الاناث ، نسبة المواليد إلى الوفيات ، نسبة الكبار إلى الصغار) .

وبرغم أن النظريات الحتمية قد سادت فى مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمى ، وبالرغم من ظهور أنصار لها هنا وهناك فى العصر الحديث ، إلا أن التفكير العلمى المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات وذلك لأسباب عديدة منها (١) أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية ؛ (٢) أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرة شعب من الشعوب على شعب آخر ؛ (٣) أنها نظريات غير علمية لأنها تؤكد سبباً واحداً دون تمحيص علمى دقيق فى الأسباب الأخرى ؛ (٤) أنها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب فويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الاحساس بالتفوق العرقى من جانب الألمان ؛ (٥) إنها ولدت أشكال من العنصرية السياسية التى يعانى منها عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية والعنصرية ضد السود فى جنوب أفريقيا ومن قبلها فى أمريكا . وفى ضوء هذه الانتقادات وغيرها أصبح المجال مفتوحاً نحو صياغات أفضل لنظريات فى التغير الاجتماعى .

ثانياً : النظرية التطورية :

انتشرت النظريات التطورية فى القرن التاسع عشر ، وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية وإن كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة ولقد ظهرت النظريات التطورية من خلال الاعتقاد بأن المجتمعات تسير فى مسار واحد محدد سلفاً عبر مراحل يمكن التعرف عليها . ويتفق التطوريون على هذه القضيه ، ولكنهم يختلفون حول قضايا ثلاثة : الأولى تتصل بمراحل التطور أى عدد المراحل التى يمر بها مسلك التطور الاجتماعى ؛ والثانية حول العامل الرئيسى المحرك للتطور هل يظهر التطور نتيجة لتغير فى الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة لتغير فى التكنولوجيا والعناصر المادية ؟ ؛ والثالثة تتصل بوجهه التطور هل التطور ، يسير فى مسلك خطى تقدمى أم يسير فى مسلك دائرى بحيث يعود من حيث بدأ ؟ ويمكن أن نعرض للنظريات التطورية وفقاً لأى بعد من هذه الأبعاد الخلافية . والواقع أن الاعتماد فى تصنيف هذه النظريات على البعد الأول أو الثانى (نعنى عدد مراحل التطور وعوامله) يفتت من هذه النظريات بل ويخلق تشتتاً واختلاطاً

مع دراسة عوامل التغير الاجتماعى مثلاً . ولذلك فإننا سوف نعتمد على البعد الثالث ، وهو المتصل بوجهة التطور ونقسم فى ضوئه نظريات التطور إلى نوعين : نظريات التطور الخطى ونظريات التطور الدائرى . ثم ننوه فى النهايه إلى بعض الصور المستحدثه من التطورية .

١ - النظريات الخطية :

توصف النظريات الخطية بأنها نظريات تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة أو المطردة الموصلة فى النهاية إلى هدف محدد . ويمر المجتمع فى حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابته . وتعتبر هذه الفكرة فكرة قديمة ظهرت فى الفلسفة الاغريقية القديمة ، وأعيد احياؤها فى عصر التنوير على يد فيكو Vico الذى حدد مسار المجتمعات فى ثلاث مراحل اساسية فى ضوء علاقة الانسان بقوى مافوق الطبيعة (Harris, 1968 : 27) وقويت هذه الفكرة فى القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الاولى لمجتمعاتهم ، ومحاولة تحديد المرحلة التاريخية التى وصلت إليها هذه المجتمعات.

ولقد سار الفكر التطورى المبكر فى خطين رئيسيين فى تحديده لمراحل التطور :

أ - التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافيه وتحديد المراحل الزمنية التى سارت فيها المجتمعات وفقاً لهذا العنصر . وهكذا مال بعض التطوريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بأن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ، ثم مرحلة الرعى ، ثم مرحلة الزراعة . ومال بعضهم الآخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية فقالوا بتحول الأسرة من الأسرة المشاعية إلى الأسرة ذات النسب الأمومى إلى الأسرة ذات النسب الأبوى (Ginsberg, 1961 : 200) . أن المراحل التطورية هنا تلتف حول عنصر ثقافى واحد كالأقتصاد أو الأسرة ، ومنه تتحدد طبيعة المراحل ا لتى يمر بها التطور .

ب - بدلاً من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر إلى التطور الكلى فى البناء الاجتماعى أو الثقافى ، وتحديد المراحل بشكل كلى دون التركيز على عنصر بعينه . وتندرج تحت هذا الموقف معظم الاسهامات التطورية الشهيرة فى القرن التاسع عشر . ومن الأمثلة عليها نظرية اوجست كونت عن تطور المجتمعات من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الميتافيزيقيه إلى المرحلة الوضعية ؛ ونظرية ماركس فى التحول من المجتمع المشاعى إلى المجتمع

الاقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى إلى المجتمع الاشتراكى ؛ ونظرية لويس مورجان عن التحول من المجتمع البدائى ، إلى المجتمع البربرى ، إلى الحضارة ، ونظرية سبنسر فى التحول من المجتمع العسكرى إلى المجتمع الصناعى ، ذلك التحول الذى يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس غير المستقر . (بوتومور ، ١٩٨٢ : ٣٤٢ - ٣٤٣) .

وسواء ركزت النظريةعلى متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل ، فان التطورية الخطية تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد . ويكمن الخلاف بين المفكرين التطوريين فى عنصرين أساسيين : الأول يرتبط بعدد مراحل التطور ، والثانى يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير . فهو عند كونت مثلاً الافكار ، وعند مورجان التكنولوجيا ، وعند ماركس الاقتصاد .

٢ - النظريات الدائرية

تتأسس النظريات الدائرية على فكرة قديمة مفادها أن كل الخبرة البشرية قد حدثت من قبل ، وليس هناك من جديد فى هذه الخبرة . ومن ثم فإن التاريخ يميل إلى تكرار نفسه ؛ والحياة الاجتماعية تقوم على ضرب من الانتظام المتكرر ؛ فحياة كل نوع من الأنواع - بما فيها الانسان - هى دائرة مغلقة من الحياة والموت. وفى ضوء هذه الفكرة ظهرت النظريات الدائرية فى تطور المجتمعات وهى نظريات تتخذ - فى معظمها - موقفاً تشاؤمياً ولذلك فان مسلك التطور هنا ليس تقدمياً بل أنه يتقدم لفترة ثم يعود أدراجه إلى حيث بدأ ، أو إلى حالة من التقهقر إلى الوراء .

ولقد ظهرت هذه الفكرة بشكل واضح عند المفكر العربى ابن خلدون الذى اعتقد أن للمجتمعات عمراً كأعمار البشر ، وأنها لابد وأن تتطور مثلما تتطور الحياة البشرية طفولة ، وشباباً ، ثم هرماً وشيخوخة . والمجتمعات تتحول من البداوة إلى الحضارة . وهى فى تحولها تعكس هذه الدائرة التطورية . فحياه البداوة أشبه بحياة الفطرة الأولية التى يحياها الأطفال ، ولكن عندما تتحول هذه البداوة إلى حضارة فإنها تصل إلى أوج عنفوانها كما يصل الشباب إلى أوج عنفوانهم . ولكن هذا لا يدوم فما تلبث الحضارة أن تنهار وتتدهور ويذرها الهرم والشيخوخة والفناء وظهرت أفكار مشابهه فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين عند عدد من المفكرين الأوربيين والأمريكيين . ومن أشهر هذه الأفكار نظرية شبنجلرSpengler (١٨٨٠ - ١٩٣٦) عن تدهور الحضارة الغربية وافولها . فقد اعتقد شبنجلر -

مثله مثل ابن خلدون – فى أن المجتمعات تغنى فى أوج ازدهارها. وإعتقد أن الحضارة الغربية قد بلغت هذه المرحلة وبدأ التحلل يدب فى عروقها وأنها فى طريقها إلى الانهيار . كما ظهرت عند باريتو فى نظريته عن دورة الصفوة التى ذهب فيها إلى أن الصفوات الحاكمة لا تستقر فى الحكم إلى مالا نهاية ، فما تلبث أن تفقد قوة الرواسب التى أوصلتها إلى الحكم ومن ثم تبدأ فى الضعف والوهن فتنهار وتصعد محلها صفوة أخرى تكون قد نجحت فى تقوية ما تمتلكه من قدرات نفسية (الرواسب بلغة باريتو) . وهكذا يبتلع التاريخ أى ارستوقراطية فى حركته الدائرية المستمرة أزلاً . وظهرت أفكار مشابهة عند سروكين Sorokin (١٨٨٩ – ١٩٦٨) فى نظريته عن الدورات التاريخية التى تتكرر فى كل المجتمعات عندما تتحول عبر ثلاث مراحل هى المرحلة الاعتقاديه ideational والمرحلة المثالية idealistic والمرحلة الحسية Sensate وتتشابه هذه الأفكار مع الأفكار التى طرحها ارنولد توينبى Toynbee (١٨٨٩ – ١٩٧٥) حول دورة الحضارة بين التحدى والاستجابة . فكل دائرة أو دورة حضارية تبدأ بتحدى (التكيف مع البيئة واستغلال امكاناتها) ، ويقابل هذا التحدى باستجابة قد تكون ناجحة ويبقى المجتمع ليواجه مزيداً من التحديات ؛ وقد تكون غير ناجحة فينهار المجتمع . وبناء عليه فان الحضارة يمكن أن تظهر فى مكان معين وزمان معين، وتنمو الحضارة وتستمر فى نموها طالما واجهت التحديات ولكنها لاتستمر فى ذلك إلى مالا نهاية ، بل تنهار . وهكذا يتحول التاريخ إلى دورات حضارية متعددة (Vago, 1980 : 77, 78) .

ومن الواضح أن أصحاب النظريات الدائرية يتفقون على فكرة أن التاريخ يعيد نفسه ، وأن الخبرات التاريخية للمجتمعات يمكن أن تتكرر . ولكنهم – مع ذلك – يختلفون فى رؤيتهم لهذه الحركة الدائرية للمجتمعات . فبعضهم يحدد مراحل ثابته تمر بها كل المجتمعات كما فى نظرية شبنجلر أو نظرية سروكين ، بينما يميل البعض الآخر إلى الحديث عن دورات يمكن أن تتكرر هنا وهناك دون تحديد مراحل ثابته كما هو الحال فى نظرية باريتو أو نظرية توينبى .

١ – أنها تفرض مخططاً تطورياً ثابتاً على كل المجتمعات دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات وسياق ابنيتها الداخلية .

٢ – أنها تعتبر أن التطور عملية حتمية أو ضرورية فى كل المجتمعات .

٣ – إنها تهمل التطور متعدد الخطوط ، فالتطور إما خطى وإما دائرى .

٤ – إنها تفترض أن التطور إما أن يكون تقدمياً أو رجعياً . وهى بذلك تهمل

أشكال التطور الأخرى الوسيطة

ولهذه الانتقادات وغيرها باتت التطورية بصياغاتها التقليدية غير مقبولة إلى حد كبير ، ومن ثم فقد إنتعشت رؤى بديلة لا تركز على التطور بقدر ما تركز على الواقع المعاصر للمجتمعات كالرؤية الوظيفية . غير أن هذا لا يعنى أن التطورية قد اختفت كلية فقد عاودت الظهور بصور جديدة على ما سنرى فيما يلى.

٣ - الصور الحديثة للتطورية

رغم أن الزمن قد تقادم على التطورية ، ومع ذلك فانها تعاود الظهور مرات ومرات إلى درجة يمكن القول معها أن التاريخ لن يعدم الفكر التطورى مطلقاً . ورغم أن البعض يؤكدون على أن التطورية المحدثة قد تخلصت من كثير من مشكلات التطورية الكلاسيكية . فلم يعد الفكر التطورى يركز على الحتمية التاريخية ، ولم يعد يركز على أحادية التطور ، ولم يعد يناظر بين التطور على المستوى البيولوجى ونظيره على المستوى الاجتماعى (Spencer and Inkeles, 1989 ، 563) . بالرغم من ذلك إلا أننا لا نرى خلافاً كبيراً بين الفكر التطورى القديم والفكر التطورى المحدث بل أن الفكر التطورى - قديمه وحديثه . قد نشأ لتحقيق نفس الهدف وهو تأكيد تفوق الحضارة الغربية وتقدمها . وإذا كانت هذه الفكرة قد ظهرت على استحياء فى الفكر التطورى الكلاسيكى ، بل أنها قد لاقت اعتراضاً فى هذا الفكر من قبل أصحاب النظريات الدائرية فى التطور؛ إلا أنها برزت بشكل أقل استحياءً فى الفكر التطورى الحديث . ونقدم فيما يلى نماذج سريعة لهذا الفكر التطورى

أ - نظرية مراحل النمو

وهى النظرية التى قدمها والت رستو W. Rostow عام ١٩٦١ فى كتابه بعنوان « مراحل النمو الاقتصادى : منشور غير شيوعى » وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادى فى المجتمعات جميعاً يمر بمراحل محددة ، وأن الفرق بين مجتمع وآخر هو فى الدرجة التى قطعها المجتمع على طريق النمو الاقتصادى . ويعنى ذلك ضمنيا أن المجتمعات غير النامية الآن سوف تمر بنفس خط التطور الذى مرت به المجتمعات المتقدمة . وقد حدد روستو مراحل النمو بخمس مراحل هى : (١) المجتمع التقليدى ؛ (٢) مرحلة التهيؤ للانطلاق ؛ (٣) مرحلة الانطلاق ؛ (٤) مرحلة السعى نحو النضج ؛ (٥) واخيراً مرحلة الاستهلاك

الجمعى الوفير . ومن الواضح أن المجتمعات الغربية قد وصلت إلى المرحلة الأخيره ، بينما تقع المجتمعات الأخرى داخل أى مرحلة أخرى أو بالقرب منها .

ب - نظرية الالتقاء أو التقارب

قدم هذه النظرية كلارك كير Kerr وزملاؤه عام ١٩٦٠ وقد عرفت بنظرية الالتقاء (التقارب أو الوفاق) Convergence theory . وتتأسس هذه النظرية على فرضية أساسية هى أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهى مرحلة التصنيع الكامل . وأن هناك من الافكار ما يقترب من هذه المرحلة ، وبعضها الآخر مايزال بعيداً عنها ، ولكن الجميع سوف يكون له نفس الحال . فسوف تصل كل دولة فى زمن معين إلى مرحلة التصنيع الكامل (Kerr et al. 1960 : 29) وللتصنيع خاصية جرهرية هى أنه يجعل المجتمعات متشابهه ويخلق نظماً متشابهة . ولقد وصلت المجتمعات الصناعية إلى هذا التشابه ، الذى يشكل مستقبل المجتمعات غير الصناعية . ويقوم هذا التشابه على المظاهر الآتية : (١) الانتاج الواسع النطاق الذى يعتمد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل ؛ (٢) الحراك الاجتماعى الرأسى والافقى ؛ (٣) تطور التعليم وتفرعه إلى التركيز على التعليم الفنى المتخصص والتعليم الادارى ؛ (٤) التحضر وزيادة سكان المدن ؛ (٥) تحقيق درجة من الاتفاق على القيم ؛ (٦) نمو الاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب .

وتكون هذه المؤشرات نموذجاً مثالياً يسعى التغير الاجتماعى فى أى مجتمع إلى تحقيقه . وإذا كانت مؤشرات هذا النموذج هى السمات العامة المشتركة للمجتمعات الصناعية ، فان التغير الاجتماعى سوف يؤدى فى النهاية إلى تحقيق ضرب من الالتقاء أو التقارب بين الدول المختلفة . وبالرغم من أن كير لم يحدد مراحل لهذا التطور إلا أنه يتشابه - إلى حد كبير - مع تحليل والت روستو لمراحل النمو .

جـ - نظرية نهاية التاريخ

هذه نظرية من أحدث نظريات التطور وقد قدمها المفكر الأمريكى فرنسيس فوكوياما Fukuyama عام ١٩٨٩ ، بعد سقوط الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية . وتتأسس هذه النظرية على آراء هيجل التطورية والتى تنظر إلى التطور على أنه انطلاق نحو الكمال ، العقل الكامل ، والدولة الكاملة ، والقيم المطلقه . أنه تطور نحو المطلق يحتمه قانون الجدل ويسعى به إلى أفضل الصور

واكملها . ولقد اعتمد فوكوياما على فكرة هيجل حول « الرغبة فى الاعتراف والتقدير » والتى اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ . وينظر فوكوياما إلى الديموقراطية الليبراليه المعاصرة – والتى تمثلها أمريكا – على أنها الغت فكرة العلاقة بين السادة والعبيد والتى كانت موجودة بشكل أو بآخر فى النظم السياسية الآخرى . لقد كانت كل هذه النظم تنشغل بالبحث عن الاعتراف . الذى يتمثل فى صورته الملموسه فى النزاع بين شخصين متحاربين . أن هذه الرغبة فى الاعتراف هى التى تجعل أى منهما يموت استسلاماً للآخر ، وهى – من ثم – التى تجعل النظم السياسية تتأسس على علاقات تسلطية ، وهى التى تجعل دولاً تسيطر على دول أخرى وتقيم امبراطوريات . ولقد ظل الأمر هكذا طوال تاريخ البشرية ، طالما أن الرغبه فى انتزاع الاعتراف تتأسس على أسس لاعقلانيه .

أما الليبرالية الديموقراطية – والتى ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الامريكية – فقد « بدلت الرغبة غير العقلانية فى الاعتراف بالدولة أو الفرد . . . وأحلت محلها رغبة عقلانيه فى الاعتراف على أساس من المساواة » (فوكوياما ، ١٩٩٣ : ١٦) ويعنى ذلك أن الليبرالية الديموقراطية قد حلت معضلة الصراع التاريخى من خلال قيمة المساواة ، وهى بذلك تكون قد اوقفت التاريخ عن الحركة . فهى اذن نهاية التاريخ وسوف تتطور نفس المجتمعات لتصل إلى نفس هذه النهاية ، وليس ثمة مجال آخر للتطور بعد الديموقراطية الليبرالية التى تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق اطاراً من المساواه تختفى فيه السيطرة الامبريالية .

واذا كانت نظرية فوكوياما من أحدث نظريات التطور ، وإذا كانت تضع للتاريخ نهاية ، فانه يمكن القول أن هذه النظرية قد أوقفت حركة التطور أو ثبتتها عند نقطة معينة . فهل ستؤثر على نظريات التطور نفسها وتوقفها هى الأخرى وتضع لها نهاية ؟ .

ثالثاً : النظريات البنائية – الوظيفية

شجبت الوظيفية فكرة فهم المجتمع فى ضوء تاريخه ، كما شجبت فكره مراحل التطور . وفى مقابل ذلك حاولت الوظيفية أن تفهم المجتمع فى ضوء ظروفه المعاصرة وفى ضوء العلاقات المتبادلة بين مكوناته . وتعتمد النظرية البنائية – الوظيفية فى تحليلاتها على مفهومين رئسيين هما مفهوم البناء Structure ومفهوم الوظيفة Function . ويشير مفهوم البناء إلى العلاقات المستمرة الثابته بين الوحدات الاجتماعية ، بينما يشير مفهوم الوظيفة إلى النتائج

أو الآثار المترتبة على النشاط الاجتماعى . فالبناء يكشف عن الجوانب الهيكلية الثابتة ، بينما تشير الوظيفة إلى الجوانب الديناميه داخل البناء الاجتماعى . ولقد استخدم الوظيفيون مفهوماً ثالثاً هو مفهوم النسق الاجتماعى Social system والذى من خلاله أمكن تحليل الجوانب الهيكلية - البنائية والجوانب الديناميه الوظيفية . فالمجتمع نسق يتكون من مجموعة من الأنساق الفرعية يؤدى كل منها وظيفة محددة .

ولقد ظهرت الوظيفية عبر تراث طويل إمتد من القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر ، وساهم فيها عدد كبير من العلماء ومن ثم فقد تعددت صورها وتباينت فيها الاسهامات النظرية . وفى ضوء ذلك فإن تحليلاً للتغير الاجتماعى من وجهه النظر الوظيفية يتطلب التوقف عند بعض صور الوظيفية والتى ظهرت من القرن التاسع عشر وحتى الآن . وسوف نلاحظ أنه بالرغم من وجود ضروب من الاتفاق بين هذه الصور إلا أن ثمة اختلاف بينهما ، وهو اختلاف نابع من طبيعة الظرف التاريخى الذى ظهرت فيه كل صورة من هذه الصور . فهناك وظيفيه القرن التاسع عشر والتى تأسست من خلال أعمال سبنسر ودوركايم وباريتو ولفيف آخر من علماء الانثروبولوجيا ؛ وهناك وظيفية القرن العشرين التى أسسها عالم الاجتماع الامريكى تالكوت بارسونز ؛ وهناك أخيراً نظرية التنمية الوظيفية التى طورها تلاميذ للوظيفيين الأوائل والمحدثين فى محاولة لفهم طبيعة التغير الاجتماعى فى المجتمعات النامية . وسوف نحاول فيما يلى أن نلقى نظرة سريعة على كل صورة من هذه الصور .

١- الوظيفية الكلاسيكية :

نستخدم مفهوم « الوظيفية الكلاسيكية » للاشارة إلى الاسهامات الوظيفية المبكرة كما تمثلت فى أعمال هربرت سبنسر واميل دوركايم وماكس فيبر وباريتو . والمحقق أن هذه الاسهامات - على ما بينها من اختلاف - تميل إلى النظر إلى التغير الاجتماعى باعتبارة تغيراً توازنياً تدريجياً لا يؤدى إلى هدم البناء الاجتماعى أو تبديله ، وإنما يؤدى إلى استمراره فى حالة متكاملة ومتوازنه . فالتغير الاجتماعى يظهر فى شكل اضافات فى الحجم وتباين فى المكونات يصاحبه دائما عمليات للتكامل والتوازن . وسوف نحاول أن نلقى نظرة سريعة على اسهامين من الاسهامات الوظيفية الكلاسيكية (Mantindale, 1981, 83, 101, Nisbet, 1975 : 238) .

أ - يتغير المجتمع من وجهه نظر هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) فى ضوء نفس القوانين التى يتحول بها عالم المادة التى تتحول من حالة اللاتجانس واللاتحدد إلى حالة من التجانس والتحدد والانتظام . لقد اعتقد سبنسر أن هذه القاعدة يمكن أن تنطبق على تطور الكون ، والأرض ، والكائنات البيولوجيه ، والعقل البشرى ، والمجتمع البشرى . فالعالم اللاعضوى (عالم المادة) والعالم العضوى (عالم الكائنات الحية) والعالم فوق العضوى (عالم المجتمع) جميعها تخضع لنفس قوانين الحركة والتطور . وفى ضوء هذه الفرضية نظر سبنسر إلى المجتمع على أنه كيان كلى يتكون من وحدات متميزة تنتظم وفقاً لترتيبات معينة فى مكان محدد . ويشبه المجتمع فى تكوينه الكائن العضوى . ولذلك فإنه عندما يتغير يخضع لنفس منطق تطور الكائنات العضوية . فالمجتمع ينمو فى حجمه ؛ وهو عندما ينمو فى الحجم تتباين مكوناته وتصبح غير متشابهة وهنا يظهر ضرب من التباين البنائى ؛ ولكن هذا التباين لا يفقد المجتمع تكاملة فهو يطور دائما أشكالاً جديدة لتكامل أجزائه المتباينة . وهكذا فإن المجتمعات تبدأ بسيطة ، وتتحول بالتدريج إلى مجتمعات مركبه ، ويتحول المركب إلى مركب المركب ، إلى أن يظهر المجتمع الصناعى الذى يتميز بتباينه وعدم تجانسه الشديدين . وإذا كان المجتمع البسيط (والذى اطلق عليه سبنسر المجتمع العسكرى) يؤسس تكامله على القهر و التعاون الاجبارى ، فإن المجتمع الصناعى يؤسس تكامله على التعاون الاختيارى .

ب - أما دور كايم (١٨٥٥ - ١٩١٧) فقد قدم نظرية فى التغير الاجتماعى تشبه إلى حد كبير نظرية هربرت سبنسر ، دون التزام بالمماثلة العضوية أو تشبيه التغير فى المجتمع بالتغيرات فى عالم المادة أو عالم الكائنات الحية . إنطلق دوركايم فى رؤيته للتغير من منظور وظيفى يتأسس على فكرتى التباين والتضامن . ويتضح ذلك من العلاقة التى أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعى . فتقسيم العمل تصاحبه ضروب مختلفة من التباين الاجتماعى تتمثل فى زيادة السكان وزيادة الكثافة الاخلاقية . بل أن هذه التباينات الاجتماعية هى التى تجعل تقسيم العمل ضرورة ، وهو فى جوهره تعبير عن هذا التباين ودالة على حدوثه . فالمجتمعات اذن تميل فى تغيرها - وإن شئت تطورها - إلى أن تتباين فى مكوناتها ، بل أن حدوث اشكالاً من التباين يؤدى إلى حدوث أشكال أخرى مصاحبة . فالتباين السكانى يؤدى إلى زيادة الكثافة الاخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدى إلى تقسيم العمل وهكذا .

غير أن المجتمعات لا تتحول دون ضوابط ، فتحولها مضبوط بقواعد ومعايير قانونية . وهنا يأتى مفهوم التضامن . فإذا كانت المجتمعات البسيطة (وهى مجتمعات غير متباينة ولا توجد فيها أية صورة من صور تقسيم العمل ، فهى مجتمعات تقوم على التشابه وليس على التباين) نقول إذا كانت هذه المجتمعات تحقق تضامنها وتكاملها من خلال القانون القهرى (فرض اسلوب واحد فى الحياة والتفكير والسلوك) فإن المجتمعات الحديثة (وهى مجتمعات متباينة وتعرف اشكالاً مختلفة من تقسيم العمل) تحقق تكاملها وتضامنها من خلال القانون المدنى أو التعويضى (الذى يتيح امكانية تعدد أساليب السلوك وتباينها) . ولقد أطلق دوركايم على النوع الأول من المجتمعات مجتمعات التضامن الآلى ، وعلى النوع الثانى مجتمعات التضامن العضوى . ويمثل التحول من النمط الأول إلى النمط الثانى قانوناً عاماً فى فكر دوركايم .

٢ - نظرية التوازن الدينامى

تطورت الوظيفية فى القرن العشرين لتركز على فكرة التوازن الدينامى فى عملية التغير الاجتماعى . ويعد عالم الاجتماع الامريكى تالكوت بارسونز هو أشهر من طور الأفكار الوظيفية فى هذا الإتجاه . ولذلك فاننا عندما نتحدث هنا عن نظرية التوازن الدينامى كأحد النظريات الوظيفية فى دراسة التغير الاجتماعى ؛ فإننا نتحدث تحديداً عن الرؤية البارسونزية للتغير الاجتماعى .

المجتمع عند بارسونز هو أحد الانساق الاساسية للفعل التى حددها بارسونز فى أربعة انساق : النسق العضوى ، ونسق الشخصية ، والمجتمع ، والثقافة . والمجتمع بدورة ينقسم من الداخل إلى أربعة أنساق فرعية هى : الاقتصاد ، والسياسة ، والروابط المجتمعية ، ونظم التنشئة الاجتماعية . والمجتمع كنسق يعيش فى حالة توازن داخلى وخارجى . فهو يدخل فى علاقات متوازنة مع أنساق الفعل الأخرى (الكائن العضوى - الشخصية - الثقافة) وهو يتوازن من الداخل حيث تحقق أنساقة علاقات منتظمة ومتوازنه (جى روشية ، ١٩٨١) .

وعندما يتعرض المجتمع لحالة تغير ، فانة لا يفقد خاصية توازنه ، فهذا التوازن دينامى ومستمر . لذلك فانه يمكن المجتمع دائما من أن يتكيف مع التغيرات الجديدة ويدمجها داخل بنائه . ويمكن أن نميز نوعين من التغير الاجتماعى فى المشروع البارسونزى .

أ - **التغيرات قصيرة المدى** : وهى تغيرات تظهر داخل المجتمع نتيجة

عوامل داخلية (من داخل المجتمع كالتوترات التى تفرض اتجاهاً للتغير مثل تلك الناتجة عن ظهور الاختراعات والأفكار الجديدة) ، أو عوامل خارجية (تظهر فى أى نسق من الأنساق التى تشكل بيئة المجتمع كالتغيرات فى الصفات الوراثية للسكان ، وتغير أساليب استغلال الطبيعة ، أو الحروب) . أن هذه التغيرات تحدث تأثيراً على حالة التوازن التى ينتظم فيها المجتمع . انها تكسر التوازن أو تهدده من جراء ما تخلقه من توترات فى بناء العلاقات الداخلية بين مكونات النسق الاجتماعى (أحمد زايد ، ١٩٨٤ : ١٢٧) .

أن هذه التوترات إذا أستمرت فانها قد تؤدى إلى القضاء على المجتمع أو إلى احداث تغيرات بنائية عامة فيه (كما يحدث فى حالة الثورات) . ولكن هذا لا يحدث إلا فى ظروف نادرة . فالمجتمعات لديها قدرة تكيفية داخلية ناتجة من حالة التوازن الدينامى التى يتميز بها المجتمع . فعندما تحدث التوترات والضغوط المولدة للتغير داخل المجتمع فإنها تؤثر على حالة التوازن ، ولكن المجتمع ما يلبث أن يمتص هذه التوترات والضغوط ويستعيد توازنه ويظل محتفظاً بهذه الحالة من التوازن حتى تظهر توترات أخرى . وهكذا يوصف التوازن بأنه دينامى ، أى مستمر قابل لأن يستوعب كل ما هو جديد وأن يعيد تكيف النسق معه بحيث تظهر التغيرات فى أضيق الحدود . وفى ضوء هذه الرؤية فان التغيرات قصيرة المدى داخل النسق الاجتماعى تتصف بعدة خصائص : (١) تغيرات تدريجيه لا تؤدى إلى إنهيار النسق أو تغيره بشكل جذرى ؛ (٢) أنها ترتبط بعمليتين ملازمتين هما التوازن – اللاتوازن . تعتبر العملية الإولى دائمة ، أما الثانية فهى عملية عارضة ؛ (٣) أن جوهر التغير هنا هو التباين البنائى الوظيفى فمزيد من التغير داخل النسق الاجتماعى يعنى تباين مكوناته وتعدد وظائفة ؛ (٤) أن الاتفاق العام على القيم وأدوات الضبط الاجتماعى هما اللذان يحفظان للنسق الاجتماعى توازنه الدائم وتغيره الوئيد .

ب – **التغيرات بعيدة المدى** : وهى تغيرات واسعة النطاق تحدث على فترات متباعدة . ولقد فسر بارسونز هذه التغيرات من خلال مفهوم العموميات التطورية Evolutionary universals (Parsons, 1964 : 339) ويقصد بالعمومية التطورية هى تجديد بنائى له قدرة على الاستمرار والبقاء ، ويخلق بدوره تجديدات وتطويرات أخرى . إنها تخلق ضرباً من الإنكسار Breakthrough فى البناء القائم وتدفعه إلى آفاق جديدة من التغير . أن هذه العموميات التطورية هى التى خلقت كل التحولات بعيدة المدى تطور المجتمعات ، فظهور نسق الشرعية الثقافية ،

وظهور نسق التدرج الاجتماعى قد أدى إلى أن تتحول المجتمعات البدائية إلى مجتمعات وسيطة . كما أن ظهور النقود والأسواق ، والبيروقراطية ، والقانون ، والديموقراطية هو الذى أدى إلى تحول المجتمعات الوسيطة إلى مجتمعات حديثة . وعندما تظهر العمومية التطورية ، فانها تخلق تباينا اجتماعياً واسع النطاق ، وتخلق بذلك تحولات بنائية ملموسة ، ولكن هذا التباين لابد وأن يقابله عمليات تكامل تضبط هذا التحول وتقوده ، إلى أن يصبح التحول الذى خلقته العمومية التطورية تحولاً عاماً وطبيعياً أو يصبح تحولاً معمماً Generalized . ولقد استخدم بارسونز هذا النوع من التحليل لرصد حركة التطور فى المجتمعات الحديثة عبر تطورها من المرحلة البدائية إلى المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الحديثه (أحمد زايد، ١٩٨٤ : ١٣٥ - ١٣٧) .

٣ - نظرية التحديث الوظيفية

عندما تحول اهتمام علم الاجتماع إلى دراسة مجتمعات العالم الثالث ، ورصد حركة التغير فى هذه المجتمعات - وهو اهتمام تبلور بوضوح منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية - بدأ علماء الاجتماع فى تطبيق نفس المقولات الوظيفية فى التغير الاجتماعى على تحول المجتمعات التقليدية . فالمجتمعات التقليدية (التى تقع خارج نطاق المجتمعات الصناعية المتقدمة) تتحول وتتغير على نفس نمط التحول والتغير فى المجتمعات الغربية الصناعية ، أن هذه المجتمعات تشهد أبنية اجتماعية وثقافية تقليدية . وتقاس التقليدية هنا بدرجة سكون البناء الاجتماعى ، وتجانسه ، وانخفاض مستوى التكنولوجيا ، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى ، وجمود العناصر الثقافية وتحجرها (محمد الجوهرى ، ١٩٧٩) . ويحدث التغير الاجتماعى فى هذه الأبنية التقليدية من خلال عوامل خارجية ناتجة عن عملية اتصالها بمصدر الثقافة الحديثة الغربية . فالاتصال الثقافى بالحضارة الغربية يؤدى إلى نشر الثقافة الحديثة فى شكل دوائر تتسع بإستمرار إلى أن تشمل قطاعات المجتمع بأسره . فعندما يحدث هذا الاتصال تبدأ الثقافة التقليدية فى الخروج من جمودها وتشهد عمليات تباين واسعة النطاق تؤدى إلى تغيرها لكى تقترب من النموذج المثالى القائم فى المجتمعات الغربية . ويطلق على هذه العملية عملية التنمية أو التحديث ؛ وهى عملية تتمثل فى اكتساب واستيعاب المجتمعات النامية لقيم العمومية والانجاز والتخصص وهى القيم التى تتأسس عليها الثقافة الحديثة (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٤٣ - ٤٤) .

أن التغير الاجتماعى المرتبط بعمليتى التنمية والتحديث ليس تغيراً جذرياً ، بل هو تغير تدريجى (خطى وتقدمى) يتم بمقتضاه تحول الأبنية التقليدية إلى أبنية حديثة . أى تحولها من أبنية متجانسة ، ساكنة ، وبسيطة إلى أبنية غير متجانسة ومتحركة ومعقدة . ويفرز التغير اثناء حدوثه بعض المشكلات كالتناقض بين القديم والجديد ، وحدوث هوة ثقافية Cultural Lag بين تغير العناصر المادية وتغير العناصر المعنوية ، وتناقض الادوار . ولكن كل هذه التوترات والتناقضات تكون طبيعية أثناء عملية الانتقال من التقليد إلى الحداثة . وسوف تختفى بالتدريج مع الاتساع فى عملية التغير على اختلاف بين المجتمعات فى درجة استيعاب هذه التناقضات والتغلب عليها . فالمجتمعات تختلف فيما بينها فى درجة تطويرها لنظم وجماعات وميكانيزمات تساهم فى وضع مبادىء التكامل الاجتماعى . وبناء على ذلك فإنها تختلف فى درجة القابلية للتكيف الداخلى مع ظروف التغير ، وفى درجة صياغه هذا التغير فى نظم اجتماعية . وكلما كان المجتمع أكثر قدرة على التكيف الداخلى والمرونة كلما كان أكثر قدرة على التغلب على مشكلات التحول (أحمد زايد ، ١٩٨١ : ١٩٩١) .

ومن الواضح أن نظرية التحديث تميل ميلاً وظيفياً شديداً ، فتفترض وجود تغيرات تدريجة ترتبط بعمليات التباين والتكامل ؛ كما تفترض أن خبرة التغير فى المجتمعات الغربية يمكن أن تتكرر فى المجتمعات النامية .

رابعاً : النظريات المادية التاريخية

إذا كانت النظرية الوظيفية تركز على التغير التدريجى التوازنى ، فإن المادية التاريخية تركز على التغيرات الثورية التى تنقل المجتمع من حالة إلى حالة مناقضه . وإذا كانت الوظيفية تركز على التكامل والاتفاق فإن المادية التاريخية تركز على الصراع والتناقض . فالصراع هو المحرك الأساسى للمجتمع ، وتاريخ المجتمعات هو فى التحليل الأخير تاريخ الصراع بين الطبقات .

وترجع الصياغات الأساسية للنظرية المادية التاريخية إلى اسهامات كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) . وظلت هذه الصياغات تتطور بالحذف أو الأضافة حتى يومنا هذا . ومثلما حدث فى النظرية الوظيفية ، فإن كثيراً من قضايا المادية التاريخية وأساليبها التحليلية قد استخدمت فى تفسير عمليات التغير فى العالم الثالث . وفى ضوء ذلك فاننا سوف نحاول أن نلقى فيما يلى نظرة سريعة على صورتين من صور التحليل المادى التاريخى للتغير الاجتماعى ، الأولى هى

الصورة الماركسية الكلاسيكيه ، والثانية هى الصورة المرتبطة بتحليل التغير الاجتماعى فى العالم الثالث فيما سمى بنظرية النمو اللامتكافىء أو نظرية النسق الرأسمالى العالمى .

١ - النظرية الماركسية :

تنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائبة الحركة ، وتمثل حركتها شكلاً خاصاً من أشكال حركة المادة . أنها تحتوى فى داخلها على دوافع التغير ، وتنطبق عليها نفس قوانين حركة المادة . ومع ذلك فليس هناك تطابقاً كاملاً بين قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع . ذلك أن المجتمع لا يحتوى على عناصر صماء عمياء كما فى الطبيعة ، بل يحوى عناصر واعية ويضم اناساً بشراً لديهم أهدافاً محددة وانماطاً محددة من الوعى تمكنهم من تحقيق هذه الاهداف (محمد الزعبى ، ١٩٨٢ : ٩٣ - ٩٤) . ولسنا هنا بصدد المقارنة بين حركة المجتمع وحركة المادة ، ولكن أردنا أن نؤكد أن الماركسية هى نظرية للتغير الاجتماعى وأن مفهوم التغير يعد مفهوماً محورياً فيها . لندرى فيما يلى كيف تفسر الماركسية حركة المجتمع الدؤوبة وتغيره المستمر .

يتأسس المجتمع على أساس اقتصادى ينحصر فى علاقات الانتاج وانماط الانتاج السائدة فى المرحلة التاريخية . أى أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التى يرتكز عليها المجتمع . ولذلك فانه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعى الأخرى والتى أطلق عليها ماركس عناصر البناء الفوقى كالقانون والدولة والأسرة والثقافة ويحدث التغير الاجتماعى فى المجتمع كإنعكاس للتغير الذى يطرأ على أساس المجتمع الاقتصادى أو بنيته التحتية . ففى مرحلة من مراحل تطورها تدخل القوى الانتاجية فى المجتمع فى تناقض مع علاقات الانتاج السائدة ، أى أن علاقات الانتاج تصبح غير ملائمة للتطورات التى تحدث فى قوى الانتاج . ولذلك فلابد أن تتغير علاقات الانتاج وأن تتغير معها كل عناصر البناء الفوقى لتدعم هذا التغير الجديد وتحميه . وهنا تحدث الثورة التى تنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة (Marx, 1959 : 43 - 44) . ويشهد المجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطوره وجود طبقتين متعارضتين واحدة تمتلك قوى الانتاج والأخرى تشغل هذه القوى وتولد فائضاً يعود على الطبقة المالكه . ويؤدى التحول من مرحلة إلى مرحلة إلى ظهور تغير فى التركيب الطبقى من خلال ظهور طبقه جديدة تقود ثورة التغير لتصبح هى الطبقة المالكه أو المهيمنة فى المرحلة الجديدة .

ولقد ميز ماركس فى تاريخ المجتمعات بين خمس مراحل تبدأ بالمرحلة البدائية أو المشاعية البدائية ، ومرحلة الانتاج الآسيوى ، والمرحلة الاقطاعية ، والمرحلة الرأسمالية ، ثم المرحلة الشيوعية . وتتميز كل مرحلة بوجود نمط انتاجى معين ، ووجود طبقتين متعارضتين (فيما عدا المرحلة البدائية والمرحلة الشيوعية حيث يفترض ماركس خلوهما من الطبقات والملكية الخاصة) . وينظر ماركس إلى الصراع الطبقى على أنه حالة طبيعية فى المجتمعات ، بل أنه المحرك الأساسى للتاريخ . فإذا كان التناقض الاجتماعى بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج هو الذى يحرك البناء نحو التغير ، فإن الصراع الطبقى ينجز هذه المهمة . فالمجتمعات لا تتغير إلا بوعى أفرادها . ولذلك فإن مهمة التغير من مرحلة إلى أخرى تقع دائما على كاهل طبقه معينه . فالطبقة البرجوازية هى التى قادت التغير من الاقطاع إلى الرأسمالية ، ويفترض ماركس أن الطبقة العاملة هى التى ستقود التحول إلى عالم الشيوعية .

٢ - نظرية التنمية التابعة

ترتبط هذه النظرية بتوصيف التغير الاجتماعى فى دول العالم الثالث . وهى تختلف اختلافاً عن النظرية الوظيفية . فإذا كانت نظرية التحديث الوظيفية ترى أن التحول فى دول العالم الثالث يسير بشكل منتظم نحو تحقيق النموذج المثالى للمجتمعات الغربية ، فإن انصار نظرية النسق الرأسمالى العالمى يرون - خلافاً لذلك - أن حركة التغير فى مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيد من التخلف ، وأنه إذا تحققت فيها جوانب للتنمية فانها تظل تنمية تابعة غير مستقله .

إن البناء الاجتماعى فى دول العالم الثالث هو بناء متخلف تابع محكوم بنمط معين لتقسيم العمل الدولى . لقد اكتسب هذا البناء المتخلف خصائصه من خلال العلاقات التاريخية التى دخل فيها مع الرأسمالية العالمية . ولم تؤد هذه العلاقات إلى تحويل الأبنية التقليدية فى الدول الفقيرة إلى أبنية حديثة وانما أخضعتها لخدمة مصالحها ، وحولتها إلى أبنية تابعة . متخلفة ولقد نتج التخلف هنا من خلال امتصاص الفائض من هذه المجتمعات ونقله إلى مراكز النظام الرأسمالى العالمى . وبناء على ذلك فإن التنمية والتخلف هما وجهان لعملة واحدة فتاريخ العالم ما هو إلا تاريخ واحد ، إنه تكون من خلال التوسع الرأسمالى الذى بدأ منذ القرن السادس عشر وظل يمتد هنا وهناك إلى أن وصل إلى ابعد القرى انعزالا (Frank, 1969 : 5) .

وفى ضوء هذه الرؤية فان تحليل عمليات التغير الاجتماعى فى دول العالم الثالث لابد أن تتسم فى ضوء تحليل ظهور النظام الرأسمالى وتطوره عبر الزمن وتحليل القوانين التى عمل فى ضوئها هذا النظام والتى افرزت فى داخله اشكالا من التباين بين الدول المتخلفة التابعة ودول المركز التى حققت درجة عالية من النمو . لقد ظهر هذا النظام من خلال التوسع الرأسمالى الذى اخضع النظم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وبدأ يسخر هذه النظم لانتاج فائض يتم نقله باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالى . وبذلك اصبحت العلاقات داخل هذا النظام الرأسمالى علاقات غير متكافئة حيث انها تخضع لما يطلق عليه التبادل اللامتكافئ Unequal exchange الذى يعنى احتكار التبادل والسيطرة علية بواسطه الدول الرأسمالية القوية ، وكذلك احتكار الانتاج الأمر الذى يجعل الدول المتخلفة عاجزة عن أن تدخل فى علاقات تبادل فى موقف خاص (Emmanuel, 1972 : 23) أن هذا التبادل اللامتكافئ قد حول العالم إلى دول فقيرة متخلفة ودول غنية متقدمة ترتبط بنظام لتقسيم العمل الدولى تقوم فيه كل وحدة من وحدات النظام العالمى (المراكز واشباه التوابع والتوابع) بدور اقتصادى وسياسى معين (أحمد زايد ، ١٩٨٦ : ٤٧) .

وتعمل كل الابنية الطبقية والثقافية والسياسية على تدعيم هذه العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة . فالطبقة البرجوازية العالمية تتحالف مع البرجوازات المحلية لتسهيل عملية نقل الفائض وتدعيم شبكة العلاقات غير المتكافئة . كما أن أجهزة الدولة تعمل على خلق الاطر الدستورية والقانونية التى تعمل فى اطارها هذه العلاقات . وتعمل الثقافة والايديولوجيا – على تنوعها واختلافها عبر العالم – على خلق الاطار الفكرى العام الذى تعمل فى ضوئه هذه العلاقات . والنتيجة المنطقية لكل هذه العلاقات أن ينتج فى دول العالم الثالث نمط خاص من التغير يصفة البعض بأنه تغير تابع أو تنمية تابعة أو تنمية رثه (فرانك ، ١٩٧٢) . وفى ضوء هذا النمط من التغير تفهم كل الظواهر والمشكلات التى تتكشف فى دول العالم الثالث أثناء تحولها . ومن هذه الظواهر عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى، والصراعات العرقية والايديولوجية ، والديون ، والمشكلات المرتبطة بالتصنيع والتكنولوجيا ، ومشكلات الحروب الأقليمية . . إلخ . أن هذه الظواهر والمشكلات هى من منتجات هذ التغير التابع أو هذه التنمية التابعة .

خامساً : النظريات السيكولوجية - الاجتماعية

تركز النظريات السيكو - اجتماعية على دور الفرد فى التغير الاجتماعى وعلى دور الأفكار التى يحملها الأفراد فى تغير أنماط الحياة ومسارها . وتتأسس هذه النظرية على فرضية أن التغير الذى يصيب المجتمع يحدث أساساً فى الأفراد . فالأفراد هم الذين يغيرون وهم الذين يتغيرون . وبهذا فإن هناك مكانا للعوامل النفسية فى حركة التغير الاجتماعى . بل أن هذه العوامل ضرورية لخلق دينامية التغير الاجتماعى . فهى التى تدفع المجتمع إلى الحركة . فالعوامل النفسية هى التى تخلق الأفراد ذوى القدرات الخاصة وهى التى تدفع أعضاء المجتمع إلى الخلق والابتكار . ولقد تبلور هذا الاتجاه من خلال أعمال ماكس فيبر وتطور فيما بعد فى صياغات حديثة على ما سنرى فيما يلى :

١ - الدور التغييرى للأفكار : نظرية فيبر

ظهرت أهمية الأفكار فى إحداث التغير الاجتماعى من خلال دراسة ماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠) عن الأخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية . لقد إفترض فيبر فى هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التى ظهرت فى أوربا الغربية فى القرن السادس عشر والتى ترتبت على انتشار النزعة البروتستنتية . لقد أدت هذه النزعة (وهى مجموعة من الأفكار الجديدة التى طورت المسيحية) إلى خلق روح الرأسمالية لأنها أدت إلى ظهور التفكير العقلانى الرشيد بحيث أصبحت العقلانية هى الأساس الذى تنهض عليه الحياة الاجتماعية (Weber, 1958 : 76) أن هذه النزعة العقلانية هى التى خلقت الدافعية للانجاز والعمل والربح ، كما خلقت الدافعية نحو أزدراء الحياة المليئة بالمتعة . فالحياة يجب أن تكرس للعمل والانجاز ولخلق أعلى مستوى من الكفاءة فى كليهما ، مع السعى دائما لتحقيق القيم والمثل العليا المرتبطة بالامانة والشرف والتقشف . وهكذا استطاعت البروتستنتية بما تحمله من قيم وافكار أن تضع أساس قيام روح الرأسمالية التى ترتبط بالسعى الدائم نحو تحقيق الربح بل وتعظيم الربح . فروح الرأسمالية - كما تبدو فى اخلاقياتها العملية - تطابق فى الواقع روح البروتستنتية . فإذا كانت هذه الديانة تهتم بتنشئة الفرد تنشئة عقلية ، وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوعاً من العبادة أو الواجب المقدس، فانها بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للرأسمالية (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٣٤) .

ولقد سعى فيبر لتأكيد أفكاره بطرق عديدة منها تقديم بيانات عن الدول

التى ظهرت فيها الرأسمالية وربطها بانتشار الديانة البروتستنتية ، ومنها تقديم بيانات عن رجال الأعمال وعقيدتهم ، وعن انتشار الأفكار البروتستنتية بين العمال، ومنها المقارنة بين المجتمعات التى ظهرت فيها هذه الديانة ومجتمعات أخرى لم تظهر فيها . وكل ذلك لكى يؤكد على الدور الذى تلعبه نوعية خاصة من الأفكار فى إحداث تغير اجتماعى معين . لقد ظهرت الأنشطة الرأسمالية فى أرجاء مختلفة من الأرض وفى أوقات مختلفة عبر الزمن ، ولكن أيا منها لم يكن مثل الرأسمالية الغربية التى « تستند فى مشروعاتها إلى التنظيم الاقتصادى الرشيد الذى يعتمد أساساً على المبادئ العلمية . . . وعلى نظام قانونى وادارى متميز . . . والكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد . . وإلى العمل الحر الرشيد الذى يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة تتمثل فى الاقتصاد فى الانفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد . وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التى تختلف فى طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية » (كمال التابعى ، ١٩٩٣ : ٩٧ – ٩٨) .

ولقد وجدت أفكار فيبر هذه صدى لدى بعض المفكرين من أمثال ماكليلاند وهاجن اللذين ركزا على دور العوامل السيكولوجية فى التغير .

٢ – نظرية الشخصية المجددة : أيفرت هاجن

ركز هاجن على دور المجددين innovators فى احداث التغير الاجتماعى . لقد نظر إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظماً جامدة للمكانة الاجتماعية (وجود جماهير من الفلاحين وصفوة حاكمة) ، تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد . وينعكس ذلك على الأفراد الذين يعيشون فى هذه المجتمعات ، حيث يتصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذى يعيشون فيه . إن مثل هذا المجتمع يعد مجتمعاً ساكناً وقد لا يعرف التغير لعدة قرون . ويفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعى وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعى لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية (Hagen, 1962 : 82) ومن هنا تبدأ نظرية هاجن فى التغير الاجتماعى ، فذلك التغير يرتبط بعوامل نفسية . أى يخلق أنماط الشخصية القادرة على التجديد . وتتسم مثل هذه الشخصية بالابتكارية والفضول والانفتاح على الخبرة . أن مثل هذه الشخصية تسعى إلى ابتكار حلولاً جديدة ولا تقبل ما هو قائم منها ، كما أنها تنظر إلى العالم من حولها على أنه عالم

يقوم على نظام معين قابل للفهم ، وتكون – من ثم – قادرة على حل المشكلات التى تواجهها فى العالم . ويفترض هاجن أن التغير فى البناء التقليدى للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجموعات من الأفراد لها هذه الخصائص تهدد بناء المكانة القائم وتسحب البساط من تحت اقدامه . ومثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج ومن خلال عمليات مستمرة من الانسحاب Retreatism ، ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية (ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية) وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجى فينتقل المجتمع من حالة التسلطية ، إلى حالة الابتكارية مروراً بعمليات وسيطة ترتبط بتحدى نظم المكانة القائمة والانسحاب منها : (Hagen, 1962 : 217) .

٣ – نظرية المجتمع المنجز : ديفيد ماكليلاند

اهتم ماكليلاند مثله مثل هاجن بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادى؛ ومال – مثله مثل هاجن – ميلاً سيكولوجيا فى تحليلة لعملية التغير فى المجتمعات التقليدية . وكانت نقطة الارتكاز عنده هى الدافعية للانجاز Acheivement Motivation . لقد أكد على أن عملية التنمية الاقتصادية – سواء فى المجتمعات القديمة أو الحديثة – تظهر دائما بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة إلى الانجاز . ومن ثم فإن المجتمع الذى تظهر فيه هذه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمى القدرات الابداعية وتخلق فيه دافعية قوية للانجاز . وبناء على ذلك فقد رفع ماكليلاند شعاراً يقول فيه : استثمر فى صناعة رجل ولا تستثمر فى صناعة طائرة invest in a man, not just in a plan (Mcclelland, 1973 : 16) .

ويقصد ماكليلاند بالحاجة إلى الانجاز القدرة على الانجاز الاقتصادى الفردى الذى ينتج النمو الاقتصادى . ويلاحظ القارىء للصفات التى يتصف بها الشخص صاحب الدافعية القوية للانجاز ، أن هذه الصفات تتشابه مع الصفات التى عددها ماكس فيبر كقوى دافعه لنشأة الرأسمالية . فالفعل المنجز هو الفعل الذى يتأسس على الحسابات الدقيقة ، والذى يتجه بحذر وشفافية نحو تحقيق النجاة الاقتصادى ، بحيث يتجاوز الوجود المعيشى القائم على الكفاف ، كما يتجاوز الوجود التقليدى المرتبط بالنشاط الحرفى . ولذلك فانه قد اعتبر أن تراكم النقود هى أحد مقاييس الدافعية للانجاز أو الحاجة إلى الانجاز . . . ومن المقاييس الأخرى الدالة عليه، تفضيل الأعمال الصعبة ، وتفضيل الدخول فى المخاطرات

المحسوبة ، ووجود نشاط تجديدى خلاق ، ووجود قدر من تحمل المسئولية ، وميل نحو تخطيط الافعال الفردية (Macclelland, 1973 : 162) .

ويفترض ماكليلاند أن الحاجة إلى الانجاز تعد المحرك الأساسى لعملية التغير الاجتماعى . وبناء عليه فاذا أردنا أن نتعرف على حجم التغير فى مجتمع من المجتمعات ، فإن علينا أن نتعرف على وجود حجم الدافعية للانجاز بين أفراده، وذلك من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها . كما يمكن التعرف عليها من خلال احصاء عدد الافراد المنحرفين فى انشطة تنظيمية entrepreneurial . ويفترض ماكليلاند أن ثمة علاقة بين الحاجة إلى الانجاز وبين أساليب التنشئة الاجتماعية . فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم . ولذلك فإن ما يتعلمه الفرد من دوافع فى بداية حياتة يؤثر تأثيراً كبيراً على مجرى سلوكه فى المستقبل ، كما أن المهارات التى يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن أن تخلق لدية الدافعية للانجاز أو تسلبه إياها . ولذلك فإن المجتمعات التى تفتقد دوافع الانجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية لكى تخلق الأفراد القادرين على تحمل المسئولية وعلى مواصلة تحقيق الأهداف بقدر كبير من المثابرة والانجاز .

ولقد انتقدت نظرية مكليلاند لإسرافها فى ابراز العوامل النفسية ونظرتها إلى الدافعية للانجاز على أنها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادى الأمر الذى جعله يعدل من نظريته ، مؤكداً على أن الأفراد الذين يتعلمون تحت ظروف ثقافة تقليدية يمكن أن يحققوا انجازات اقتصادية وغير إقتصادية . ومن هنا بدأت نظرية ماكليلاند تركز لاعلى التنشئة الاجتماعية فقط ، ولكن على التدريب وتغيير الاتجاهات . فعمليات التدريب المستمرة يمكن أن تخلق فى الأفراد – ذوى الاتجاهات التقليدية – اتجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادى وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشه ومن ثم تتخلق لديهم دافعية قوية للانجاز (Mcclelland, 1969) .

مراجع الفصل الثانى

أولاً : مراجع باللغة العربية :

١ – أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٢ – أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨٤ .

٣ – أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ .

٤ – السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ؛ دراسة تاريخية بنائية ، الطبعة الثالثة ، دار قطرى بن الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٨٦ .

٥ – بوتومور ، ت . ب ، تمهيد فى علم الاجتماع ، الطبعة الثالثة ، ترجمة محمد الجوهرى وزملائه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٦ – جى روشيه ، علم الاجتماع الامريكى : دراسة لأعمال تالكوت بارسونز ، ترجمة محمد الجوهرى وأحمد زايد ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١ .

٧ – فرانك ، اندريه جندر ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

٨ – فوكوياما ، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٩ – كمال التابعى ، تغريب العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٠ – محمد الجوهرى ، مقدمة فى علم اجتماع التنمية ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١١ – محمد الزغبى ، التغير الاجتماعى ، الطبعة الثالثة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية :

1 - Emmanuel, A., Unequal Exchange : A Study of the Imperialism of Trade, New Left Books, London, 1969.

2 - Frank, A. G., Latin America : Underdevelopment or Revolution Monthly Review Press, London, 1969.

3 - Ginsberge, M,. Essays in Sociology and Social philosophy, vol. 1 : On The Diversity of Morals, Heinmann, London, 1961.

4 - Hagen, E. E., On The Theory of Social Change : How Economic Growth Begins, Dorsey Press, Homewood, 1962.

5 - Harris, M., The Rise of Anthropological Theory, Crowell, New York, 1968.

6 - Huntington, E, Mainspoings of Civilizations, John Wily and Sons, New York, 1945.

7 - Lapiere, R. T., Social Change, Mecgraw Hill Book Company New York, 1937.

8 - Martindale, D., The Nature and Types of Sociological Theory, Houghton Mifflin Company, Boston, 1981.

9 - Marx, K., "A Contribution to the Critique of Political Economy" - in : L. S. Feuer (Ed.) Marx and Engles : Basic Writings in Politics and Philosophy, Anchor Books, New York 1959.

10 - Mcclelland D. C. et al., Motivating Economic Development, Free Press, New York, 1969.

11 - Mcclelland, D. C. "Business Drive and National Achievement", A and Eva Etzioni (Eds.) , Social Change, Basic Books, New York, 1973.

12 - Nisbet, R., The Sociology of Emile Durkheim, Heinmann, London, 1975.

13 - Parsons, T. "Evolutionary Universals" , American Sociological Review, Vol. XXIX, No. 3. 1964 .

14 - Rostow, W., The Stages of Economic Development, Cambridge University Press, New York, 1961.

15 - Spencer M., and Inkeles, A. Foundations of Modern Sociology, Prentice - Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersy, 1989.

16 - Weber, M., The Protestant Ethics and The Spirit of Capitalism Scribness, New York, 1958.

٣

الفصل الثالث

عمليات التغير الاجتماعى

الفصل الثالث

عمليات التغير الاجتماعي

مقدمة

يتضح لنا من خلال مناقشة المفهومات المرتبطة بالتغير الاجتماعى وما يحظى به تراث علم الاجتماع من إسهامات نظرية كثيرة تجاوزت اثنتى عشرة نظرية ، عدم إمكانية التوصل لرؤية نظرية شاملة أو نظرية عامة للتغير الاجتماعى ، لأسباب كثيرة من أهمها : المشكلات المنهجية فى دراسة عملياته وصعوبة تحديد نقاط بدايتها ونهايتها . إضافة إلى صعوبة التحديد الدقيق لعمق ومدى تأثير كل مرحلة من المراحل التى تمر بها عمليات التغير الاجتماعى . وقد يكون الكم الكبير من الإسهامات النظرية انعكاساً لما تكون عليه عملية التغير الاجتماعى من تعقيدات ، وصعوبة فى دراستها . فعند ولبرت مور نجد أنه يزاوج بين عملية النمو الاقتصادى والتصنيع بافتراضهما عملية واحدة مع أسبقية التصنيع وضرورته . وعند والت روستو نجد أن التنمية الاقتصادية تعدل التحديث.

ويمكن تصنيف عمليات التغير الاجتماعى وفقاً لمستويات التحليل إلى مجموعات ثلاث على النحو التالى :

١ - عمليات التغير فى السلوك الاجتماعى :

تعكس عمليات التغير التفاعل الاجتماعى بين الأفراد داخل الجماعات ، وتفاعلها داخل النظام الاجتماعى ، والتفاعل بين المكانات والأدوار التى لا تنفصل عن التنظيم الاجتماعى بأشكاله المختلفة .

٢ - عمليات التغير فى الأنماط الثقافية :

تشتمل الأنماط الثقافية على كثير من العناصر الثقافية كالقيم ، رؤى العالم ،

(*) *كتبت هذا الفصل د. اعتماد علام*

والمعرفة ، والرموز المعبرة عن أنساق التفاعل الاجتماعى والشرعية والمعايير التى تحكمها .

٣ - عمليات التغير فى البنية الاجتماعية :

تختص تلك العمليات بالتغيرات فى أنماط التفاعل بين الأفراد داخل البنية المجتمعية وأنساقها الفرعية . وتتضمن التغيرات التى تحدثها القوى الاجتماعية, الجوانب المادية وغير المادية . ومن أبرز عمليات التغير البنائية على مستوى المجتمع : التحديث ، التصنيع والتحضر وما يرتبط بها من عمليات داخلية كالتبقرط والعلمنة .

تأسيساً على ما سبق ، يتبين لنا بوضوح صعوبة دراسة عمليات التغير الاجتماعى بتصنيفاتها السابقة فى هذا الفصل نظراً لأن المجال لا يتسع لمناقشتها جميعاً لاسيما فى ظل ما سبق وأشرنا إليه من صعوبات كثيرة منهجية ونظرية تتعلق بالمفهومات والمداخل النظرية . لذلك سوف نقتصر فى المناقشة الحالية على عمليات التغير التى تحدث على مستوى المجتمع ، والتى تكون الأكثر منها الأكثر ذيوعاً وانتشاراً وارتباطاً فيما بينها وهى التحضر والتحديث والتصنيع .

أولاً : عملية التحضر

يعتبر التحضر Urbanization من العمليات الأساسية للتغير الاجتماعى . ويستخدم علماء العلوم الاجتماعية مفهوم التحضر بطرق متعددة منها - على سبيل المثال - أنه يشير إلى زيادة حجم الأماكن الحضرية أو زيادة عدد سكان المدن . ومن أكثر مفاهيم التحضر ملاءمة لدراسته كعملية من عمليات التغير الاجتماعى مفهومان هما :

١ - التحضر الديموجرافى :

يعتبر التحضر الديموجرافى Demographic Urbanization أقل تعقيداً فى معناه ومعالجته عن المعنى الاجتماعى للتحضر . إذ ينهض المعنى الديموجرافى للتحضر على الإهتمام بتكاثر مواضع التركز وعلى الزيادة فى حجم تركز الأفراد ذاتهم . لهذا يتصف التحضر الديموجرافى بخاصيتين هما المكان والسكان أو حجم

وكثافة المستوطنات البشرية . ويعتبر التغير فى حجم السكان من القضايا الاجتماعية بالغة الأهمية كما يعتبر فى الوقت ذاته مؤشراً قوياً على التغير الاجتماعى . (Germani, 1981 : 51) .

يقاس التغير فى سكان المجتمع من خلال ثلاثة مؤشرات أساسية هى الخصوبة Fertility ، الوفيات Mortality ، والهجرة Migration . تأسيساً على المؤشرات الثلاثة ، تشير إحصاءات الأمم المتحدة أن العدد الحالى لسكان العالم يبلغ حوالى ٤ بليون نسمة بمعدل نمو سنوى يبلغ حوالى ٢ ٪ . ومع افتراض ثبات هذا المعدل فى السنوات القادمة فإن عدد سكان العالم سوف يتضاعف كل واحد وأربعين عام .

أيضاً ، نظراً للفروق بين المجتمعات البشرية فى المؤشرات الثلاثة التى تقيس التغير فى عدد السكان ، تقسم منظمة الأمم المتحدة دول العالم إلى خمس مجموعات على النحو التالى (Babbie, 1977 : 465 - 489)

المجموعة الأولى : وتضم دول وسط أفريقيا التى تتصف بارتفاع معدل المواليد ومعدل الوفيات .

المجموعة الثانية : تضم معظم دول آسيا وشمال أفريقيا . تتصف دول هذه المجموعة بارتفاع معدل المواليد وتراجع فى معدل الوفيات .

المجموعة الثالثة : وتضم دول أمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا التى تتصف بارتفاع معدل المواليد وانخفاض فى معدل الوفيات .

المجموعة الرابعة : تضم شيلى والأرجنتين والبرازيل وتتصف الدول الثلاث بتراجع معدل المواليد وانخفاض فى معدل الوفيات .

المجموعة الخامسة : تضم دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وتتصف دول هذه المجموعة بانخفاض فى معدل الوفيات .

٢ - التحضر الاجتماعى

يختص المعنى الاجتماعى للتحضر Sociological Urbanization بالبنية الاجتماعية والأنماط النفسية الاجتماعية والأنماط السلوكية وكيف أنها تختلف فى

المجتمع الحضرى عنها فى المجتمع غير الحضرى فى عدة نواحى . كما يهتم المعنى الاجتماعى للتحضر بالسمات الاقتصادية والسياسية للمجتمع .

أولاً التحضر كعملية تغير اجتماعى :

انطلاقاً من المعنيين السابقين يشير التحضر – كعملية تغير اجتماعى – إلى ما تتضمنه الظواهر الديموجرافيـة الخاصة بالمستوطنات البشرية من عمليات اجتماعية تتضمن : (أ) الجوانب المادية وغير المادية للثقافة ؛ (ب) أنماط السلوك والأفكار التى تسود مجتمع المدينة . ويتصف التحضر بالجوانب الثلاثة الأساسية التالية (Macionis, 1989 : 561) :

١ – **الجانب الديموجرافى** ، وما يرتبط به من تغير فى القيم والسلوك ، وما يصاحب ذلك من تكيف مع قيم المدينة ، وأسلوب الحياة الحضرية بها.

٢ – **الجانب الاقتصادى** الذى يشتمل على جوانب التغير فى الأنشطة الاقتصادية والبنية المهنية من جراء التطور التقنى واستخداماته فى التصنيع . وتأثير ذلك على التحضر والنمو الحضرى الرأسى والأفقى والسيطرة على البيئة الطبيعية ونمط العمران .

٣ – **الخلفية التاريخية والتراث الحضارى** المتعلق بحياة المدن بجانبيها الديموجرافى والاقتصادى التى عاشتها المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها الطويل .

يشير التحضر كعملية تغير اجتماعى إلى التغيرات التى تطرأ على البنية الوظيفية من جراء الهجرة الريفية إلى المدينة للعمل فى الصناعات والخدمات . كما تشتمل عملية التحضر على ما يصاحب الحركة السكانية فى المناطق الريفية والحضرية من تغيرات فى نسق القيم السائد فى المنطقة الحضرية وظهيرها بفعل ما يحدثه التطور التقنى من تغيرات فى الأفكار وسلوك الأفراد ومظاهر استهلاكهم ونمط معيشتهم وأسلوب حياتهم .

من هذا التعريف يمكن القول إن عملية التحضر تشتمل على ثلاثة أنماط

للتغير الاجتماعى هى : . (Broom, Selznick and Darroch, 1981 : 516)

(١) نمو المدن .

(٢) حركة الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

(٣) الحضرية Urbanism ، تنمية نمط حياتى جديد يختلف عن نظيره السائد فى المناطق الريفية .

سوف نحاول فى المناقشة التالية لعملية التحضر ، ومن خلال رؤية تاريخية، تناول الأنماط الثلاثة للتغير الاجتماعى والعوامل المؤثرة فى حدوثها وتطورها وتباينها من مرحلة حضرية لأخرى ، من المراحل التى عاشتها المجتمعات الإنسانية منذ النشأة الأولى للاستيطان البشرى الدائم حتى مرحلة التحضر السريعة التى تعيشها دول العالم خلال السنوات الراهنة . ولاغراض التحليل ولتبسيط مناقشة عملية التحضر والأنماط الثلاثة للتغير الاجتماعى التى تشتمل عليها ، سوف نقسم العملية فى تطورها إلى ثلاث مراحل مع توضيح الملامح الأساسية لكل مرحلة على النحو التالى :

١ - المرحلة الأولى لعملية التحضر :

تبدأ هذه المرحلة من تاريخ نشأة أو ظهور أول استيطان بشرى دائم حتى وقت الاستعمار الأوربى للعالم الجديد (إبان القرن السادس عشر الميلادى) .

(أ) أوائل المدن القديمة وعوامل نشأتها :

يتفق معظم آراء علماء العلوم الاجتماعية على أن التجربة الأولى لنمط الاستيطان البشرى يرجع تاريخه إلى زهاء عشرة آلاف سنة . حين تمثل هذا النمط فى إقامة الأفراد على هيئة جماعات صغيرة قامت بصيد الحيوانات والحصول على الغذاء الضرورى ومستلزماته من الغابات . وكان الهدف الأساسى من عمل الجماعة هو البحث عن الطعام . واتصفت المرحلة الأولى من هذا الاستيطان غير الدائم بهجرة الأفراد فى شكل جماعات إلى الأماكن التى تتوفر بها الحيوانات والغابات . أما الاستيطان البشرى الدائم فقد اتصف بأماكن معينة وثابتة بفعل عاملين أساسيين هما :

١ – العامل الإيكولوجى المتمثل فى ذوبان الجليد بنهاية فترة العصر الجليدى . وما صاحب ذلك من دفء وخصوبة التربة كان لهما أبعد الأثر فى هجرة الجماعات إلى المناطق الخصبة والاستقرار حولها والاشتغال بالزراعة وجمع النباتات ، إضافة للاشتغال بصيد الحيوانات .

٢ – العامل التقنى Technological factor . ظهر تأثير هذا العامل خلال فترة ذوبان الجليد وما بعدها . حيث دعت خصوبة الأرض وإشاعة الدفء إلى ابتكار بعض الأدوات التقليدية التى تساعدهم فى تربية الحيوانات وجمع المحاصيل . من جراء تأثير العاملين السابقين بدأت هجرة جماعات الأفراد إلى المناطق الخصبة وحدها حيث استوطنوها وطاب لهم المقام بها بشكل دائم . واتجهت تلك الجماعات نحو زراعة الأشجار المثمرة والنباتات وتعرف تلك المجتمعات بمجتمعات الحدائق أو المجتمعات البستانية . كما ظهرت مجتمعات تهتم بتربية الماشية . وتعرف تلك المجتمعات بالمجتمعات الرعوية . (Babbie, 1980 : 121)

بمرور السنين استطاع الأفراد داخل المجتمعات دائمة الاستيطان الأدوات المستخدمة فى أعمال الزراعة وتربية الماشية . وظهر تأثير التطور التقنى جلياً فى تحول أنشطة الأفراد من مجرد البحث عن الطعام بما يسد الرمق يومياً إلى محاولة تحقيق فائض الغذاء . من ثم بدأ إهتمام الأفراد ينصرف نحو أنشطة أخرى إلى جانب نشاطهم الرئيسى مثل إقامة مساكن للإيواء وصناعة الملابس . كما اشتغل بعض الأفراد بالوعظ والشئون الدينية ، فظهرت بالتالى فئة رجال الدين . كما تسبب فائض الطعام فى رفع مستوى معيشة الأفراد . وأمكن لبعض الأفراد ابتكار معدات فنية تقليدية كبيرة الحجم وثقيلة الوزن يصعب نقلها من مكان إلى آخر . وأدى ذلك إلى التقارب الايكولوجى بين الجماعات المستوطنة حتى تستفيد من تلك المعدات فى ممارسة نشاطات العمل اليومية .

من ذلك يمكن القول إن نشأة مناطق استيطان حضرية فى المرحلة البدائية يعتبر ثورة حقيقية لأنها غيرت من الأسلوب القديم للحياة الاجتماعية وأحلت نمطاً جديداً يتصف بالتخصص الإنتاجى Productive Specialization مع زيادة

عملية الاستيطان البشرى الدائم ورغم صعوبة تحديد وقت اكتساب هذا الاستيطان للنمط المدنى ، يرى كثير من علماء الآثار أن بدايته كانت فى المنطقة المتاخمة للبحر الميت وذلك فى حوالى سنة ٨٠٠٠ قبل الميلاد . حيث أنشئت أول مدينة قديمة هى « أريحا» التى بلغ عدد سكانها وقتئذ حوالى ٦٠٠ فرداً . وبالمعايير الحضرية الحديثة نقول إن مدينة أريحا كانت صغيرة الحجم وتضم عدداً من الأبنية المصنوعة من حوائط سميكة وتتصف بالتنظيم مما يدل على وجود أفراد متخصصين كانت لديهم دراية عالية بفنون البناء والمعمار . (Macionis,1989 .: 562)

بعد ظهور مدينة أريحا بدأ ظهور عدد من المدن القديمة الأكبر حجماً . ففى عام ٤٠٠٠ قبل الميلاد ، أقيمت مدينة تُعرف حديثاً باسم "Catal Hyuk" فى تركيا . كما ظهرت مدن كثيرة فى المنطقة الخصبة الواقعة بين نهرى دجلة والفرات (العراق حالياً) . وفى غضون تلك الفترة أو بعدها بسنوات قليلة أقيمت مدن على ضفاف نهر النيل فى مصر القديمة . وقد بلغ عدد سكان بعض تلك المدن حوالى ٥٠ ألف نسمة وتحولت إلى مراكز لامبراطوريات حضرية Urban Empires تفرض هيمنتها الاقتصادية والعسكرية على مساحات شاسعة من الأراضى .

أهم خصائص الامبراطورية الحضرية القديمة :

١ – كانت البنية الاجتماعية عالية التعقيد تتصف بنمط من التدرج الاجتماعى المتصف بالجمود . كما إتصفت البنية الاجتماعية بتقسيم واضح للعمل.

٢ – كانت طبقة الصفوة الحاكمة تضم الملوك والقساوسة والكهنة . وكان لهؤلاء السلطة المطلقة على من دونهم من فئات المجتمع كالنبلاء والإداريين ، والفنانيين ، والجنود ، والفلاحين .

٣ – تسخير العبيد من أسرى الحروب فى بناء قصور الملوك والنبلاء والقساوسة داخل الامبراطورية الحضرية . وفى مصر شارك العبيد فى بناء الأهرامات . (Macionis, 1989 : 562)

٤ – كان معظم سكان المدن القديمة من الفلاحين ، أما باقى السكان فكانوا

يمارسون مهناً كثيرة كالحراسة ، إدارة الأراضى ، العمل فى نظم الرى ، وتولى الزعامات الدينية والسياسية .

٥ - نمو حجم الأسواق والتخصصية فى الأنشطة الاقتصادية ، وفائض الغذاء قد قللا من معاناة العمال فى تدبير الاحتياجات المعيشية الضرورية ، كما جعلت أسلوب الحياة فى المدينة القديمة أكثر يسراً عن ذى قبل Broom) ' Selznick and Darroch, 1981 : 516) .

يمكن أن نستدل على تطور عملية التحضر فى المدن القديمة من وصف كنجزلى ديفز Kingsley Davis لعملية تطور التحضر ونمو المدن . فيذكر ديفز أن المدينة القديمة كانت تعتمد بشكل كامل فى إعاشة أفرادها على المناطق الزراعية . وأن إعاشة الفرد الواحد من سكان المدينة قام بها عدد من الفلاحين تراوح ما بين خمسين إلى ثمانين فرداً . ونظراً لعدم توفر وسائل الانتقال المناسبة لنقل الاحتياجات للمدينة أقام الفلاحون فى تجمعات استيطانية دائمة أقيمت فى المناطق المتاخمة لحدود المدينة . (Babbie, 1980 : 400) .

بعد ظهور الامبراطوريات الحضرية بسنوات بدأت مدن جديدة فى الظهور فى ثلاث مناطق إيكولوجية هى باكستان (فى المناطق المحيطة بنهر أندوس) فى عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد تقريباً ، وظهور المدن الصينية فى عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد. وفى عام ١٥٠٠ قبل الميلاد ظهرت مراكز حضرية فى أمريكا الجنوبية . (Macionis, 1989 : 562) .

خلال الفترة مابين عامى ٦٠٠ إلى ٤٠٠ قبل الميلاد حدثت ثورة حضرية كبيرة فجرها اليونانيون والرومان من جراء الاختراعات المتنوعة فى مجال الأسلحة والمعدات الحديدية واختراع حروف الكتابة وتحسين القوارب الشراعية واستخدامها فى الإيجار ، وإقامة مؤسسات أكثر ديموقراطية واختراع العملة النقدية الرخيصة . إضافة إلى أن ما تم اختراعه لم يكن مسبوقاً أو معروفاً من قبل . وقد هيأ لهم ذلك تحقيق أطماعهم الاستعمارية وغزو مناطق فى أفريقيا والشرق الأوسط. كما أدت الاختراعات إلى زيادة الإنتاج وتبادل التجارة والتوسع فى إنشاء المراكز السياسية الفاعلة . وكان كل هذا كفيلاً بإحداث تطور كبير فى عملية

التحضر وتضخم حجم المدن اليونانية والرومانية . حيث بلغ عدد سكان بعض المدن مثل مدينة أثينا ما بين ١٢٠ ألف إلى ١٨٠ ألف نسمة . فى حين تخطى هذا الرقم عدد السكان فى كل من مدينتى سيراكوس Syracuse وقرطاجة Carthage . (Babbie, 1980 : 490)

أسفرت الثورة الحضرية اليونانية والرومانية عن ظهور نمط من المدن يعرف بالمدينة – الدولة ، مثال ذلك مدينة أثينا الذى تزايد وعدد سكانها حتى بلغ حوالى ربع مليون نسمة وقتئذ . وبأفول الحضارة اليونانية التى بنت عظمتها على أكتاف العبيد سيطرت الامبراطورية الرومانية – مع بداية القرن الأول الميلادى – على شمال أفريقيا وأوربا والشرق الأوسط . وأصبحت روما – المدينة الدولة – مكتظة بالسكان الذين بلغ عددهم حوالى المليون نسمة . بيد أن انهيار الأمبراطورية الرومانية القديمة فى منتصف القرن الرابع الميلادى ، صاحبه تدهور فى حجم مدينة روما ، فتراجع عدد سكانها إلى أقل من ٢٠٠ ألف نسمة (Broom, Selznick and Darroch, 1981 : 516) . كما تراجع بالمثل حجم الكثير من المدن الأوربية عقب انهيار الأمبراطورية الرومانية . ورغم زيادة النمو الحجمى لتلك المدن إلا أن تقديراتها كانت دون الحجم السابق الذى كانت عليه روما وأثينا .

خصائص المدينة – الدولة والمدن الأوروبيّة القديمة فى ظل الأمبراطورية الرومانية :

١ – إتصاف نمط الحياة بالركود إذا ما قيس بمعايير المدينة الصناعية الحديثة (كوستيللو ، ١٩٨١ : ٧٤) .

٢ – زيادة التعقيد فى عملية تقسيم العمل قياساً بما اتصفت به الامبراطوريات الحضرية .

٣ – التأثير القوى للتطور التقنى على التحضر الديموجرافى والمناطق المختارة للاستيطان البشرى ونمو المدن . فعندما ظهرت الابتكارات التقنية فى المناطق الشمالية لبلاد الرومان واليونانيين ، إتجه معظم الأفراد إلى تلك المناطق وأقاموا بها ومارسوا الكثير من الحرف والصناعات . واكتظت

المدن بالمساكن فى المناطق الشمالية (Babbie, 1980 : 490) .

٤ – قيام النظام السياسى على الديموقراطية المفتقرة للمساواه والعدل الاجتماعى . حيث كانت المدينة الرومانية جزءاً أساسياً من النسق الامبريالى الرومانى القائم على القهر والإخضاع . فما كان العبيد فى نظر القانون الرومانى آدميين بل مجرد أشياء يمكن بيعها وشرائها والتخلص منها بالقتل . وما كان العبد يبيع عمله وجهده لسيده مقابل أجر بل ملكُ يمينه يستخدمه ويعذبه ويزوجه ويبيعه ويقتله إن شاء .

٥ – غياب فكرة الدولة وكان النظام يقوم على العشيرة .

٦ – تفاوت الثروات وظهور طبقة اجتماعية جديدة هى طبقة التجار ورجال الأعمال بينما اختفت الطبقة الوسطى أساس التنظيم الاجتماعى والاقتصادى.

٧ – انقسام مجتمع المدينة إلى طبقتين هما طبقة الأغنياء وتضم النبلاء والسادة والأشراف والفرسان . وطبقة الفقراء وتألفت من الفلاحين والعمال . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٣٢) .

٨ – زيادة الإنتاج والتبادل التجارى وزيادة عدد المراكز السياسية مما أدى إلى النمو الحضرى السريع فى المدينة – الدولة .

٩ – عدم المساواة فى الحقوق المدنية بين الرجال والنساء . حيث أنكر الرجال حقوق النساء بشكل كامل .

١٠ – إتصاف نوعية الحياة بأنشطة فكرية فى مجال الثقافة والفلسفة ، والفنون والآداب . كما تم ممارسة بعض الألعاب الرياضية التى تتخذ منها إتحادات الرياضات العالمية رمز الأوليمبياد .(Macionsi, 1989 : 563) .

١١ – كان أكثر من ثلث سكان المدينة – الدولة من العبيد الذين قام على أكتافهم التحضر والحضارة الرومانية .

١٢ – التفاوت الواضح بين تحضر واقتصاد المدينة الدولة وباقى مدن الأمبراطورية الرومانية . حيث كان يفد إلى المدينة – الدولة أناس من

مختلف بلدان العالم حتى كانت تكتظ بالسكان وتنوع الأنشطة . وقد أدى استئثار المدينة – الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية إلى تدنى الاقتصاد فى المدن الأخرى بشكل كبير كما أنعزلت كل محلية عما جاورها داخل تلك المدن (Babbie, 1980 : 497)

١٣ – إتصاف نمط المدينة – الدولة بالتركز السكانى الكبير وبالشيوع خاصة إبان الفترة ما بين سنة ٥٠٠ حتى ٤٣١ قبل الميلاد . حيث ظهرت أكثر من مائة مدينة دولة كانت أشهرهم قاطبة مدينة أثينا التى كانت تعتبر مثالاً حياً للحياة الحضرية . حيث بلغت كثافة سكانها ٣٠٠ ألف نسمة لكل ميل مربع تقريباً . ثم تلتها بعد ذلك مدينة روما من حيث التركز فاشتملت على مليون نسمة (Macionis 1989 : 572)

١٤ – سيطرة طابع المدينة على معظم المجتمعات الأوربّية .

١٥ – اكتساب المدينة مزيداً من النمو والتفرد والاستقلال .

١٦ – عدم إتصاف المدينة بخطة حضرية واضحة . كما كان التمايز بين الأحياء الفقيرة وتلك التى يسكنها الأغنياء والنبلاء واضحاً وسافراً .

فى ظل الأمبراطورية الرومانية – فى حوالى منتصف القرن الأول الميلادى – كانت إيطاليا القديمة تضم أكثر من ١١٩٧ مدينة . كما بلغ عدد سكان الأمبراطورية الرومانية خلال الفترة ما بين عامى ٤١ ، ٥٤ ميلادية ، أكثر من عشرين مليون نسمة (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٢٢ – ٢٥) .

فيما يختص بنشأة باقى المدن فى أوربّا يمكن القول إن عملية التحضر إبتدأت فى حوالى عام ١٨٠٠ قبل الميلاد على جزيرة كريت الواقعة فى البحر الأبيض المتوسط . ومن المحتمل أن عملية التحضر بدأت نتيجة التوسع فى التجارة بين المدن فى الشرق الأوسط . كما شهدت أوربّا خلال الفترة ما بين العصر الذهبى لليونانيين وإنهيار الأمبراطورية الرومانية ظهور مدن كثيرة منها لندن وباريس وفيينا . بيد أن إنهيار الأمبراطورية الرومانية بفعل عوامل كثيرة من أهمها الغزو الجرمانى والفتح الإسلامى ، توقف النمو الحضرى فى أوربّا وتراجع حجم المدن الأوربيّة . فالمدن التى كانت تضم ما بين ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف

نسمة ، صارت تضم أقل من نصف هذا العدد . كما صارت المدن الأوربيّة فى جملتها لا تضم إلاّ حوالى ١٠ ٪ من الأوربّيين . وقد أحيطت تلك المدن بأسوار عالية لحمايتها من غزو الأمراء والنبلاء الذين كانوا يتصارعون فيما بينهم من أجل السلطة وبسط النفوذ وتوسيع حدود ممتلكاتهم الإقليمية . (Macionis, 1989 : 563) .

أهم عوامل تدهور النمو الحضرى فى أوربّا حتى أوائل القرن الحادى عشر الميلادى

١ – القضاء على نظام الرق الذى قامت عليه الأمبراطورية الرومانية وتدهورها من جراء الغزو الجرمانى والفتح الإسلامى .

٢ – عزل أوربّا عن العالم وتدهور مدنها التجارية من جراء الفتح الإسلامى. رغم أن هذا الفتح لم يصل إلى قلب أوربّا وتوقف عند القسطنطينية فى عام ٧١٧م عند بواتيه فى غربها عام ٧٢٢ . .

إلاّ أن التفاف الحكم العربى حول شواطىء البحر الأبيض المتوسط أدى إلى قطع العلاقات التجارية التى كانت قائمة بين الشعوب الأوربيّة المطلة على هذا البحر . مما أدى إلى تدهور وانهيار المدن التجارية بها (إسماعيل هاشم ، ١٩٨٧ : ٣١) . من جهة أخرى ، ابتداء من القرن الحادى عشر الميلادى وعلى امتداد القرن الثانى عشر شهدت المدن الأوربيّة انتعاشاً تدريجياً حينما بدأت فى النمو الحضرى لعدة عوامل من أهمها :

١ – نتج عن الحروب الصليبية فى منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الحادى عشر الميلادى رواج كبير فى التجارة ساعد على انتعاش حياة المدن وتناميها حجمياً لا سيما المدن الساحلية مثل مدينتى فينسيا وفلورنسا .

٢ – بداية ظهور تنظيمات العصور الحديثة داخل المدن الأوربيّة بسبب التوسع فى زيادة الإنتاج الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية وتوافر الغذاء الحيوانى .

٣ – ترتب على زيادة الإنتاج الزراعى وتنمية الثروة الحيوانية إتجاه دول أوربّا إلى حالة الاستقرار وانخفاض معدل الوفيات وارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية فى السكان .

٤ – التجديدات التقنية التى تم استخدامها فى مجالات اقتصادية زراعية وصناعة حرفية أسهمت فى رفع معدلات الإنتاج وتحسين الأوضاع الاقتصادية .

٥ – ساعد الاستقلال السياسى الذى شهدته المدن الأوربّية على رواج الكثير من الأنشطة التجارية والمالية بها . كما يمكن القول إن الاستقلال السياسى كان نواة لإنطلاقه نحو بناء حضرى – يقوم على التجارة وتحقيق الربح – ظل يحتفظ بملامحه العامة لفترة طويلة من السنوات فى دول أوربّا . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٥٩ ، السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٢٧ ، ٢٨) .

٦ – أدى تنامى التجارة الخارجية وانتظامها على مدار العام بعد أن كانت موسمية إلى مزيد من التجمع السكانى وظهور نمط مدنى جديد . فكان ضرورياً أن يواكب انتظام التجارة واستقرارها إقامة التجار فى مناطق متاخمة لتلك المدن . ولحماية البضائع من هجمات اللصوص ، أقام التجار أسواراً حول مناطق إقامتهم ومخازن بضائعهم . وبحلول القرن الثالث عشر الميلادى ، تحولت مناطق إقامة التجار إلى امتداد عمرانى للمدن المتاخمة ، لها وبذلك ازداد النمو السكانى لها . هذا بالاضافة إلى ظهور عدد من المستوطنات الحضرية الجديدة التى كانت إمتداداً عمرانياً للمدن القديمة . (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٢٦ ، ٢٧) .

خصائص المدن الأوربيّة حتى بداية القرن السادس عشر الميلادى :

١ – صغر الحجم : كانت المدينة الأوربّية صغيرة الحجم . كما كان النمو الحضرى بطيئاً بالمعايير الحديثة . وعلى سبيل المثال بلغ عدد سكان مدينة فلورنسا فى عام ١٣٣٨ م حوالى ٩٠ ألف نسمة ، وفينسيا فى عام ١٤٢٢ م حوالى ١٩٠ ألف نسمة ، ومدينة لندن فى عام ١٣٧٧ م حوالى ٣٠ ألف نسمة . ورغم تفشى مرض الطاعون فى أوربّا فيما بين عامى ١٣٤٨ ، ١٣٥٠ م وما تسبب عنه من فناء أكثر من ربع سكان أوربّا إلاّ أن النمو السكانى لمدنها لم يتأثر فى المدى البعيد . (Babbie, 1980 : 497 ، السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٢٩) .

٢ – أصبحت المدينة الأوربّية مركزاً اقتصادياً قوياً بفعل الرواج التجارى واستطاعت فرض سيطرتها الاقتصادية على الكثير من القرى .

٣ – كانت المدينة محاطة بأسوار كثيفة تعلوها أبراج المراقبة والحراسة . إلاّ أن اختراع البارود والمدافع قد أدى إلى فقد علة حماية المدن الأوربّية بالأسوار. ومن ثم بداية الأخذ بخطط حضرية جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحة السياسية .

٤ – كان البناء الطبقى الحضرى للمدن الأوربّية يضم فئات اجتماعية جديدة كالصناع والنساجين والصيارفة الذين شكلوا فيما بعد نواة البرجوازية الأوربّية .

٥ – كان الطراز المعمارى للأبنية الداخلية للمدينة يغلب عليه الطابع الكنسى كما لم يتعدى ارتفاع الأبنية عن ثلاثة طوابق على الأكثر .

٦ – كان التمييز العنصرى العقائدى واضحاً فى عصر هيمنة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على القوى الاجتماعية . ولقد ابتدأت تلك الهيمنة فى فينسيا ثم انتشرت فيما بعد فى باقى مدن أوربّا . من أمثلة ذلك التمييز العنصرى إجبار اليهود على الإقامة فى منطقة معينة داخل المدينة عرفت بمنطقة الجيتو . Ghetto

٧ – قوة العلاقات الشخصية . حيث كان معظم سكان المدن يعرف بعضهم البعض . كما كانت الروابط الأسرية متماسكة .

٨ – كان سكان المدينة الأوربّية خليطاً من الفنانين والتجار والقساوسة والنبلاء والقائمين بالأنشطة الخدمية .

٩ – عدم التقسيم الداخلى للمدينة إلى مناطق تجارية وأخرى سكنية وصناعية كما هو شأن المدن الحديثة . كما كانت الشوارع ضيقة وغير مستقيمة .

١٠ – كان معظم الأنشطة الاقتصادية تتم داخل محيط الأسرة .

١١ – فقد المدن القديمة لإستقلالها السياسى وظهور الدولة القومية . وقد بدأ هذا الاتجاه فى أواخر العصور الوسطى من جراء الحروب التى وقعت بين

الملوك والنبلاء . وقد عملت الحكومات القومية الجديدة على تأمين الطرق وتيسير عمليات النقل وتوسيع نطاق السوق وتوحيد العملات النقدية ووضع معايير جديدة للأوزان والأحجام . (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ٣١ - ٣٣ ؛ Macionis, 1989 : 563)

١٢ - الارتفاع الكبير فى نسبة الوفيات نظراً لعدم تقدم الطب العلاجى والاعتماد على السحر والشعائر الدينية فى علاج الحالات المرضية خاصة بين الأطفال . كما انخفض معدل المواليد نسبياً . (La Pierre, 1965 : 272 & Mott, 1986 : 21) .

٢ - مرحلة التطور الثانية لعملية التحضر :

شهدت المرحلة الثانية (فترة الأمبراطوريات الكولونياليه واستعمار العالم الجديد حتى ظهور الثورة الصناعية فى أوربا) لعملية التحضر تبايناً واضحاً فى معدلاته . فبينما ازداد التحضر بمعدلات كبيرة فى دول أوربا تدنت معدلاته فى باقى دول العالم سواء تلك التى كانت ضمن المستعمرات الأوربية أو ما نسميها بالامبراطوريات الكولونياليه أو لتلك الدول التى ازدهرت فى ظل الحضارة الإسلامية من جراء تدهور السيطرة العربية البحرية وفقد العرب تحكمهم فى الطرق التجارية التى كانت تدر عليهم أرباحاً طائلة قبل القرن الرابع عشر الميلادى (رمزى زكى ، ١٩٨٧ : ٢٠) .

كما شهدت المرحلة الثانية لعملية التحضر ظهور الكثير من المدن فى القارات التى خضعت للاستعمار الأوربى كأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية . بيد أن النمط الإيكولوجى والتنظيم الاجتماعى للمدينة كانا متباينين من قارة لأخرى إلا أن الوظيفة الأساسية للمدن كانت متشابهة وتمثلت فى إتخاذها مستقراً إدارياً للأوربيين يمارسون من خلاله تطبيق نظام السخرة على أهل البلاد الأصليين من أجل إجبارهم على العمل فى المزارع الواسعة المتخصصة أو فى إنتاج وتصدير المواد الخام إلى المدن الأوربية . واشتدت المنافسة بين الدول الأوربية الاستعمارية خاصة بين البرتغال وأسبانيا من أجل نهب خيرات المستعمرات وثروات البلاد المكتشفة . واستطاع المستعمرون بالفعل أن يحققوا

لأنفسهم حلم الذهب وتكوين الثروات العظيمة .

بالإضافة لما سبق ، شهدت المرحلة الثانية موجات هجرة دولية إلى العالم الجديد بقصد سد النقص فى الأيدى العاملة اللازمة لاستغلال المزارع الواسعة من خلال استرقاق البيض من المجرمين بدول أوربا . ومن خلال أفواج الرقيق الأفارقة الذين تولى استيرادهم البرتغاليون والهولنديون والأسبان والإنجليز والفرنسيون . كما اشتهرت تجارة النخاسة . ومنذ قدوم أول سفينة تحمل أفواج العبيد الأفارقة فى عام ١٦١٩ م إلى فرجينيا ، بلغ عدد العبيد المهجرين إلى أمريكا خلال قرون ثلاثة عشرين مليوناً من البشر (رمزى زكى ، ١٩٨٧ : ٢٩) .

إلى جانب موجات الهجرة الدولية صوب العالم الجديد ، شهدت تلك المرحلة زيادة فى هجرة الفلاحين إلى المدن فى قارة أوربا تحت وطأة الإبتزاز الذى تعرضوا له من جانب النبلاء والاقطاعيين لتحقيق أقصى قدر من الربح (رمزى زكى ، ١٩٨٧ : ٣٥) . كما حدثت موجات هجرة تقوم على التمييز العرقى صوب مناطق معينة داخل المدن الهلامية التى أنشأها المستعمرون فى دول آسيا وأفريقيا التى وقعت فى قبضتهم .

العوامل التى أسهمت فى تشكيل المرحلة الثانية للتحضر :

١ – الاكتشافات الجغرافية خلال القرن الخامس عشر الميلادى . إذ ساعد اكتشاف فاسكو دى جاما طريق رأس الرجاء الصالح فى عام ١٤٩٨ م على توغل البرتغاليين داخل أفريقيا فى بادىء الأمر والاستيلاء على مناطق واسعة فيها وتكوين امبراطورية كولونياليه امتدت فى الشرق إلى أن بلغت الصين واليابان .

٢ – اكتشاف العالم الجديد بمحض الصدفة بواسطة الملاح الأسبانى الشهير كريستوفر كولومبس فى عام ١٤٩٢ م . وكان العالم الجديد يزخر بثروات هائلة تتعطش لها القارة الأوربية كالقطن والدخان والذهب والفضة . وسعى الأسبان إلى إقامة امبراطورية واسعة فى العالم الجديد تخضع لإرادتهم ونهبهم . وقد صاحب اكتشاف العالم الجديد هجرة أعداد كبيرة من الأفراد إليه للعمل (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٦٠) .

٣ - ظهور الدول القومية بعد اكتمال حركة الكشوف الجغرافية إبان الفترة مابين نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن الثامن عشر . وتعرف تلك الفترة بالمرحلة (الميركانتيليه) التى تأسس عليها نظام قاعدة الذهب فى مرحلة الثورة الصناعية والتوسع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر . فخلال تلك المرحلة اكتملت أكبر عملية سرقة ونهب ونقل للذهب والفضة من المناطق المهيمن عليها فى آسيا وأفريقيا وأمريكا إلى القارة الأوربِّية . وكان لهذا أبعد الأثر فى رواج وانتعاش التجارة الأوربِّية وازدهار المدن ونموها خاصة بعد تقويض نظام الاقطاع وتفتيت الجماعات القروية وانخفاض عدد سكان الريف وهجرتهم صوب المدن وممارسة بعضهم لأنشطة حرفية متنوعة (رمزى زكى ،١٩٨٧ : ٢١ ، ٣٠) .

أدى ظهور الدول القومية وحرصها على تراكم رأس المال التجارى ودعم قوتها السياسية والاقتصادية إلى ظهور الشركات الاحتكارية الكبرى وتركز مؤسساتها فى المدن الأوربِّية . وكان من جراء ذلك أن أصبحت المدينة الأوربِّية تسيطر على الريف بفعل تزايد سلطة التجار وتركز الحرف بها ومؤازرة الملوك والأمراء للنشاط التجارى المتزايد بالمدينة (رمزى زكى ، ١٩٨٧ : ٣٧)

٤ - تدهور واضح للعالم الإسلامى وفقد العرب التحكم فى الطرق التجارية التى كانت تدر عليهم أرباحاً طائلة . وكان ذلك بداية لإحداث تحولات اقتصادية واضحة أخذت مجراها فى بعض الدول الأوربِّية عقب الاكتشافات الجغرافية . حيث بدأت بعض المدن العربية كالإسكندرية ، وعكا ، وطرابلس ، وأنطاكية تفقد أهميتها الكبرى وإن ظلت تلك الأهمية بقدر ملموس كمراكز اتصال بين الشرق والغرب من خلال مدينتى جنوه والبندقية . وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، صارت مدينة لشبونه الأسبانية محط أنظار العالم والمركز الرئيسى للتجارة بين الشرق والغرب (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٦٠) .

التحضر ونشأة المدن فى العالم الجديد :

من جراء الاستعمار الأوربِّى لأمريكا الشمالية إبان القرن السادس عشر

الميلادى ، أقيمت عدة مدن بها . حيث أنشأ الأسبان المستعمرون أول مدينة لهم فى سانت أوجستين بفلوريدا فى عام ١٥٦٥ . كما أنشأ البريطانيون المستعمرون مدينة جيمس تاون بولاية فرجينيا فى عام ١٦٠٧ . وكان حجم المستوطنين متغيراً . أما بداية التحضر الحقيقى فى أمريكا الشمالية فكانت مع تأسيس الهولنديين لمدينة امستردام الجديدة فى عام ١٦٢٤ م والتى تعرف حالياً بمدينة نيويورك . ثم أنشأ البريطانيون مستعمرة لهم هى بوسطن Boston فى عام ١٦٣٠ م وكانت على هيئة تجمع صغير الحجم . وكانت المدن التى أنشأها المستعمرون الأوربيون فى أمريكا الشمالية مماثلة لنمط المدينة الأوربية فى العصور الوسطى من حيث الشكل والتصميم . حيث كانت الشوارع ضيقة ومتعرجة ولاتزال بعض تلك المدن تحتفظ بنماذج من تلك الشوارع فى الوقت الراهن . وفيما يتصل بالحجم السكانى للمدن الأمريكية فى ظل الاستعمار الأوربى ، كانت بوسطن التى أقيمت عام ١٧٠٠ م أكبر مدن المستعمرات من حيث عدد السكان الذى بلغ حوالى ٧٠٠٠ نسمة (Macionis, 1989 : 564 - 565)

نشأة المدن الأوربية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا

أنشأ الاستعمار الأوربى الكثير من المدن التى تخدم مصالحه وأطماعه فى قارات أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا . لذلك نجد أن المدن تم إقامتها على ضفاف الممرات المائية أو قريبة منها بما ضمن انزال القوات العسكرية المستعمرة ولتصدير المواد الخام والمعادن النفسية واستيراد السلع الأوربية المصنعة لبيعها فى أسواق المستعمرات .

التحضر فى أمريكا اللاتينية :

خلال القرن السادس عشر حدثت تحولات ديموجرافية هامة فى أمريكا اللاتينية ، عندما أقام المستعمرون الأسبان بها عدداً من المدن المتشابهة فى بناءاتها الايكولوجية ووظائفها الحضرية . وبلغ عدد تلك المدن ستة عشر مدينة لا تزال قائمة إلى وقتنا الحالى . وما يمكن أن نصف به تلك المدن ما يلى :

١ - كانت الوظائف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمدن موجهة بشكل سافر لمدن البلدان الأوربية المستعمرة .

٢ – ما كان تطور المدينة طبيعياً من خلال بيئتها بل وفق وظائفها الموجهة.

٣ – اتصفت المدن بالبناء الطبقى الجامد الذى عكس بوضوح متطلبات الاستغلال الأوربّى لخيرات المستعمرات خارجياً وداخلياً .

٤ – كان النمط الإيكولوجى للمدينة يقوم على أسس تخطيطية غربية ، فى مقدمتها إقامة كاتدرائية فى الميدان الرئيسى العام الذى يحيط بها . كما تم تقسيم مساحة الأرض المخصصة للبناء إلى مساحات متساوية ومربعة .

٥ – تم اتخاذ المدن مستقراً دائماً لإقامة الأسر الأوربّية التى كان عوائلها يمارسون الوظائف الرفيعة أو يديرون أنشطة الإنتاج الزراعى فى المناطق الريفية من مواقعهم داخل المدينة .

٦ – تشكل البناء الطبقى الحضرى للمدينة بقصد خدمة أهداف ومصالح الحكومة الأسبانية المستعمرة . بحيث تقتصر ممارسة الأنشطة الرسمية الرفيعة داخل المدينة على الأسبان ومن كان أسبانى المولد . وما عدا ذلك من جمهور المدينة فكانوا يشتغلون بالوظائف الثانوية .

٧ – حظر ممارسة أهل البلاد الأصليين لأى نشاط تجارى أو صناعى بما يضمن التبعية لأسبانيا .

فيما يتصل بالنمو السكانى لأمريكا اللاتينية فخلال فترة الاستعمار شهدت القارة نمواً سكانياً ملحوظاً حتى مطلع القرن التاسع عشر . فبينما بلغ عدد السكان ١٠,٢ مليوناً فى عام ١٥٧٠ ، بلغ ١١,٤ مليوناً عام ١٦٥٠ م ثم ازداد فى عام ١٨٨٠ م فبلغ ١٨,٩ مليون نسمة (السيد الحسينى ، ١٩٨٦ : ١٥٨ – ١٦٣) .

التحضر فى قارة آسيا

يمكن القول إن معظم المدن الكبرى فى قارة آسيا ترجع جذور نشأتها إلى فترة الأمبراطوريات (الكولونياليه) . كما تحولت معظم تلك المدن إلى مدن عواصم آسيوية فى الوقت الراهن ، مثال ذلك مدينة جاكرتا عاصمة أندونيسيا ، وكوالالمبور عاصمة ماليزيا . (Broom, Selznick, and Darroch, 1981 : 522) .

ومن أهم ما تتميز به عملية التحضر فى قارة آسيا فى ظل نظام المستعمرات ما يلى (Broom, Selznick and Darroch, 1981 : 522)

١ – بطء عملية التحضر قياساً بمثيلتها التى شهدتها المدن الأوربية وقتئذ .

٢ – موجات هجرة داخلية متزايدة تقوم على أساس التمييز العرقى . فقد بلغت هجرة الصينيين إلى سنغافورة وماليزيا الغربية إلى حوالى ٦٠ مليون مهاجر خلال الفترة ما بين عامى ١٨٩٥ م ، ١٩٢٧ م .

٣ – الفصل الواضح فى أماكن الإقامة على أساس التمييز العرقى .

٤ – ظهور نمط المجتمع متعدد العرقيات داخل المستوطنة الواحدة .

٥ – ظهور الضواحى الحضرية التى اقتصرت على السكان الأوربيين فقط.

٦ – رغم التفاوت فى حجم المدن الآسيوية فإن البنية المهنية لها ظلت ثابتة دون تحولات جوهرية تذكر . حيث ظل الوضع المدنى محتفظاً بأشكاله الريفية فى الإنتاج والثقافة والعلاقات الاجتماعية .

٧ – تعدد (الهيراركية) الاجتماعية بتعدد العرقيات داخل التنظيم الاجتماعى للمدينة الواحدة . فقد كان لكل جماعة عرقية (هيراركية) اجتماعية خاصة تضم فئات اجتماعية كالارستقراطيين ومديرى الأراضى والتجار والفئة المعدمة غير الحائزة للأراضى الزراعية . كما كانت (الهيراركية) الاجتماعية شديدة الاتصاف بالتباين القائم على التخصص المهنى .

على صعيد آخر ، نجد أن دول أوربا شهدت معدلات حضرية سريعة وتنامى حجم مدنها . ويمكن القول إنه ابتداء من القرن السابع عشر الميلادى . أصبح زمام التحضر طوع بنان القارة الأوربية . وتدعم هذا الاتجاه بظهور الثورة الصناعية والتطور التقنى الكبير .

وإذا ما حاولنا أن نقارن بين مرحلتى التحضر ، نقول إن المرحلة الأولى شهدت تحضراً ونمواً للمدن من جراء الثورة الزراعية والاستيطان الدائم . أما الطور الثانى لعملية التحضر فقد شهد نشأة مجتمعات حضرية قامت بالفعل . وساعد على نشأتها العديد من العوامل المتداخلة التى أخذت تتطور وتتنامى معها حجم المدن وظهرت الضواحى الحضرية .

الثورة الصناعية وإنشاء المدن الدائمة :

تعتبر الثورة الصناعية وما صاحبها من تغيرات فى مختلف مجالات الحياة الأوربّية ، المسئولة عن تأسيس المدن الدائمة Permenant Cities بمفهومها العصرى . فقد صاحب الثورة الصناعية هجرة المئات من العمالة الزراعية إلى المدن وبالتالى اتساعها من حيث الحجم . وبدأت المدن الصناعية فى الظهور . كما اضيف إلى موجات الهجرة الإجبارية للفلاحين هجرة اختيارية من قبل صغار الحرفيين صوب العمل فى المصانع الجديدة . ومع نمو التقدم الصناعى فى أوربّا بدأت المدن الأوربّية فى النمو كما ازدادت المشكلات الاجتماعية بها من جراء سوء أحوال العمل فى المشروعات الصناعية بالنسبة لطبقة العمال والتى تنامت بشكل كبير . وبزيادة نمو المدن الأوربّية ، ازدادت المناطق السكنية عدداً وازدحاماً فى الوقت ذاته . إلا أنه كان بمعدلات تقل كثيراً عن معدلات الهجرة المتزايدة إلى المدينة . لذلك تباينت المناطق السكنية تبعاً للطبقة الاجتماعية ولأسعار الوحدات السكنية بداخلها . من ثم عرفت المدينة الأوربّية تمايزاً بين أحيائها كانت تخصص أحياء لإسكان العمال والفقراء تتصف بضيق شوارعها وقذارتها وسوء إضاءتها فضلاً عن ازدحامها بالسكان . وكان ضرورياً أن يتدنى المستوى الصحى للمقيمين بداخلها حيث تفشت الأمراض والأوبئة وازداد معدل الجريمة بداخلها .

فيما يختص بنوعية الحياة الحضرية فى المدن الصناعية نقول إنها كانت تختلف اختلافاً جذرياً عنها فى مدن ما قبل الثورة الصناعية وتمثل هذا الاختلاف فيما يلى :

١ - الفقر وسوء الأحوال المعيشية لطبقة العمال الصناعيين المقيمين داخل المدينة مع ازدياد حدة التباين الطبقى بين تلك الفئة ذات الفقر المدقع وطبقة الأثرياء من تجار الصناعة الرأسمالية .

٢ - بعد أن كانت الحياة الاقتصادية مندمجة فى الحياة الاجتماعية كوجهين لعملة واحدة فى المدن القديمة ، صارت المدن الصناعية تتصف بالفصل الواضح بينهما .

٣ - التمايز الواضح من حيث المستوى وطرز البناء بين المناطق السكنية داخل

المدينة الصناعية .

٤ – لم يعد نظام السوق يعتمد على المقايضة كما كان يحدث فى المدن القديمة بل أصبح يوجد المقابل النقدى واستخدام العملات فى البيع والشراء . وتحولت وظيفة السوق الحضرى إلى ميكانيزم يحافظ ليس على حياة المدينة وحدها بل على المجتمع ككل .

٥ – ازدياد درجة تعقيد كل من عملية تقسيم العمل والبنية المهنية داخل المدينة الصناعية .

٦ – تدهور العلاقات الأولية داخل المدينة الصناعية من جراء تنوع جنسيات المهاجرين إليها وثقافاتهم وخبراتهم ودرجات مهارتهم .

٧ – نجم عن تركز الصناعات بالمدن الكبرى فى أوربا تكون تجمعات سكنية كثيفة إكتظت بالسكان تقع بالقرب من المراكز الصناعية . وقد نجم عن ذلك ظهور العديد من المشكلات فى المدينة الأوربية تتعلق بالمواصلات والإسكان.

٨ – من جراء نضوب موارد الرزق للمزارع الصغير فى المناطق الريفية نمت الهجرة إلى المدينة طمعاً فى الأجور المرتفعة نسبياً التى تدفعها المصانع الجديدة فى المدن . وكان من جراء زيادة موجات الهجرة للمزارعين إلى المدينة ارتفاع نسبة البطالة وما صاحبها من مشكلات اجتماعية كارتفاع معدلات الجريمة وزيادة عدد الفقراء بالمدينة (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٩٥ ، ٩٦) .

٣ – المرحلة الثالثة لعملية التحضر (التحضر السريع عالميا) :

خلال القرن التاسع عشر ، أشارت التقديرات السكانية بداية عملية تحضر سريعة لا سيما فى دول أوربا وأمريكا الشمالية . فعلى سبيل المثال ، ازداد عدد سكان مدينة باريس من ٥٠٠ ألف نسمة إلى ثلاث ملايين نسمة ، كما ازداد عدد سكان مدينة لندن من ٨٠٠ ألف نسمة إلى ٦,٥ مليون نسمة .

فى الوقت ذاته شهدت المدن تحولات كبيرة من حيث الشكل الفيزيقى

والأنشطة التجارية . فإذا كانت المدينة عقب ظهور الثورة الصناعية قد تحولت إلى بنية ونمط يختلفان جذرياً عن مدينة ما قبل الصناعة ، فإن المدينة الحديثة بدورها تختلف أيضاً اختلافاً كبيراً عن مدينة الثورة الصناعية ، ولنضرب لذلك مثلاً بالمدينة الأمريكية كنموذج للمدينة الحديثة فى الدول المتقدمة صناعياً . نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تأتى فى مقدمة دول العالم من حيث ارتفاع نسبة التحضر بها .

ملامح عملية التحضر فى المجتمع الأمريكى

يمكن القول إن قضية نشأة المجتمع الأمريكى تعتبر فى معظمها قصة إنشاء المدن بها منذ الاستعمار الأوربى لها وإقامته لعدد من المستوطنات فى جيمس تاون James Town ، بليموث Plymouth وتطويره لبعض المدن هى : بوسطن ، نيويورك ، فيلادلفيا ، وشارلستون . وتختلف عملية التحضر فى أمريكا عنها فى الدول الأوربية مثل فرنسا وانجلترا ، حيث إن المدن الأمريكية لم تقتصر وظيفتها شأن المدينة الأوربية على وظيفة واحدة ، بل تواترت الوظائف للمدينة الأمريكية الواحدة . فمثلاً مدينة فيلادلفيا كانت مركز للبنوك المالية ثم تحولت لفترة من الوقت إلى مقر للحكم ، فى حين أصبحت مدينة نيويورك مركزاً للتجارة .

إن وصف عملية التحضر الأمريكى بصورة مبسطة يتمثل فى النمو المنتظم فى كل من حجم وأعداد المدن كجزء أساسى من هذه العملية . أما ما حدث خلال العقود الأخيرة فهو ظهور الأطراف أو الامتدادات الحضرية للمدن على امتداد حدودها الخارجية وهو ما يعرف بالضواحى الحضرية Suburbans . ولا تعتبر الضواحى الحضرية وليدة السنوات الراهنة بل ترجع إلى العشرينيات من هذا القرن. إنما الجديد فى هذا الصدد هو الزيادة فى حجم الضواحى حتى تخطت فى عدد سكانها سكان المقيمين داخل المدينة ذاتها ، وبدأت أولى الضواحى الحضرية المعتمدة على المشروعات الحكومية فى أمريكا الشمالية خلال الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية مباشرة . حيث تم إنشاء ضواحى حضرية متماثلة فى أبنيتها من الناحية الهندسية وطرز المعمار على حدود مدينة نيويورك . ففى عام ١٩٤٧ تم إنشاء ضاحية من سلسلة ضواحى فيما بعد يعرف باسم "Levittowns" وتتصف تلك الضواحى بالتماثل فى التصميم والتخطيط بحيث يكفى أن ترى ضاحية واحدة

منها وكأنك قد رأيتهم جميعاً .

منذ بداية القرن العشرين ، يزداد عدد السكان بالضواحى الحضرية من جراء التطور التقنى الكبير الذى تم استخدامه فى مجال وسائل الانتقالات والاتصالات وخطوط السكك الحديدية . ولقد اختلفت الضواحى الحضرية التى أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية كثيراً عن تلك التى أنشئت قبلها مع نهاية القرن التاسع عشر . ومما ساعد على التضخم الحجمى للضواحى إنخفاض تكلفة البناء الجاهز للبيوت والوحدات السكنية . كما أصبحت الضواحى تضم مراكز تجارية تماثل الموجودة داخل المدن الكبرى . كما دعت ضرورة إقامة شبكة طرق سريعة تربط الولايات الأمريكية بعضها البعض ، إلى نقل بعض المشروعات الصناعية من المدن إلى الضواحى ، مما أحدث تغيرات واضحة فى البنية المهنية والاجتماعية لها ، كما كان عاملاً مؤثراً فى زيادة عدد سكانها بشكل ملحوظ .

من العوامل ذات التأثير الفعّال فى نمو الضواحى الحضرية فى أمريكا سياسة الرئيس الأمريكى روزفلت فى الثلاثينيات التى كانت تهدف إلى تخفيف معاناة فقراء أمريكا من التداعيات السلبية لفترة الكساد الاقتصادى الكبير الذى واجهت البلاد . لذلك قامت إدارته ببناء العديد من الوحدات السكنية رخيصة الثمن لإسكان من فقد بيته من الأمريكيين الفقراء (Macionis, 1989 : 567, 568) .

فيما يختص بنوعية الحياة فى الضواحى الحضرية ، تشير نتائج العديد من الدراسات الميدانية إلى اتصافها بالسمات التالية :

١ – لو افترضنا وجود ثقافة تتصف بها الضاحية الحضرية نجد أنها لا تختلف كثيراً عن النمط السائد من ثقافة المجتمع الأمريكى الكبير . حيث لا تتصف ثقافة الضواحى الحضرية بالمحلية . بمعنى أن كان سكان الضواحى في توجهاتهم القيمية وانتمائهم فى عاداتهم وطبائعهم لمجتمع النشأة أكثر من انتمائهم وتوجهاتهم نحو مجتمع الضاحية الحضرية .

٢ – التناقض داخل منظومة القيم بسبب التباين العرقى لسكان الضواحى الحضرية .

٣ – أن معظم اتجاهات سكان الضواحى الحضرية تتصف بالمحلية حيث

ينصب معظم اهتماماتهم على جوانب حياتهم الراهنة ، ونوعية إقامتهم بالضاحية . بينما يهتم معظم سكان المدن بالشؤون القومية والعالمية (Wilson & Schulz, 1978 : 198 - 201) .

فيما يختص بارتباط النمو الحجمى للضواحى الحضرية بعملية الهجرة إليها، نقول إنها اختلفت من حيث النوعية للمهاجرين من فترة زمنية إلى أخرى . ففى بداية النصف الثانى من القرن العشرين ازداد عدد سكان المدن فى الوقت الذى اتجهت فيه نسبة كبيرة من التجار وأصحاب المشروعات الصناعية بالمدينة للإقامة فى الضواحى الحضرية ، تاركين قلب المدينة لأفراد الطبقة العاملة . وقد أدى ذلك إلى تحضر كثير من المناطق الريفية المتاخمة للمدن .

أعقب الهجرة من المدينة إلى الضواحى الحضرية ، انتقال مماثل للأعمال أو الأنشطة التجارية المرتبطة بالمستهلكين . كما إنتقلت إلى الضاحية الحضرية بعض المشروعات الصناعية . وقد نتج عن الهجرة تركز أفراد الطبقة العاملة فى مركز المدينة وتدنى البنية التحتية بها ، وكثرت المشكلات الاجتماعية ، وتنوعت داخل المدن الأمريكية الكبرى مثل واشنطون ونيويورك . مما دعا الكثيرون إلى وصف الحالة الراهنة للمدينة بالأزمة الحضرية

(Macionis, 1989 : 567 ; Babbie, 1980 :510)

شهدت المدن الكبرى قبل الثمانينيات هجرة بعض سكانها من أفراد الطبقات الاجتماعية الدنيا إلى مناطق خارج حدودها هرباً من الضرائب التى تثقل كاهلهم إلا أنه بعد الثمانينيات ، بدأت بعض المدن الكبرى مثل مدينة ديترويت بولاية ميتشيجان هجرة إليها من جانب أفراد الطبقة الوسطى ، وتم التجديد الحضرى لبعض المناطق السكنية فى قلب المدينة ، ضمن سياسة التخلص من المناطق العشوائية . ويعتبر هذا التحول فى البنية الحضرية للمدينة مؤشراً إيجابياً يدل على الاتجاهات الحديثة فى مجال التصميم الحضرى : (Babbie, 1980 : 508) .

أحدث النمو السريع للضواحى الحضرية مشكلات مالية كبيرة للمدن المركزية التى كان لها تأثير مباشر على حياة الطبقة الفقيرة التى استقرت داخل

المدينة . كما اتصفت الأبنية داخل المدينة بانخفاض مستوى مرافقها وسوء مظهرها ، وانتشرت الجريمة ، وازداد معدل البطالة بين الفقراء . بينما تنامت الضواحى الحضرية التى يسكنها الأمريكيون الأغنياء .

ملامح عملية التحضر فى العالم النامى :

إذا كانت الثورة الصناعية فى أوربًا قد أحدثت الثورة الحضرية الثانية فى دول أوربًا وأمريكا الشمالية ، نقول إن دول العالم النامى شهدت . ولاتزال تشهد ثورة حضرية ثالثة ساعدت على ظهورها عوامل كثيرة . ويكفى أن نشير هنا إلى أنه فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، كان يوجد سبع مدن فقط على مستوى دول العالم يقطنها ما يربو على خمسة ملايين نسمة ، من بينها مدينتان فقط فى دول العالم النامى . وفى عام ١٩٨٦ ، إزداد عدد المدن الكبيرة حيث بلغت ستة وعشرين مدينة يربو عدد سكانها على الخمسة ملايين نسمة . ويتوقع خبراء السكان أن يزداد عدد سكان مدن العالم النامى بحلول القرن الواحد والعشرين بحيث يتفوق على جميع مدن العالم المتقدم . كما يتوقع هؤلاء الخبراء أن يصل إجمالى عدد سكان الحضر إلى نصف إجمالى السكان فى العالم النامى بحلول عام ٢٠٠٠ م .

على صعيد آخر ، تصل نسبة سكان المدن فى الدول المتقدمة صناعياً حوالى (٧٥٪) من إجمالى السكان إلاّ أن السيطرة على ازدحام المدن مستمر كما يقل معدل المواليد فى تلك البلدان . أما فى بلدان العالم النامى يسير التحضر بمعدلات سريعة جداً ، وتزداد كثافة سكان المدن وبالتالى تزداد مشكلاتهم الاجتماعية والاقتصادية ففى عام ١٩٨١ ، خلت الاحصائيات السكانية من المدن الحضرية كثيفة السكان فى بلدان العالم النامى إذا ما استثنينا من ذلك دولة الصين. أما الاحصائيات المتوقعة لسكان الحضر فى عام ٢٠٠٠ م فتضم عدداً من العالم النامى مثل مدينة سان باولو بالبرازيل (٢٥,٤ مليون نسمة) ، مدينة طهران بإيران (١٤,٣ مليون نسمة) ، كلكتا بالهند (١٤,١ مليون نسمة) (Macionis, 1989 : 575) .

يتصف التحضر فى العالم النامى بمرحلة النمو العالية من التحول

الديموجرافى ، المؤدية إلى تسرع عملية التحضر . حيث تنخفض معدلات الوفيات نتيجة الأخذ بالتقنيات المتطورة فى مجال الرعاية الصحية . وأدت الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المدن التى تتوفر بها فرص العمل ، إلى سرعة التحضر . وفى الوقت التى تتزايد فيه عمليات الهجرة للمدينة ، التي لاتستطيع بامكاناتها الذاتية الاقتصادية والخدمية أن تلبى احتياجات هؤلاء المهاجرين إليها ، ازدادت المشكلات الاجتماعية والبيئية من جراء الازدحام وعوادم السيارات وأبخرة المصانع . وتشير الاحصائيات الدولية إلى أن أكثر من ١٠٠ ألف مزارع من بينهم ٣٠ ألف طفلاً يموتون سنوياً من جراء التلوث البيئى . (Macionis, 1989 : 575, 576) .

ثانياً : عملية التحديث

تعتبر عملية التحديث Modernization إحدى العمليات النوعية للتغير الاجتماعى السائد حالياً فى العالم المعاصر . وتشير عملية التحديث بشكل عام إلى تحول المجتمعات من النمط البسيط والشكل التقليدى كالمجتمعات الزراعية إلى نمط يتصف بالتعقيد والتصنيع . حيث تعتبر التغيرات الاقتصادية أكثر أنواع التغيرات وضوحاً فى عملية التحديث . فضلاً عن أن هذه التغيرات تسبق غيرها من حيث توقيت الحدوث . إلاّ أن التحديث يمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية وتشترك جميع المجتمعات الإنسانية فى هذه الخاصية .

إذا كان بديهياً عند تناول عملية التحديث بالتحليل والمناقشة أن نتحدث عنها داخل الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فإن عملية التحديث تكون لها خصوصية معينة إذا ما نوقشت داخل الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التى تحاول اللحاق بركب التحديث . ويعتبر كل من دولة الهند من خلال تطوير قدراتها النووية والدول النفطية من خلال استثمار عائدات النفط فى تحديث مجتمعاتها مثالين للتحديث فى دول العالم النامى . (Babbie, 1980 : 554) .

حول مفهوم التحديث :

تعتبر عملية التحديث نوعاً من الثورة الدائمة التى لا تقف عند تحقيق

هدف نهائى . فالتحديث عملية مستمرة ومتصلة نلاحظها منذ الطور الأولى للحداثة واتصاله بالطور الانتقالى التالى ، الذى يفضى بدوره للطور الحديث الذى نعيشه فى الوقت الراهن . وهذا الطور الأخير يحمل لنا مؤشرات على شكل نبضات مضيئة ومتفرقة لحالة المجتمعات فى المستقبل ، والتى تعرف بمجتمعات ما بعد الحداثة Post Modern Societies . والمجالات الرئيسية الثلاثة لعملية التحديث هى الاجتماعى ، السياسى ، والاقتصادى . كما تعتبر العلمنه Secularization والتبقرط Bureaucratization (اكتساب التنظيمات الاقتصادية لخصائص البيروقراطية) العمليتين الأساسيتين الفرعيتين لعملية التحديث .

تؤثر عملية التحديث فى مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . ففى المجال الاقتصادى قد يتخذ التحديث شكل عملية التصنيع . دليل ذلك أن ظهور الثورة الصناعية الأولى فى إنجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادى جعلها أول مجتمع حديث فى العالم .

فى المجال السياسى ، نجد الديموقراطية تمثل سمة أساسية للمجتمع الحديث. وفى الوقت الراهن تصبح النظم السياسية أكثر تناغماً مع التحديث طالما استطاعت أن تحقق الاستقرار الاقتصادى والتنمية الاجتماعية .

فى المجال الاجتماعى ، تتناغم الأشكال المتعددة من التنظيمات الاجتماعية مع التحديث طالما استطاعت أن تحدث التغيرات اللازمة فى نمط الشخصية والمعايير والعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسات المختلفة فى المجتمع (New Encyclopedia of Britannica, 1974 : 51) .

المحددات الأساسية للتحديث

تشير المحددات الأساسية للتحديث إلى المتغيرات المرتبطة ذات التأثير القوى على طبيعة الانتقال للتحديث . والمحددات هى : (أ) مستويات وأشكال العلمنة ؛ (ب) مدى اتصاف المجتمعات بالمركزية والتبقرط فى ظل حالة التجانس الثقافية والعرقية للمجتمع ؛ (جـ) حالة الاستقلال أو التبعية الشاملة التى يكون عليها المجتمع وقت البدء فى الانتقال للتحديث .

تؤثر المحددات الثلاثة تأثيراً قوياً فى تصنيف المجتمعات الإنسانية وفق مستويات التحديث بها . وبقدر ما يتصف به التحديث من المحددات الثلاثة أو

بعض منها يكون تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات أكثر حداثة أو متوسطة الحداثة أو أقل فى الحداثة وهكذا . فعندما توفرت المحددات الثلاثة فى الدول الغربية كانجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، تحتل حالياً- وضمن النسق العالمى - مقدمة الدول الأكثر حداثة . أما الدول التى تفتقد مثلاً الاستقلال السياسى أو الاقتصادى ، تنخفض لديها مستويات التحديث مقارنة بالدول الغربية.

تتفاوت أشكال ومستويات التحديث من مجتمع إنسانى لآخر وفق درجة توافر المحددات الثلاثة التى يمكن تصنيفها تبعاً لنقطة بداية التحول إلى التحديث وبالحالة التى تكون عليها المجتمعات داخل النسق العالمى :

١ - نقطة الابتداء :

تختلف المجتمعات التى تبدأ بالتحول للتحديث فى مستوياتها وأشكال العلمنة بها . لذلك يمكن تقسيم دول العالم إلى أربع مجموعات على النحو التالى :

المجموعة الأولى : وتشمل جميع الدول الغربية التى بادرت بالتحول نحو الحداثة . وتأتى انجلترا وفرنسا فى طليعة تلك المجموعة وأن اختلفتا من حيث مجالات التحديث عند نقطة الابتداء . فبينما ابتدأت انجلترا التحديث سياسياً واقتصادياً ابتدأت فرنسا اقتصادياً فقط . وتلى انجلترا وفرنسا من حيث توقيت الابتداء بالتحديث دول وسط وشمال أوربا مثل : سويسرا ، الدول الاسكندنافية (الدنمارك ، السويد ، النرويج) ، ألمانيا ، الامبراطورية المجرية النمساوية .

المجموعة الثانية : وتضم الدول المتغربّة ذات الجذور الأوربيّة من حيث النشأة إبان حكم المستعمرات الأوربيّة والدول الواقعة تحت التأثير الأوربّى . ويمكن تقسيم هذه الدول إلى أربع مجموعات فرعية تبعاً لتوقيت البدء نحو التحول للتحديث : (١) تضم الأولى : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، استراليا ، ونيوزيلاندا ؛ (٢) تشتمل الثانية على دول جنوب وشرق أوربّا والاتحاد السوفيتى ؛ (٣) تضم الثالثة دول أمريكا اللاتينية؛ (٤) أما المجموعة الرابعة فتنفرد بها اليابان كأول دولة غير أوربية كان لها السبق فى التحول إلى التحديث قياساً بباقى الدول الآسيوية .

المجموعة الثالثة : وتضم الدول الحضارية غير الأوربية فى قارة آسيا كالصين والهند ، وفى قارة أفريقيا كمصر ، المغرب ، الجزائر وأثيوبيا .

المجموعة الرابعة : وتضم الدول التى تحيا شعوبها حياة بدائية . وتقع معظم دول هذه المجموعة فى أفريقيا حيث لم تأخذ بالتحول للتحديث إلا مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين .

٢ - النسق العالمى :

بظهور المدينة الحديثة ابتدأ التاريخ المعاصر للعالم . حيث أثر أول مجتمع صناعى حديث تأثيراً واضحاً على بقية دول العالم . وقد تزايد هذا التأثير بشكل خاص خلال القرن التاسع عشر الميلادى . ثم تضاعف هذا التأثير مرات ومرات كلما ازدادت الاكتشافات والاختراعات التقنية تقدماً وتطوراً مما أدى إلى النمو الاقتصادى المتزايد . وقد أدى ذلك إلى ظهور النسق العالمى منغمساً فى طبيعة المدينة التى أوجدتها الصناعة الحديثة . وتمثل هذا النسق بالتدرج الدولى للمجتمعات الإنسانية القائمة تبعاً لقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية . واتخذ هذا النسق شكل المركز والمحيط حيث يسيطر الأول على الثانى فى شكل هيمنة استعمارية رسمية وغير رسمية .

٣ - الأنماط الأساسية للتحديث :

توجد ثلاثة أنماط أساسية للتحديث هى : الاجتماعى ، والسياسى ، والاقتصادى الذى يعتبر أكثرهم أهمية (New Encyclopedia of Britanica, 1974 : 250) .

وسوف نتناول كل نمط على حدة بايجاز فى الفقرات التالية :

١ - التحديث الاجتماعى :

يمكن تصور التحديث الاجتماعى من خلال المؤشرات التالية الدالة على التغير الاجتماعى الحادث فى جوانب المجتمع على النحول التالى :

١ - التحضر : أى زيادة التركز الديموجرافى فى المناطق الحضرية (Germani, 1981 : 159 and 160).

٢ – التغيرات الديموجرافية الأخرى مثل الانخفاض فى معدل الوفيات ومعدل المواليد والتغيرات المتتالية فى بنية العمر .

٣ – التغيرات فى البناء الأسرى وفى العلاقات الداخلية للأسرة النووية وارتباطها بالجماعات القرابية .

٤ – التغيرات فى المجتمع المحلى وبخاصة فى مدى تكامله داخل المجتمع الأكبر .

٥ – التغيرات فى قنوات الاتصال سيادة الاتصالات الرسمية .

٦ – التغيرات فى نسق التدرج الاجتماعى كالتحول من التقسيم الطبقى الواضح إلى متصل التدرج الذى يتصف بزيادة فى معدل الحراك الاجتماعى .

٧ – التغيرات فى مجال وأشكال المشاركة وبخاصة التوسع فى الحقوق الإنسانية والمدنية لتصل إلى أدنى الطبقات الاجتماعية .

٨ – التوسع فى الأشكال الحديثة للاستهلاك على مستوى الجماعة ذاتها واتساع نطاق التعليم وما ينجم عن ذلك من زيادة الاحساس بالمشاركة وزيادة الاحساس بالهوية وارتباطها بالمجتمع .

٩ – تقلص الاختلافات الديموجرافية والاقتصادية والثقافية بين الريف والحضر.

التحديث السياسى :

يمكن تصور نمط التحديث السياسى Political Modernization من خلال المؤشرات التالية :

١ – توحد العملية السياسية بعد أن كانت لكل من جمهور الخواص والعوام سياسة معينة ، ومما لا شك حوله ، أن هذا التوحد يمثل إحدى تداعيات التطور التقنى فى قنوات الاتصال التى هيأت السبل لإدارة المشروعات الضخمة تدريجياً . كما يرجع هذا التوحد إلى رغبة المسئولين الذين تحملوا على عاتقهم مسئولية التحديث داخل كل من الحكومة والمشروعات الخاصة، فى تعبئة وترشيد مصادر المجتمع ، بما يحقق أعلى درجة من

الكفاية والإنتاج وضمان أكبر قدر من التحكم فى هذا الصدد .

٢ - التغيرات المتنامية نحو مركزية الأجهزة الإدارية للدولة فى تعاملها مع الجمهور وبلوغ نفوذها إلى أفراد المجتمع على مختلف المستويات وفى جميع المناطق داخل المجتمع . وذلك من خلال التسلسل الإدارى ، وعن طريق تعدد الأجهزة الحكومية وتنوع اختصاصاتها مع التنسيق بينها .

٣ -تنامى الوظائف العقلانية والمركزية للدولة الحديثة بما يحقق حماية القوانين ، وضمان اتباعها من خلال بيروقراطيات عالية التنظيم تسعى لتضييق الفجوة بين الدولة ممثلة (بالجهاز الحكومى) والفرد داخل المجتمع (Nisbet, 1972 : 250 - 251) .

٤ - التغيرات فى نسيج العلاقة المتداخلة بين التنظيم الحكومى والأنماط التنظيمية الأخرى داخل المجتمع ، التى تحقق تضافر الجهود نحو تحقيق أهداف قومية صناعية وعمالية وتنظيمية متنوعة .

٥ - التوسع فى اكتساب الأنظمة الحكومية للخصائص البيروقراطية (التبقرط الحكومى) (La Pierre, 1965 : 445 - 447) .

٦ - التغيرات فى المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع أو لغالبيتهم من البالغين (Germani, 1981 : 159).

التحديث الاقتصادى :

يشير التحديث الاقتصادى Economic Modernization من خلال بعدين أساسيين هما : التنمية الاقتصادية Economic Development والتوسع الاقتصادى Economic Expansion ، إلى عملية تحول فى البنية الاقتصادية بحيث تكتسب عدداً من السمات أو الخصائص التالية التى تؤلف نموذجاً مثالياً Ideal Type.

ويتصف النموذج المثالى للتغير الاقتصادى فى المجتمعات المتقدمة صناعيا بالسمات الأساسية التالية :

(١) استخدام الطاقة العالية والتقنية عالية المستوى فى جميع مجالات

الأنشطة الاقتصادية ؛ (٢) التفوق والانتشار المسبق للإنتاج التصنيعى على غيره من أنماط الإنتاج التقليدية ؛ (٣) ازدياد نسبة استثمار رأس المال إلى الإنتاج القومى ؛ (٤) ازدياد الإنتاجية لكل فرد ؛ (٥) تفوق وغلبة الأنشطة ذات الكثافة فى رأس المال على الأنشطة ذات الكثافة فى العمالة ؛ (٦) ازدياد مؤشر المساواة فى توزيع الإنتاج القومى الكلى GNP عبر المستويات الاجتماعية المهنية وبين المناطق الجغرافية للمجتمع (Germani, 1981 : 158)

٤ - العوامل التى أدت إلى تحديث المجتمعات الأوربية :

بانتقال المجتمعات الأوربّية من نظام الضيعة المغلقة ، خلال القرنين العاشر والحادى عشر ، إلى نظام المبادلات فى القرنين التاليين ثم إقامة النظام الحرفى فى المدن ابتداء من القرن الثالث عشر ، بدأت أوربًا تشهد عملية تحديث بمعدلات متنامية ، بفعل عوامل كثيرة قد يصعب حصرها ، لذلك نقتصر فيما يلى على أهم تلك العوامل :

١ - إدخال زراعة النباتات الجذرية الشتوية وعلى رأسها البنجر والتوسع فى تربية الحيوانات مما أتاح زيادة كمية الأسمدة الطبيعية اللازمة للتوسع فى الرقعة الزراعية . إضافة إلى التخلى عن المقايضة العينية واستخدام النقود كوسيلة فى عملية البيع والشراء وتحول المجتمعات الأوربّية من نمط الاقتصاد العينى إلى نمط الاقتصاد النقدى ، قد أدى فى مجمله إلى :

(أ) تغير طبيعة العلاقة بين النبيل ومن يعملون تحت إمرته فى ظل نظام الاقطاع وأصبحت العلاقة بينهما تقوم على علاقة عمل بين المالك والمستأجر ، تطورت فيما بعد فى ظل البيروقراطية الصناعية إلى علاقة بين صاحب العمل أو المديرين والعمال .

(ب) انتعاش الحياة الاقتصادية ، لا سيما داخل المدن الأوربّية والتوسع فى الأسواق التجارية التى تتم المبادلات النقدية داخلها .

(جـ) استقلال الحرف عن الزراعة ، وانتعاش حركة المبادلات التجارية ، وازدهار المدن والمراكز التجارية .

٢ – عودة العلاقات التجارية بين الشرق والغرب من جراء الحروب الصليبية وأدت تلك العلاقات إلى ازدهار مدن البحر الأبيض المتوسط لا سيما المدن الإيطالية ، واتسع نطاق الاستيراد والتصدير إيذاناً بقيام النظام الرأسمالى ، ودخول أوربا العصور الحديثة .

٣ – ظهور الدول القومية فى البداية فى غرب أوربا ممثلة فى إنجلترا وأسبانيا ، والبرتغال ، وفرنسا ، والسويد ، وهولندا . ثم بعد ذلك فى ألمانيا وإيطاليا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وقد أدى ظهور الدولة إلى :

(أ) إستقرار الأمن مما ساعد على نمو التجارة .

(ب) مزاولة تقسيم العمل والتخصص مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية .

(جـ) التغير فى الأفكار الاقتصادية السائدة وقد أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتهيئة الظروف أمام ظهور النظام الرأسمالى ، وتبنى فكرة تحقيق أكبر ربح ممكن .

٤ – زيادة نشاط حركة الكشف الجغرافى البحرى للعالم الخارجى من جانب دول غرب أوربا إبان القرن الخامس .

وقد أدت هذه الاكتشافات إلى تحقيق التحولات التالية :

١ – تنامى فئة الرأسماليين فى دول غرب أوربا إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين . وأصبحت الطبقة الرأسمالية بمثابة العامل الدينامى المؤثر فى الحياة الاقتصادية .

٢ – الظهور التدريجى لنظام طبقى مفتوح Open Class System والذى لاقى مقاومة كبيرة من قبل التنظيمات التقليدية خاصة من جانب الطوائف الحرفية .

٣ – التحول البطىء فى توازن كل من القوة الاقتصادية والقوة السياسية – لاسيما داخل فرنسا وبريطانيا – بحيث رجحت كفة الرأسمالية التجارية الصناعية.

٤ – مع نهاية القرن الثامن عشر انتهجت الحكومات الوطنية الغربية سياسة

التشجيع على التصدير ، والحد من استيراد السلع والأدوات . وقد أدى ذلك إلى تقوية أيديولوجية المشروعات الاقتصادية التى تبنتها الرأسمالية التجارية الصناعية . على صعيد آخر أدت تلك السياسة إلى تضييق الحصار على الطوائف الحرفية عندما أصبح توفر الذهب - كعملة - شرطاً أساسياً لاستيراد ما يلزم الحرفيون من خامات لتصنيعها . ولما كان يصعب تحقيق هذا الشرط من قبل شيوخ الطوائف ، تدهور الإنتاج الحرفى والتحق الكثير من الحرفيين بالعمل فى المصانع التقليدية تحت إمرة التجار الرأسماليين .

٥ - اتساع الفجوة بين الرغبة فى زيادة الإنتاج السلعى وتدنى المستوى التقنى، وأساليب المعرفة المستخدمة فى عملية الإنتاج ، مما حدا بالرأسمالية إلى زيادة القوة البشرية العاملة على الآلات والماكينات التقليدية الضخمة .

٦ - أضفى التوسع فى الاختراعات التقنية خاصة فى مجالات الإنتاج غير الزراعية هيبة على المكانة الاجتماعية للرأسماليين الصناعيين كما عجل فى الوقت ذاته بتدهور نظام الطوائف الحرفية . ويمكن القول أنه منذ اختراع جيمس هارجريفز James Hargreaves لصندوق الغزل للمرة الأولى فى عام ١٧٦٥ ، بدأ الرأسماليون الصناعيون فى فرض كلمتهم فى أسواق العمالة وأصبح شغلهم الشاغل زيادة ثرواتهم بالتوسع فى حجم المصانع دون أدنى إهتمام بالعمال ونوعية معيشتهم وعرف السوق الاقتصادى للمرة الأولى علاقة مبادلة الجهد بالمال ، واتصاف هذا السوق بوجود طبقتين فقط هما طبقة الرأسماليين الصناعيين ملاك أدوات الإنتاج والأكثر ثراء ، وطبقة العمال التى لا تملك أدوات الإنتاج والأكثر فقراً . كما كان لأصحاب المصانع الهيمنة الكاملة على سير العمل وتحديد حجم الإنتاج وتحديد ساعات العمل .

٧ - بداية ظهور نظام اقتصادى يعتمد على شكل أقرب ما يكون للتنظيم الرسمى بمفهومه الشامل . حيث إتصف هذا التنظيم بالاستقرار من جانب طبقة الرأسماليين الصناعيين . أما من جانب طبقة العمال فلم يكن لهم صفة العضوية التنظيمية إلاّ فيما يتصل بالتعاقد وعلاقة الأجر بالإنتاج .

٨ – ظهور التنظيمات الرسمية بنظام المشاركة فى رأس المال واستطاعت أن تمد نفوذها الاقتصادى لبعض الدول فى آسيا والعالم الجديد .

٩ – خلال القرن التاسع عشر لقيت الشركات المساهمة قبولاً سياسياً واجتماعياً وتدخلت جهات رسمية وشعبية من أجل توفير الاستثمارات الضخمة لإنشاء المشروعات التجارية والصناعية والخدمية العملاقة .

١٠ – من جراء التوسع فى مشروعات الشركات المساهمة والحاجة لمزيد من وسائل الانتقال كالسكك الحديدية والبواخر كان انتظام جداول الإقلاع والوصول للمواد الخام والسلع والأفراد يتطلب وجود تنظيمات بيروقراطية تتابع وتنظم جداول اقلاع ووصول وسائل النقل . وبنهاية القرن الثامن عشر كانت شركات السكك الحديدية فى شكل تنظيمات بيروقراطية .

١١ – أدت الاستفادة من الاختراعات التقنية ، فى مجال بناء السفن البخارية والسكك الحديدية ، خاصة فى مجال التليفون ، والتلغراف ، والطيرات التجارى ، والراديو ، . . . إلخ ، إلى مزيد الحاجة لتنظيمات بيروقراطية جديدة (La Pierre, 1965 : 415 - 422) .

أهم عمليات التحديث

العلمنة

يشير مفهوم العلمنة إلى التوسع المستمر والسريع للمعرفة العلمية بفروعها وتطبيقاتها التقنية فى إنتاج السلع والخدمات ، باستخدام كل ما هو مبتكر من أشكال الطاقة المستحدثة بما يحقق تعظيم الكفاية . تأسيساً على هذا المفهوم يرى علماء الاجتماع أن العلمنة تتمثل بالأنشطة التى تتصف بالرشادة والتنظيم وتدور حول القيم النفعية واللاشخصية (New Encyclopedia of Britannica, 1974 : 51) . يمكن تعريف العلمنة بمحددات ثلاثة ترتبط ارتباطاً قوياً فيما بينها . والمحددات هى :

١- نمط الفعل الاجتماعى .

٢- سيادة المؤسسات ذات الطابع التخصصى .

٣ - التغير بمعدلات سريعة .

١ - نمط الفعل الاجتماعى :

يفرق علماء الاجتماع بين نمطين متضادين من الفعل الاجتماعى ، أولهما الفعل الاجتماعى المكتسب بالتوارث ، وثانيهما الفعل الاجتماعى الاختيارى . وتحكم كلا النمطين محددات ثقافية واجتماعية تختلف من مجتمع لآخر . من أمثلة النمط الأول للفعل توارث الأبناء مهن الآباء أو أن يتزوج الفرد وفق الطقوس والتقاليد المتوارثة . فى هذه الحالة يكون الفعل المكتسب بمثابة تعبير الفرد عن فعل الجماعة . بينما يعنى الفعل الاختيارى أن يختار الفرد بارادته نمط الفعل الذى يراه مناسباً تبعاً لموقف معين أو لسمات محددة . ويندر وجود النمط الثانى من الفعل فى المجتمعات التقليدية . بينما يسود فى المجتمعات الحديثة التى تتصف بالعلمنة والتبقرط . (Germani, 1981 : 53 - 54 & New Encyclopedia of Britannica, 1974 : 52) .

٢ - سيادة المؤسسات ذات الطابع التخصصى

يقع التباين بين المجتمعات من حيث عدد وطبيعة وأدوار المؤسسات التى

تقوم بالوظائف الأساسية فى المجتمع مثل الامداد بالسلع والخدمات والتعليم والاقتصاد وتنظيم السلوك والدفاع القومى والطبى ضد الأمراض والأوبئة ، والإشباع العقائدى والرياضى وسائر الاحتياجات المجتمعية الأخرى . ويمكن ترتيب المجتمعات الإنسانية وفقاً لهذا التباين على متصل Continuum يقع على طرفه الأول المجتمعات البدائية التى يشارك جميع أفرادها فى أداء الوظائف التى أشرنا إليها حيث سادت وحدة المعايير والقيم مجتمعات ما قبل التحديث . وعلى الطرف الثانى من المتصل تقع المجتمعات الأكثر حداثة حيث تتولى المؤسسات الوظائف وأداء الأدوار المجتمعية الرئيسية فى عمليات مستمرة وتخضع لنظم عقلانية . وتتصف تلك المجتمعات بعملية تقسيم للعمل ويبرز الطابع التخصصى واضحًا فى أداء هذه المؤسسات لإدوار محددة وتحقيق اهداف معينة قد تكون خدمية ، انتاجية أو تجارية وتستمر التخصصية فى التنامى حتى تصبح استقلالية الفرد مهددة بعدد الأدوار التى يقوم بها داخل المجتمع الحديث . New) . Encyclopedia of Britannica, 1974 : 52)

٣ - التغير بمعدلات سريعة :

تتصف جميع المجتمعات بالتغير الذى يعتبر ظاهرة عالمية : بيد أن معدلات التغير تتباين من مجتمع لآخر . وقد تقاوم بعض المجتمعات التغير وتلجأ عندئذ إلى المحافظة على التقاليد من خلال نظام مؤسسى . على صعيد آخر قد تتجه مجتمعات أخرى للتغير فى قوالب تنظيمية تشمل مختلف جوانب البنية الاجتماعية (Germani, 1981 : 54) . وتتصف المجتمعات المتقدمة الحديثة بمعدلات عالية من التغير الاجتماعى .

التبقرط :

يعرف التبقرط بالعملية التى من خلالها تكتسب التنظيمات الاقتصادية الخصائص البيروقراطية . وتعتبر رسمية القواعد واللوائح المنظمة للنشاط التنظيمى الجانب الرئيسى لعملية التبقرط تختلف درجة البيروقراطية من تنظيم لآخر (Theodorson and Theodorson, 1969 : 34) .

يعتبر التبقرط من أهم عمليات التحديث ، إضافة إلى أنه أصبح من مقومات

العصر ، حيث يغزو التبقرط مختلف ميادين النشاط الإنسانى كالصناعة والتجارة والزراعة والخدمات . ولعل أبرز ما يرتبط حديثاً بعملية التبقرط ما تُعرف بالثورة الإدارية ، التى تنمو بشكل متزايد فى قطاع الخدمات داخل الدول المتقدمة . ففى تلك الدول يتنامى قطاع الخدمات إلى الحد الذى يفضى إلى ظهور قطاع خاص جديد يعرف بقطاع الخدمات أو القطاع الرابع الذى يقوم على صناعة المعرفة والتنظيم . وهذا القطاع الأخير غير مصنف حالياً ضمن إحصائيات العالم النامى لأنها لم تعايشه حتى الآن . ويرى علماء العلوم الاجتماعية أن القطاع الرابع سوف يتنامى بشكل مذهل من جراء التطور الهائل فى ثورة المعلومات فى مجتمعات ما بعد الصناعة .

منذ أوائل القرن العشرين بدأت التنظيمات البيروقراطية فى الظهور داخل المشروعات الصناعية . ثم انتشرت تلك التنظيمات بعد ذلك إلى المؤسسات الحكومية والعلاجية والمكتبات والمصارف المالية وغيرها من الأنشطة . ومع زيادة التوسع من حيث الحجم فى التنظيمات الرسمية للعمل ازداد اكتسابها للخصائص البيروقراطية . وانتقلت تجربة التنظيمات الرسمية من صورتها البسيطة إلى هيئتها المركبة . كما انتقلت التجربة من مصدر نشأتها فى الدول الأوربيّة إلى سائر بلدان العالم ، ولتكتسب عملية التبقرط صفة العالمية من جانب ولتكون فى الوقت ذاته المقوم الأساسى لعمليات التحديث داخل أى مجتمع إنسانى بصرف النظر عن مدى تقدمه أو تخلفه .

ثالثاً : عملية التصنيع :

تعتبر عملية التصنيع واحدة من أهم عمليات التغير الاجتماعى . ويثار جدل واسع حول التصنيع من منظور العلاقة بين الصناعة والمجتمع ليس من حيث المفهوم فقط بل من حيث المدى واتجاهات التأثير لها . إذ لم يعد التصنيع قاصراً على استخدام الماكينة فى إنتاج السلع الصناعية بالكيف والكم اللذين ارتبطا بظهور نسق المصنع الحديث خلال المراحل الأولى للثورة الصناعية . بل يرى علماء اجتماع العمل أن دول العالم بأسره تسودها فى الوقت الراهن ما تعرف بعملية التصنيع الشمولى Total Industrialization التى تنهض على الرشادة

Rationality والاصطناعية Artificiality . حيث لم تعد الماكينات تمثل فى عملية التصنيع الشمولى إلا جزءاً بسيطاً من مجال يزداد اتساعاً ، ويمتد إلى آفاق اجتماعية وثقافية واقتصادية . حتى أصبح علماء الاجتماع إزاء التغيرات الشمولية المصاحبة لتلك العملية يربطون بينها وبين الخبرة الإنسانية . ولم يصبح مفهوم المجتمع الصناعى الحديث مقتصراً على نسق الآلات والماكينات والأسواق فقط بل يضم إلى جانب ذلك التنظيمات والأفراد وشبكة العلاقات التى تربطهم والقيم الحديثة المرتبطة بالعمل ، والاشتغال بالتجارة على مستوى المجتمع . (Hirszowicz, 1984 : 1 - 4)

١ - حول مفهوم التصنيع كعملية تغير اجتماعى

يشير التعريف التقليدى للتصنيع والمرتبط بالثورة الصناعية وظهور نسق المصنع الحديث ، إلى العملية التى تفرز كميات هائلة من السلع المادية ما كانت متاحة للغالبية من أفراد المجتمع قبل الثورة الصناعية . (Theodorson & Theo- dorson, 1969 : 201) .

أما التعريف الأشمل والأحدث لعملية التصنيع فيشير إلى التحول الواسع للمجتمع من النمط الزراعى والاقتصادى التقليدى إلى النمط الصناعى المشتمل على قوة رئيسية للعمل تتصف بالدينامية العالية ، وشمولية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل ، وتغير فى قوى الإنتاج بفعل التقنية المتقدمة والمتطورة ، وما يصاحب ذلك من قيم تقنية واقتصادية تنتشر وتسود بنية المجتمع .

وتتصف عملية التصنيع بخاصيتين هما :

الاصطناعية :

تشير الاصطناعية إلى الأساليب الفنية المستخدمة كفن إبداعى يفضى إلى خلق نسق اصطناعى ما . لذلك يوصف العالم الناجم عن تراكم استخدامات الأساليب الفنية بالعالم الاصطناعى فى مختلف مجالات الحياة . مثل عالم صناعة السيارات ، أو الطائرات ، أو الأقمار الصناعية ، وصناعة السينما . . . إلخ.

وما يجدر الإشارة إليه ، أن أستخدام الأساليب الفنية المفضية إلى استنباط نسق اصطناعى ، لم يعد مقتصراً على المواد الطبيعية بل يتخطاها إلى مواد مخلقة

اصطناعيا لا حصر لها لاسيما بعد التقدم الهائل فى مجال الصناعات الكيميائية والكيمياء الحيوية والمواد البلاستيكية .

العقلانية أو الرشادة

تتألف تلك الخاصية من عدة عمليات أساسية من أهمها : تقسيم العمل ، ابتكار التنميط فى كل من الأداء والإنتاج ، ومعايير الإنتاج . ولهذه الخاصية طوران أساسيان : أولهما الروتينية واستبعاد الإبداع الشخصى والأداء العفوى (غير المخطط والمنظم) فى كل عملية إنتاجية . وثانيهما الاتجاه العقلانى فى أداء العملية الإنتاجية المتمثل فى إتباع أفضل الوسائل الفنية وأقصرها باتباع محددات عقلانية تحقق تعاظم الكفاية الإنتاجية .

٢ - تطور التصنيع كعملية تغير اجتماعى

من المنظور التقنى ، يقسم علماء الاجتماع الصناعى تطور عملية التصنيع إلى مراحل تاريخية تتسم كل مرحلة منها بخصائص معينة من جراء التطور التقنى فى تلك العملية .

يقسم وليم فونس W. Faunce تطور عملية التصنيع إلى ثلاث مراحل تبعاً للتطور التقنى فى الماكينات : والمراحل هى :

(١) مرحلة تطبيق مصادر الطاقة غير الحية فى العملية الإنتاجية .

(٢) مرحلة تحديث أساليب تداول المواد .

(٣) مرحلة المراقبة النوعية باستخدام الميكنة وصنع القرار .

ويميز دلبرت ميللر D. Miller بين أربع فترات زمنية مرت بها عملية التصنيع من منظور التطور التقنى . والفترات الأربع هى :

١ - **فترة مزاولة الحرف الحديثة** بدءاً من القرن الخامس عشر . وتميزت الفترة باستخدام الأدوات اليدوية واستعمال الخشب والحديد والبرنز . واتصفت العمالة الصناعية (الحرفية) بالمهارة اليدوية العالية . (Hirszowicz, 1984 : 3) . وأبرز مثال على النمط التقليدى من عملية التصنيع ، النظام الحرفى الذى هيمن على الصناعة والاقتصاد الأوربى

عقب تدهور نظام الضيعة المغلقة . حينما بدأ ظهور النظام الحرفى فى القرن الثالث عشر واكتمل نموه فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وتميزت تلك الفترة بعودة استقلال الحرف عن الزراعة ، وانتعاش حركة المبادلات التجارية ، وازدهار المدن والمراكز التجارية . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٤٧ - ٤٩) .

٢ - **عصر الآلة (الماكينة)** ، ابتدأ هذا العصر فى عام ١٧٨٥ م ، وتميز باستخدامات طاقة البخار ، واستعمال الآلة كوحدة وظيفية إنتاجية ، واستخدام الصلب والنحاس كمواد أولية فى الإنتاج . وشهدت الفترة الثانية نمو فئة العمال شبه المهرة ، ويمثل عصر الآلة الثورة الصناعية التى بدأت فى بريطانيا ، ثم انتشرت بعدها فى دول أوربية أخرى ، والولايات المتحدة الأمريكية . واتصفت الثورة الصناعية بالتطور السريع فى الابتكارات المطبقة فى كافة فروع الصناعة كصناعة الغزل والنسيج والتعدين والقوى المحركة . وكان من تداعيات هذا التطبيق ارتفاع الطاقة الإنتاجية وزيادة تراكم رأس المال وتقدم فنون الإنتاج . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٨٣) .

٣ - **فترة القوة (الأتوماتية) فى تشكيل الآلات الميكانيكية** ، بدأت هذه الفترة بعد عام ١٨٧٠ حيث تم استخدام (الأتوماتية) Automation فى إدارة الماكينات وتشغيلها على خطوط الإنتاج الكمى وعلى خطوط التجميع. كما شهدت تلك الفترة استخدام السبائك المعدنية كسبائك الحديد والألومنيوم وسبائك المعادن الخفيفة .

٤ - **فترة استخدام الطاقة النووية (العصر النووى)** . ابتدأت هذه الفترة منذ عام ١٩٥٣ باستخدام الطاقة النووية فى العملية الإنتاجية التى تعتمد على الاوتوماتية ، واستخدام مواد أولية نفيسة وغالية الثمن ومواد بلاستيكية جديدة . وتتصف العمالة خلال هذه الفترة بالمستوى الراقى من التدريب الفنى المتخصص (Hirszowicz, 1984 : 31) .

٣ - اتجاهات التغير الاجتماعى المصاحب لعملية التصنيع :

من منظور التغير ، يمكن تصنيف اتجاهاته عالمياً من جراء تطور عملية

التصنيع داخل المجتمعات الإنسانية إلى اتجاهين أساسيين هما :

١ – الاتجاه الذى اتصفت به بريطانيا ثم تبعتها دول أوربيّة أخرى ثم الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من ظهور الثورة الصناعية . حيث كان التغير الاجتماعى طبيعياً ومخططاً نسبياً ، واتخذت عملية التصنيع الأبعاد الثلاثة التالية فى إحداث التغير الاجتماعى على بنية المجتمع وأنساقه الفرعية . . (Macionis, 1989 : 132)

(أ) ظهور الاقتصاد الصناعى .

(ب) نمو المدن .

(جـ) التغيرات السياسية .

٢ – الاتجاه الثانى للتغير الاجتماعى بفعل التصنيع الذى يتصف به معظم دول العالم النامى . حيث يرجع التغير الاجتماعى إلى الجهد المشترك والمنسق من قبل المخططين فى أن تصبح عملية التصنيع الأداة الفاعلة والمحدثة للتغير الاجتماعى .

وسوف نركز فى مناقشتنا التالية على التصنيع كعملية تغير اجتماعى فى الدول الغربية من خلال تناول الأبعاد الثلاثة التى سبق الإشارة إليها .

ظهور الاقتصاد الصناعى

بداية نقول إن اصطلاح الثورة الصناعية يشير إلى التغيرات الراديكالية فى طرائق الإنتاج ، والتنظيم الاقتصادى والاجتماعى الناجم فى مجمله من استخدام القوى المحركة الآلية فى الإنتاج الصناعى وظهور نسق المصنع . وتميزت الثورة الصناعية بإحلال الطاقة المحركة محل القوة العضلية ، كما أحدثت مركزية مكانية فى الإنتاج الصناعى باستخدام الآلات ، بعد أن كان متفرقاً يتم داخل الأسرة ، أو فى حوانيت فى ظل النظام الحرفى قبل ظهور الثورة الصناعية (Theodorson and Theodorson, 1969 : 201) . وتآزرت عوامل عديدة تقنية وفكرية واجتماعية فى إفراز مرحلة الثورة الصناعية ، وتقوية دعائم الرأسمالية الصناعية ومصالحها بعد صراع مرير بينها وبين مصالح الرأسمالية التجارية

شهدته أوربا إبان القرن السابع عشر الميلادى . وقد صاحبت الثورة الصناعية التحولات التالية :

١ - تطوير قوى الإنتاج والأدرار الإنتاجية المستخدمة . وتجلى ذلك فيما يلى :

(أ) استخدام البخار كمصدر جديد للطاقة فى العملية الإنتاجية فى عام ١٧٦٥ م حين استخدمه جيمس وات James Watt فى إدارة الماكينات وإنتاج السلع الصناعية . وأدى استخدام البخار كطاقة محركة إلى زيادة عدد الماكينات كبيرة الحجم بحيث شغلت مساحات كبيرة من موقع العمل . وبلغت القوة المحركة الناجمة عن استخدام البخار فى تشغيل الماكينات مائة مرة مثل القوة المتولدة عن استخدام القوة العضلية البشرية والحيوانية التى كانت سائدة قبل ظهور الثورة الصناعية (Macionis, 1989 : 491)

(ب) زيادة إمكانات التخصص وتقسيم العمل داخل نسق المصنع . كما أمكن بداخله تنفيذ التنظيم النمطى للإنتاج الصناعى . وقد أدى ذلك إلى تنوع المنتجات الصناعية وزيادة كميتها خلال فترة زمنية قصيرة جداً إذا قورنت بالفترة التى كانت تستغرقها عملية إنتاج سلعة حرفية واحدة فى ظل النظام الحرفى .

(جـ) انفصال العمل عن رأس المال واتصاف العلاقات بالرسمية داخل نسق المصنع . ففى ظل الرأسمالية الصناعية ، انقسم المجتمع الغربى إلى طبقتين: رأسمالية قليلة العدد تمتلك المصنع وأدوات الإنتاج وتتولى إدارة شؤون المصنع والتسويق ، وطبقة العمال التى تعمل نظير أجر يومى ولا تمتلك أدوات الإنتاج (رمزى زكى ، ١٩٨٧ : ٥١) . وكان ذلك تحولاً راديكالياً واضحاً فى العلاقات بين قوى الإنتاج وبين علاقات سوق العمل الرسمى . ففى ظل النظام الحرفى ، كان العامل يمتلك أدوات الإنتاج ويمثل الوحدة الفنية الاجتماعية الأساسية للعملية الإنتاجية . كما كان العامل الحرفى

يقوم بأداء جميع مراحل العملية من البداية حتى النهاية وإنتاج سلعة صناعية واحدة .

٢ – اتساع نطاق السوق الصناعى بفضل الثورة فى وسائل النقل والمواصلات وتخفيض نفقات الإنتاج وقيام نظام الإنتاج الكمى . فقد أدى تطوير قوى الإنتاج وأدواته ، والتقدم فى وسائل النقل والمواصلات – خاصة السكك الحديدية ، بداية فى بريطانيا – (١٨١٤ – ١٨٢٥) إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعى وتسويقه . كما أدى انخفاض تكلفته إلى زيادة الطلب عليه وأدى تآزر تلك العوامل مجتمعة أدت إلى تراكم رأس المال الصناعى ، وزيادة نشاط حركات التجارة الخارجية مع العالم الخارجى . (رمزى زكى ، ١٩٨٧ : ٥٠ ، إسماعيل هاشم ١٩٧٨ : ٨٨ – ٨٩) .

٣ – تنامى حجم التبادل الاقتصادى من جراء العاملين السابقين وزيادة تراكم رأس المال الصناعى . وجعل رأس المال التجارى تابعاً وخادماً له.

٤ – أصبحت المصانع الركيزة الأساسية لتوسع الاقتصاد الصناعى الأوربى.

٥ – ازدياد حدة المنافسة فى الأسواق الأوربية على أساس جودة المعروض من المنتجات الصناعية . حيث أدى تنميط وقياسات المواد الأولية المستخدمة فى إنتاج المصانع إلى اشتعال حدة المنافسة فى الأسواق على أساس الجودة وفروق الأسعار (Macionis, 1989 : 492) .

٦ – ازدياد الفروق بين عمال المصانع من حيث نوع العمل والأجر اليومى فى ظل ظروف بالغة السوء من حيث رداءة مكان العمل ، وسوء الإضاءة والتهوية فضلاً عن سوء المعاملة . وقامت الفروق فى الأجر على أساس الفروق فى النوع والعرق . فعلى سبيل المثال ، عندما ابتدأت صناعة النسيج فى أمريكا الشمالية عام ١٨٢٢ كانت المرأة العاملة تتقاضى ثُلث ما يتقاضاه الرجل ، وكانت حوالى ٧٥٪ من قوة العمل

فى هذه الصناعة من الإناث (Macionis, 1989 : 492) .

٧ - قيام الاقتصاد الصناعى على مبدأ عدم التدخل الحكومى أو ما يُعرف بالاقتصاد الحر Laissez - Faire الذى أخذت به بريطانيا وقتئذ .

٨ - زيادة التراكم الرأسمالى ووفرة رأس المال لتمويل الدراسات والأبحاث والاختراعات والابتكارات . ولتمويل تكاليف الإنتاج وعمليات تسويق المنتجات الصناعية . وتم ذلك بصورة أكثر كثافة عنه قبل قيام الثورة الصناعية . حيث كان لكبار الرأسماليين التجاريين الإسهام البارز فى توفير رأس المال للأبحاث والاختراعات التى عجلت بظهور نسق المصنع .

٩ - تدهور نظام العمل التقليدى وظهور سوق عمل صناعى يقوم على الحراك المهنى والتخصصية ونظام التعاقد بالأجر النقدى بين صاحب العمل والعمال وإلغاء نظام المقايضة العينية الذى كان سائداً فى العلاقات التجارية فى الريف الأوربى قبل الثورة الصناعية .

١٠ - ظهور العديد من المشروعات الضخمة التى تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويلها ، وبداية سيطرة المصارف المالية على المشروعات الصناعية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادى . وتعتبر الفترة بداية ظهور ما عرف بالرأسمالية المالية وهو اصطلاح يشير إلى سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية وانتشار تنظيم الشركات المساهمة فى مجال الصناعة الأوربية . فخلال المراحل الأولى للثورة الصناعية ، كان تنظيم الصناعة يخضع للملكية الفردية - كما ذكرنا سابقاً - بيد أنه مع تقدم الثورة الصناعية ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية ظهرت الحاجة إلى مؤسسات تمويل ذات رؤوس أموال ضخمة لمواجهة التوسع فى الإنتاج الكمى ، وفى تمويل الأبحاث وتطبيقات التقنية فى العملية الإنتاجية . لذلك ظهرت البنوك المالية التى قامت بدور أساسى فى هذا التمويل وفى ادارة المشروعات الصناعية . (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ١٢٤ - ١٢٦) .

نمو المدن الأوربية

أدت عملية التصنيع منذ مراحلها الأولى إلى نمو المدن الأوربّية وإحداث تحولات ديموجرافية واسعة . ويمكن أن نوجز فيما يلى أهم مظاهر التحضر المرتبطة بعملية التصنيع وتطورها فى المجتمعات الغربية :

١ - ظهور المدن الصناعية :

يرجع ظهور الطور الأول للمدينة الصناعية فى إنجلترا إلى عدد من العوامل من أهمها البيئة الفيزيقية ، التكنولوجيا ، البناءات الاجتماعية ، والموقع الجغرافى فالمراحل الأولية للثورة الصناعية التى شهدتها المملكة المتحدة اعتمدت المصانع بدرجة كبيرة على مصادر الطاقة اللازمة لتشغيلها كالفحم ، وخام الحديد ، وتوفر وسائل النقل البحرى كأهم وسيلة نقل الخامات من مصادر استخراجها الأساسية إلى موقع المصانع .

وفيما يلى بعض الخصائص العامة التى اكتسبتها المدينة الصناعية فى طورها الأولى ومن خلال عملية التحول المجتمعى من نمط تقليدى إلى النمط الصناعى الحديث :

١- وجود تقسيم للعمل فى عدد كبير من الأنشطة .

٢- اعتماد التنظيم الاجتماعى على النسق المهنى أكثر من اعتماده على النسق القرابى .

٣- ظهور مؤسسات رسمية تمارس أنشطة اقتصادية حلت محل الأسرة ودورها الاقتصادى فى النمط التقليدى للمجتمع المحلى .

٤- ظهور أنساق للتجارة والاقتصاد .

٥- ظهور نسق تعليمى يرتبط عضوياً بالعملية الصناعية . حيث حدث توسع فى إنشاء مدارس فنية لتدبير المهارات الفنية الضرورية لتشغيل الماكينات خاصة بعد اكتشاف الكهرباء كمصدر أساسى للطاقة اللازمة لتشغيل الماكينات .

٦- تنامى عدد من القيم والمعايير التى تتقبل شروط العمل المنظم مثل الرشادة

بوصفها أداة أساسية لتحقيق إنجاز أفضل للعمل ، وبالتالى تحقيق عائد اقتصادى مادى كبير .

٢ - نمو المدن الأوربية وظهور مراكز سكانية كثيفة :

أدى تمركز المصانع فى عدد من المدن الأوربية إلى جذب أعداد كبيرة من المناطق الريفية بدافع العمل فى المصانع وهرباً فى الوقت ذاته من نضوب موارد الرزق خاصة فى وجه المزارع الصغير . وبالتالى أخذت المدن فى النمو السكانى بشكل كبير .

وأدت موجات الهجرة المتتالية صوب المدينة إلى قيام مراكز سكانية كثيفة اكتظت بالسكان بالقرب من المراكز الصناعية بالمدن الكبرى . وأدى ظهور المراكز السكانية المكتظة بالمهاجرين إلى ظهور العديد من المشكلات فى الإسكان والمواصلات كما ظهرت مناطق عشوائية اتصفت باللآدمية سواء فى العلاقات والمعاملات .

التصنيع والتغيرات السياسية :

كان ضرورياً أن يحدث تغيرات سياسية من جراء ما أحدثته عملية التصنيع من تغيرات واسعة النطاق فى كل من المجال الاقتصادى ونمو المدن داخل المجتمع الغربى . ولكى نتفهم عمق ومدى التغيرات السياسية التى أحدثها التصنيع علينا أن نشير بإيجاز شديد لخصائص النظام الاجتماعى التقليدى الذى كان سائداً فترة ما قبل ظهور الثورة الصناعية .

كان المجتمع الغربى إبان العصور الوسطى محكوماً بالإرادة اللاهوتية المقدسة ، وكان للنبلاء فى ظل الاقطاع الحق المقدس على باقى أفراد المجتمع . كما كان ينظر إلى النظام الاجتماعى برمته كتعبير طبيعى لخطة الرب التى قررها للبشر . وقد حكمت هذه القاعدة اللاهوتية العلاقات الأسرية والروابط الاجتماعية بين الرب والخادم وبين القس وإتباعه . وعلى أساس القاعدة اللاهوتية ، كانت الأفكار السياسية حالة من الالتزام الأخلاقى الذى يحكم وينظم علاقة الفرد بالآخرين وفقاً لوضعه الاجتماعى النسبى داخل المجتمع .

من جهة أخرى ، أدى التطور الاقتصادى ونمو المدن بفعل الثورة الصناعية

وتنامى عملية التصنيع إلى ظهور إتجاهات فكرية تناهض القاعدة اللاهوتية واعتبرتها معوقة لتطور المجتمع . وأصبحت خصائص المجتمع ومسئوليات أفراده مثار جدل كبير بدأت فى أول الأمر عند المفكر البريطانى توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) قبل الثورة الصناعية ، ثم بعد ذلك فى أفكار آدم سميث Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) . وتمثل هذا التحول الفكرى فى التقليل من الإلتزام الأخلاقى للفرد تجاه المجتمع ، والتحول نحو رؤية هذا المجتمع كمحصلة أو ناتج لمصالح الأفراد. ونادت الدعوة الفكرية بقيام نظام سياسى جديد ينهض على الحرية الفردية وحقوق الفرد . ويعتبر إعلان الاستقلال من جانب المستعمرات الأمريكية عن بريطانيا انعكاساً فعلياً لأفكار جون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) التى دعت إلى قيام نظام سياسى على أفكار تحترم حرية الفرد وحقه فى الحياة ، وتوفير سبل السعادة والخير له . وكان لظهور الاقتصاد الصناعى ونمو المدن والأفكار الثورية التى قام عليها النظام السياسى الغربى أبعد الأثر فى حدوث تحول المجتمعات الغربية من النمط التقليدى إلى النمط الحديث (Macionis, 1989 : 14 - 15)

التصنيع والتغيرات البنائية داخل المجتمع : نماذج مختارة

إن التصنيع كقوة اقتصادية فاعلة تؤثر بشكل قوى وانتشارى فى مختلف الأنساق الاجتماعية الفرعية للمجتمع وفى محتواه الثقافى والفكرى بالكم والكيف الذى يصعب أن نتعرض له بالتفصيل فى هذا الفصل . لذلك اخترنا ثلاثة مجالات أساسية هى :

١- التصنيع والبناء المهنى .

٢- التصنيع والطبقة العاملة .

٣- التصنيع والأسرة .

التصنيع والبناء المهنى

يمكن القول إنه خلال الفترة ما بين عامى ١٨٨٠ ، ١٩٢٠ ، أحدث تطور عملية التصنيع - من جراء التقدم التقنى - تحولات ضخمة فى البنية المهنية ونوعية المهن Occupational Structure . واستمرت التحولات قدماً حتى

اتصف التدرج المهنى بالتداخل بين فئاته المختلفة بحيث تقع المهن على متصل تتداخل على امتداده تبعاً لاكتسابها لخاصية المهنية التخصصية Professionalization .

أيضاً واكب الزيادة فى درجة المهنيةوظهور مهن فنية مساعدة تساعد الباحثين والعلماء فى تشغيل الحاسبات الآلية والتجارب العلمية فى مجالات التصنيع المختلفة . ووفقاً للتقديرات الإحصائية الدولية يتبين ازدياد حجم الفئة الفنية المساعدة بنسبة تبلغ حوالى ٣٥٪ خلال الفترة ما بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٨٠ قياساً بالفترات السابقة . وتكشف الإحصائيات الفئة (Ritzer and Walczak, 1986 : 31) .

ولو أخذنا تنامى حجم فئة الكتبة وموظفى الاستقبال والقائمين بالأعمال السكرتارية فى ظل تزايد البيروقراطيات الصناعية الحديثة بالغة التعقيد واستخدامها لنظام الحاسب الآلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية - كمثال - أشارت الإحصائيات إلى زيادة حجم الفئة من ١٣ مليون فرد فى عام ١٩٧٠ إلى ١٨,٤ مليون فرد عام ١٩٨٢ . مقابل ٢٤ مليوناً عام ١٩٩٥ . (Ritzer and Walczak, 1986 : 24) .

من جهة أخرى ، أدى التطور فى عملية التصنيع فى ظل ما يشهده العالم المتقدم من ثورة فى المعلومات والتقنية تدهوراً واضحاً فى فئة العمال الذين يطلق عليهم « فئة ذوى الياقات الزرقاء » . فبعد أن كانت تلك الفئة تمثل الغالبية فى سوق العمل الصناعى حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى أدى استخدام الحاسب الآلى (والاتوماتية) ووسائل التحكم بالغة التقدم التقنى فى تناقص حجم تلك الفئة بينما تزداد فئة ذوى الياقات البيضاء المدربة تدريباً إدارياً حتى اتسعت الفجوة بينهما من حيث الحجم حتى مطلع الثمانينات . وينتظر استمرار تراجع حجم فئة العمال حتى نهاية القرن العشرين (Ritzer & Walczak, 1986 : 2) .

يصاحب عملية التصنيع زيادة مطردة فى تعقيد عملية تقسيم العمل وتوالد الكثير من المهن التخصصية والتى لم تكن معروفة فى فترات سابقة ويصاحب ظهور وتنامى تلك المهن تعقيداً فى التلقب المهنى . فمثلاً فى مهنة الهندسة تتنوع

التخصصات الفرعية داخل المجال الهندسى الواحد وكذلك فى مهنة الطب . كما تتداخل التخصصات بين المجالات المختلفة فصرنا نسمع بالهندسة الطبية والهندسة الوراثية . فى هذا الصدد ، نجد أن الموسوعة الأمريكية للألقاب المهنية الحديثة تقرر عدد المهن التخصصية بأكثر من ٢٢ ألف لقب مهنى وما يزيد على ثلاثين ألف مهنة متباينة فى سوق العمل الرسمى داخل الولايات المتحدة الأمريكية حتى الثمانينيات . (Wilensky and Lebeaux, 1986 : 33)

التصنيع والطبقة العاملة :

من أهم التغيرات الاجتماعية لعملية التصنيع ، التغير فى الطبقة العاملة وأيديولوجياتها وظهور الطبقة المتوسطة الجديدة فى المجتمعات الحديثة لاسيما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية عصر جديد . حيث اتصف هذا العصر بتحولات هائلة تمثلت فى ظهور قوى جديدة على المسرح السياسى مثل النقابات العمالية والأحزاب الديموقراطية الاجتماعية والاتجاهات الإصلاحية التى قادت المجتمعات الأوربيّة إلى حالة الرفاه الاجتماعى . فالتطور الهائل فى العملية الصناعية والتوسع الرأسمالى الكبير فى المشروعات التجارية قد أحدثا نمواً اقتصادياً سريعاً أدى بدوره إلى إحداث تحولات فى البنية المهنية الكلية لتلك المجتمعات . وتحول الكثيرون من العاملين فى سوق العمل الصناعى من عاملين بالأجر إلى عمالة منتظمة ودائمة لها رواتب سنوية . مع زيادة استخدام التحكم الآلى فى الآلات والماكينات واستخدام الطاقة النووية فى الإنتاج الصناعى الكمى ، حدثت تغيرات اقتصادية اجتماعية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة أفضت إلى تدهور التكوين التقليدى للطبقة العاملة . حيث تقلصت الفروق التقليدية فى مجال العمل من حيث نوع العمل والأجر بين العمال والموظفين والقائمين بالأعمال المكتبية ، كما انتقلت نسبة كبيرة من أسر الطبقة العاملة إلى الطبقة الوسطى. كما صاحب ارتفاع المستوى المعيشى لأسر الطبقة العاملة ازدياد نسبة المتعلمين من أبنائهم واستكمال تعليمهم إلى مستويات علمية رفيعة .

أيضاً يتصف مكان العمل فى التصنيع الآلى بالنظافة والنظام واستخدام أساليب متطورة وأجهزة قياس عالية الكفاءة . من ثم لم يعد توجد فروق واضحة فى مستوى وحالة ومكان العمل بين العامل على الآلة والموظف فى مكتبة

.(Hirszowicz., 1981 : 152)

ويرى رالف دارندورف R. Dahrendorf أن عملية التصنيع تحدث خلال تطورها تحولات وتغيرات تشمل جميع جوانب المجتمع الحديث . من نماذج هذا التغير الإنفصال بين الملكية والتحكم ، وتحول فى الطبقة العاملة ونمو شرائح جديدة من العمال ذوى المهارة العالية المتخصصة فنياً ، وظهور طبقة وسطى جديدة New Middle Class ، وظهـور أشكال جـديدة من الصـراع المؤسـسى . (Hirszowicz., 1981, 153)

التصنيع والأسرة

يشير تراث علم الاجتماع من خلال نتائج الدراسات الميدانية الكثيرة والاتجاهات والمداخل النظرية إلى التأثير العميق والمتعدد الأوجه للتصنيع على بناء الأسرة ووظائفها ونورد فيما يلى بياناً حول أبرز تلك التأثيرات .

١ - قبل التصنيع كان نمط الأسرة الممتدة Etended Family الأكثر شيوعاً وكان هذا النمط يمثل وحدة إنتاجية اجتماعية تخضع علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية لضوابط ثقافية اجتماعية . كما كانت الأسرة قبل التصنيع تقوم بمعظم الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والتربوية .من جهة أخرى ، أدى تطور عملية التصنيع إلى تقلص مكانة الأسرة كمركز رئيسى للإنتاج ، وتحول تدريجى فى وظائفها الإنتاجية ، كما تدهور اعتماد الفرد اقتصادياً على الأسرة . وتحول النمط التقليدى الممتد للأسرة إلى النمط النووى .

٢ - يؤدى الانفصال بين المهنة والأسرة إلى تحول فى علاقات العمل وقيمته الاقتصادية عند أفراد الأسرة . ففى داخل الأسر الممتدة ، كان الأبناء يمثلون قوة اقتصادية لذلك كان الميل لزيادة الإنجاب من الذكور بهدف استخدامهم مصدراً ثرياً فى زيادة دخل الأسر والعمل الأسرى . بينما فى ظل تطور عملية التصنيع ، تحول دور الأب من مالك لأدواته وفخوراً بمهارته إلى عامل أجير .

٣ - أدى التصنيع إلى إحداث تحول فى الدور التربوى وعمليات التنشئة الاجتماعية التى كانت مسئوليتها الكاملة تقع على كاهل الأسرة . حيث

تقوم المدارس بالمشاركة فى عملية التنشئة فضلاً عن تنظيمات رسمية أخرى (خاصة التنشئة على العمل والتنشئة التنظيمية) كالتنظيمات البيروقراطية المتنامية فى ظل عملية التصنيع . من ثم تقلص بوضوح الدور التربوى للأسرة فى التنشئة الاجتماعية (La piere, 965 : 343).

٤ – تغلغل تأثير العديد من السلع الصناعية فى مجال الانتقالات والاتصالات إلى داخل محيط الأسرة ، وجعل الحياة بداخلها أكثر اعتمادية على تنظيمات اجتماعية غير أسرية فى تدبير الكثير من الاحتياجات السلعية والخدمية .

٥ – إحداث تحولات واضحة فى أيديولوجيات أفراد الأسرة خاصة فيما يتعلق بعمالة المرأة فى سوق العمل الرسمى وخروجها من المنزل . فمنذ عقود قليلة مضت شاع اعتقاد عام حول النتائج الوخيمة من جراء خروج المرأة للعمل وترك أسرتها لساعات طويلة كل يوم ، أو انتقالها جغرافياً للعمل فى مدن بعيدة عن موطن أسرتها . فمن منطلق التقاليد المتوارثة أن المرأة مخلوق عاطفى وضعيف وغير راشد ، لذلك كانت ثقافة الأسرة الممتدة لا تشجع على خروج المرأة للعمل خارج محيط الأسرة . من جهة أخرى ، أسهم التصنيع بشكل كبير فى زعزعة هذا القيد الثقافى الذى يحد من حرية المرأة فى العمل بأن أتاح لها سوق العمل الرسمى فرصاً متكافئة مع الرجال فى مختلف مجالات العمل ، حتى بلغت المرأة أعلى المناصب الإدارية فى القطاع الحكومى والصناعى .

٦ – إحداث تحولات جوهرية فى بنية القوة داخل محيط الأسرة ، ومن مؤشرات تلك التحولات ما يلى :

(أ) أدى اشتغال المرأة فى سوق العمل إلى انخفاض اعتمادها اقتصادياً على الزوج ، فضلاً عن مساهمتها فى الوقت ذاته فى الدخل الأسرى .

(ب) إحداث قدر ملموس من التكافؤ فى الحقوق والواجبات الأسرية بين الرجل والمرأة . وقد ينشأ الصراع الاجتماعى بين الزوجين فى هذا

الصدد . فالالتزامات التى تفرضها معايير العمل الرسمى فيما يختص بالوقت قد تجعل من الصعب على كثير من الزوجات لاسيما الأمهات التوفيق بين واجباتها الأسرية كأم وزوجة وواجباتها الرسمية فى مجال العمل . وإذا أضفنا إلى ذلك حالة الزوج التقليدى الذى يتمسك بثقافته الاجتماعية التى تعطيه حق السيادة واتخاذ القرار ويرفض فى الوقت ذاته التنازل عن تلك الثقافة . عندئذ يحدث الصراع الذى قد يفضى فى كثير من المواقف إما إلى الإنفصال أو الطلاق وتهدم أركان الأسرة . وتسجل إحصائيات حالات الطلاق ارتفاع مؤشراتها بشكل متزايد فى المجتمعات الصناعية الأكثر تقدماً كالولايات المتحدة الأمريكية .

٧ - التحول فى نمط الزواج بفعل التصنيع . ففى مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية كان نمط تعدد الزوجات أكثر الأنماط انتشاراً . حيث كان الرجل من الثراء بحيث استطاع أن ينفق على أكثر من زوجة تحت عصمته . كما كان الزواج يتم من أجل تحقيق التضامن بين الجماعات أو داخل الجماعة الواحدة بغية الحفاظ على التقاليد والقيم أما فى المجتمعات الصناعية الحديثة يكون الزواج بإمرأة واحدة هو الأكثر شيوعاً .

مراجع الفصل الثالث

أولاً : مراجع باللغة العربية

١ - إسماعيل محمد هاشم ، محاضرات فى التطور الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢ - السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، الطبعة الرابعة ، دار قطرى بن الفجاءة للنشر والتوزيع ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٦ .

٣ - رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف : دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث ، عالم المعرفة ، العدد ١١٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ، ١٩٨٧ .

٤ - كوستيللو ، فينست ، التحضر فى الشرق الأوسط ، ترجمة وتعليق : غريب محمد سيد أحمد وعبد الهادى محمد والى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨١ .

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية :

1 - Babbie, Earl R., Sociology : An Introduction, Wadsworth Publishing Company Inc., Belmont, California. 1980 .

2 - Broom, Leonard, Selznik, Philiph and Darroch, Dorothy B., Sociology : A Text with Adapted Readings, Seventh edition, Harper and Row Publishers, New York, 1981 .

3 - Dunleavy, Patrick, "Perspectives on urban studies" in Andrew Blowers et al. (Eds.), Urban Change and Conflict : An Interdisplinary Reader, Harper and Row publishers, London, 1982 : 2 - 16 .

4 - Germani Gino, The Sociology of Modernization, Transaction Books, London, 1981 .

5 - Hirszowicz., Maria, Industrial Sociology : An Introduction, Martin Robertson, Oxford, 1981 .

6 - La Piere, Richard T., Social Change, McGraw - Hill Book Company, New York, 1965 .

7 - Macionis, John J., Sociology, Prentice Hall Englewood Cliffs, New Jersey, 1989 .

8 - Mott, Paul E., "Industrialization" in Lauri Perman (Ed.), Work in Modern Society : A Sociology Reader, Kendall Hunt Publishing Company, Dubuaue, Iowa, 1986 : 20 - 27 .

9 - Ritzer, George and Walczak, David, Working Conflict and Change, Prentice - Hall, Englewood, New Jersey, 1986 .

10 - Smelser, Neil J., Sociology : An Introduction, 2nd. edition, John Wiley and Sons, New York, 1973 .

11 - The New Encyclopedia Britannica, Vol. 9, 15th edition, Helen Hemingway Benton Publisher, London, 1974 .

12 - Theodorson, George A. and Theodorson, Achilies, A Modern Dictionary of Sociology, Harper and Row Publishers, New York, 1969 .

13 - Wilensky, Harold and Lebeaux, Charles, "The Early Impact of Industrialization on Society". in Lauri Perman (Ed.) Work in Modern Society : A Sociology Reader, Kendall - Hunt Publishing Company, Dubuque, Iowa, 1986 pp: 28 - 39 .

14 - Wilson, Robert A. and Schulz., David A., Urban Sociology, Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1978 : 53 .

٤

الفصل الرابع

أنمـــــاط
التغير الاجتماعى



الفصل الرابع

أنماط التغير الاجتماعي

مقـــدمة

من خلال مناقشة التغير الاجتماعى والمفهومات المرتبطة به فى الفصل الأول ، يتضح مدى درجة التعقيد التى تكتنف محاولات الباحثين فى دراسة التغير الاجتماعى . وكما سنعرض بالمناقشة فى هذا الفصل سوف نلحظ تداخلا واضحا بين مفهومى التغير الاجتماعى والتغير الثقافى بحيث يمكن أن نستخدم أحدهما فى الدلالة على الثانى . ونظراً لما تتصف به عمليات التغير الاجتماعى ، سواء على المستوى الشامل أو المستوى المتعمق من ديناميـة وتداخل ، قد تصبح محاولة تصنيف التغير وفق نوعية مجالاته وإتجاهاته ومستويات تأثيره ، أداة تحليلية نراها ذات فائدة كبيرة على طريق محاولة دراسة التغير الاجتماعى . ولعل هذا هو ما نرمى إليه من مناقشتنا فى هذا الفصل .

تنقسم مناقشة تنميط التغير الاجتماعى وفقا للأهداف التحليلية فى هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام على النحو التالى :

١ - من حيث المجال أو الموضوع :

(أ) التغير الاجتماعى .

(ب) التغير الاقتصادى .

(جـ) التغير الثقافى .

٢ - من حيث إتجاه التغير :

(أ) الاتجاه الدائرى .

(ب) الاتجاه الخطى.

٣ - من حيث مستويات حدوث التغير :

(أ) التغير على مستوى الجماعات أو الوحدات الصغيرة .

(ب) التغير على المستوى الشامل (الوحدات الكبرى) .

كتبت هذا الفصل د. إعتماد علام .

أولا: تنميط التغير الاجتماعي حسب الموضوع

التغير الاجتماعى

ذكرنا فى الفصل الأول أن التغير الاجتماعى يشير إلى مجموعة التحولات الرئيسية التى تطرأ على بنية المجتمع ووظائفة - خلال فترة زمنية معينة - بفعل مؤثرات أو عوامل داخلية وخارجية . ويتسم التغير الاجتماعى بعدد من الخصائص تميزه عن التغيرات الأخرى داخل المجتمع . من أهم تلك الخصائص ما يلى :

١ - أن تكون التغيرات ذات تأثيرات عامة وملموسة ، سواء كانت تلك التغيرات على مستوى الحياة الشخصية لأفراد المجتمع . أو من جراء الحوادث الاجتماعية التى تقع فى مجرى حياتهم اليومية .

٢ - أن تتصف التغيرات بالاستمرارية ، كما قد تتكامل فيما بينها داخل النسق الاجتماعى .

٣ - قد لايسبق استكمال حدوث التغير الإعلان عنه أو إعلام الأفراد به . لذلك يكون إتجاه رفض الأفراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له .

٤ - قد تبدأ التغيرات بطيئة ثم تتراكم بمرور الزمن . إلا أن المحصلة النهائية للتراكم تتصف بالراديكالية أو التغير المفاجىء مثلما تحدثه الثورات الاجتماعية والتقنية . ومن أمثلة التغيرات الاجتماعية بطيئة البداية ، التحولات فى مجالات المعرفة واكتساب المهارات المختلفة .

٥ - قد يكون التغير الاجتماعى مخططا أو مبرمجا . وتشير هذه الخاصية إلى تدخل النظم السياسية فى إحداث التغير الاجتماعى على مستوى المجتمع .

التغير الاقتصادى

يحظى التغير الاقتصادى Economic Change بقسط وافر من إهتمامات علماء العلوم الاجتماعية عند دراستهم للصراع الاجتماعى ، والمشكلات التى تواجه عملية التنمية الاقتصادية فى المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء، وفى دراستهم لعمليات التحديث ضمن الإطار الكلى للتغير الاجتماعى . فيرى علماء الصراع الاجتماعى أن التغير الاقتصادى يكون على أنماط متضادة تحمل فى طياتها عوامل مباشرة وغير مباشرة تحدث الاضطرابات الاجتماعية ، وتفضى إلى عدم التوازن فى المصالح بين المستفيدين والمتضررين من عملية النمو الاقتصادى . فيرى مانكر أولسن Mancur Olson, أن النمو الاقتصادى يزيد من

حجم الفئة الخاسرة اقتصاديا داخل المجتمع .

أيضا يرى علماء الصراع الاجتماعى أن التغير الاقتصادى - كعنصر جوهرى للتغير الاجتماعى - لا يمكن الاستغناء عنه عند مناقشة ما يعترى المجتمع من توترات وتغير فى الأوضاع الاجتماعية ، ومن تحولات أيديولوجية . إذ يتصف التغير الاقتصادى بالتغيرات المادية الكمية التى تحدث على المدى القصير كالتحولات الديموجرافية للريف والمدينة ، والتغيرات الناجمة عن استخدام تقنيات جديدة ، والتحولات فى تكلفة المعيشة ، والأجور وأنماط الإنتاج ، والتغيرات الاقتصادية البنائية المتنوعة ، والتغير فى تكلفة الغذاء . وتحمل تلك التغيرات الاقتصادية عوامل داخلية تحدث التوترات وتزيد من حدة الصراع الاجتماعى . كما يواكب التغيرات المادية التى تحدث فى المدى القصير تغيرات ناتجة عنها فى الأيديولوجيات ، والنسق الثقافى السائد ، تظهر مؤشراتها على المدى البعيد (Oberschall, 1973 : 37) .

يهتم فريق من علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد بالتغير الاقتصادى كدالة للتنمية الاقتصادية تعكس ما تواجهه عمليات التنمية الاقتصاديةمن مشكلات داخل المجتمعات المتقدمة والنامية على السواء . وفى ظل ما يعرف ، بثورة زيادة التوقعات ، يزداد الإهتمام بدراسة التغير الاقتصادى كأهم مجالات التغير الاجتماعى فى الوقت الراهن (Calhoun, 1971 : 279) .

من المنظور التحليلى ، يستخدم فريق من علماء الاجتماع والمهتمين بالتخطيط والسياسات الاقتصادية ، التغير الاقتصادى كأداة تحليلية يمكن استخدامها فى تصميم أطر عمل تتناول إما تصنيف المجتمعات الإنسانية . وفق نظريات التحديث ، داخل النسق الاقتصادى العالمى ، وتبعا لحالة تطور التنمية الاقتصادية تاريخيا لكل مجتمع ؛ أو تتبع التطور الاقتصادى داخل مجتمع من المجتمعات . فيحاول والت روستو تطبيق نظريته فى التحديث وتصنيف المجتمعات الراهنة وفق ما تتصف به من سمات تطابق سمات كل مرحلة من مراحل النظرية الخمس . فيرى أن المرحلة الأولى (مرحلة المجتمع التقليدى) التى تتصف بالسكون والعزلة عن العالم والعزوف عن التجديد وضآلة الاستثمار ، تعيشها حاليا معظم بلدان أمريكا الوسطى ، وأفريقيا ، وجنوب شرق آسيا . إذ تتصف تلك البلدان بسمات مماثلة لسمات المرحلة الأولى كالعزلة ، وبساطة المستوى التقنى ، وندرة الحراك ، وعدم التخصصية ، كما تقترب تلك المجتمعات

من نمط المجتمع التقليدى . (Calhoun, 1971 : 279)

فى المرحلة الثانية ، تظهر مقومات التنمية الممهدة لمرحلة الإنطلاق ، بمعدل بطىء فى بادىء الأمر ، ثم تبدأ القوى الجديدة فى مهاجمة النظام الاقتصادى والاجتماعى التقليدى بهدف السيطرة عليه . ومن أبرز سمات المرحلة الثانية زيادة الاستثمار والإدخار والتبادل التجارى ، واستخدام النقود كأداة للتداول وكمقياس للقيمة ، وتنشأ مؤسسات الائتمان والصرف محليا وعالميا ، وتزداد إنتاجية الغذاء للسكان ، خاصة المقيمين منهم فى الحضر (على الجريتلى ، ١٩٧٤ : ١١) ويرى روستو أن معظم تلك الخصائص تتمثل فى عدد من البلدان كاثيوبيا ، كينيا تايلاند ، أفغانستان ، وربما إندونسيا . إذ تتصف تلك البلدان بالتغيير المتنامى فى أسلوب تفكيرهم على أساس العلم والخبرة ، واحترام الوقت . (Calhoun, 1971 : 279)

أما المرحلة الثالثة ،- مرحلة الإقلاع - تستغرق عادة عقدين أو ثلاثة عقود، تعتبر أعظم المراحل خطورة . إذ يظهر خلالها نتائج الاستثمار السابق فى تقوية البنية الأساسية اللازمة للتنمية (كالنقل والمواصلات ، والطرق ، والقوى المحركة ، والتدريب) ، بالقدر الذى يجعل تطبيق واستخدام المستحدثات العلمية والفنية ممكناً . وتعتبر بريطانيا زمن الثورة الصناعية الأولى ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية ، وروسيا فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ، نماذج رائدة لمجتمعات المرحلة الثالثة . كما تمثل المكسيك وبورتوريكو، وربما البرازيل ، والأرجنتين مجتمعات تلك المرحلة فى الوقت الراهن ,Calhoun (279: 1971 ؛ على الجريتلى ، ١٩٧٣ : ١٢).

فى المرحلة الرابعة ، التى يطلق عليها مرحلة تحقيق النضج الاقتصادى لا يذكر فيها روستو دولا أو مجتمعات على غرار ما فعل فى المراحل الثلاث السابقة. ورأى أن الولايات المتحدة الأمريكية مكثت فى تلك المرحلة لفترة أجيال ثلاثة إبتدأت من الحرب الأهلية حتى الحرب العالمية الأولى .وخلال المرحلة الرابعة ، يزداد ازدهار صناعة الآلات - التى كان فيها لبريطانيا نصيب السبق ، وصناعة المعادن ، والصناعات الكيميائية . كما تظهر مصادر جديدة للقوى المحركة ، والمواد الأولية ، وظهور أسواق جديدة للمصنوعات والمحاصيل الزراعية ، وازدياد أهمية أسواق العمل وبورصات البضائع والأوراق ، وتغلغل الاحتكار فى الرأسمالية، وزيادة الكفاح الطبقى والتكالب على الاستثمارات ومناطق النفوذ ، واستغلال

الشعوب المتخلفة (علي الجريتلى، ١٩٧٣ :١٣) .

يرى روستو أن المرحلة الخامسة ، التى أسماها مرحلة الإستهلاك الوفير Mass Consumption ، تمر بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ العشرينيات من القرن العشرين ، ويشترك معها أوربا الغربية . وتتسم المرحلة الخامسة بازدياد الثراء ، والقضاء على الفقر والجهل والمرض ، إلا فى مناطق قليلة متناثرة ، وزيادة الطلب على السلع المعمرة والخدمات ، ظهور نمط الأسرة صغيرة الحجم ، الإنتاج الكمى للغذاء ، والتوسع فى الخدمات مع تحسين مستوياتها ، (على الجريتلى ، ١٩٧٣ : ١٤ , Calhoun, 1971 : 290) .

رغم ما تواجهه نظرية روستو للتحديث من انتقادات فى كثير من جوانبها ، كالتقصير عن تفسير عملية التنمية ، وعدم التسليم بحتمية اجتياز المجتمع للمراحل الخمس فى تاريخه الاقتصادى ، واتفاقنا مع هذه الانتقادات - تظل النظرية ذات فائدة كأداة يمكن أن تستخدم فى الدراسات المقارنة لتاريخ التنمية ، وفى تتبع مراحل التطور التاريخى لعملية النمو الاقتصادى داخل المجتمع ، مثال ذلك دراسة الجريتلى للتاريخ الاقتصادى فى مصر خلال الفترة ما بين عامى ١٩٥٢ حتى ١٩٦٦ .

يعرف التغير الاقتصادى بالتحولات التى تحدثها المؤسسات الاقتصادية داخل المجتمع من جراء تعاملها مع الصناعة وتوزيع الموارد . ويتصف التغير الاقتصادى بالتغيرات الكمية التى تحدث على مستوى المجتمع . وأن الضغوط التى تنتج من جراء التغيرات يمكن تحليلها على المستوى المتعمق وعلى مستوى الأفراد (Goode, 1988 : 452, Mandle, 1979 : 78) .

يمكن تفهم التغير الاقتصادى من خلال ما يحدثه من تحولات فى أنماط العلاقات الاجتماعية داخل محيط الأسرة ، وما حدث لها من تحولات فى الأدوار، وفى نسق التعليم ، والنسق السياسى ، والتحول فى أدوار المرأة ، والتغير فى الأيديولوجيات . ونناقش بايجاز فيما يلى التغير الاقتصادى والاسرة ؛ والتغير الاقتصادى والنظام السياسى كمثالين :

التغير الاقتصادى والأسرة

إذا أردنا أن نقف على عمق ومدى تأثير التغير الاقتصادى على نمط الأسرة ووظائفها ، وأدوار إفرادها ، وعلاقاتهم الاجتماعية فيما بينهم . من جراء التغير الاقتصادى ، فعلينا أن نستعرض تاريخ العلاقة بينه وبين الأسرة ، عندما

بدأت تفقد مكانتها الإنتاجية وظهرت مؤسسات اقتصادية مسئولة عن الإنتاج الصناعى بخاصة . فمن خلال النمو الاقتصادى وزيادة التحضر والهجرة للعمل فى المشروعات الصناعية بدأ نمط الأسرة الممتد فى التفكك ، وظهرت أنماط أسرية أصغر حجما . كما بدأت كثافة العلاقات الأسرية الحميمة فى الانخفاض تدريجيا . فبعد فقد الأسرة لوظائفها الاقتصادية كوحدة إنتاجية ، تحول القادرون على التكسب من أفرادها للعمل فى المؤسسات الاقتصادية . وحدث انفصال فى مجال العمل بين الزوجة والزوج ، وتحولت أيديولوجية الأسرة الممتدة التى كانت تقوم على كثرة إنجاب الذكور كمصادر استثمار اقتصادية إلى انخفاض فى عدد المواليد مع تطور عملية النمو الاقتصادى وتحولهم إلى مصادر تزيد من عبء الإعالة . كما صدرت قوانين العمل التى تحظر تشغيل الأطفال والصبية .

من خلال تطور النظم الاقتصادية ، حدث تحول فى الأدوار الاقتصادية التى كانت تقوم بها الأسرة فى ظل نظام الاقتصاد الأسرى . فعندما ظهر ما يعرف بالاقتصاد المدنى الذى اتصف بالتعقيد النسبى من حيث التخصص وتقسيم العمل ، لم تعد الأسرة تقوم بجميع العمليات الاقتصادية ، وإنما تخصصت بعض الأسر فى أداء أنشطة اقتصادية معينة ، بينما تخصصت أسر أخرى فى إنتاج سلع مختلفة ومتنوعة . ومن ثم بدأت عمليات التبادل السلعى بين الأسر فى النمو والازدياد ، إلى أن دانت عمليات الإنتاج الكمى برمتها للمؤسسات الاقتصادية بنوعيها الحكومى والخاص .

مع أزدياد استخدام التقنية المتطورة فى زيادة معدل النمو الاقتصادى ، والإنتاج الكمى للسلع ، ومن جراء ما تحققه ثورة المعلومات والإتصالات فى الوقت الراهن من سرعة تبادل السلع والحاصلات المختلفة من دولة لأخرى فى ظل نظام الاقتصاد العالمى ، تحولت الأسرة إلى وحدة استهلاكية بعد أن كانت وحدة إنتاجية كما أمكن إستغلال الموارد البشرية القادرة على العمل داخل الأسرة استغلالاً كاملاً ومثمراً فى معظم الأحوال . وقد غلبت الفردية والاستقلالية على أفراد الأسرة الذين أصبحوا أكثر ارتباط بالمؤسسات الاقتصادية ، لأنها تحقق لهم مطامعهم الذاتية كالمكانة الاجتماعية المكتسبة ، والمستوى المعيشى الأفضل ، والراتب الشهرى المضمون . ويواكب التحول فى النمط الاقتصادى ظهور أنماط أسرية جديدة تتزايد عدديا كنمط الأسرة وحيدة العائل ، ونمط الأسرة ثنائية التوظف حيث يعمل الزوجان فى سوق العمل الرسمى ويطمح كل منهما فى الترفيع الوظيفى وتحقيق مكانة مهنية مرموقة (Mandle, 1979 : 138) .

تلعب المشكلات والأزمات الاقتصادية التى تواجه النمو الاقتصادى دوراً مؤثراً فى أهداف الأسرة وعلاقاتها الاجتماعية . فإزاء إرتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الأسرى قد تضطر الزوجة للبحث عن العمل بنظام اليوم الكامل فى سوق العمل ، كما قد يضطر الأبناء البالغون أن يقطعوا دراستهم فى المراحل التعليمية والبحث عن فرص العمل . وقد يؤدى هذا التحول فى محيط الأسرة إلى إطالة فترة بقاء الافراد بعيدين عن أسرهم ويزداد قلقهم وتوترهم ، ويصبح تحقيق الإشباعات المادية لديهم شعورا متناميا يزداد كثافة وإلحاحا من جانبهم ، (Smith and Preston, 1977 : 190) هذا بالإضافة إلى أن تصبح الأسرة أكثر اعتمادية على باقى الإنساق الفرعية داخل المجتمع .

فيما يختص بالتحولات فى أدوار المرأة فى ظل ما يواجه التغير الاقتصادى من مشكلات ، نجد أن المرأة العاملة تتضاعف مسئولياتها المنزلية ، إذا يتعذر الإستعانة بمن يقومون بالأعمال المنزلية نظير أجر ، كما تتولى المرأة رعاية أبنائها بالتناوب إما مع الزوج أو مع البالغين من أفراد الأسرة . وفى حالة نمط الأسرة النووية ، ينجم عن التغيرات الأسرية فى الأدوار والعلاقات الاجتماعية وأساليب رعاية الأطفال تغيرات فى النسق الاقتصادى ذاته . ورغم أن المؤسسات الاقتصادية غالبا ما تكون منفصلة تماما عن الحياة الأسرية إلا أنها لا تنجو من تداعيات التغير الذى أصاب الأسرة ، فارتفاع معدلات الطلاق ، وتأنيث الأسر قد لا يجعل النساء قادرات على الاشتغال بنظام يوم عمل كامل ، كما يحدث تغيرات فى أنماط العمل لكل من العاملين وأصحاب الأعمال . كما قد تتأثر سلباً أنماط السيرة المهنية ، وتتضاءل فرص الترفيع الوظيفى بسبب الانقطاع غير المنتظم عن العمل من جراء التوترات والتغيرات الأسرية . (Mandle, 1979 : 139)

التغير الاقتصادى والنظام السياسى

يرى علما الاجتماع السياسى وجود ارتباط وثيق بين عمليتى التغير الاقتصادى والتغير السياسى . كما أنهما يتداخلان من حيث المفهوم الشائع . فالرأسمالية والاشتراكية على سبيل المثال تعكس كل منهما نمطًا من الاقتصاد له خصائص محددة ، كما يعكس كل منهما أيديولوجية معينة أو أحزاب سياسية . (Smith and Preston, 1977 : 265)

ويتضح الارتباط القوى بين عمليتى التغير الاقتصادى والنظام السياسى ، إذا قلنا إن السلع والخدمات التى يتم تسويقها عالمياً ، يتم إنتاجها بأساليب أو بطرق

مختلفة . وأكثر الأساليب تبايناً يتمثل فى امتلاك وسائل الإنتاج التى قد تخضع إما للنظام السياسى المتمثل فى المؤسسات الحكومية التى تعمل وفق خطط قومية وبالأخص السلع والخدمات الإستراتيجية ، وإما تخضع للقطاع الخاص الذى يحاول تحقيق أقصى درجة من مصالحة الخاصة . بينما يكون الهدف الأمثل من سيطرة النظام السياسى على وسائل الإنتاج هو المصلحة العامة . من ثم تحدث صراعات بين المصالح الذاتية للقطاع الخاص والمصلحة العامة لأفراد المجتمع . وهنا يبرز دور العملية السياسية فى التغلب على مجالات الصراع الاقتصادى ومساراته . لذلك يستخدم علماء الاجتماع السياسى مصطلح « العملية السياسية » ليشير إلى العملية التى يستخدمها الأفراد فى ايجاد الحلول المناسبة للصراعات القائمة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة (Goode, 1988 : 458) .

يمكن وصف مدى الارتباط القوى بين التغير الاقتصادى والعملية السياسية وتأثرها به من خلال دراسة بناءات المؤسسات الاقتصادية الحكومية فى ظل ما يعرف بنمط الاقتصاد المختلط الذى إما أن يكون متصفا بالرأسمالية أو الاشتراكية. فكما هو الحال فى الرأسمالية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو فى الاشتراكية داخل دولة السويد – مثلا – نجد أن العلاقة بين الاقتصاد والحكومة ، متماثلة فى النوع بينما تختلف فى الدرجة لحد ما . ففى الحالتين يتولى ممارسة جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية مجموعة من رجال الأعمال والتجارة الذين يسعون إلى تطبيق أفضل المداخل أو البرامج التى تحقق ربحية عالية . بينما فى الحالتين تتولى الحكومة إدارة بعض المشروعات الاقتصادية وإن كانت فى مجموعها أقل فى الولايات المتحدة الأمريكية عنها فى السويد : Horton and Hunt , 1972) . 193)

يمكن دراسة تأثير التغير الاقتصادى على النظام السياسى من عدة مداخل لعل من أبرزها الضغوط التى تمارسها جماعات المصلحة Interest groups (التى تضم بين أفرادها رجال الاقتصاد والمشروعات التجارية) على العملية السياسية بما يخدم المصالح الذاتية لتلك الجماعات فى المقام الأول . فمن خلال الثراء الكبير والتأثير فى عملية النمو الاقتصادى ، تمارس جماعات المصلحة ضغوطها فى تشكيل الرأى العام من خلال وسائل الاعلام بالدعاية والإعلان ، للمشروعات الاقتصادية ، وعند المشاركة فى العملية الانتخابية لكسب مقاعد فى المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية داخل المجتمع .

وتبرز قوة تأثير رجال الأعمال والاقتصاد داخل المجتمعات المحلية ، عندما يلعبون دورا كبير فى العمليات السياسية المحلية من خلال سيطرتهم على البنوك ، والشركات التجارية بأنواعها ، والمساهمة فى رأسمال الشركات الحكومية الكبرى وفروعها فى الأقاليم . ومما يزيد من قوة الضغوط من جانب جماعة المصلحة على العملية السياسية ، أن وسائل الاعلام المقروءة بخاصة تعتمد اعتماداً أساسياً فى توفير مواردها المالية على الاعلانات التجارية والسياسية والإنتخابية من جانب رجال الأعمال والاقتصاد .

أيضا ، توجد جماعات مصلحة أخرى ذات تأثير واضح فى تشكيل المناخ السياسى فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ، فحديثاً تمثل تنظيمات العمال قوة ضاغطة تؤثر خلال السنوات الراهنة فى دينامية العملية السياسية ، وفى عملية الانتخاب لأعضاء الكونجرس الأمريكى الديموقراطيين الجمهوريين . كما تمارس تنظيمات العمال دوراً متزايداً فى التأثير ضد القوى الثقافية السائدة فى المجتمع الامريكى . فخلال الفترة ما بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ بلغت النسبة المئوية لأعضاء الكونجرس من أبناء الطبقة العاملة فى أمريكا (٧ ٪) من جملة أعضاء الكونجرس . وتتركز نسبة هولاء داخل الحزب الديموقراطى (Caihoun, 1971 : 306 - 307) .

التغير الثقافى

من خلال التعريف الشامل للتغير الاجتماعى الذى يعنى التباينات أو التطورات فى أى جانب من جوانب العملية أو الأنماط أو الأشكال الاجتماعية . وقد يكون التغير الاجتماعى تطورياً أو تكرارياً أو دائماً أو وقتياً . كما قد يكون التغير الاجتماعى مخططاً أو غير مخطط ، ذو إتجاه واحد أو متعدد الإتجاهات ، ضارا أو مفيداً (Fairchild et al. 1977 : 277) ونقول إن التغير الثقافى الملموس يمثل إحدى المكونات الأساسية فى مفهوم التغير الاجتماعى الذى يشير إلى التحول الملموس فى الثقافة المادية وغير المادية . ومما يجدر الإشارة إليه أن علماء الاجتماع لايعتدون بالتغيرات الثقافية المحدودة وغير الملموسة التى تحدث داخل المجتمعات الإنسانية . لذلك فهم يؤكدون على التغير الثقافى الجوهرى والملموس .

وقبل أن نحدد تعريفاً للتغير الثقافى ينبثق من التعريف الشامل للتغير الاجتماعى – الذى سبق الإشارة إليه – يجدر أولاً أن نؤكد على القضايا الهامة التالية التى ترتبط بالمفهومات .

١ - تتعدد وتتباين تعريفات الثقافة Culture فى تراث العلوم الاجتماعية بحيث يصعب تحديد تعريفاً شاملاً جامعاً للثقافة . ومن ثم فإن استخدامنا لتعريف بعينه للتغير الثقافى يكون بقصد تبسيط المناقشة حوله .

٢ - يوجد تمييز واضح بين التغير الاجتماعى - الذى يعنى التغير فى البنية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع - والتغير الثقافى الذى يشير إلى التغيرات الحادثة فى ثقافة المجتمع . فقد تشتمل بعض التغيرات ، الاجتماعية على تغيرات فى توزيع الفئة العمرية ، ومتوسط المستوى التعليمى ، ومعدل المواليد للسكان ، أو انخفاض كثافة علاقات الجيرة بفعل عمليات هجرة السكان من الريف للمدينة ، أو التغير فى نمط العلاقة بين العمال وأصحاب العمل بعد تنظيم النقابات ، وظهور الإتحادات ، أو التغير فى أدوار الزوج أو الزوجة داخل محيط الأسرة . بينما يتضمن التغير الثقافى تغيرات فى الاختراعات ، وشعبية السيارة فى الاستخدام ، وإضافة مصطلحات أو كلمات جديدة إلى اللغة الوطنية ، والتغيرات فى القيم والاخلاقيات وظهور أشكال جديدة من الفن ، أو الإتجاه العام نحو المساواة بين الرجال والنساء .

٣ - يوجد تداخل بين مفهومى التغير الاجتماعى والتغير الثقافى . فمثلا فى حالات الإتجاه العام نحو المساواة بين الرجال والنساء فى مجال الحقوق الاجتماعية وفرص العمل الرسمى ، قد يحدث تغيرات فى مجموعة من المعايير الثقافية التى تختص بأدوار كل منهما ، كما تحدث بعض التغيرات الملموسة فى العلاقات الاجتماعية .

٤ - تكاد تشتمل جميع التغيرات الهامة على الجوانب الاجتماعية والجوانب الثقافية فى تداخل واضح .

٥ - عملياً ، يمكن الاستخدام التبادلى لمفهومى التغير الاجتماعي والتغير الثقافى بحيث يعبر أحدهما عن الآخر . ومن ذلك ، يستخدم علماء الاجتماع مصطلح التغير الثقافى الاجتماعى Sociocultural change للتعبير عن حالة التغير المزدوج (Horton and Hunt, 1972 : 466) .

تعريف التغير الثقافى

انطلاقًا من تعريف الثقافة عند إدوارد برنيت تيلور Edward Brnett Taylor (١٨٣٢ - ١٩١٧) بأنها الكل المركب الذى يشتمل على المعرفة ، والمعتقدات ، والفن ، والأخلاق ، والقانون ، والعادات ، وأى قدرات أخرى وعادات

يكتسبها الفرد لكونه عضواً داخل المجتمع ، يعرف التغير الثقافى بالتحولات فى ذلك المركب أو فى تمدين الافراد والبيئة التى تكون من إبداعهم . ويحدث التغير الثقافى إما تلقائيًا أو مخططًا (Fairchild et al., 1977 : 80) .

يشير التغير الثقافى Cultural change إلى التغيرات الملموسة فى العناصر المادية وغير المادية للثقافة ، سواء كانت هذه التغيرات من خلال إضافة أو حذف أو تعديل فى السمات الثقافية أو فى مركب الثقافة . وتتعدد مصادر التغير الثقافى التى من أهمها الاحتكاك بالثقافات الأخرى ، الاختراعات ، أو التوافقات الداخلية للثقافة . (Theodorson and The odorson, 1969 : 97).

ديناميات التغير الثقافى

تحمل الثقافة فى طياتها عوامل تغيرها ، كما تتصف عملياتها بالإستمرارية إذ ليست العناصر الثقافية إستاتيكية الحال ، بل تتصف بالدينامية . وتشتمل الثقافة على عموميات وخصوصيات . ونعنى بالعموميات السمات الرئيسية التى تسود المجتمع كله وتميزه عن المجتمعات الأخرى . ومن ثم تعبر العموميات عن وحدة المجتمع ، وتضفى على ثقافته طابعًا مميزاً ومقومات خاصة، كما تعطيها الاستمرارية . وتتمثل العموميات فى وحدة المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد ، واللغة ، والممارسات المشتركة بين أعضاء المجتمع الذى يحافظ عليها أشد المحافظة ، ويضع العقوبات على كل من يتعدى عليها . فالعموميات على هذا النحو ثوابت تعطى المجتمع تكامله وتماسكه واستمراره .

أما الخصوصيات فهى الجوانب الوظيفية من الثقافة يتخصص فى كل جانب منها جماعة من الأفراد يقومون بإتقانها والاعتماد عليها عند تقديم خدماتهم للجماعة . وتعتبر الخصوصيات أساس تقسيم العمل وتوزيع الأدوار داخل الجماعة . ولا تكون الخصوصيات ثابتة كالعموميات ، بل تتطور وتتبدل ، ويمكن استعارتها أو اقتباسها من جماعات أخرى . ومن أمثلة الخصوصيات الثقافية ما يتمايز به كل قطاع من قطاعات المجتمع من حيث المهارة أو المعارف الفنية كما فى الجماعات المهنية ، الثقافة الحرفية ، الثقافة العمالية أو ثقافة الفلاحين ، وانفراد الرجال ببعض قواعد السلوك دون النساء ، أو الآباء دون الأبناء وتؤدى الخصوصيات إلى ظهور التباين والتفاوت فى نوعية الحياة Quality of Life أو فى أنماط السلوك أو السمات الثقافية التى تكون فى حالة تفاعل وتأثير تبادلى فيما بينها من جراء ممارستها فى مكان واحد أو أماكن متجاورة . ومن ثم تحدث

تغيرات مستمرة (محمد حجازى ، ١٩٧٨ : ١٣٦ ، ١٣٧) .

وتتأثر الخصوصيات الثقافية بالعوامل الداخلية مما قد يؤدى إلى اختلاف عما إتفق عليه معظم افراد المجتمع فى مجالات التفكير والعمل أو انواع النشاط المختلفة، وظهور ما يعرف بالبدائل الثقافية على شكل أساليب جديدة فى التفكير والعمل . كما قد تظهر البدائل نتيجة لاحتكاك ثقافى مع مجتمع خارجى ، يتولد عنه سمات ثقافية جديدة .

عوامل التغير الثقافي

من خلال إهتمام علماء الاجتماع والانثربولوجيا بدراسة التغير الثقافى ومعرفة مصادره ، حظيت عملية التراكم الثقافى Cultural Accumulation وكيفية حدوثها بإهتمام خاص . إذ افترضوا أن العملية تتم عن طريق عوامل داخلية كالاكتشافات والاختراع والتجديد ، وعمليات خارجية كالانتشار الثقافى والاستعارة ولا تحدث العوامل الخارجية إلا من خلال الاحتكاك الثقافى بين الثقافات وسوف نتناول هذه العوامل بإيجاز علي النحو التالي :

١ - الاكتشافات

يعبر عن الاكتشافات Discoveries بمحصلة الجهد البشرى المشترك فى الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل . ومن محصلات الجهد البشرى المبدع كاكتشاف الرافعة ، والدورة الدموية . ويعتبر الاكتشاف إضافة جديدة لمخزون المعرفة الحية للبشرية عبر تاريخها الطويل والممتد . ولا يصبح الإكتشاف عاملا محدثا للتغير الاجتماعى إلا بعد استخدامه من جانب المجتمع . وقد يصبح الاكتشاف جزءا من القاعدة الثقافية التى يستخدمها أفراد المجتمع عند إصدار حكمهم على أو تقييمهم للممارسات الجارية (Horton and Hunt, 1972 : 466).

٢ - الاختراع

تتعدد تعريفات الاختراع Invention فى تراث علم الاجتماع . ويرى علماء الاجتماع أن الاختراع لا يقتصر على الجانب المادى من الثقافة بل يتضمن بالضرورة الجانب غير المادى منها . ويرى وليم أوجبرن أن الاختراع مفتاح التغير الثقافى ، وأن الثقافة ككل وليدة الاختراع . ويعرف ميرل Merrill الاختراع بأنه توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامهما فى زيادة محصلة المعرفة

الموجودة بالفعل . ومن أمثلة الارتباط بين سمتين ، اختراع جورج سلدن George Selden فى عام ١٨٩٥ للمحرك الذى يعمل بالسائل والغاز معا ، واختراع خزان وقود مشترك لهما ، وإكتشاف صندوق التروس والقابض وعمود الإدارة للطاقة الميكانيكية ، وتصميم هيكل يتسع لجلوس الأفراد ، ثم يزاوج بين تلك الاختراعات فى اختراع جديد هو السيارة . وقد قوبل الاختراع بالنقد الشديد وتقديم المخترع للمحاكمة لأن ما اكتشفه لم يكن مألوفاً للثقافة السائدة فى عصره . وبمرور الزمن وتطوير اختراع السيارة وشعبية استخدامها عالمياً أصبحت جزءاً لا ينفصل عن الثقافة المعاصرة . وعندما نصف الاختراع بأنه وليد افكار تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الثقافة فإن ما يسفر عن عملية الارتباط يكون مستحدثا لم يسبق معرفته قبل اختراعه .

ويمكن أن نقسم الاختراعات إلى اختراعات مادية كالقوس والرمح ، والتليفون ، والطائرة ، واختراعات اجتماعية كالمؤسسات والحروف الابجديدة ، والحكومة الدستورية . وفى كل حالة من الاختراعات ، يتم الاستفادة من العناصر القديمة والارتباط بينها وتجديدها بحيث تصبح صالحة لاستخدامات جديدة .

يتصف الاختراع بالاستمرارية كعملية تعتمد على خبرات ومعرفة متراكمة وعلى اختراعات سابقة ، فى هذا الصدد ، قام برلنجام Burlingame (١٩٤٧) بتحليل عدد من الاختراعات المألوفة وفق فترات زمنية متعاقبة بدءا من مئات أو الآف السنين ، وكيف مرت الاختراعات خلالها بتطور وتجديد من حيث المستوى والنوعية (Horton and Hunt, 1972 : 467) . وهذا يتفق مع ما ذكره بارنت Barnett بأن الاختراع أو التجديد لا يأتى من فراغ ، بل لابد لحدوثه من خلفيات معرفية واختراعات سابقة ومقدمات . بمعنى أنه كلما إزدادت عناصر الثقافة (من خلال عملية التراكم الثقافى) تزداد الاختراعات . كما أن هذا التزايد يعبر فى الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافى . وكلما زادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للاختراع (محمد حجازى ، ١٩٧٨ : ١٧٣ ، ١٧٤) .

٣ - الانتشار

يشير تعريف الانتشار Diffusion للعمليات التى تنتج تماثلاً ثقافيًا بين مجتمعات متباينة . كما أن معظم التغيرات الثقافية التى تحدث فى جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة ، تتطور من خلال الانتشار . وتتم عملية الانتشار ليس بين مجتمع وآخر فقط ، بل تحدث داخل المجتمع الواحد بإنتشار الخصائص

الثقافية من جماعة لأخرى . فعلى سبيل المثال نجد أن السود فى الولايات المتحدة الأمريكية أول من أشتهروا بموسيقى الجاز Jazz ، وما لبثت أن انتقلت لمجموعات أمريكية أخرى ثم انتشرت أخيراً فى مجتمعات غير أمريكية (Horton and Hunt, 1972 : 468, and Smith and Preston, 1977 : 290) .

ويعتبر الانتشار عملية انتقائية ، إذ تقبل جماعة إنسانية بعض الخصائص الثقافية لجماعة أخرى مجاورة لها بينما ترفض البعض الآخر . فمثلا قد نقبل، كثيراً من الأطعمة الهندية بينما نرفض عقائدهم . كذلك يشتمل الانتشار على بعض عمليات التطور أو التعديلات للعناصر الثقافية التى يتم استعارتها . وأن التعديلات قد تحدث خلال عملية الانتشار ، إما فى عنصر أو فى العناصر الثلاثة وهى : الشكل ، والوظيفة ، والمعنى لكل سمة من السمات الثقافية (Horton and Hunt, 1972 : 469).

ويميز معظم علماء الاجتماع والانثربولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هى :

١ - **الانتشار الأولى** : الذى يحدث من خلال الهجرة . وأوضح مثال على هذه العملية التغيرات التى حدثت فى الثقافة الأمريكية من جراء الهجرة لأعداد كبيرة من الأفراد للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين .

٢ - **الانتشار الثانوى** : تشتمل هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي.

٣ - **انتشار الأفكار** : قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة . أو نقل لعناصر تقنية إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة . ومن أمثلة انتشار الأفكار ، الدعوة للحرية ، والمساواة وحقوق الانسان ، وما تنادى به الثورات الاجتماعية كالثورة الفرنسية من آراء وفلسفات تأثرت بهامجتمعات كثيرة (Smith and Preston : 1977 : 291) .

مما هو جدير بالذكر ، أن عملية الانتشار كانت محل جدل ونقاش علمى من جانب علماء الاجتماع والأنثربولوجيا . فمنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها . وعرف أصحاب هذا الإتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية ، ومن العلماء من أرجع التماثل إلى التشابه فى البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافيا .

وعرف أصحاب هذا الإتجاه الأخير بعلماء المدرسة التطورية .

من خلال تتبع آثار انتشار السمات الثقافية عبر التاريخ ، لاحظ الباحثون أن انتشار الثقافة لا يقتصر حدوثه على الجماعات الأقل تحضر ، بل يحدث التبادل الثقافى بين المجتمعات بغض النظر عن درجة تحضرها . كما قد يكون الانتشار مباشرا أو غير مباشر . فيحدث الانتشار المباشر عندما يتم بين الأشخاص أوالجماعات احتكاكا ماديا فعليا . ويوضح هذا الشكل الانتشارى عمليات الهجرة أو الاستعمار والإحتكاك من خلال التجارة والبعثات التبشيرية . أما الانتشار غير المباشر فيحدث دون وجود إتصال فعلى مادى بين الأشخاص أو الجماعات إذ يتم عن طريق وسائل الاعلام كالراديو ، والتليفزيون ، والسينما ، والصحافة ، والمجلات ، والسلع المنقولة (محمد حجازى ، ١٩٧٨ : ١٨٥ - ١٨٦) .

تعتبر الاستعارة الثقافية Cultural Borrowing نوعاً من أنواع التجديد الثقافى الذى يعتمد على الإتصال بين المجتمعات من خلال أساليب متعددة كالحرب والزواج ، وطلب العلم ، والمؤسسات التعليمية كالجامعات ، ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة . فمن جراء الإتصال الثقافى يستعير المجتمع بعض العادات الاجتماعية التى توجد فى مجتمع آخر . وقد يستعير المجتمع إما نمطاً ثقافياً كاملاً أو جزء من كل ثقافى . وعندما تحدث الاستعارة الثقافية فإنها لا تشمل بالضرورة الشكل والمضمون معا للعنصر الثقافى المستعار . كما أن السمة المستعارة تخضع لمفاهيم المجتمع المستعير الذى قد يغير إما فى الشكل أو المضمون ، أو فى الأثنين معا .

على صعيد آخر ، قد تفضى الاستعارة الثقافية إلى إحداث ردود فعل مضادة تؤدى بدورها إلى إحداث تغيرات اجتماعية جديدة . لذلك إذا قلنا أن التغير الناجم عن الإتصال الثقافى غير قابل للإرتداد ، فذلك لا يعنى أن الثقافة التى تم استعارتها من جانب مجتمع ما ، سوف تدفع به نحو مزيد من التشابه الثقافى مع المجتمع مصدر السمة الثقافية المستعارة (محمد حجازى ، ١٩٧٨ : ١٨٩ ، ١٩١) .

٥ - وسائل الإتصال الإعلامى

عندما تتيح التقنية الحديثة لوسائل الإتصال الإعلامى - فى ظل ثورة المعلومات - مختلف صنوف الأدب والموسيقى والدراما والعلوم المتنوعة الأخرى لأعداد متزايدة من أفراد المجتمعات الإنسانية ، تأخذ القياسات الفكرية والذهنية السائدة فى التحول بشكل ملحوظ . فحديثًا يصبح توجيه الثقافة الجماهيرية نحو

تسلية وإمتاع أعداد متنامية من الأفراد ، صناعة كبرى هامة يتم استثمارها خاصة من قبل المجتمعات ذات السبق والتقدم التقنى فى هذا المجال ، وتصدير صناعاتها لمجتمعات أخرى مما يزيد من سرعة الانتشار الثقافى .

إذا كانت وسائل الإتصال الاعلامى تؤثر فى زيادة التثقيف وتنوع المعرفة لدى الجمهور فإن مضامين المادة الاعلامية بما تحمله طياتها من سمات ثقافية قد تهدد نسق الثقافة التقليدية كما تحدث تغيرات ملموسة فى سلوكيات الجمهور (Broom and Selznick, 1963 : 85) .

ومما يجدر الإشارة إليه أن تطوير وسائل الاتصال الجماهيرى ووسائل النقل كالطائرات والسيارات ، تؤثر بشكل واضح فى تطور الثقافة وانتشارها ، وفى إتجاهات علماء الاجتماع والانثربولوجيا فى دراسة التغير الثقافى . إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة فى رؤيتها للانتشار الثقافى على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى . وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر أشبه بمن ألقى بحجر فى الماء . وكان ذلك يعنى أن تنتشر الثقافة فى دوائر منتظمة بمعدل ثابت السرعة وفى وسط متجانس . واستشهد العلماء على صحة زعمهم من خلال تتبعهم لآثار انتشار السمات الثقافية عبر التاريخ من الحضارة الفرعونية – أول مركز ثقافى عرفته البشرية – إلى الفينيقيين شرقاً وقرطاجنة غرباً ، ثم انتشارها عبر البحر إلى مالطة ، وكريت ، فاليونان التى استعارت الكثير من السمات الثقافية الفرعونية . كذلك استعارت الدولة الرومانية – عقب قيامها – الكثير من السمات الثقافية الاغريقية ، حيث يعتبر الفكر الرومانى إمتداد للفكر اليونانى . كما تتبع العلماء انتقال الكثير من السمات الثقافية العربية إلى أوربا التى عرفت أفكار الفارابى ، والكندى ، وابن سينا ، وابن رشد . كما انتشرت سمات عربية عن طريق التجارة ، والحروب بين الأندلسيين الفرنجة (محمد حجازى ، ١٩٧٨ : ١٨٨) .

بيد أن التطور التقنى المذهل فى مجالات الانتقال والإتصالات الاعلامية باستخدام الأقمار الصناعية يجعل العالم أشبة بقرية اليكترونية ، ويضعف من مصداقية الزعم بالانتشار الثقافى القائم على المراكز الثقافية – إذ تدخل وسائل الاتصال الحديثة كعامل قوى التأثير فى عملية الانتشار الثقافى .

ثانياً : تنميط التغير الاجتماعي حسب الإتجاه :

١ - الإتجاه الخطى للتغير

يرى زعماء هذا الإتجاه من علماء النظرية التطورية الكلاسيكية - كما سبق وأوضحنا فى الفصل الثانى - أن التغير الاجتماعى يأخذ خطاً مستقيماً واحداً ومتصاعداً . إذ تسعى المجتمعات الإنسانية نحو التكيف المتزايد مع البيئة المحيطة. من ثم فهى تسعى نحو الأفضل فالأفضل دون انتكاس فى هذا الإتجاه . ويضرب هؤلاء العلماء أمثلة عديدة لتدعيم رؤيتهم للإتجاه الخطى للتغير الاجتماعى من أبرزها قولهم إن المجتمعات الأوربية قد انتقلت بفضل الثورة الصناعية والتطور التقنى من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات تزداد تعقيدا حتى بلغت مبلغاً عظيماً من التعقيد (Phillips, 1979 : 478) وقد خلط دعاة هذا الإتجاه بين مفهومات التطور والتقدم والنمو التى تناولتها إسهامات داروين .

٢ - الإتجاه متعدد الخطوط للتغير الاجتماعى

يرى دعاة هذا القول من المدرسة التطورية المحدثة ، أن إتجاه التغير الاجتماعى لا يتخذ خطاً مستقيماً واحداً ، بل يتخذ عدة خطوط وبمعدلات متباينة للتقدم من نمط مجتمعى إلى نمط مجتمعى أفضل . وعلى مستوى المجتمع الواحد، يتخذ التغير الاجتماعى مسارات خطية متعددة ومتباينة من حيث طول المسار ودرجته ، نظراً لأن الانساق الفرعية داخل المجتمع لاتتقدم بمعدلات متماثلة ، وأن درجة تقدم النسق الفرعى تعتمد على درجة تعقيده . بيد أن درجة التعقيد لا تعتبر مؤشراً قوياً يدل على تقدم النسق . ويمثل هذا الإتجاه تالكوت بارسونز (١٩٦٦) ، وولنسكى (١٩٦٦) ، وأيضـا ولنسكى وولنسكى (١٩٨٧) ,Goode) 1988 : 540, 541) .

٣- الإتجاه الدائري

تطورت الأفكار المحورية التى تقوم عليها النظريات الدائرية فى دراسة التغير الاجتماعى من النظرة التجريدية البحته التى زعمت أن التطور أو التقدم عملية مستمرة غير انتكاسية تنتقل خلالها المجتمعات من حالة إلى حالات أفضل فأفضل . وكان هذا الزعم يمثل الفكرة التى نهضت عليها أولى المحاولات النظرية الدائرية فى دراسة التغير الاجتماعى .

من خلال دراسة الحضارات القديمة التى شهدها الإنسان فى الماضى السحيق مثل الحضارات اليونانية ، والرومانية والمصرية والآشورية ، تطورت

الفكرة الأساسية التى تنهض عليها النظريات الدائرية من النظرة التجريدية الخالصة إلى نظرة جديدة ترى أن المجتمعات الإنسانية تمر خلال تاريخها بدورة حياة تماثل دورة حياة الإنسان بدءا من مرحلة الطفولة ، فالشباب ، فالكهولة ، ثم الموت . ويأتى ابن خلدون - مؤسس فلسفة التاريخ - فى مقدمة علماء الاجتماع الذين أشاروا إلى الإتجاه الدائرى للمجتمعات الإنسانية . إذ رأى ابن خلدون أن الدولة تمر بمراحل متعاقبة بدءا من النمو فالنضج ، فالهرم ، ثم الاندثار لتنهض على انقاضها دولة جديدة .

عند علماء الغرب ، نقول إن الفكرة الأساسية التى نهضت عليها النظرية الدائرية للتغير الاجتماعى ، قد تبلورت من خلال إسهامات أوزوالد شبنجلر Oswald Spengler فى عام ١٩١٨ م . إذ رأى شبنجلر أن كل حضارة تمر حتماً بدورة حياة مماثلة لدورة حياة الكائن الحى . إذ تبدأ الدورة بالميلاد ثم الشباب فالنضج والشيخوخة ، وتنتهى الدورة بالفناء لتظهر حضارة جديدة .

أن الرؤية الثالثة للإتجاه الدائرى فى تفسير التغير الاجتماعى نراها واضحة فى عملية التناوب المستمر بين نمطي الصفوة (المفكرون والمحافظون) عند باريتو فيرى أن لدى الصفوة ميل طبيعى نحو التناوب بين هذين النوعين فى شغل مراكز القوة السياسية . فعندما يسيطر المفكرون على الصفوة الحاكمة يمر المجتمع بتغير سريع نسبياً ، بينما يكون معدل التغير بطيئاً عندما يتولى المحافظون الحكم . ومن ثم ، نجد أن الإتجاه الدائرى للتغير الاجتماعى عند باريتو يتصف بالتذبذب المتكرر صعوداً وهبوطاً فى تعاقب مستمر (Phillips, 1979 : 478, Goode, 1988 : 540) .

أما الرؤية الرابعة للإتجاه الدائرى للتغير الاجتماعى ، نراها فى نظرية التنميط الثقافى عند بيتريم سوروكن Pitirim Sorokin (١٨٨٩ - ١٩٦٨) اذ رأى أن المجتمعات الإنسانية يمكن تصنيفها خلال مراحل تطورها على أساس ثلاثة إتجاهات ثقافية . وأن انتقال المجتمع من ثقافة إلى أخرى يتم فى شكل دائرى لا يتصف بالتذبذب المتكرر صعوداً وهبوطاً بل يكون فى شكل ترددى للأمام والخلف .

خلال الفترة ما بين عامى ١٩٣٤ ، ١٩٦١ ، اتخذت النظريات الدائرية فى دراسة التغير الاجتماعى إتجاها جديداً من خلال إسهامات أرنولد توينبى Arnold Toynbee التى نشرها فى مؤلف تحت عنوان « دراسة التاريخ » ويقع فى إثنى

عشر مجلدا . وترجع أهمية نظرية توينبى إلى أنها انتقلت بالنظريات الدائرية الكلاسيكية إلى رحاب المنهج العلمى فى دراسة الظواهر والعمليات الاجتماعية . وذلك عندما استخدم توينبى العلاقة بين مفهومى التحدى والاستجابة على مستوى المجتمع الكبير فى تحليله ومناقشته للتغير الاجتماعى الدائرى أو ما يعرف بالنظرية الدائرية للتاريخ عند توينبى . وقامت تلك النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المجتمعات الإنسانية تواجه بصفة مستمرة تحديات كثيرة من قبل البيئة الفيزيقية ، ومن قبل قوى خارجية تنصب العداء لتلك المجتمعات . وأن المجتمعات الإنسانية التى لا ترى بداً أن تواجه التحديات اعتماداً على مدى قدرتها على الإستفادة من دروس الماضى ، وما تمتلكه من قدرات ذاتية . وأنه بقدر ما تنجح المجتمعات فى التحدى والمواجهة ، تحقق مستويات أعلى من الحضارة قياسا بالمستويات التى حققتها فى الأزمنة السابقة .

وعندما نقارن بين إسهامات كل من شبنجلر ، وتوينبى ، نقول إنهما حاولا من خلال رؤية نظرية تتصف بالتجريد الواضح ، تكوين نظرية دائرية للتاريخ تحاول تفسيره من خلال عوامل أو أسس النهوض أو الانهيار للمجتمعات الإنسانية .

ثالثا : تنميط التغير الاجتماعي وفق مستويات تأثيره وتواجده :

من المنظور التحليلى ، يمكن تنميط التغير الاجتماعى وفق مستويات تأثيره وتواجده إلى نمطين أساسيين أولهما : النمط محدود النطاق Small - Scale Social Change ، وثانيهما النمط واسع النطاق Large - Scale Social Change . ويرتبط النمطان حيث يكون أولهما رافدا من روافد ثانيهما ، كما لا يمنع حدوث أحدهما حدوث الآخر .

التغير الاجتماعى محدود النطاق :

يشير نمط التغير الاجتماعى محدود النطاق إلى التحولات ذات التأثير الواضح فى بناءات الفعل الاجتماعى . وما يترتب على التغير من تغيرات مرادفة فى المعايير ، والقيم ، والرموز ، التى تتصف بها البناءات صغيرة الحجم ، ابتداء من الجماعات الأولية حتى التنظيمات الرسمية . وتتأسس التغيرات الاجتماعية ميكانيزمات أداء الأدوار . وقد يكون التغير الاجتماعى محدود النطاق إما قصير المدى، كالتغيرات التى تحدث فى معدلات العمالة ، أو تغيرات بعيدة المدى مثل التغيرات التى تحدث للبنية المهنية .

من خلال إهتمام علماء الاجتماع بدراسة التغير الاجتماعى ، يحظى التراث

الاجتماعى بعدد من النظريات التى تهتم بدراسة التغير على مستوى الجماعات الصغيرة . ومن أبرز النظريات ، النظرية التبادلية Exchange Theory ، ونظرية المنهج الاثنوميثودلوجى Ethnomethodology Perspective التى إنطلقت من مدرسة التفاعل الرمزى وبعض النظريات الكلاسيكية عند علماء الاجتماع . وتنهض نظريات التغير الاجتماع للجماعات الصغيرة والمعروفة بالنظريات المتعمقة Micro Theories ، على الاهتمام ببناءات الشخصية وبناءات الجماعة الصغيرة ، عند دراسة التغير بنظرة شاملة وعندما تتعامل النظرية مع التغير الاجتماعى محدود النطاق – مثال ذلك حركة تحرير المرأة – فإن الدراسة تركز على مدى أهمية تأثر بنية الجماعات الصغيرة وتحولاتها من خلال علاقاتها بالتنظيمات كبيرة الحجم ، وبالتغيرات الرسمية التى تحدث على مستوى المجتمع (Phillips, 1979 : 491 - 482, 488).

ويرى علماء الاجتماع أن دراسة التغيرات التى تحدث فى بنية الجماعات الصغيرة تستلزم من الباحث إتباع الخطوات المنهجية التالية :

١ – ضرورة التحديد الواضح للبنية الاجتماعية للجماعة .

٢ – ضرورة تحديد الفترة التى تحدث خلالها التغيرات فى البنية الاجتماعية للجماعة الصغيرة .

٣ – وضع النماذج ، المعايير والضوابط التى يتم على أساسها قياس درجات التغير الاجتماعى المراد دراسته .

٤ – التركيز فى الدراسة على التغيرات الاجتماعية التى حدثت بالفعل وليس على المتوقع حدوثه منها مستقبلا . وذلك يسهل على الباحث تحديد العوامل المتداخلة والمحدثة للتغير سواء على مستوى الجماعة الصغيرة ، أو على أحد عناصرها الأساسية .

ومن نماذج أو أشكال التغير الاجتماعى محدود النطاق ، التطور التدريجى فى أدوار القيادة داخل الجماعة الصغيرة وبخاصة تلك التى تكون مهامها محدودة وموجهة ، والتغيرات دائرية الإتجاه التى تتصف بالتعاقب ، كما يحدث فى عملية المركزية واللامركزية داخل التنظيمات الإدارية .

التغير الاجتماعى واسع النطاق

إذا كان التغير الاجتماعى محدود النطاق يتم على مستوى الجماعات

الصغيرة والسلوكيات والتوجهات وأنماط الفعل بين أفرادها ، يشير التغير الاجتماعى واسع النطاق إلى التغيرات التى تحدث على مستوى المجتمع ومؤسساته الكبرى . ويحدث التغير الاجتماعى بفعل تأثير مجموعة عوامل داخلية كالتطور التقنى ، وتطور العملية التعليمية ، والتحولات فى النظم السياسية والاقتصادية ، والتحول فى التدرج الاجتماعى والأسرة ، والخصائص الديموجرافية ، والتحول العقائدى وعوامل خارجية من أبرزها التغيرات السياسية العالمية .

من أهم مزايا دراسة نمط التغيرات الاجتماعية واسعة النطاق للباحثين ، أنه يكشف لهم عن الخصائص الأساسية للمجتمع – قيد الدراسة – كما يتيح لهم إمكانية الوقوف على حجم ونوعية المشكلات التى تواجه عملية التحديث فى البلدان النامية .

وعندما نتفحص تراث علم الاجتماع ، نجد عددا من المداخل النظرية الرائدة التى اهتمت بدراسة التغير الاجتماعى واسع النطاق . فمن المداخل الرائدة ما تضمنته إسهامات هربرت سبنسر ، وفرديناند تونيز ، وماكس فيبر ، وأميل دوركايم . ومن تلك الإسهامات الرائدة انطلقت نظريات البنائية الوظيفية ، والصراع ، والتطورية ، والدائرية التى تناقش التغير الاجتماعى واسع النطاق . ولأن مناقشة هذه النظريات دارت حول الخبرة التاريخية للحضارة الغربية ابتداء من عصر النهضة ، ففى حالة التغير الاجتماعى السريع والمتباين الذى تشهده المجتمعات فى السنوات الراهنة ، تصبح النظريات الأربع قاصرة عن تقديم تفسيرات كاملة للتغير الاجتماعى وبخاصة داخل المجتمعات النامية . لذلك تزداد مشكلات دراسة التغير داخل تلك المجتمعات النامية عندما يستخدم الباحثون المداخل النظرية الغربية دون تعديل أو تطوير يتلاءم مع ما تتصف به المجتمعات فى الوقت الراهن من تفاعلات عالية الدينامية واعتمادية واضحة (Gouldner and Gouldner, 1963, : 615) ، إذا ما تم مقارنتها من حيث الوقت اللازم للتأثير وقوة العوامل المحدثة له بين المجتمع التقليدى فى عصر النهضة والمجتمع الحديث فى ظل ثورة المعلومات والتقدم التقنى المذهل .

يتمثل التغير الاجتماعى واسع النطاق فيما تشهده المجتمعات الإنسانية من تحولات فى الأسس الاقتصادية . ففى مصر على سبيل المثال كان النظام الاقتصادى قبل عام ١٩٥٢ يعتمد على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبى وبعد هذا التاريخ قام النظام السياسى الوطنى فى مصر بتأميم النشاط الاقتصادى

وإخضاعه لسيطرة الدولة . وهذا ما حدث أيضا فى دول أخرى منها على سبيل المثال دولة كوبا قبل وأثناء حكم فيدل كاسترو .

تلعب النظم السياسية دوراً هاماً فى إحداث التغير الاجتماعى واسع النطاق، مثال ذلك ذلك ما نلمسه فيما حدث لدولة ألمانيا من تغيرات اجتماعية شاملة من جراء التحول من النظام النازى الدكتاتورى إلى انقسام المانيا لدولتين هما : المانيا الشرقية ، وألمانيا الغربية . وحديثا ، أنضمت الدولتان فى دولة واحدة لا تزال تعانى من تغيرات اجتماعية كبيرة .

ومن أشكال التغير الاجتماعى واسع النطاق ، التغيرات التى واكبت التحول العقائدى من مذاهب متعددة إلى دين واحد يقوم على التوحيد الخالص . فعندما جاء محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بدعوة دين الإسلام كان سكان الجزيرة العربية وما حولها يتصفون بتعدد المذاهب . وبعد عدة سنوات دخل معظم هؤلاء فى دين الإسلام . وقد واكب هذا التحول العقائدى تغيرات اجتماعية واسعة النطاق لم تتوقف فقط عند حدود شبه الجزيرة العربية بل تنتشر مع انتشار الإسلام حتى بلغت باقى المجتمعات الإنسانية .

ايضا تعتبر التحولات فى نسق التدرج الاجتماعى من النمط التقليدى الذى شهدته دول أوربا إبان العصور الوسطى ، إذ كانت المكانة الاجتماعية للفرد تعتمد على التوارث ، إلى النمط الحديث الذى تعتمد فيه تلك المكانة بدرجة كبيرة على متغيرى الدخل والمهنة (Goode, 1988 : 534, 535) .

مراجع الفصل الرابع

أولا : مراجع باللغة العربية :

١ – على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة : ١٩٥٢ – ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٢– محمد فؤاد حجازى ، التغير الاجتماعى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية :

1 - Calhoun, Donad W., Social Science in an Age of Change, Harper and Row Publishers, New York, 1971.

2 - Fairchild, Henry p. et al. Dictionary of Sociology and Related Sciences, A Littlefield Adams and Co., New York, 1977.

3 - Goode, Erich, Sociology 2nd. edition, Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1988.

4 - Gouldner, Alvin and Gouldner, Helen, Modern Sociology : an Introduction to the Study of Human Interaction, Harcourt, Bruce and World, Inc., New York, 1963.

5 - Horton, Paul B. and Hunt, Chester L., Sociology, Mc Graw Hill Book Company, New York, 1964.

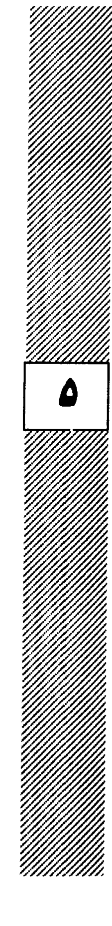
6 - Mandle, Joan, Women and Social Change in America, Princeton Book Company, Publishers, New Jersey, 1979.

7 - Oberschall, Anthony, Social Conflict and Social Movements, Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1973.

8 - Phillips. Bernard, Sociology : From Concepts to Practice, Mc Graw - Hill book Company, 1979.

9 - Smith, Ronald w. and Preston, Frederick W., Sociology : An Introduction, st. Martin Press, New York, 1977.

10 - Theodorson, G. and Theodorson, A, A Modern Dictionary of Sociology, A Division of Harper and Row Publishers, New York, 1969.



الفصل الخامس

التغير الاجتماعى فى الوطن العربى



الفصل الخامس

التغير الاجتماعي فى الوطن العربى

مقدمة

إن معالجة قضية شائكة وبالغة التعقيد – كقضية التغير الاجتماعى – فى الوطن العربى ، لا تكون بالأمر الهين إذا أخذنا بعين الاعتبار التطورات السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية ذات التأثير المتداخل فى احداث التغير الاجتماعى . كما تتباين العوامل فيما بينها من حيث الاستمرارية والانقطاع ، ومن حيث عمق التأثير ومداه فى التغير الاجتماعى . فمثلا نجد تأثير الاسلام – كظاهرة عالمية – يستمر فى إحداث التغير الاجتماعى فى الوطن العربى رغم ما نراه عليه من تجزئة جغرافية سياسية أو اقتصادية على اساس امتلاك الثروة . وأقوى دليل على التأثير المستمر للإسلام فى التغير الاجتماعى توحد الوطن العربى من حيث اللغة والثقافة والدين . فتمثل اللغة العربية عنصراً موحداً لدول الوطن العربى .

تتمثل صعوبة دراسة عملية التغير الاجتماعى فى الوطن العربى فى التباين الواضح فى الاختلافات الاقليمية وتباين التراث التاريخى بين دولة عربية وأخرى فبينما تمتلك دول عربية تراثاً تاريخيًا امتدت جذوره لأعماق التاريخ مثل مصر، نجد دولاً عربية أخرى ظهرت خلال فترات تاريخية أكثر تقدما وتدين فى نشأتها لعوامل خارجية مثل موريتانيا وليبيا والمملكة العربية السعودية والأردن .

ومن الصعوبات التى تواجه دراسة عملية التغير الاجتماعى فى الوطن العربى عدم وجود مصادر معلومات كافية تعرض لجوانب العملية . بل إن ما يتوفر من معلومات يمكن استخلاصه من خلال تناول قضايا معينة . فمثلا ، نجد أن المعلومات المتوفرة عن المدن الإسلامية فى عصر ما قبل الصناعة فى منطقة الوطن العربى ، جاءت ضمن مصادر ترتبط بتطور المدن الكبرى عامة

كتبت هذا الفصل د. إعتماد علام .

(كوسيتللو، ١٩٨١ : ٧٩) .

كذلك إذا أردنا أن نحلل ونناقش التغير الاجتماعى فى البنية الاجتماعية للوطن العربى ، سوف نواجه بالإضافة لنقص المعلومات ، بتباين واضح فى تأثير العوامل المحدثة للتغير ، ومدى إستجابة البنية الاجتماعية لها من فترة تاريخية لأخرى . فعلى سبيل المثال ، يمكن القول إن بنية المجتمع فى الوطن العربى فترة الفتوحات الإسلامية وما بعدها لم تكن بطبيعتها تسهل عملية التغير (كوستيللو ، ١٩٨١ : ٣٩٨) . بينما فى ظل المرحلة الحديثة التى تشهد تطورات متلاحقة وسريعة فى مجالات العلم والثقافة وبفعل الموارد المالية الهائلة من جراء ظهور النفط قد يجعل البنية الاجتماعية أكثر استجابة للتغير الاجتماعى . ولذلك نقول إنه يصعب وضع معايير لقياس أو تحليل التغير الاجتماعى مالم نتوقف عند فترة زمنية معينة ، ثم نختار من بين مجالات التغير أكثرها وضوحًا وتأثيراً فى النظام العربى الجديد .

وإذا جاز لنا أن نختار الفترة الملائمة لدراسة أهم مظاهر التغير الاجتماعى فى الوطن العربى ، فيتعين علينا أن نقسم مراحل التغير إلى ثلاث مراحل افتراضية وفقا للتباين فى مستويات التغير وعمق تأثيره ومعدله بفعل عوامل رئيسية محدثة له والمراحل الثلاث هى :

١ – مرحلة ما قبل ظهور الإسلام والفتوحات الإسلامية .

٢ – مرحلة الفتوحات الإسلامية حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى.

٣ – المرحلة التى تبدأ من منتصف القرن التاسع عشر حتى السنوات الحالية.

وسوف نحاول فى هذا الفصل التركيز على دراسة أهم مظاهر التغير الاجتماعى خلال المرحلة الثالثة لأهميتها ولتوفر مزيد من المعلومات حولها قياسا بالمرحلتين السابقتين .

إستناداً إلى ما سبق رأينا أن نقسم مناقشة التغير الاجتماعى فى الوطن العربى إلى :

١ – بدايات التغير الاجتماعى وأهم مظاهرة فى الوطن العربى .

٢ – عوامل التغير الاجتماعى فى الوطن العربى .

٣ – التغير الاجتماعى فى كل من مصر ودول الخليج العربى .

أولا : بدايات التغير الاجتماعى ومظاهره فى الوطن العربى

يمكن أن نحدد نقطة البدء فى إحداث التغير المؤثر سياسيا واقتصاديا وثقافيا فى البنية الاجتماعية للوطن العربى ، بالاصطدام الذى وقع بين العرب والغرب بفعل ثلاث قوى هى حضارة الاندلس العربية ، والحروب الصليبية ، وطريق التجارة ، ثم ماتلى ذلك فى عام ١٨٤٠ م عندما شكلت الدول الغربية الكبرى وقتئذ حلفاً خماسيا لمواجهة القوة التى أسسها محمد على فى مصر ثم امتدت إلى اليمن وشرقًا حتى الخليج وشمالاً حتى بلغت نصيبين . (نعيم اليافى ، ١٩٩٣ : ٢٩ ، ٣٣) .

ففى المجال السياسى ، عندما ظهرت الدعوة للقومية العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان الغرب فى ذروة ثورته الصناعية والرأسمالية بعد استكمال ثورتيه السياسية والاجتماعية خلال قرن سابق . لذلك واجهت الدعوة هجوما من قبل الاستعمار الغربى مما اعاق نضجها وتطورها . وبين عامى ١٨٣٠ ، ١٩٢٠ وقع الوطن العربى فى قبضة الاستعمار ، وقد ترتب على ذلك تشوه فى البنية الاجتماعية – الاقتصادية للوطن العربى تمثل فى الآتى :

١ – نشوء مؤسسات وقوى اجتماعية قطرية تقوم على خدمة أهداف المستعمر الغربى (مجدى حماد ، ١٩٨٩ : ٩٧) .

٢ – تبعية الاقتصاد العربى وتوجهه لخدمة المطامع الاقتصادية الاستعمارية كأن تحولت الاسواق العربية إلى منافذ لبيع وترويج السلع الصناعية الغربية جيدة الصنع رخيصة الثمن قياسا بالمنتجات الصناعية العربية التى كانت تعتمد على التصنيع الحرفى . إضافة إلى سعى الاستعمار لتخصيص بعض الدول العربية فى إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى الدول الغربية المهيمنة مثال ذل تخصيص مصر لإنتاج القطن – الثورة الرئيسية لها وقتئذ – وتصديره خاماً إلى انجلترا لغزله ونسجه وإعادة تصديره لمصر على هيئة ملابس ومنسوجات مصنعة.

٣ - ابتداء من محاولات الرد العربى على خطط الإستعمار الغربى الرامية للتفتيت والتجزئة السياسية للكيان العربى ، ظهرت طبقة عربيه بادرت إلى تحمل مسئولية النضال القومى العربى ونادت بالاستقلال وكانت الطبقة من الأعيان البرجوزايين التى سعت إلى إحتلال مواقع السلطة السياسية التى تركها الإستعمار بغية حماية مصالحها الذاتية (مجدى حماد ، ١٩٨٩ : ٩٤) .

٤ - إجهاض محاولات التكامل الاقليمى فى الوطن العربى من خلال خلق انظمة سياسية متنوعة ومتباينة فى عوامل نشأتها أو تبعيتها للاستعمار الغربى . فعندما استطاع العمل القومى العربى خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين تجاوز عوامل التجزئة الجغرافية السياسية أن ينجز عملاً وحدوياً عربياً كان متفاوتاً من حيث النجاح والإخفاق (مثال ذلك وحدة مصر وسوريا ، ووحدة مصر وسوريا وليبيا ، وصيغة العمل الوحدوى بين مصر والسوادن) فما لبث هذا العمل القومى أن أجهض بفعل الخطط الاستعمارية الغربية . ومما يجدر التأكيد عليه أن محاولات التكامل الاقليمى والوحدة بين الدول العربية قد أحدثت تغيرات اقتصادية جدرية تركت بصماتها على الحياة الاجتماعية - الاقتصادية للدول العربية مثال ذلك سوريا بوحدتها مع مصر رغم انفصال عرى الوحدة خريف عام ١٩٦١ (أحمد أحمد ، ١٩٨٩ : ٥٦) .

من المنظور الثقافى ، يمكن القول إن نشأة التباين القومى والدينى فى الحياة العربية اقترنت بالغزو الأوربى للوطن العربى عقب الاصطدام بين الحضارتين الغربية والعربية الإسلامية . . فقد كان من آثار الاصطدام ، بداية تغلغل بعض الأراء الغربية فى الوطن العربى (أحمد الدجانى ، ١٩٨٩ : ٣٠) . وعشية الهيمنه الغربية على الوطن العربى عقب الحرب العالمية الأولى ، ازداد تغلغل الفكر الليبرالى الغربى مع فرض أنظمة غربية بشكل أو بآخر . وتعتبر فترة الاستعمار بمثابة تحدى يهدد وحدة الوطن العربى التى حافظ الإسلام عليها طيلة ستة قرون . وانتهت فترة التحدى وبسط النفوذ الغربى الاستعمارى دون أن يكون للحركة العربية وجهة اجتماعية اقتصادية واضحة . كما حدث تراجع - على المستوى

العربى – من وضوح الرؤية حول العلاقة بين العروبة والإسلام ، وإلى إحداث ازدواجية فى النظام العربى بيد أن مؤشرات الأحداث الجارية فى الوطن العربى على إمتداد نصف قرن تشير إلى تقليل الفجوة فى الفكر بين التيارين القومى والدينى مع الحاجة اليهما . ولعل من أبرز المدارس القومية فى الوطن العربى كانت ثورة ٢٣ يوليو على مدى عقدى الخمسينيات والستينيات فى مصر ، ثم إمتداد تأثيرها فى شرق الوطن العربى وغربه ، وقد اتخذت هذه المدرسة موقفا إيجابيا من القيم الروحية ثم مدرسة المغرب العربى ابان النضال من أجل استقلال المغرب العربى الكبير ، ومدرسة الجزيرة العربية . وقد أدى التفاعل بين الإتجاهين الفكريين إلى نتائج اجتماعية اقتصادية وثقافية أهمها فشل التغريب كطريقة لتحديث الوطن العربى (أحمد الدجانى ، ١٩٨٩ : ٣٤ – ٣٦) .

من المنظور الاجتماعى ، استناداً لمعطيات الحوداث الجارية فى الوطن العربى منذ القرن التاسع عشر حتى الآن – يمكن القول إن التغير فى البنية الاجتماعية الاقتصادية يرتبط ارتباطا قويا بالظروف السياسية . ترجع التحولات العميقة فى البنية الاجتماعية العربية بعامة إلى أربعة موجات عنيفة التأثير هى الاستعمار الغربى ، العلم والتكنولوجيا الحديثة ، النضال الوطنى والقومى من أجل التحرر والاستقلال وحديثًا ظاهرة النفط ، فمن جراء المؤثرات الأربعة قد نجد أن النظام الاجتماعى التقليدى – قبل عملية التحديث – يشهد اختفاء سمة أو أكثر من سماته الأساسية ثم يتولد عن تلك العملية نظام عربى جديد له سمات جديدة يتعايش ويتفاعل فى الوقت ذاته مع بقايا النظام العربى التقليدى . ومن جراء التفاعل بينها أصبح الوطن العربى – ولايزال – فى حالة دائمة من التحول والتغير الاجتماعى منذ اوائل القرن التاسع عشر . وفى ظل الأحداث السياسية والعسكرية التى شهدها الوطن العربى خلال العقود الثلاثة الماضية وحتى عام ١٩٩٠ عندما حدث غزو العراق للكويت ، كان النفط المحرك الأساسى للنظام العربى الجديد . حيث يسهم النفط فى إطلاق عقال العديد من القوى الظاهرة والكامنة فى الوطن العربى . وهى قوى التغير الذى نشهده اليوم على مختلف الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى مختلف المستويات الدولية والاقليمية حتى على مستوى الفرد العربى .

من المنظور الاقتصادى ، وخلال القرن التاسع عشر ، حدث تغير واضح فى البناء الاقتصادى فى الوطن العربى ، تمثل فى التحول من اقتصاد قائم على الاكتفاء الذاتى فى متطلبات المعيشة إلى اقتصاد موجه للتصدير ومرتبطاً بالاقتصاد الصناعى فى دول الغرب الاستعمارية . كما كان الاعتماد الاقتصادى الكبير على تنمية الموارد الزراعية . لذلك اتسعت رقعة الاراضى الزراعية بظهور قوانين تنظيم الرى ، كما حدث فى سوريا والعراق ، أو ببناء مشروعات جديدةً للرى كما حدث فى مصر . وقد شاع نظام الزراعة من أجل البيع النقدى وأدخلت عليه تحسينات كبيرة .

وفى مجال التصنيع فبدءا من النهضة الصناعية التى قام بها محمد على فى مصر ، وتدهورها فيما بعد فى ظل الاحتلال البريطانى ، بذلت محاولات جادة فى مجال التنمية الصناعية من جانب بعض المصريين كأول بادرة فى الوطن العربى . وقد عانت فئة الحرفيين الوطنيين فى الوطن العربى اجتماعيا واقتصاديا من عملية استيراد البضائع المصنعة من اوربا التى أغرقت بها الأسواق العربية . وقد أسهم رأس المال الأوربى إلى جانب رأس المال الوطنى فى توفير متطلبات البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية . كما كانت غالبية عمليات التمويل والتجارة خلال فترة الاستعمار الغربى للوطن العربى فى أيدى رجال الأعمال الاجانب .

ومما يجدر الإشارة إليه أن إحداث تغيير فى البنية التصنيعية التقليدية التى كانت سائدة فى الوطن العربى ، صاحبه تغير مناظر فى البنية الإدارية والبنية الاجتماعية . وظهرت طبقات اجتماعية جديدة لاسيما فى مصر . وتأثرت شرائح البدو الرحل فى الوطن العربى بظهور التجارة مع أوربا ، إضافة إلى نمو السوق وظهور مدن صغيرة جديدة بينما تدهورت مدن رئيسية على إثر تدهور الصناعات الحرفية الموجودة بها .

على مستوى البنية الاجتماعية والعلاقات الأسرية ، بدأت مجتمعات القرية تفقد وظائفها كأجهزة عامة أو جماعية ، كما تغيرت أنماط الحياة التقليدية فى المجتمع الاستيطانى بنوعيه الريفى والحضرى .

وخلال المراحل الأولى للتحديث فى الوطن العربى ، التى تزعمها محمد على فترة حكمه لمصر ، شهدت علاقات السوق المحلية المعنية بالتصدير نمواً كبيرا على الصعيدين القومى والعالمى ، وأصبحت النقود هى الوسيلة العالمية للتبادل . وقد واكب هذا التغير من المنظور الإيكولوجى ، تحول فى أنماط الموقع والحجم والبنية الداخلية للمدن القائمة بالفعل حتى يمكنها الاستجابة لمتطلبات التصدير ومع ذلك ظل معدل النمو الحضرى الكلى بطيئا (كوستيللو ، ١٩٨١ : ١١٢ - ١١٧) .

ثانياً : عوامل التغير الاجتماعى فى الوطن العربى

عندما نتفحص تراث العلوم الاجتماعية الخاص بعمليات التغير الاجتماعى والعوامل المحدثة له ، سوف نجد أن النظريات الحتمية ترجع التغير لعامل بعينه دون آخر . بينما نجد أن وجهة النظر الحديثة - والتى نتفق معها - تأخذ بتعدد العوامل وتداخلها فى إحداث التغير الاجتماعى . كما يقدم لنا علماء العلوم الاجتماعية العديد من عوامل التغير الاجتماعى وتصنيفاتها إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية نظرا لإختلاف الظروف والمجتمعات الإنسانية . كما تختلف العوامل فيما بينها من حيث مدى وعمق ومعدل تأثيرها النسبى بين مجتمع انسانى وآخر ، بل وفى داخل المجتمع الواحد . فقد يهيمن عامل بعينه (أو أكثر) على باقى العوامل فى مجتمع ما بينما لا يهيمن العامل ذاته أو يختفى فى مجتمع آخر . فلكل مجتمع خصوصيته ولكل منطقة تضم مجموعة مجتمعات متماثلة فى الخصائص النوعية خصوصية تتميز بها أيضا . فعلى سبيل المثال ، عندما عرضنا فى الفصل الثالث للعمليات الثلاث للتغير الاجتماعى وهى التحديث والتحضر والتصنيع فى المجتمع الغربى ، برزت لنا عوامل معينة فى إحداث التغير كالثورة الصناعية والاكتشافات العلمية والتطور التقنى . ونكاد نؤكد على أن التحضر الغربى وثيق الصلة بالتصنيع وتطوره . أما فى الوطن العربى يصعب القول بوجود علاقة وثيقة بين التحضر والتصنيع لأن المنطقة العربية - كما ذكرنا سابقا - كانت مهد التحضر قبل ظهور التصنيع فى أورباً بقرون عديدة . كما يمثل عامل النفط أكثر العوامل هيمنة فى إحداث التغير الاجتماعى فى الوقت الراهن داخل الوطن العربى وبخاصة فى مجتمعات الخليج العربية .

إذا قلنا إن التغير الاجتماعى لا يتصف بالبساطة والنمطية فضلا عن اتصافه بالنسبية والاستمرارية ، فقد يصعب إن لم يكن خطأ من جانبنا أن نرجع التغير إلى حتمية تأثير العامل الفردى مثل العامل الجغرافى أو المصالح الاقتصادية أو السياسية بل نقول إن حدوث التغير الاجتماعى يرجع لمحصلة تأثير مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها . ولغرض التحليل العلمى ، سوف نعرض لعدد من العوامل التى تحدث التغير الاجتماعى فى الوطن العربى .

العامل الدينى

أولت الشريعة الإسلامية عملية التغير الاجتماعى اهتمامًا كبيراً . فحتمية التغير فى الإسلام حقيقة معترف بها عندما يربط تغيير المجتمع بتغيير الأنفس حيث يجعل حدوث الأول رهناً بحدوث الثانى . كما جعل الإسلام التربية فى منهجه شرطاً مسبقًا وقوة فاعلة أساسية فى الوقت ذاته لتغير المجتمع . وتجىء رؤية الإسلام لقضية التغير شاملة عندما نظر إلى معترك الحياة الاجتماعية ، وصنفها إلى جانبين أساسيين : أولهما ثابت لا يخضع للتغيير ؛ وثانيهما متغير بحسب مقتضيات المصلحة زماناً أو مكاناً أو حالاً ، (سيف الإسلام مطر ، ١٩٨٦ : ٢١ ، ٢٢) وقامت الرؤية على افكار عليا تهدف إلى إصلاح المجتمع وتطوره للأفضل .

ففى مجال التغير الاجتماعى ، تختلف الرؤية الإسلامية عن رؤية الغرب لنشأة الجماعة الإنسانية ، وتطورها ، ووظيفتها . فيرى الإسلام أن الجماعة لم توجد كاملة ودفعة واحدة ولم يخلق الفرد بمفرده وإنما خلق منه زوجه . وأنه لا يوجد تناقض صارخ بين الأفراد بل توجد وحدة بين الأطراف وإن بدى كل طرف منها مناقض للآخر فى ظاهره . فالفرد ليس شراً أو أنانياً مطلقاً كما أنه ليس فضيلة تامة . وفى هذا الصدد تناقض رؤية الإسلام ماذهب إليه مفكرى الغرب مثل هوبز ، ولوك ، وروسو وغيرهم من أصحاب نظرية العقد الاجتماعى التى تذهب لافتراض حالة الفطرة باعتبارها الأصل المنشأ للجماعات الإنسانية وكون المصلحة الذاتية هى المحرك الاساسى للسلوك الإنسانى .

ويرفض الإسلام الأفكار الغربية القائلة بأن الجماعة أسمى من الفرد وأعلى

منه أخلاقيا ، وأن المجتمع – على حالته الراهنة – هو أفضل صورة ممكنة ، وأن الجماعة تمتلك من العوامل التي تجعلها تتغير تدريجيا . على النقيض تماما ، يرى الإسلام أن الجماعة تمثل قوة تكميلية للأفراد ، كما أنها ليست أسمى منهم ، ولا يكون المجتمع مثاليًا إلا باتباع المنهج الإلهي . ويكون للأفراد الحق في إحداث التغيير للجماعة إذا ما أنحرفت عن وظيفتها الأساسية حتى تستعيد صورتها الصحيحة (سيف الإسلام مطر ، ١٩٨٦ : ٢٣ ، ٥٠) .

من المنظور الاقتصادي ، يسلك الإسلام منهجًا متفرداً في تنظيم الملكية الإسلام للملكيه العامة والخاصة من خلال تحديد ثلاث وظائف لها هي :

١ – تحقيق تنمية المجتمع وتقدمه بالمشاركة مع الأفراد .

٢ – تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة على مستوى الجيل الواحد ثم العمل على تحقيق التوازن في الأجيال اللاحقة .

٣ – تلبية كافة متطلبات التضامن الاجتماعي .

ولما كان تحقيق الوظائف الثلاث تستلزم توزيع الثروات والدخول على أساس موضوعي ، فقد جعل العمل الوسيلة الرئيسية للتملك ، إضافة لوسيلتين أخريتين هما : الميراث والوصية .

ويقدس الإسلام العمل ويجعله مصدر التغير والتطور للمجتمع . وتضح ذلك في تفسيرات الشريعة الإسلامية لعوامل الإنتاج الثلاثة المعروفة وهي العمل ، ورأس المال ، والأرض . في الوقت ذاته يتفوق الإسلام في تفسيراته لهذه العوامل على الأفكار الغربية . فبينما تقسم النظريات الغربية عوامل الإنتاج إلى عمل ، ورأس مال ، وتجعل الأرض ضمن عنصر رأس المال ، والتنظيم ضمن عنصر العمل وتجعلهما على درجة واحدة وتعاملهما معاملة واحدة من حيث توزيع الناتج وشكل المشاركة ، فإن الإسلام يرى ضرورة الاختلاف بين العوامل الثلاثة من حيث الجوهر والشكل معا ، وجعل العمل في أعلى درجة من العاملين السابقين . ولكي يتحقق أقصى طاقة انتاجية ممكنة بما يحقق تنمية المجتمع وتطوره يلزم الإسلام ضرورة وجود ثلاثة عناصر اقتصادية هي :

١ – دفع جميع عوامل الإنتاج إلى العمل فى خدمة المجتمع .

٢ – إعطاء أكبر انطلاقة ممكنة أمام عنصر العمل فى النشاط الاقتصادى .

٣ – فرض القيود المنظمة لنشاط العوامل الثلاثة (رفعت العوضى ، ١٤١٠ هـ : ٥٨ – ٦٥) .

من أهم مظاهرالتغير الاجتماعى الذى أحدثه الإسلام فى الوطن العربى : ,

١ – توحيد شبه الجزيرة للعرب والمسلمين دينيا وسياسيا فى أمة واحدة . فقد تحقق للعرب بالإسلام معنى شامل لوعيهم بأنهم أمة واحدة ، ولغة واحدة ، ورسالة تاريخية ووجهة واحدة . وكون المسلمين أمة واحدة لا يعنى محو الإقليمية أو القومية . إذ يؤيد الإسلام قيام الإقليمية فى ظل الوحدة الإسلامية (محمد مفتى ، وسامى الوكيل ، ١٩٩٢ : ١١٠) .

٢ – تحرير العرب من التبعية الخارجية والطغيان الداخلى ، كما وحدهم فكريا وروحيا واجتماعيا ، وحملهم رسالة خالده جعلتهم يرتقون إلى قمة الحضارة فى عصرهم . كما أصبح الإسلام للعرب مصدر وجودهم ، كما كان أداة تطور للأمم المسلمة غير العربية . (توفيق مرعى ، ١٩٨٥ : ٨٥) .

٣ – تصدى الإسلام لمحاولات التجزئة التى تعرض لها المجتمع العربى من جراء إذكاء روح الاقليمية بين بلدانه . كما تأكدت العلاقة العضوية بين الاسلامية والعربية (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٠ – ٦١) .

٤ – نشر الطمأنينة والسلام على أيدى العرب فى ربوع العراق والشام ومصر وشمال افريقيا بعد انقاذهم من ربقة الاستعباد ونير الاستعمار الفارسى والبيزنطى (على عبد القادر ، ١٩٨٧ : ٢٦٦) .

٥ – توحيد الثقافة العربية وأصبحت انعكاساً للثقافة الإسلامية التى تتميز بكونها ثقافة محررة توقظ الوعى لدى الشعوب ، وتغذيها بقيم اخلاقية حميدة ، وفلسفة جديدة فى مجالات الحياة والاجتماع . (على عبد القادر ، ١٩٨٧ : ٢٦٩ ، عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٢) .

٦ – الحث على التواصل الثقافى وازدهار الحركة الفكرية وإقبال العرب على

تفهم الثقافات القديمة وتأثرهم بها فنقلوا عنها وأضافوا اليها . واستطاعت الجهود العربية هضم تلك الثقافات وطبعها بطابع عربى واضح .

٧ – تنظيم شؤون الأسرة العربية وجعلها تتبوأ مكان الصدارة بالنسبة للجماعات والأنساق الفرعية داخل المجتمع (محمد مفتى وسامى الوكيل ، ١٤١٠ هـ : ٨٣) .

٨ – تدفق موجات الهجرة على إمتداد الوطن العربى عقب نشر الطمأنينة والسلام . حيث اختلطت الشعوب العربية بالمصاهرة والزواج . كما انتقلت القبائل العربية من قطر عربى لآخر دون قيود سياسية أو حدودية اقليمية . وشكلت المناطق التى انتشرت فيها الإسلام إبان القرن الثالث الهجرى مجتمعًا مترابطاً من الناحية السياسية استمر لأكثر من ستة قرون . (على عبد القادر ، ١٩٨٧ : ٢٦٧) .

٩ – تحول حواضر البلاد العربية إلى عنابر للفكر والنبوغ العربى ومورداً حيًا للثقافة العربية بكافة مظاهرها ، فضلا عن كون الحواضر مراكز لحركة النقل والترجمات (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦١) .

العامل الجغرافى

لو حاولنا استقراء ما يسجله تاريخ الوطن العربى فى مجال التغير الاجتماعى ، سوف نجد أن العامل الجغرافى يلعب دوراً حيوياً فى تحديد ملامح عمليات التغير وأنماطه وتداعياته السلبية والإيجابية على النظام العربى ككل . ولأهمية الموقع الجغرافى سوف نعرض فيما يلى بعضًا من مظاهر التغير الاجتماعى التى يحدثها .

١ – سهولة الإتصال الثقافى مع بلدان غير عربية وتنوع السلالات البشرية الأصلية فى الوطن العربى . إن الموقع الجغرافى الهام للوطن العربى جعله –قديماً –منطقة إتصال وجبهة التقاء مؤثرات سلالية أخرى كالمؤثرات الأرمينية والنوردية فى الشمال والزنجية فى الجنوب من جراء الهجرات القديمة إلى الوطن العربى ، واختلاط المهاجرين مع العرب . وقد أدى ذلك إلى ظهور الصفات المغولية فى الجهات الساحلية الجنوبية من الوطن

العربى وبخاصة فى سكان وادى حضر موت نتيجة اتصالهم بإقليم الملايو وجزائر الهند الشرقية خلال الفترات الأولى لإنتشار الثقافة الإسلامية ومن خلال الهجرات التى تلت ذلك فيما بعد من صحراء الجزيرة العربية إلى كل من الشام والعراق ومصر وشمال افريقيا . من ثم حدث مزيد من التقارب فى الملامح والمميزات الجنسية ، كما حدث تغير فى المحتوى الثقافى الاجتماعى أدى – فى المدى البعيد – إلى تحقيق الوحدة العربية (نورى البرازى ، ١٩٨٧ : ١٤٧ ، ١٤٨) ، التى استمرت زهاء ستة قرون بفضل الإسلام .

٢ – الإسهام فى تطوير العلاقات المكانية والتجارية والاجتماعية والحضارية بين دول الوطن العربى مما كان له أكبر الأثر فى وحدته (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٩٢) .

٣ – الإسهام فى ظهور وازدهار موانىء عربية هامة قامت بدور كبير فى التاريخ البشرى (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٤) . وتعتبر مدن جبيل وصور وصيدا فى العهد الفينيقى وأنطاكية واللاذقية (محمد ابو عيانه ، ١٩٨٧ : ٢٤١) والأسكندرية فى العصر الرومانى أمثلة لإزدهار المدن بفعل الموقع الجغرافى الاستراتيجى للوطن العربى .

٤ – ظهور موانىء عربية إستراتيجية ساعدت على ترحال الملاحين العرب ودعاة الإسلام لنشر ثقافته فى آسيا وافريقيا وأوربا . ويعتبر العرب أول من أقاموا علاقات مباشرة مع الصين ومنطقة شرق افريقيا . (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٥) .

٥ – اشتغال معظم سكان الوطن العربى بالتجارة والتبادل التجارى مع البلدان غير العربية المطلة على المنافذ المائية الثلاثة الهامة على حدود الوطن العربى (نورى البرازى ، ١٩٨٧ : ١٦٦) .

٦ – جعل الوطن العربى مطمعاً للغزاة والمستعمرين منذ القدم . وحديثاً لاتزال تتهدده الاطماع وتتنافس فى سبيل السيطرة عليه قوى خارجية . قديما ، كان الموقع الحيوى للوطن العربى مطمعاً للبابليين ، والآشوريين ،

والفينيقيين ، والرومان ، والفرس وغيرهم . وحديثا كان – ولايزال – الوطن العربى مطمعا للمستعمرين من دول الغرب بخاصة انجلترا وفرنسا وايطاليا . وغنى عن البيان ، أن نذكر محاولات هتلر للاستيلاء على مصر حتى يستطيع ضرب الحلفاء ووقف تقدمهم . كما كانت دول الحلفاء من جانبها تعتبر الوطن العربى محوراً أساسياً ومؤثراً فى سير عملياتها العسكرية . (عبد الرحمن خليفة ، ١٩٨٥ : ٦٥) . وقد أحدث الاستعمار الغربى تحولات كبيرة اجتماعية واقتصادية وثقافية فى الوطن العربى . ومن خلال الهيمنة الغربية فى الوقت الراهن على نظام الاقتصاد العالمى ومحاولة إحكام الطوق على الثروات الطبيعية للعالم النامى وبخاصة فى الوطن العربى يتخذ التغير الاجتماعى لبلدانه أبعاداً جديدة ومتباينة من حيث مدى وعمق ومعدل التغير .

ايضا تؤثر طبيعة سطح الوطن العربى التضاريسية ومناخه فى إحداث تغيرات اجتماعية ، نذكر منها على سبيل المثال – لا الحصر – مايلى :

١ – سهولة الإتصال والانتقال البينى من دولة عربية لأخرى . وقد ادى ذلك إلى وحدة المجتمع العربى .

٢ – عدم وجود حواجز طبيعية فاصلة مع توفر مقومات الارتباط المكانى والتواصل على أرض منبسطة يحقق وحدة إستراتيجية ومصالح مشتركة بين الدول العربية المتجاورة فى مناطق ذات تضاريس متماثلة . فمثلا يعد العامل الجغرافى أهم مقومات الروابط التاريخية بين مصر والسودان حيث لا توجد فواصل طبيعية بينهما ، كما يرتبطان معا بنهر النيل . ويؤدى توافر مقومات الارتباط المكانى ، وجغرافية الأرض المنبسطة ، وعدم وجود حواجز طبيعية ، والمواقع المطلة على مسطحات مائية تمتد من الخليج إلى بحر العرب إلى البحر الأحمر ، فى تكوين وحدة جغرافية وإسترتيجية واحدة ، ومخاوف مشتركة تدفعها للتجمع والوحدة . وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجى مثالاً حياً وشاهداً على هذا فى الوقت الراهن (محسن عوض ، ١٩٨٩ : ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٧) .

٣ - التباين فى الكثافة السكانية وهجرة السكان بين السهول الساحلية والجبال والصحارى على مستوى الوطن العربى . حيث تتصف السهول الساحلية والنهرية فى الوطن العربى بالموقع الجغرافى المتميز . إذ توجد بها الثغور والموانىء التجارية ، وتتصف السهول بخصوبة الارض وتوفر موارد المياه .

وتعد هذه الامتيازات حافزاً قوياً لهجرة السكان اليها والاستيطان بها وترتفع الكثافة السكانية فى السهول الواقعة فى الجانب الغربى للوطن العربى فتصل إلى ٨٠ نسمةً فى الكيلو متر المربع . وفى جمهورية مصر العربية - كمثال - يتركز حوالى (٩٦ ٪) من السكان فى الدلتا والوادى اللتين تشكلان أقل من (٤ ٪) من المساحة الكلية للبلاد . على الجانب الآخر ، تقل الكثافة السكانية فى المناطق الصحراوية بشكل ملحوظ مقارنة بالسهول . كما تتصف الكثافة السكانية فى الصحارى بالتخلخل أو الانعدام فى بعض المناطق (نورى البرازى ، ١٩٨٧ : ١٥٤ ، ١٥٥) .

٤ - وجود فروق واضحة فى نوعية الحياة الاقتصادية ، والمستوى المعيشى بين المقيمين فى السهول ، وغيرهم من المقيمين بالجبال والصحارى . كما تزداد موجات الهجرة الداخلية للبدو نحو المناطق الحضرية . كماتتخذ عمليات التوطين الحالية أشكالاً متباينة داخل الوطن العربى . فهناك التوطين الزراعى والمختلط كما يحدث فى السودان والصومال . وهناك التوطين الصناعى أو الخدمى للبدو كما هو الحال فى دول الخليج العربية (محيى الدين صابر ، ١٩٨٩ : ٢٩)

العامل السياسى - العسكرى ، (خارجيا وداخليا)

يأتى العامل السياسى فى مقدمة العوامل ذات الحساسية الفائقة لما يحدثه فى المجتمع من تغيرات ومشكلات اجتماعية واقتصادية . إذ يعتمد بقاء أو زوال النظام السياسى على مدى قدرته ومعدل سرعته فى مواجهة المشكلات أو المستجدات على مستوى المجتمع . وما يعنينا الحديث عنه في هذا المجال أن نناقش بإيجاز مظاهر التغير الاجتماعى المواكب لتقلبات العامل السياسى - العسكرى فى الوطن العربى بفعل المؤثرات الخارجية ، والحروب وحركات التحرر الشعبية ، في مواجهة الاستعمار الأوربى للمنطقة العربية ثم استقلالها وماتواجهه حالياً من مستجدات سياسية واقتصادية .

بعد نجاح الاستعمار الغربى فى إلغاء الخلافة الإسلامية رسميا عام ١٩٢٤ ، تدخل بشكل مباشر فى حكم البلدان العربية ، كما تدخل فى شؤونها الداخلية والخارجية وفى أساليب إدارتها وتشريعاتها ومناهج التربية المطبقة بداخلها . ونجم عن هذا تشوهات واضحة فى البنية الاجتماعية الاقتصادية للوطن العربى الذى أصبح يتصف بما نراه عليه اليوم من تجزئة جغرافية سياسية (جيوبولوتيكيه) ، تتمثل فى التفاوت من حيث نظم الحكم السائدة ، والمساحة ، وحجم السكان ، والثروات القطرية ، والتكوينات الاجتماعية ، والمستويات التعليمية والتقنية (مجدى حماد ، ١٩٨٩ : ٩٧ ، ٩٨) . وأدت تجزأة الوطن العربى ، وإجهاض فكرة القومية العربية ، وقيام الدول القطرية إلى إبطاء حركة الانتقال على صعيد الوطن العربى خلال النصف الأول من القرن الحالى (عصام نعمان ، ١٩٩١ : ١٦٠) .

وإستمراراً في تنفيذ المخطط الاستعمارى الغربى ، بعد تجزأة الوطن العربى وقيام نظم حاكمه سياسية عربية متباينة، يسعى الاستعمار جاهداً للحيلولة دون قيام حركة عربية نهضوية صناعية واقتصادية تمكن الوطن العربى من التخلص من هيمنة الرأسمالية الغربية . ولانستطيع إنكار نجاح الغرب الرأسمالى فى تحقيق غايته ضد الوطن العربى لاسيما بعد انهيار الإتحاد السوفيتى وقيام النظام الاقتصادى العالمى الجديد . (مجدى حماد ، ١٩٨٩ : ٩٨) . وكي يكتمل المخطط الغربي ضد المنطقة العربية ، حاولت القوى الخارجية ضمان عدم وحدة الوطن العربى من خلال زعزعة استقراره وأمنه ، فسعت خلال فترة استعمارها للوطن العربي ، إلي إقامة وطن قومى للصهاينة فى فلسطين . وقد أدى إنشاء دولة اسرائيل إلى إحداث تحولات كبيرة فى أنماط الهجرة الفلسطينية وإتصافها بالهجرة الإجبارية صوب الدول العربية المجاورة لفلسطين كدول الخليج العربية .

بإيجاز نقول إن من أهم مظاهر التغير الاجتماعى ، الذى واكب الاختراق الاستعمارى للوطن العربى ، ما يلى :

١ - حدوث صراعات اجتماعية وسياسية عديدة أفضت إلى قيام انتفاضات شعبية وثورات وطنية إقليمية . وتعتبر ثورة عام ١٩٥٢ فى مصر مثالاً حياً لها . وكان حدوث الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار نتيجة لما أحدثه من هزات قوية فى بنية المجتمع العربى ووأد أية محاولة للنهوض

الصناعى على غرار ما حدث فى مصر من تدهور للبنية الصناعية التى أقامها محمد على خلال فترة الإحتلال البريطانى .

٢ – إضعاف عدة تكوينات قديمة وتقليدية كانت تشكل فئات اجتماعية متمايزة. واحداث تحولات فى البنية الاجتماعية العربية منها ظهور شرائح متوسطة جديدة ، وبداية تكوين نواة طبقة عاملة حديثة (سعيد بن سعيد ، ١٩٨٨ : ٣٣) .

٣ – إخضاع الوطن العربى للتقسيم الجغرافى السياسى حيث فرض الاستعمار خريطة سياسية مخالفة لواقع الوطن عبر تاريخه الطويل . وما يجدر الإشارة اليه فى هذا الصدد ، أن الاستعمار قصد عن عمد زرع فتيل بؤر توتر جغرافية سياسية عند رسم الخريطة السياسية للوطن العربى يمكن نزعه فى أى وقت بما يضمن دوام التوتر وعدم الاستقرار للمنطقة .

٤ – وضع مخطط طويل المدى لإجهاض النهضة التنموية الاقتصادية الاجتماعية من خلال إعاقة تطور قوى الإنتاج الوطنية وتشويه التطور الطبيعى للهياكل الاجتماعية الاقتصادية للوطن العربى . إضافة إلى تحول أقطار الوطن العربى إلى التخصص فى إنتاج المواد الأولية وتصديرها إلى الدول الغربية المهيمنة على النظام العالمى الجديد ، مع استقبال أسواق المنطقة العربية للسلع الغربية المصنعة ذات الجودة العالية مما يفقد الصناعة الوطنية الناشئة فى المنطقة القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية والمحلية على حد سواء .

عامل السكان :

يلعب عامل السكان دوراً هاماً ومستمراً فى إحداث التغير الاجتماعى على مختلف الأصعدة الحضرية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والأمنية . ولاتعتبر دراسة السكان فى الوطن العربى من الموضوعات التى يسهل مناقشتها لأنها معقدة ومتعددة الجوانب ويمكن تناولها وتحليلها من مداخل مختلفة .

ويمكن تفهم مدى وعمق وإتجاه التغير الاجتماعى الذى يحدثه عامل السكان من خلال اعطاء نبذة مختصرة فيما يلى عن أهم خصائصة فى الوطن

العربى :

١ - وجود فروق كبيرة فى الحجم السكانى بين دولة عربية وأخرى . وإذا ارتبطت الفروق بالتباين الكبير فى الموارد الطبيعية والثروات المالية بين الأقطار العربية يمكن أن نتفهم مدى تأثير عامل السكان فى إحداث التغير الاجتماعى . فتشير إحصائيات السكان الصادرة من الأمم المتحدة إلى أن معدل الزيادة السكانية فى العالم العربى أعلى من كل مناطق العالم تقريبا . فبينما بلغ معدل الزيادة السكانية فى العالم العربى (٣ ٪) بلغت (١,٧ ٪) ، (٠,٦ ٪) فى العالم كله وفى العالم المتقدم خلال الفترة ما بين عامى ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وإذا استمرت الزيادة السكانية بهذا المعدل تقدر الاحصائيات عدد السنوات اللازمة لتضاعف السكان بثلاث وعشرين سنة للعالم العربى مقابل ٤٠ سنة ، ١١٦ سنة للعالم كله وللدول المتقدمة على التوالى (عبد الرحيم عمران ، ١٩٨٨ : ١٣١) .

٢ - تركز معظم سكان العالم العربى فى الفئات المبكرة من السن سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الوطن العربى ككل . فتشير احصائيات الأمم المتحدة عام ١٩٨٤ إلى وجود حوالى (٤٥ ٪) من سكان العالم العربى أقل من ١٥ سنة . وتمثل النسبة ، أعلى نسبة فى العالم حيث تساوى (٣٤ ٪) مقابل (٢٢ ٪) للبلدان المتقدمة ، (عبد الرحيم عمران ، ١٩٨٨ : ١٤٣ ، ١٤٤) . وتسهم تلك الخاصية فى تبيان عمق ومدى التغير الاجتماعى الناجم عن ارتفاع نسبة الإعالة فى ظل ندرة الموارد والثروات الطبيعية بالنسبة للدول العربية الفقيرة ، وصغر القاعدة الديموجرافية فى الدول العربية الغنية . وأوضح شاهد على هذا موجات الهجرة العربية - العربية ، والهجرة الدولية للبلاد العربية الغنية والتى تتخذ شكلين هما : (أ) هجرة فردية غير منظمة واحيانا غير شرعية ؛ (ب) هجرة منظمة تقوم بها الحكومات والشركات .

٣ - ضآلة مساهمة المرأة العربية فى سوق العمل الرسمى مما يزيد من عبء الإعالة ، إضافة إلى ازدياد الاعتماد على العمالة الوافدة لاسيما فى الدول العربية الغنية التى تتصف بصغر قاعدتها الديموجرافية . وأن ظاهرة تدفق

العمالة الأجنبية خليق بأن تحدث تغيرات فى الجوانب الثقافية والاجتماعية بالمنطقة العربية .

٤ – ارتفاع نسبة الأمية على مستوى المجتمع العربى من جراء ما عاناه من استعمار إمتد لقرون طويلة وبخاصة خلال فترة الاستعمار الأوربى . وقد أدى هذا سلباً إلى عدم توفر الحجم المطلوب وبالنوعية اللازمة من الكوادر الفنية والعلمية اللازمة لنهضة عربية تنموية . بيد أنه منذ بداية الستينيات ، بدأت الجهود العربية الجادة لمحو الأمية والنهوض بالتعليم والتدريب المهنى فى محاولة لتوفير الكوادر الفنية الوطنية كماً وكيفاً .

٥ – ارتفاع مستويات الخصوبة فى العالم العربى . حيث تعتبر من أعلى المستويات فى العالم (عبد الرحيم عمران ، ١٩٨٨ : ١٧٧) .

٦ – عدم اقتصار التفاوت أو الفروق فى حجم السكان بين دولة عربية وأخرى بل يوجد تفاوت داخل الدولة الواحدة . وعندما يرتبط هذا التفاوت بالطائفية تتولد صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية يكون تداعياتها بالغة التأثير على البنية الاجتماعية والنظام السياسى للدولة . وأوضح مثال لذلك مشكلة لبنان والحرب الأهلية بها وما أحدثته من تغيرات اجتماعية كبيرة . (عبد الرحيم عمران ، ١٩٨٨ : ١٥٧) .

نظراً لتعقد جوانب علاقة عامل السكان بالأنشطة المتعددة داخل المجتمع ، ومن ثم درجة تعقيد عملية التغير الاجتماعى وتداخلاتها ، سوف نقتصر فيما يلى على ذكر أهم مظاهر التغير الاجتماعى المصاحب للهجرة إلى الدول العربية النفطية :

(أ) بالنسبة لبلدان الاستقبال

١ – إعتماد معظم صنوف النشاط الاجتماعى – الاقتصادى على العمالة الوافدة . ويعني هذا أن مجال التنمية العربي يعتمد على مجهود مستأجر من خارج البلدان المستقبلة ويتصف بالتذبذب ، كما يخضع لمؤثرات اقتصادية واعتبارات سياسية متباينة .

٢ - سهولة استقدام العمالة من الخارج وبخاصة الأسيوية لرخص تكلفتها ، قد تؤدى إلى عزوف بعض مواطنى البلدان المستقبلة عن أداء كثير من الأعمال وبخاصة العمل الحرفى .

٣ - التركز الحضرى فى المدن الكبرى والعواصم حيث تتوفر فرص العمل والخدمات والمرافق العامة بأنواعها قياسا بباقى المناطق الأخرى داخل البلدان المستقبلة . يصاحب هذا التركز مشكلات اجتماعية وهيمنة حضرية وحدوث تخلخل واضح فى البنية الحضرية الكلية .

بالنسبة لبلدان الإرسال

١ - افتقار سوق العمل لكفاءات بشرية ماهرة كانت أول من هاجرت لبلدان الاستقبال ، سعياً وراء الأجور العالية .

٢ - عدم اكتساب المهاجرين خبرات فى مجال تخصصهم فى بلدان الاستقبال؛ لقبول معظم هؤلاء الاشتغال بأعمال لم يسبق لهم ممارستها . وهذا التحول فى النشاط المهنى له أضرار سلبية على البلد المرسل عقب عودة المهاجرين إليه .

٣ - تأنيث الأسرة لأن معظم المهاجرين من الذكور وأرباب الأسر سعياً وراء تحسين مستوى معيشتهم . ولاشك أن لهذا التحول فى محيط إدارة شؤون الأسرة اضراراً بالغة فى تنشئة الأطفال ورعاية شؤونهم ومتابعة أحوالهم .

٤ - انتشار ظاهرة الإفراط فى الاستهلاك سواء من جانب المهاجر لدى عودته أو من جانب أسرته فى معظم الأحوال (سعد الدين إبراهيم ،١٨٨٢ : ١٣٧) .

عامل الثروات الطبيعية (النفط بخاصة)

كما أوضحنا من خلال تناولنا للعوامل الجغرافية السياسية ، وكيف تحدث تحولات كبيرة فى بنية المجتمع العربى ، فإن الثروات الطبيعية الضخمة (المائية ، والمعدنية ، والجوفية) تسهم بدور كبير فى إحداث التغير الاجتماعى . وعلى مستوى الدول العربية النفطية ، يتخذ عمق ومدى التغير الاجتماعى الذى يحدث

بها من جراء النفط إتجاهات تأثيرية تمس جميع جوانب الحياة المادية وغير المادية على حد سواء . وإذا حاولنا رصد الاطوار التاريخية للتغير الاجتماعى فى الدول النفطية ، سوف نجد عوامل كثيرة تشترك فى إحداثه . إلا أن الذى لاخلاف حوله أن النفط وما يدره من ثروات مالية ضخمة يمثل أعظم العوامل الفاعلة فى تشكل عمليات التحديث والتحضر والتصنيع فى الدول العربية النفطية .

ثالثاً : مظاهر التغير الاجتماعى : حالة مصر

عندما نصف عملية التغير الاجتماعى بالاستمرارية والديناميُة ، يصبح تناولها بالدراسة فى بلد عريق مثل مصر من الموضوعات بالغة الصعوبة . فمنذ الفتح الإسلامى لمصر وما احدثه بها من تغيرات اجتماعية عميقة ، نرى أن كل حقبة تاريخية تتصف بمدى وعمق نسبى من التغير الاجتماعى بفعل محصلة تأثير عدة عوامل خارجية وداخلية تفرزها الظروف الاجتماعية ، السياسية ، والاقتصادية لكل فترة تاريخية مر بها المجتمع المصرى . كما نلاحظ أن قوة التأثير النسبى لكل عامل من عوامل التغير الاجتماعى ، تتباين من فترة تاريخية لأخرى . كما قد يختفى عامل معين أو أكثر ليحل محله عوامل جديدة . لذلك رأينا – من أجل تبسيط مناقشة التغير الاجتماعى فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن – أن نقسم هذه الفترة إلى أربع مراحل أساسية تتصف كل منها بمظاهر نوعية وعوامل قوية فى إحداث التغير الاجتماعى . وقبل أن نعرض لاهم مظاهر التغير الاجتماعى فى كل مرحلة ، نرى أن نتناول بايجاز الخلفية التاريخية للتغير الاجتماعى فى مصر .

شهدت مصر عبر تاريخها الطويل الكثير من الغزوات المتتالية التى حملت معها ثقافاتها الخاصة إلا أن شخصية الفرد المصري واسلوب حياته لم يعتريهما التغير الجذري والشامل . وهذه خصوصية هامة يجب أن نضعها نصب أعيننا ونحن نتناول مظاهر التغير الاجتماعى فى المراحل الأربع .

كان الهكسوس أول من قاموا بغزو مصر فى حوالى عام ١٦٠٠ قبل الميلاد، وما لبث المصريون أن تخلصوا منهم . ثم تعرضت مصر بعد ذلك لغزوات الأحباش ثم تلاهم الآشوريين ثم الفرس . وبعد فترة غزا مصر الأسكندر المقدونى،

فاليونانيون فالرومان ، فالبيزنطيون ، فالعرب ، فالاتراك ثم الالبانيون ، فالصليبيون الغربيون الممثلون بفرنسا وانجلترا التى أنتهى احتلالها لمصر مع بداية النصف الثانى من القرن العشرين الميلادى ,The American University) 1964 : 12) .

من جهة أخرى ، يمكن القول إن بداية التغير الاجتماعى العميق فى المجتمع المصرى ، كانت مع الفتح الإسلامى ودخول العرب المسلمين مصر فى عام ٦٤١ ميلادية . فسرعان ما انتشرت الدعوة الإسلامية فى ربوع البلاد ، وكان من أبرز التغيرات الاجتماعية التى صاحبتها مايلى .(Hanafy, 1976 : 11)

١ – انتشار اللغة العربية التى حلت محل اللغة القبطية .

٢ – تعديل نظم الزواج وقوانين الملكية بما يتفق مع مبادىء العقيدة الإسلامية .

٣ – إدخال نمط جديد من العلاقات الاجتماعية تقرها الشريعة الإسلامية بين أفراد المجتمع المصرى .

فى عام ١٧٩٨ ، غزت الحملة الفرنسية ، بقيادة نابليون بونابرت ، مصر وتم الجلاء عنها فى عام ١٨٠١ ورغم قصر تلك الفترة ، إلا أن المجتمع المصرى شهد خلالها تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية ملموسة من أهمها (اسماعيل هاشم ١٩٧٨ : ١٧٨ ، ١٧٩) :

١ – إنشاء بعض المصانع فى مصر لإنتاج البنادق والمنسوجات والجلود والصابون والورق .

٢ – تنظيم وتسهيل طرق النقل والمواصلات والجمارك بغية تنشيط حركة التجارة .

٣ – توزيع الاراضى الزراعية على الفلاحين للعناية بها وزيادة الإنتاجية مع إصلاح أنظمة الرى بهدف تحسين الإنتاج الزراعى اللازم للتصنيع .

٤ – إلغاء نظام الالتزام وإعطاء حق الملكية كاملا للفلاحين .

٥ – اكتشاف بعض الآثار المصرية العامة التى كانت بمثابة المفتاح الأساسى لفهم اللغة الهيروغليفية القديمة فيما بعد .

٦ – تنمية الروح الوطنية بطريقة غير مباشرة أو مقصودة .

عوامل ومظاهر التغير الاجتماعى خلال المرحلة الأولى (فترة حكم محمد على لمصر ١٨٠٥ – ١٨٤٩) .

كانت أول محاولة للتحديث على مستوى الوطن العربى ، تلك التى شهدتها مصر فى عهد محمد على الذى يراه عدد من علماء التاريخ أنه مؤسس مصر الحديثة .

ومن أهم عوامل التغير الاجتماعى خلال فترة حكم محمد على لمصر ما يلى (Hanafy, 1976 :12) :

١ – إدخال الثقافة الغربية إلى مصر من خلال الاستفادة بالخبرات الأوربية واستقدام الكثير من الغربيين وايفاد البعثات المصرية للدول الأوربية .

٢ – إقامة مشروعات صناعية استخدمت مستويات تقنية غير تقليدية فى عمليات الإنتاج .

٣ – إقامة قاعدة اقتصادية لوسائل الإنتاج والتوزيع تعتمد على زيادة رقعة الأراضى الزراعية ، إلى جانب الصناعات الكبرى .

٤ – تحويل اقتصاد مصر من النمط المعيشى إلى النمط الحديث . بيد إنه كان متصفا بالاحتكار والمركزية وظهور اقتصاد السوق .

٥ – تبنى فكرة الاعتماد الاساسى للاقتصاد القومى على معرفة أسرار وفنون الإنتاج من خلال التدريب الفنى وتوفر الكوادر الفنية القادرة على الإبداع والابتكار . لذلك سعى محمد على لإنشاء عدد من المدارس الفنية فى مصر.

وإذا كان هدف تحديث مصر فى عهد محمد على هو تحقيق أطماعه السياسية فى تكوين إمبراطورية واسعة لا تخضع سياسياً للباب العالى فى الأستانة، فقد أسهم تأثير العوامل الخمسة السابقة فى إحداث تغير إجتماعى متباين التأثير والعمق فى بنية المجتمع المصرى باستثناء نمط الأسرة والأوضاع الاجتماعية السائدة للمرأة المصرية . وتتفق معظم آراء علماء العلوم الاجتماعية على أن البناء

التقليدى للأسرة ووضع المرأة لم يشهدا أى تغير على الاطلاق حتى مطلع القرن العشرين (بير ، ١٩٧٦ : ٢٩٥) .

بالإضافة للعوامل التى أحدثت تغيرات اجتماعية كبيرة فى مصر خلال فترة حكم محمد على ، كانت توجد عوامل مضادة أسهمت فى إجهاض عملية التحديث فى مصر . ومن أهم العوامل التى أدت إلى إبطاء التغير الاجتماعى وفشل تجربة محمد على فى عملية التحديث ، مايلى :

١ - فشل محمد على فى الحصول على الاستقلال السياسى بمصر عن الباب العالى فى الاستانة . وهذا يقوى الزعم بأن التحديث كان وسيلة لتحقيق أطماع شخصية سلطوية من قبل محمد على (Hanafy, 1976 : 12) .

٢ - عدم اكتراث محمد على بدراسة الخلفية التاريخية المرتبطة بالثقافة والإنتاج فى المجتمع المصرى . فى المقابل ازداد اهتمام محمد على في نقل التقنية إلي مصر علي الدول الغربية، واستقدام الخبراء منها مع محاولة تأهيل كوادر وطنية فنية من خلال إنشاء المدارس الفنية ، وإرسال البعثات العلمية والتدريبية للغرب . لهذا تركز اعتماد محمد على على الخبراء الغربيين فى تحديث الجيش وإقامة المصانع وادارتها . وكان ذلك مقدمة اسهمت معها الظروف السياسية بين الدولة العثمانية ودول الغرب فى القضاء على عملية التحديث وانتهاء حكم محمد على فى مصر (Grunwald and Ronall, 1960 : 192) .

٣ - نقص كفاية الإداريين المتخصصين فنيا فى إدارة المصانع الكبرى . إضافة إلى تدخل محمد على ذاته فى دقائق الأمور ، وسوء معاملة العمال المصريين التى بلغت حد السخرة . وقد استعان محمد على ببعض الضباط الألبان المتقاعدين رغم انعدام خبرتهم فى إدارة المصانع التي واتسمت إدارتها بالمركزية، وظهور الكثير من مشكلات الإنتاج وانخفاض حجمه من جراء ذلك .

٤ - ارتفاع تكاليف الإنتاج واستخدام نظم خاطئة فى حساب تكاليف الإنتاج وارتفاع أجور بعض الخبراء والمهندسين الاجانب .

٥ – محاربة الدول الاوربية – وخاصة انجلترا – لنشاط محمد على فى تحديث مصر وإقامة صناعة حديثة بها . وقد نجحت الدول فى ذلك وفقدت الصناعة المصرية القدرة على منافسة المنتجات الأوربية (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ١٩٦ – ١٩٧) .

من بين مظاهر التغير الاجتماعى خلال فترة حكم محمد على لمصر ما يلى :

١ – تدنى مستوى معيشة الفرد رغم ما شهدته البلاد من تقدم زراعى وصناعى وتجارى . نظراً لأن التحديث ارتبط باطماع محمد على وسد الاحتياجات العسكرية بالدرجة الأولى (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ١٨٣) .

٢ – هجرة بعض المقيمين فى الريف المصرى من المزارعين الفقراء إلى المدن هرباً من سطوة الضرائب وجشع مشايخ البلد . فقد كان أمر زراعة الاراضى إجبارياً على الفلاح القادر على زراعتها . كما كانت تكلفة زراعة المحاصيل تفوق بكثير ما تحدده الحكومة من أثمان لها .

٣ – تفكك مجتمع القرية المصرية ، من جراء تطور اقتصاد السوق والملكية الخاصة للاراضى وازدياد الفروق الاجتماعية بين سكان القرى (بير ، ١٩٧٦ : ٤٠١)

٤ – تحطيم الوحدة القبلية وإدماج القبائل البدوية مع الفلاحين وكسر ترابطهم . فقد تطلبت سياسة التوسع فى الرقعة الزراعية خاصة القمح والقطن زيادة عدد المزارعين . ويكفى أن نشير هنا إلى أن المساحة المنزرعة فى مصر إبان حكم محمد على قفزت من حوالى ثلاثة ملايين فدان إلى حوالى خمسة ملايين فدان . إضافة لرغبة محمد على فى تأمين جوانب الصراع والتوتر فى القبائل البدوية . لذلك كانت خطته تفتيت القبائل ودفعها للترحال من مناطق تجمعها إلي المناطق القروية لتعلم فنون الفلاحة . ونجح محمد على فى خطته إذ اكتسب البدو مهارات فلاحية ، وقام الكثيرون منهم بزراعة أراضى استأجروها من الفلاحين (بير ، ١٩٧٦ : ٢١) .

٥ – من منظور البناء الطبقى ، ازداد حجم طبقة العمال وصغار التجار

الحضريين بينما لم يحدث تغير عميق فى الطبقتين : الوسطى التى ضمت التجار المصريين والعمال المهرة ، وأصحاب المهن الحرة ، والطبقة العليا التى ضمت التجار الحضريين وكبار الموظفين الذين تحولوا بفعل الهبات من الأراضى الزراعية إلى ملاك أراضى . ومما يذكر أن زيادة سكان المدن ترجع إلى تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن إما للعمل فى المصانع الكبرى التى أنشأها محمد على ، أو هرباً من سياسته المالية المتعلقة بالضرائب الزراعية . هذا بالإضافة إلى نمو طبقة صغار التجار (بير ، ١٩٧٦ : ٤٠٨ ، ٤٠٩) .

٦ - تدهور النظام الحرفى لعدم قدرته على إنتاج سلع منافسة لمنتجات المصانع الكبرى ، إضافة لعوامل أخرى داخل النظام الحرفى ساعدت على تدهوره (Grunwald and Ronall, 1960 : 192)

٧ - من المنظور المهنى ، تأسيس نواه فئة مهنية متخصصة فى مصر للمرة الأولى من تاريخها الحديث . حيث قامت سياسة محمد على على إرسال بعثات للتدريب فى أوربا من المصريين . كما استعان بعدد من الأجانب فى إنشاء مدارس مهنية لتخريج مهندسين مصريين بغرض احلالهم محل الأجانب فى المشروعات الصناعية . وأسس محمد على أول مدرسة للمهندسين « المهندسخانة » ، فى الفترة ما بين عامى ١٨٣٧ - ١٨٣٨ . (على مبارك ، ١٨٨٧ : ٤١ ، ٤٢) كما أنشأ محمد على عدداً من المدارس الأخرى منها مدرسة الممرضات والتوليد .

المرحلة الثانية ، التدخل الأوربى والاحتلال البريطانى لمصر (١٨٨٢ - ١٩٥٢)

يمكن تقسيم المرحلة الثانية تبعاً لنوعية العوامل المؤثرة فى إحداث التغير الاجتماعى إلى مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى : (١٨٥٠)

ومن أهم عوامل التغير الاجتماعى الذى شهدته مصر خلال تلك المرحلة مايلى :

١ – التدخل الغربى فى شؤون البلاد ، وإتباع مبدأ التخصص بعد فشل النهضة الصناعية التى أقامها محمد على بعد صدور فرمان عام ١٨٤١ .

٢ – مشروع قناة السويس حيث بدأت عملية الحفر لها فى عام ١٨٥٩ ثم فُتحت للملاحة فى نوفمبر عام ١٨٦٩ .

٣ – الارتباك المالى وازدياد الدين العام خلال حكم الخديوى سعيد والخديوى عباس لأسباب كثيرة منها إسراف الخديوى عباس ، والأعباء المالية بسبب حفر قناة السويس ونفقات الجيش والحروب ونفقات المشروعات العامة العمرانية فى مجال الزراعة والصناعة والمواصلات فى عهد الخديوى إسماعيل . وقد أدى تراكم الديون إلى التدخل الأجنبى فى مصر .

المرحلة الثانية : (١٩١٤ – ١٩٥٢) ويمكن وصفها بفترة الازدهار فى تاريخ الاقتصاد المصرى الحديث . إذ شهدت الفترة تغيرات اجتماعية كبيرة من جراء عوامل خارجية وأخرى داخلية . ومن أبرز العوامل المحدثة للتغير الاجتماعى ما يلى :

١ – *قيام الحرب العالمية الأولى* (١٩١٤ – ١٩١٨) .

أفضت أحداث الحرب إلى انقطاع طرق المواصلات بين الدول وعزل مصر عن العالم . وبالتالى أصبح من المتعذر استيراد احتياجات البلاد من السلع المصنوعة مما أدى ارتفاع أسعارها فى الأسواق المحلية . وقد أدى هذا إلى زيادة نشاط بعض الصناعات المحلية ، إضافة إلى تقوية – دعائم الصناعات القائمة وظهور صناعات محلية جديدة . (اسماعيل هاشم ،١٩٧٨ : ٢٣٤ ، ٢٣٥) . وفى عام ١٩٢٠ أصبحت الصناعة فى مقدمة إهتمامات الحكومة .

٢ – *الثورة الوطنية فى عام* (١٩١٩) .

التي كان لها الأثر الأكبر فى نيل مصر استقلالها فى فبراير ١٩٢٢ واسهامه بدور رئيسى فى نهوض وتطور الاقتصاد المصرى المعتمد على التصنيع الوطنى . وتمثل التغير الاجتماعى فى إنشاء العديد من المعاهد الصناعية النموذجية لتدريب العمال ، وإيفاد البعثات العلمية إلى الدول الصناعية المتقدمة ، وإنشاء مصلحة

التجارة والصناعة فى عام ١٩٢٠ ثم تأسيس بنك مصر الوطنى فى عام ١٩٢٠ ، بهدف تدعيم سياسة التصنيع .

٣ - *قيام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) :*

خلال فترة قيام الحرب تأسس مركز تموين الشرق الأوسط (فى عام ١٩٤١) وتحمل مسئولية تعبئة موارد المنطقة بهدف تقليل اعتمادها على الواردات، وبالتالى تشجيع وتنمية الإنتاج المحلى من خلال :

(أ) عدم وجود المنافسة الحرة مع الصناعات الأجنبية بسبب اندلاع الحرب.

(ب) زيادة حجم المشروعات الصناعية وإنشاء مصانع جديدة من خلال تشجيع الاستثمار الفردى والتوسع فى القطاع الخاص الصناعى .

وأدى قيام الحرب العالمية الثانية وازدهار الصناعة المصرية إلى تنامى الإحساس بالفخر بالصناعة الوطنية وزيادة الشعور بالوطنية وأن التنمية الصناعية طريق أساسى لتحقيق الاستقلال السياسى . وقد تمثل هذا الاحساس فى دخول كثير من الاقتصاديين الوطنيين المجال الصناعى وإقامة المشروعات الصناعية (Grunwald and ronall, 1960 : 185) ونجم عن ازدهار الصناعة المصرية خلال تلك الفترة زيادة حجم الطبقة العاملة الصناعية ، وتحسين مستوى معيشتها ، وانتشار موجة من الرخاء نظراً لزيادة المخزون الاحتياطى مما أدى إلى انخفاض حجم التضخم .

(جـ) حق إنشاء النقابات العمالية : خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، حقق العمال المصريون خطوة إيجابية هامة على طريق الإتحاد وتجميع الصفوف ، وإنهاء الخلافات بينهم وبين أصحاب العمل وتحسين أجورهم فيما بعد . فقد أعطى القانون رقم ٨٥ (الصادر فى سبتمبر عام ١٩٤٢) للعمال حق تكوين النقابات إثر تغير نظرة الحكومة اليهم من أداة مثيرة للشغب وتعطيل الإنتاج إلى أداة فاعلة ايجابية وضرورية تعمل على زيادة الإنتاج (إسماعيل هاشم ١٩٧٨ : ٢٤٢) .

ومما يدل على ازدهار الصناعة المصرية حتى عام ١٩٤٥ ، البيانات التى اصدرتها وزارة التجارة والصناعة حيث أشارت إلى أن زيادة معدلات الانتاج من السلع الأساسية قد حقق اكتفاءً ذاتياً بنسبة (١٠٠٪) فى صناعات السكر والكحوليات والسجائر والملح ، وبنسبة (٩٩٪) من الدقيق المطحون والمعد صناعيا، وزجاج لمبات الإنارة ، والأحذية ، والأسمنت ، وبنسبة (٩٠٪) فى صناعات الصابون والمخللات والأثاث والكبريت وبنسب مئوية أقل فى صناعات أخرى كالملابس القطنية (٤٠٪) ، والزيوت النباتية (٦٠٪) (Grunwald and ronall, 1960 : 185) .

من جهة أخرى ، تعرضت الصناعة الوطنية لمنافسة من السلع الأوربية عقب نشاط التجارة الدولية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ . وأدى هذا إلى اختفاء بعض الصناعات وتقلص إنتاج صناعات أخرى . وكانت أكثر الصناعات الوطنية تأثرا بالمنافسة الصناعات المحلية الصغيرة ، إلا أن المنافسة كانت أقل نسبيا فى تداعياتها على الصناعة الوطنية عن نظيرتها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى . ويمكن القول إن سياسة الصناعة المصرية ظلت كما هى دون تغير ملموس حتى قيام الثورة الوطنية فى يوليو عام ١٩٥٢ .

من أهم مظاهر التغير الاجتماعى خلال المرحلة الثانية - إضافة لما ذكرناها - ما يلى :

١ - عدم وجود سياسة اقتصادية مدروسة علمياً نظراً لارتباطها بتوجهات الأحزاب وتطلعاتها السياسية وصراعاتها على السلطة . والدليل علي هذا تشكيل أربع حكومات فى سنوات قليلة جداً سبقت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

٢ - تركز غالبية الأنشطة والمشروعات التجارية والصناعية فى أيدى الأجانب . كما كانت البنوك وشركات التأمين تخدم المصالح الأجنبية بالدرجة الأولى .

٣ - سوء توزيع الثروة . حيث استأثرت فئة قليلة من الملاك الزراعيين ، بالاراضى الزراعية الشاسعة ، بينما كانت غالبية افراد المجتمع المصرى مزارعين أجراء لا يمتلكون ما يكفى لسد احتياجاتهم الضرورية .

٤ – ضآلة معدل التحضر فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى بسبب نقص التنمية الصناعية الحديثة ، وخضوع الصناعات التقليدية المحلية للمنافسة الأوربيّة، وفرض القيود على تجارة العبيد مع السودان ، وافتتاح قناة السويس للملاحة مما أدى إلى اضمحلال أهمية الطريق التجارى البرى بين اوربا وآسيا . ويمكن القول إن عملية التحضر فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى كانت متمثلة فى نمو مدينتى القاهرة والأسكندرية فقط (بير ، ١٩٧٦ : ٢٩٢ – ٢٩٣) .

٥ – تغير التركيبة السكانية للحضر لاسيما فى مدينتى القاهرة والأسكندرية. فقد بلغ عدد أفراد الجالية الأجنبية من الأوربيّين المقيمين فى مدينة الاسكندرية خلال عقد الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادى ما بين ٣٠ ألف و٤٠ ألف فى مدينة الأسكندرية . وكان هذا الرقم يمثل مابين ربع وثلث سكانها (بير ، ١٩٧٦ ، ٣٧٧) .

٦ – بداية ظهور نظام الحكم المحلى بإنشاء مجالس بلدية ، إلا أن من أخطر عيوب النظام وقتئذ ، عدم وجود أى نوع من أنواع الحكم المحلى فى القاهرة والتى كان يتركز فيها مايزيد على (٤٠٪) من مجموع السكان الحضريين فى مصر – وظل الوضع هكذا حتى عام ١٩٤٩ حيث أمكن إنشاء مجلس بلدى للعاصمة المصرية عقب إلغاء الامتيازات الخاصة الممنوحة للرعايا الأجانب فى مصر (بير، ١٩٧٦ : ٣٨٢ ، ٣٨٣) .

٧ – عدم حدوث تغيير شامل فى بنية المجتمع المصرى . فقد ظلت شؤون الزواج والطلاق وجميع مسائل الاحوال الشخصية خاضعة للقوانين الدينية . ورغم ظهور الحركة النسائية فى مصر في وقت مبكر ، يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر إلا أن النساء لم يخلعن الحجاب ولم يخرجن من عزلتهن قبل الحرب العالمية الأولى . كما كانت الطرق الصوفية تشكل إطار التجمع الاجتماعى ، وتلعب دوراً هاماً فى الاحتفالات الشعبية التى كانت بمثابة التعبير الرئيسى عن الوضع الاجتماعى عند المصريين . وقد يرجع عدم حدوث تغيير شامل فى بنية المجتمع المصرى إلى عدم تحوله الحقيقى من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى (بير ، ١٩٧٦ : ٣٩٦ ، ٣٩٧) .

٨ - اتصاف الاقتصاد المصرى بمعظم الخصائص البارزة لحرية المشروعات مع اعتماد معظم الإنتاج القومى على مشروعات القطاع الخاص . ورغم امتلاك الأفراد للعقارات والمبانى وازدياد الطاقات الإنتاجية ، ظلت نسبة كبيرة من الثورة القومية فى حوزة الملكية العامة ، مثال ذلك أعمال الرى ، الطرق، السكك الحديدية ، المواصلات البريدية والسلكية ، المدارس ، والمستشفيات.

٩ - تدنى مستوى المعيشة للسواد الأعظم من أفراد الشعب المصرى - لا سيما فى المناطق الريفية - حيث تعرض الفلاحون المصريون لأقصى حالات القهر والسخرة فى ظل الإحتلال البريطانى .

١٠ - بلغ عدد المشتغلين فى مشروعات القطاع الخاص الصناعية فى عام ١٩٥٠ حوالى (٣٤٤٠٠٠) مشتغل . كما يشير الرقم القياسى للإنتاج الصناعى إلى انخفاض معدل مشاركة الصناعة فى التنمية الاقتصادية . كما يتبين أن نسبة الزيادة فى عدد المشتغلين بالصناعة انخفض بشكل ملحوظ . (Grunwald and Ronall, 1960 : 187 - 188)

١١ - تفجر الثورة الوطنية فى ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ من جراء الإحساس بالإحباط ، وزيادة حدة النضال الوطنى ضد الإحتلال البريطانى ، وتفشى الفساد السياسى كما يضاف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسى المتمثل فى تغيير الحكومة المصرية أربع مرات خلال فترة ستة أشهر قبل قيام الثورة المصرية .

المرحلة الثالثة : (ابتداء من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٣)

بقيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ، بدأت مصر تشهد اطواراً جديدة متلاحقة من التغير الاجتماعى السريع والشامل على جميع الأصعدة دون استثناء . ويصف كالمنز جونسون Chalmens Johnson هذا التغير من خلال وصفه للثورة بأنها تحدث تغيرات جذرية فى التنظيم السياسى ، والبنية الاجتماعية ، والتحكم فى الملكية الاقتصادية ، والقيم والاخلاقيات التى يتصف بها النظام الاجتماعى . وقد شكلت التغيرات هوية جديدة لمسيرة التنمية داخل المجتمع المصرى . وإذا كانت الثورة عاملاً أساسياً فى إحداث التغير الاجتماعى ، فإنها تعتبر فى الوقت ذاته شكلاً له ، كنتيجة متوقعة لما يعترى المجتمع أو النسق الاجتماعى الكلى من

معوقات وعدم إتزان فى ظل ظروف معينة (Hanafy, 1976 : 12) .

خلال المرحلة الثالثة ، تضافرت عدة عوامل فى احداث التغير الاجتماعى الشامل فى المجتمع المصرى ، ومن أهم تلك العوامل :

١ - الإصلاح الزراعى وتطبيقاته

من المبادىء الستة التى أعلنتها قيادة الثورة ، القضاء على الاقطاع الزراعى ، وتحديد الملكية ، وتمكين صغار الفلاحين من تملك الأراضى عن طريق إعادة توزيع الاراضى المستولى عليها . وصدر قانون الاصلاح الزراعى لهذا الغرض فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٢٥٧) . وقد حدد القانون الملكية الزراعية (٢٠٠) فدان للأسرة . ثم انخفض هذا الحد بمقدار النصف بالقانون رقم ١٢٧ لعام ١٩٦١ (Hanafy, 1976 : 19) .

يتضح التغير الاجتماعى بفعل سياسة الإصلاح الزراعى فيما ورد بتقرير منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة بشأن مصر أنها رغم عدم استطاعتها التخلص من مشكلات الكثافة السكانية أو تحقيق مستوى العمالة الكاملة فى قوة العمل الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعى ، فإن ظروف العمل والعمالة والربحية الزراعية قد تحسنت كثيرا (Hanafy, 1976 : 10)

٢ - تأميم المشروعات الاجنبية وقناة السويس فى مصر

على طريق فرض السيادة الوطنية على الاقتصاد المصرى والعمل على تنميته والتخلص من التواجد الغربى فى مصر ، قام النظام السياسى بتمصير البنوك وتأميم الشركات الصناعية والتجارية . وصدرت قوانين التأميم الأولى فى يوليو عام ١٩٦١ ، ثم تبعها قرار تأميم قناة السويس ، وتسليم إدارتها للمصريين . وأدى هذا إلى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وما صاحبه من هجرات داخلية من مدن القناة (بورسعيد ، والإسماعيلية ، والسويس) إلى مناطق ومدن أخرى مصرية . وكما أسفر هذا العدوان عن فقد فى الأرواح البشرية وتدمير المنشآت والكبارى فى المدن الساحلية الثلاث ، إضافة لاستنزاف الموارد المالية التى تقوم عليها خطط التنمية الاقتصادية .

٣ - مجانية التعليم والتوسع فى العملية التعليمية

من أجل القضاء على الأمية ، ومن أجل خلق قاعدة من المثقفين والعمال المتعلمين المصريين ، توسعت قيادة الثورة فى نظام التعليم فجعلته فى متناول جميع فئات الشعب . وأسفرت هذه السياسية عن زيادة عدد المتعلمين والمنخرطين فى مراحل التعليم المختلفة ، وازدادت مشاركة المرأة المصرية فى العملية التعليمية وفى سوق العمل . كما اسفرت عن إحداث تغييرات هامة فى البناء المهنى للمجتمع المصرى وبخاصة فى العقود الأخيرة . وتمثل هذا التغيير فى : (أ) انخفاض نصيب العمال المستخدمين فى الزراعة بقوة من (٥٣,١ ٪) عام ١٩٦٠ إلى (٤١,٦ ٪) عام ١٩٧٦ . فى حين ارتفع نصيب عمال الإنتاج من (٨,٦ ٪) عام ١٩٦٠ إلى (٢١,٢ ٪) عام ١٩٧٠ . فى المقابل ارتفعت انصبة كل من المهنيين والفنيين والإداريين والمديرين والقائمين بالأعمال الكتابية بشكل واضح من (٨,٤ ٪) فى عام ١٩٦٠ إلى (١٥,٩ ٪) عام ١٩٧٤ ، وهذا يمثل ملمح من ملامح عملية التحديث .

إلى جانب ما أسفرت عنه مجانية التعليم من زيادة عدد خريجى الجامعات والمدارس الفنية ، أدت التأميمات ، وفرض الحراسة على الملكية الخاصة فى الستينيات وما صاحب ذلك من سياسة ضمان تعيين الحكومة للخريجين ، إلى زيادة كبيرة مستمرة وتحولات واضحة فى قوة العمل المصرية على المدى البعيد . فاعتماد السياسة الاقتصادية للدولة على القطاع العام واعتباره ركيزة الاقتصاد الوطنى الأساسية مع ضمان تعيين الحكومة للخريجين . أديا إلى تضخم حجم العمالة فى هذا القطاع واستمرار نموها فيما بعد (هانسون ، وسمير رضوان ١٩٨٣ : ١٠٣ ، ١١٠)

٤ - انشاء السد العالى

يعتبر إنشاء السد العالى من العوامل التى أحدثت تغيرات فى مجال الاقتصاد من حيث توفير الطاقة الكهربائية تقدر بحوالى (٨) مليار كيلو وات ، وتوسيع الرقعة الزراعية بحوالى مليونى فدان ، وتحويل (٧٠٠) ألف فدان من رى الحياض إلى الرى الدائم ، وضمان فرص عمل زراعية كبيرة للعمالة الزراعية المتعطلة إضافة لوقاية مصر من أخطار الفياضانات ، وضمان رى الأراضى الزراعية فى

اوقات الجفاف وانخفاض منسوب مياه نهر النيل . حيث يضمن السد العالى تخزين سعة مقدراها (١٣٠) مليارا من الأمتار المكعبة (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٢٦٩ ، ٢٧٠) . كما أسهم بناء السد العالى فى إقامة دعائم الصناعة الثقيلة .

٥ - الأيديولوجية السياسية

تضمنت فلسفة الثورة المصرية أيديولوجية تنهض على بنود محددة تهدف فى مجملها إلى إعادة البناء السياسى ، والبنود هى : إلغاء الاحزاب ، تجميع قوى الشعب تحت راية هيئة التحرير ، المبادرة بعقد اتفاقية الجلاء ، تسليح الجيش المصرى ، إعداد القوانين الاجتماعية التى تكفل تحرير العامل من استغلال صاحب العمل ، التحرر من الارتباط بالمعكسر الغربى والانفتاح على المعسكر الشرقى فى تسليح الجيش ، وتبنى فكرة عدم الانحياز والحياد الايجابى . ومع بداية عام ١٩٦٢ تبنت مصر طريق الاشتراكية سبيلاً إلى حل التناقضات وتجميع قوى الشعب العامل فى الإتحاد الإشتراكى (إسماعيل هاشم ، ١٩٧٨ : ٢٩٧ ، ٢٩٩) .

أدى تبنى الايديولوجية السياسية وتنفيذها خاصة فيما يتعلق بالإتجاه نحو تسليح الجيش المصرى من المعسكر الشرقى إلى محاولة عرقلة تنفيذ مشروع السد العالى عن طريق سحب تمويله ، فكان الرد المصرى الوطنى تأميم قناة السويس ، وأعقب هذا العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ . ثم تلى هذا قيام مصر بتحرير اقتصادها الوطنى بالإعتماد الأكبر على الاقتصاد الاشتراكى . وأعقب ذلك الوحدة مع سوريا الشقيقة لمواجهة الاستيطان الاسرائيلى فى فلسطين . وكان من نتائج الدعوة للقومية العربية واستنهاض الروح الوطنية وإذكائها إثارة غضب الغرب وحدوث صراع مسلح بين مصر واسرائيل بهدف إجهاض النهضة الاقتصادية المصرية . بالفعل توقفت خطط التنمية الاقتصادية بعد عام ١٩٦٧ لفترة . كما خسرت مصر موارد مالية كبيرة مما أعاق تنفيذ سياساتها التنموية الطموحة . وإغلقت قناة السويس حتى عام ١٩٧٥ ، وانخفض وارد السياحة ، كما فقدت مصر ما يقارب نصف إنتاجها من النفط بفقد شبه جزيرة سيناء . (Baker, 1978 : 191) وواجه الاقتصادى المصرى العديد من المشكلات التى كان لها آثار عميقة فى بنية المجتمع المصرى ومستوى معيشة افراده .

المرحلة الرابعة (من إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٦ حتى نهاية التسعينيات من القرن العشرين) .

لاشك أن انتصار الإرادة المصرية ووقوف العرب المدعم لمصر من خلال استخدام الأرصدة العربية فى تزويد الجيش المصرى بالسلاح واستخدام سلاح البترول ، من أهم العوامل التى مهدت الظروف لانتصار أكتوبر فى عام ١٩٧٣ ، كما مهدت المناخ السياسى المصرى والعربى على حد سواء لبداية انطلاقة جديدة نحو التحديث والتنمية الاقتصادية ليس فى مصر وحدها بل فى الدول العربية بعامة والنفطية منها بخاصة وأدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ إلى إعادة صياغة للفكر العربى وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال تفهم قضايا العالم العربى .

على الصعيد المحلى بدأ النظام السياسى خطته الاقتصادية السياسية لتصحيح المسار الوطنى ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وإصلاح ما أفسدته الصراعات الاقليمية التى شهدتها مصر خلال المرحلة السابقة . ومن أهم عوامل التغير الاجتماعى فى المرحلة الرابعة السياسة الاقتصادية الجديدة التى تقوم على مبادىء أربعة أساسية هى : الانفتاح ، صادرات النفط ، فتح أبواب الهجرة للدول العربية النفطية ، بما يحقق التدفق النقدى من تحويلات المهاجرين وزيادة عائدات قناة السويس . وتمثل المبادىء الثلاثة الأخيرة مصادر كسب النقد الأجنبى وآليات ما تعرف بصناعة التصدير (هانسون وسمير رضوان ١٩٨٣ ، ٦٢ ؛ Baker, 1978 : 192) .

تطلبت السياسة الاقتصادية الجديدة إحداث تغييرات مقصودة فى قوانين الاستثمار ، وإعادة تعديل الميثاق الوطنى فيما يختص بعلاقة القطاع العام بالقطاع الخاص وعدم جواز تأميم المال المستثمر بما يحقق ضماناً للمستثمرين ، وإنشاء هيئة عامة للاستثمار العربى والأجنبى وإدخال تعديلات فى قوانين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

كما واكب الأخذ بالسياسة الاقتصادية الجديدة إحداث تغيير فى البنية السياسية ، وتوجهات النظام السياسى الحاكم فى مصر . فبعد تحالف قوى الشعب العامل والحزب الواحد ، تعددت الاحزاب السياسية فى مصر . كما بدأ التحول من

النظام الإشتراكى إلى الرأسمالية .

أحدثت سياسة الانفتاح الاقتصادى - ولاتزال - تغيرات اجتماعية كثيرة عميقة ومتداخلة من بينها تغير مؤشرات الطبقة الاجتماعية وتشوه البنية الاجتماعية وظهور جماعات طفيلية بالغة الثراء ، واتساع الفجوة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية . كما أسفرت زيادة هجرة الكوادر المصرية الماهرة للدول العربية إلى تأثر البنية المهنية ، وارتفاع تكلفة الخدمات ، ونقص الكفايات عالية المهارة التى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية ، وتأنيث الأسرة المصرية ، وارتفاع معدل استهلاكها السلعى (Moore, 1979 : 3) . ويصعب الوقوف على جوانب ومجالات التغير الاجتماعى المصاحب لعملية العولمة فى الوقت الراهن وما يرتبط به من آليات بدأت تظهر خلال التسعينيات كالإتجاه نحو الخصخصة وبيع القطاع العام وفق معايير وشروط معينة . كما يرى فريق من الباحثين أن من بين التداعيات السلبية المصاحبة للعولمة تقلص بعض الوظائف التقليدية للدولة ، وسوف نتناول تفصيلاً بعض مصاحبات العولمة في الفصل السابع .

رابعاً : التغير الاجتماعى فى مجتمع الخليج العربى

إذا كنا قد تناولنا فيما سبق - مصر كنموذج أول للتغير الاجتماعى فى الوطن العربى فذلك كان اختيارا له مبرارته أولها : مكانة مصر بين الدول العربية، وموقعها الاستراتيجى بالغ الأهمية ، ولكونها أول دولة عربية تشهد عمليات التصنيع والتحديث ابتداء من القرن التاسع عشر . أما محاولة دراسة التغير الاجتماعى فى منطقة الخليج العربية - كنموذج ثان فله ما يبرره أيضا . نظراً لما تتصف به من خصوصية ، وسمات اقتصادية وسياسية وثقافية معينة تضفى على عملية التغير أبعاداً جديدة قد لا يتصف بها النموذج الأول . ويرجع اختيارنا لدراسة التغير الاجتماعى فى منطقة الخليج العربية للاعتبارات الهامة التالية :

١ - يعتبر الخليج بحيرة ثقافية ، لمجتمعاتها ثقافة مشتركة ، ويربط دول منطقة الخليج تاريخ مشترك منذ عدة قرون . فتاريخيًا ارتبط ساحلا المنطقة الشرقى والغربى عن طريق الهجرات المتنقلة بينهما من جانب عدد من القبائل العربية .

٢ – تتصف منطقة الخليج بالموقع الجغرافى المتميز-خاصة بالنسبة للملاحة والنشاط التجارى ، والمياه الدافئة والثراء النسبى من صيد اللؤلؤ (قبل اكتشاف النفط) في الماضي ووجود بعض الأراضى الصالحة للزراعة ووفرة المياه خاصة فى جزر البحرين (مصطفى الخطيب ،١٩٨٧: ٢٧) وجدير بالذكر أنه فى أوائل القرن العشرين كانت منطقة الخليج العربية تصدر نصف محصول العالم من اللؤلؤ الذى كان يتم استخراجه من مواقعُ ذات شهرة عالمية تقع بالقرب من البحرين ، وقطر، وسواحل عمان . وكان لعامل الغوص على اللؤلؤ دور هام فى تشكيل نمط الحياة الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الخليجى (عادل غنيم وآخرون، ١٩٨٩: ٨٥ – ٨٦) .

قديماً كانت موانىء الشاطىء الجنوبى للجزيرة العربية مركزاً للتبادل التجارى خصوصاً موانىء بلاد اليمن التى اشتهرت بمحاصيل ذات قيمة تجارية عالية كالصبر ، والبخور ، والصمغ . كما كانت المنطقة بحكم موقعها الجغرافى تتحكم فى طرق النقل التجارى ورحلات القوافل الموسمية بين الجنوب والشمال ، وكانت تتجمع فى هذه المنطقة تجارة شرق أفريقيا والهند من البخور ، والتوابل ، والذهب ، والعاج ، والأبنوس ، والحرير الصينى (فاطمة موسى ، ١٩٩٠ : ١١٧) .

ونظراً لأهمية الموقع الجغرافى لمنطقة الخليج ، تعرضت إلى موجات من أجناس مختلفة كالأكاديين والسومريين ، والآشوريين فى الألف الثالث قبل الميلاد . (فاطمة موسى ، ١٩٩٠ : ١٢٥) . وأدى تدفق هجرة هذه الاجناس إلى منطقة الخليج إلى تغير فى تركيبة السكانية حتى أوائل القرن العشرين . ومن جراء توطد العلاقات التجارية مع الهند وفارس ، شهدت المنطقة ازدياد الهجرات الهندية بعد مجىء الأوربيين منذ أوائل القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر ، وبلغت ذروتها فى أواخر القرن التاسع عشر حتى النصف الأول من القرن الحالى . أما الإيرانيون فكانوا يشكلون نسبة أكبر من المهاجرين إلى المنطقة واستقر بعضهم على الساحل الغربى من الخليج العربى . (مصطفى الخطيب ، ١٩٨٧ : ٢٨) .

٣ – تتصف عملية التغير الاجتماعى فى دول الخليج العربية بخصوصية تنفرد بها ، تتمثل فى ارتباط معدله بالمتغيرات السياسية الاقتصادية العالمية بشكل يكاد يكون عضويا بسبب النفط كصناعة تصدير . وهذا الإتباط يجعل

دينامية التغير الاجتماعى ليست على وتيرة واحدة بل تتفاوت صعودا وهبوطاً وفقاً لتباين الظروف السياسية والاقتصادية والتقنية للدول المتقدمة المستوردة للنفط .

٤ - على النقيض من التغير الاجتماعى التدريجى الذى اتصفت به مصر ، نجد أن التغير فى منطقة الخليج العربى تخطى مراحل التدرج وبدأ مرحلة الانطلاق بمعدلات سريعة خاصة فى حقبة السبعينيات . وأن التحولات تتم على شكل قفزات وبمعدلات سريعة فى الجوانب المادية للمجتمع ، بينما تقل معدلاته فى الجوانب غير المادية . ويتم التغير الاجتماعى السريع فى وقت زمنى قصير بكل المقاييس فالانتقال من النمط التقليدى للنمط الحديث لم يستغرق سوى ثلاثة عقود حتى أوائل التسعينيات . ومن خصوصية عمليات التغير الاجتماعى فى مجتمع الخليج أن التحضر قد سبق التصنيع والتحديث معا (حسن الخياط ،١٩٨٨ : ١٦٦) .

رابعاً : التغير الاجتماعى فى مجتمع الخليج العربى

منهجياً ، يمكن تقسيم عوامل التغير الاجتماعى فى المجتمع الخليجى إلى عوامل قبل اكتشاف النفط وأخرى بعده . كما يمكن تقسيمها من حيث أولوية التأثير إلى عوامل مساعدة للتغير وأخرى أساسية لحدوثه . فمثلاً يمكن اعتبار عامل البيئة الطبيعية من العوامل المساعدة لإحداث التغير . أما الانفتاح على والاتصال بالغرب يعتبران من العوامل الأساسية المحدثة للتغير فى دول الخليج العربية سواء قبل النفط أو بعده بفعل الموقع الجغرافى الحيوى ، وتجارة اللؤلؤ سابقاً والنفط حالياً كأبرز العوامل تأثيرا فى تقوية عامل الاتصال بالغرب . ولعدم الإطالة فى تناول جميع عوامل التغير الاجتماعى فى المجتمع الخليجى . ونظراً لمناقشة معظمها فى مستهل الفصل عند تناولنا للعوامل العامة التى تحدث التغير الاجتماعى فى الوطن العربى . سوف نقصر المناقشة - فيما يلى - على العوامل ذات الخصوصية فى إحداث التغير الاجتماعى فى الخليج العربى .

١ - العامل البيئى .

٢ - الحركة الوهابية .

٣ – السكان وصغر القاعدة الديموجرافية .

٤ – النفط .

العامل البيئى (الموقع الجغرافى ، التضاريس ، والمناخ)

يمثل الخليج العربى اقصى إمتداد للعالم العربى نحو الشرق ، ويتحدد بالساحل الشرقى لأرض الجزيرة العربية المنبسطة وأرض الساحل الغربى لهضبة إيران . وكحوض بحرى ، تعتبر منطقة الخليج إمتداد بحريا للمحيط الهندى . ويقع رأس الخليج على دائرة عرض ٣٠° شمالا ، كما يبلغ طوله حوالى (١٠٠٠ كم) ، أما عرضه فيتراوح بين (٢٠٠ إلى ٣٠٠ كم) ويغطى منطقة تبلغ مساحتها بالتقريب (٢٢٦) ألف كليو متر مربع . ويعتبر الساحل الغربى لمنطقة الخليج هو الساحل العربى مع وجود قبائل عربية على ساحله الشرقى تترابط برباط الدم والقربى مع القبائل العربية فى غربه .

نظراً للموقع البحرى الهام لمنطقة الخليج العربية باعتبار الخليج بحراً دولياً من الناحية التجارية ، إضافة إلى أن الموقع الجغرافى يجعل المنطقة معبراً تجارياً هاماً يصل بين الشرق والغرب ، تعرضت المنطقة للعديد من الأحداث والحروب والتطورات التى أسفرت عن إحداث تغيرات اجتماعية من أبرزها :

١ – ظلت منطقة الخليج العربى تشهد عدم الاستقرار الداخلى طيلة مائة وخمسين عاما علي إمتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وتمثل عدم الاستقرار فى قيام النزاعات القبلية وانشقاق التحالف بين القبائل ونشوء تحالفات جديدة . على صعيد آخر ، نشأ صراع مرير بين سكان الساحل العمانى والاجانب الذين كانوا إما غزاة للمنطقة أو متنافسين على كسب المواقع الاستراتيجية ، وإقامة القواعد الحربية على إمتداد الساحل ، مثل الهولنديين والبرتغاليين والاتراك والروس والانجليز وغيرهم .

٢ – ساعدت طبيعة تضاريس منطقة الخليج العربى على تحديد حركة انتقال وتواجد القبائل عبر الصحراء ، ومدى عمق صراعاتها ضد أو تحالفها مع الحكم الاجنبى المتعاقب لأكثر من قرنين من الزمان . فنظراً للظروف الصحراوية القاسية نشأ التحالف بين القبائل فى المناطق الساحلية سعياً وراء

مصادر الحياة والرزق حيث صيد البحر والغوص على اللؤلؤ . كما تحالفت بعض القبائل التى سكنت معاً الساحل الفارسى ورأس الخيمة والشارقة على الشاطىء الغربى . فى المقابل تحالف عدد من القبائل العربية واتخذت الكويت والبحرين مقراً لها . كما تحالفت قبائل أخرى وأتخذت ساحل الخليج (الأدنى) مقراً لإقامتها وتجمعاتها .

من المنظور الاجتماعى – الثقافى ، نقول إن عوامل الطبيعة الصحراوية وظروف مناخ الخليج (الذى يتصف بأنه جاف شبه قارس وتهب عليه رياح أكثرها تأثيراً الرياح الجنوبية الحارة فى الصيف والمصحوبة بارتفاع كبير فى معدلات الرطوبة) شكلت المحتوى الاجتماعى الاقتصادى ، وطبيعة العلاقات الاجتماعية ، والنسق القرابى ونوعية النشاط الاقتصادى . إذ أدت العوامل المناخية والتضاريسية إلى تكوين مجموعات سكانية لها خلفيات ثقافية ودينية وعنصرية واحدة . ونظراً لتشابه الظروف البيئية فى منطقة الخليج ، تشابهت انشطة السكان الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية . ونتيجة لهذا أصبحت لدول الخليج العربية ثقافة شبه موحدة تعتمد على المزج بين الصحراء والبحر ، وبين الرعى والتجارة ، وتبلورت فنون وأغان شعبية متقاربة ، ونمط حياة وسلوك موحد فى السكن والملبس والتحية واستقبال الزوار ، وتقاليد متشابهة فى الزواج والوفاة والمناسبات الدينية (محمد إبراهيم ، ١٩٨٩ : ١٧٦) .

من المنظور الاقتصادى ، فإن الطبيعة الصحراوية الهشة وقلة المياه الجوفية، وانعدام المياه السطحية الصالحة للشرب جعلت منطقة الخليج أشد جهات العالم جدياً . وقد دفعت الظروف المناخية القاسية الخليجيين إلى العيش ، إما على مصادر الرزق من البحر فى بيئة عمل شاقة ، وإما القناعة بما تجود به الأمطار من مياه فى تربية الماشية والشرب والتوجه نحو انشطة اقتصادية بدوية كتربية الإبل والماشية وممارسة انشطة اقتصادية اكثر أهمية كالتجارة والصيد والغوص على اللؤلؤ فى السابق .

حركة الدعوة الوهابية

احدثت الحركة الوهابية التى ظهرت فى اقليم نجد بالجزيرة العربية بزعامة

الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمى (١٧٠٣ - ١٧٩١م) تغيرات اجتماعية فى منطقة الخليج وان تفاوت عمق تأثير الحركة بين دولة خليجية وأخرى (عبد الوهاب محمد ،١٩٨٧ : ١٠٨) .

كان دور الحركة الوهابية مؤثرا على طريق الإصلاح الإسلامى لأفراد المجتمع الخليجى التى تدنت أوضاعهم المعيشية فى ظل ضعف السلطة العثمانية وانتشار البدع بين المسلمين . كما كان فى الدعوة الوهابية تحدى لكل من الظروف الدينية والسياسية والاجتماعية التى كانت سائدة وقتئذ . ومن أبرز مظاهر التغير الذى أحدثته الحركة الوهابية توجيه قدرات البدوى الحربية إلى حرب دينية مقدسة تؤدى إلى إقامة حكم إسلامى يحفظ للمسلمين وحدتهم التى مزقتها الاطماع الاستعمارية وإتجاه الامبراطورية العثمانية نحو التتريك وبالتالى ضياع اللغة العربية وطمس معالم حضارتها . على الجانب الآخر قررت السلطة العثمانية وقف خطر الحركة الوهابية على ممتلكاتها وسياستها فى العالم الإسلامى وحدث صدام مسلح نتج عنه عدم استقرار سياسى فى منطقة الخليج . إلا أن النصر كان حليف الحركة الوهابية فى النهاية وأمكن تأسيس الدولة السعودية الوهابية من جديد فى عام ١٩٠١ م (خالد زيادة ، ١٩٨٩ : ١٠٩ ، ١١٠) .

السكان وصغر القاعدة الديموجرافية

من أبرز الخصائص الديموجرافية لمنطقة الخليج العربية التعقيد الشديد والتباين الكبير فى التركيبة السكانية التى تتصف بالازدواجية . فقد شهدت المنطقة قبل ظهور النفط – كما ذكرنا سابقا – موجات هجرة متعددة الجنسيات . ففى عهد شركة الهند الشرقية الإنجليزية ومجيء الأوربيين للمنطقة ازدادت الهجرات الهندية اليها واستمرت تلك الموجات فى الازدياد حتى بلغت ذروتها فى أواخر القرن التاسع عشر وحتى النصف الأول من القرن العشرين فى ظل حالة الاستقرار التى سادت منطقة الخليج ، بعد سيادة الانجليز واستجلابهم لاعداد كبيرة من الهنود للعمل لأنهم كانوا أكثر انقيادا لأوامرهم . ورغم وجود بعض العائلات الهندية منذ زمن طويل فى منطقة الخليج العربى ، إلا أنهم تمسكوا بعاداتهم وتقاليدهم ويعيشون فى أقليات فى المنطقة .

أما الإيرانيون فكانوا يشكلون نسبة أكبر من المهاجرين إلى هذه المنطقة بنسب متزايدة ابتداء من أوائل القرن السابع عشر ، واستقر معظم هؤلاء على الساحل الغربى من الخليج العربى . أيضا ، على إثر إتصال الأوربيين بالخليج العربى هاجرت إليه مجموعة من اليهود ابتداء من القرن السابع عشر ، ثم ازداد عددهم فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . إلا أن الكثير منهم هاجر من الخليج العربى بعد اغتصاب الصهاينة لأرض فلسطين .

ايضاً ذكر بعض الرحالة أن عدداً قليلاً من الأوربيين وفدوا إلى منطقة الخليج العربى وقيل أنهم انصهروا مع العرب من خلال العلاقات التجارية بينهم (مصطفى الخطيب ،١٩٨٧ : ٢٧ ، ٢٨) .

هذا التباين الثقافى والتفاعل بين عرقيات تقطن منطقة الخليج قد افادها كثيراً من خلال إحتكاك المواطنين الاصليين بالشعوب الأخرى وإحداث إتصال ثقافى . من جهة اخرى تطلب هذا التباين الثقافى انتهاج الدول الخليجية لسياسات اجتماعية توفر الأمن والاستقرار وتقدم الخدمات الصحية والتربوية المتنوعة التى تساعد على تفاعل الثقافات .

إضافة إلى هذه الخاصية ، نجد خاصية أخرى للسكان – تؤثر بشكل مستمر فى إحداث تغير فى البنية المهنية وسوق العمل . وتتمثل هذه الخاصية في انخفاض عدد السكان الاصليين ونقص المهارات الفنية والتقنية لديهم واللازمة لعملية التحديث التى تسير بخطوات سريعة على مستوى منطقة الخليج .

من جراء حرص الدول الخليجية على تحديث البنية التحتية ، وإقامة المؤسسات والتنظيمات الحكومية فى المدن الخليجية تهيأت بداخلها ظروف اجتماعية وخدمية أفضل بكثير عن باقى المناطق . مما أدى إلى ازدياد حجم المدن بسبب الهجرة الداخلية إضافة لعمليات توطين البدو فترة مابعد النفط . فالتغير فى حركة السكان الاصليين يواكبه تغيرات كثيرة فى القطاع الخدمى وسوق العمل والعلاقات القبلية والقرابية .

إلى جانب الهجرة الداخلية توجد الهجرة الوافدة من بلدان غير خليجية ومن ثقافات بالغة التباين وبأعداد هائلة إلى دول الخليج العربى خاصة فترة السبعينيات

حين أصبحت التركيبة السكانية تتصف بالتعقيد الواضح والتباين الثقافي الشديد . وتحدث هذه الخاصية المتفردة تغيرات حضرية وثقافية كبيرة في المجتمع الخليجي .

ويبدو جليًا تأثير العامل السكاني في تشكيل الهياكل التحتية للعمالة وفي اقتصاديات دول منطقة الخليج من خلال ظواهر مرتبطة ، نعتقد باستمرارية تواجدها لسنوات غير قليلة قادمة . وتتمثل هذه الظواهر في (لوني ، ١٩٩١ : ١٠٠ - ١٠٦):

١ - زيادة حجم القوى العاملة الخليجية في أسواق العمل الرسمية إلا أن نسبتهم لاتزال محدودة من إجمالي القوى العاملة . وتشير الاحصائيات السكانية للأمم المتحدة (الاسكوا) ، إلى أن المملكة العربية السعودية تضم اكبر نسبة من المواطنين المشتركين في القوى العاملة على مستوى دول الخليج العربية . ففي عام ١٩٨٥ ، بلغت القوة العاملة المواطنة في السعودية أكثر من (٧٠ ٪) من مجموع السكان الأصليين في منطقة الخليج . وتأتي عمان في المرتبة الثانية ، إذ تبلغ نسبة القوى العاملة بها (١٥ ٪) أما في البحرين فتبلغ النسبة (٣,٦ ٪) ، وفي الإمارات المتحدة أكثر قليلا من (٣ ٪) ، وفي قطر أقل من (١ ٪) من مجموع السكان الأصليين في دول الخليج .

٢ - انخفاض معدلات المشاركة للمواطنين الخليجيين في النشاط الاقتصادي يمثل أحد أسباب الاعتماد الشديد على الأيدي العاملة . ووفق إحصائيات عام ١٩٨٥ الصادرة من الأمم المتحدة (الاسكوا) ، لم تبلغ نسبة مشاركة المواطنين سوى (٢١,٤ ٪) من إجمالي قوة العمل في دول مجلس التعاون الخليجي الست .

٣ - كبر حجم شريحة السكان دون الخامسة عشر من العمر . إذ تبلغ نسبتهم حوالي (٥٠ ٪) من إجمالي السكان المواطنين بالمجتمع الخليجي .

٤ - انخفاض نسبة النساء الخليجيات في قوة العمل الرسمي . إذ تزيد نسبتهن قليلا على (٣ ٪) من مجموع الأيدي العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي وفق إحصائيات عام ١٩٨٥ .

٥ - عزوف عدد كبير من أفراد القوى العاملة الخليجية عن ممارسة أى نوع من الأعمال الحرفية اليدوية .

عامل الثروة النفطية

ليس من الغريب في شئ أن يستأثر عامل الثروة النفطية بالقدر الأكبر من إهتمامات الباحثين بدراسة التغير الاجتماعى الحادث فى دول الخليج العربى . رغم وجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية المحدثة للتغير . وقد يرجع الإهتمام بدراسة عامل الثروة النفطية للاعتبارات التالية :

١ - الإهتمام العالمى المتزايد بالنفط بوصفه سلعة استراتيجية ، فضلا عن كونه سلعة تجارية بالغة الأهمية للبائع (الحائز للثروة النفطية) والمشترى . إذ يمتاز النفط برخص أسعاره وفى استخداماته كطاقة . ولا يتوقع فى المستقبل القريب - رغم دخول العالم مرحلة الثروة التقنية الثالثة - اكتشاف بديل أكثر أمنا وأرخص تكلفة من النفط . ويبدو هنا الارتباط الوثيق بين الاعتبارات السياسية والإعتبارات الاقتصادية عالميا فيما يرتبط بالنفط . لذلك لامبالغة فى القول إنه لاتوجد ثروة طبيعية أولية تستحوذ على القدر ذاته استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً كالذى استحوذ عليه النفط .

٢ - التحول الهائل والتغيرات الاجتماعية العميقة التى يحدثها النفط فى المجتمع الخليجى بدءا من مستوى الفرد حتى البنية الاجتماعية وانساقها الفرعية ، وإن تفاوتت التغيرات من حيث المعدل والمدى والعمق من نسق فرعى وآخر . فقد أحدث النفط خلال فترة زمنية قصيرة نقله اقتصادية حضرية تصنيعية لدول الخليج العربى .

٣ - العلاقة الارتباطية القوية بين تذبذب معدلات التحديث صعوداً وهبوطاً فى المجتمع الخليجى ، والمتغيرات السياسية والاقتصادية والعالمية المرتبطة بالنفط . فالطفرة الكبيرة فى أسعار النفط عالمياً بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، أدت إلى زيادة كبيرة فى معدل التنمية الاقتصادية ، وهجرة اعداد هائلة من العمالة الوافدة لمنطقة الخليج العربى . أما فترة الثمانينيات ، التى شهدت انخفاض أسعار النفط ، انخفضت خلالها معدلات التنمية الاقتصادية نسبيا .

٤ – رغم الإتجاه الإيجابى من جانب دول مجلس التعاون الخليجى الست نحو الأخذ بسياسات تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط باعتباره ثروة ناضبة مع الزمن ، وذلك بالاعتماد على التصنيع ، لاتزال الصناعات التحويلية الثقيلة – التى تمثل الركيزة الصناعية الرئيسية – كالبتروكيماويات والحديد والصلب ، وغيرها تعتمد على النفط بشكل رئيسى.

إذا كنا قد أشرنا فى مقدمة هذا الفصل عند مناقشة عوامل التغير الاجتماعى إلى بعض مظاهر التغير الاجتماعى بفعل عامل الثروة النفطية ، فالواقع أن ما قلناه لا يمثل سوى القليل من مشتمل مظاهر التغير الذى يحدث بفعل النفط فى المجتمع الخليجى بخاصة . وهذا يتطلب منا أن نتطرق فى عجالة لمظاهر التغير الاجتماعى على المستويات المختلفة .

مظاهر التغير الاجتماعى فى المجتمع الخليجى

على مستوى الافراد :

١ – ساعدت الثروة النفطية الهائلة وصغر القاعدة الديموجرافية على إحداث تحول كبير فى المستوى المعيشى للأفراد وزيادة دخولهم . ويؤدى هذا التغير لا سيما بين الشباب إلى زيادة توجههم نحو الاستهلاك . وتمثل الاستهلاك فى اقتناء السيارات الفارهة وشراء الملابس غالية الثمن والاستمتاع والسفر المتكرر لبلدان عربية وأجنبية (ناصر ثابت ، ١٩٨٩ : ١٥١) .

٢ – يمكن القول إنه من جراء زيادة قدرة الشباب المالية وتحمل الدولة والأسرة مسئولية تعليم الأبناء ، قد ينظر الشباب إلى التعليم الجامعى نظرة خاطئة. فقد يرون أن التعليم من ضروريات الوجاه الاجتماعى أكثر منه وسيلة هامة وأساسية لتأهيل كوادر فنية قادرة على المشاركة فى عمليات التنمية القومية.

٣ - تؤدى عملية تقسيم العمل فى الأنشطة الاقتصادية المستحدثة إلى ظهور بوادر الفردية بين الأفراد نظراً لأن كل فرد يعمل بنشاط يختلف من حيث النوعية عن فرد آخر داخل الأسرة الواحدة .

٤ - تحول غالبية الأفراد المتعلمين نحو العمل فى المؤسسات الحكومية حيث أن ذلك يوفر لهم راتباً شهرياً مضموناً . ويصاحب هذا تحول فى رؤية الفرد للمحددات التقليدية التى كانت تحدد المكانة الاجتماعية فترة ماقبل النفط . والإتجاه المتنامى نحو اشتغال المواطن الخليجى فى المؤسسات الحكومية (قيس النورى ، ١٩٩٠ : ١٣٦) .

٥ - على مستوى المرأة الخليجية ، توجد مؤشرات قوية تدل على التحولات التى طرأت على كل من وضع المرأة فى الخليج والتحاقها بالتعليم ، ومساهمتها الاجتماعية المتنوعة إضافة إلى النمو المتزايد لمشاركتها فى سوق العمل الرسمى . إلا أن معدلاتها تعتبر متواضعة جداً . فرغم التغيرات الملموسة فى أدوار المرأة الخليجية لاتزال تحتل المكانة الثانوية ، كما تظل التقاليد الموروثة تشكل سلوكها وتحدد من معدل تحول أدوارها واختيار المجالات المهنية الملائمة لها فى المجتمع الخليجى (سمراء مصطفى ، ١٩٨٩ : ١٣٨ ، ١٣٩) .

على مستوى الأسرة

من جراء عملية التحديث فقد نتوقع حدوث تحولات فى أفكار الآباء والأمهات من النمط التقليدى الذى يقدس الالتزامات الاجتماعية ومصالح الأهل والاقارب ، إلى نمط حديث من الأفكار المتأثرة بالقيم المادية والإعتبارات الحضرية . وهذا يعنى إعادة صياغة أساليب التنشئة والتربية الاجتماعية التقليدية التى كانت تصف الأسرة الخليجية الممتدة .

١ - منذ تبنى الحكومات الخليجية سياسة التوسع فى عملية التعليم الرسمى فى اقطار الخليج العربى ، بدأت الأسرة الخليجية تعيش حالة من الازدواجية بين خلفياتها الفكرية التقليدية التى تتعلق بالعصبية للنسب والتلقب العائلى ووضع المرأة فى جانب والتوجهات العلمية المستحدثة من خلال المناهج

الدراسية فى الجانب الثانى (قيس النورى ، ١٩٩٠ : ١٠٨ - ١٠٩)

٢ - يواكب التغير فى مجالات النشاط الاقتصادى الحديث ، بوادر تحولات فى العلاقة الارتباطية التقليدية بين دورى الزوجه والزوج خارج المنزل . فقبل النفط ، كاد دور المرأة خارج المنزل أن يكون ملتصقا بدور زوجها فى عمله وهذه حالة اجتماعية قد ترجع إلى التكاملية بين المجالين الاقتصادى والاجتماعى للأسرة الخليجية التقليدية . بينما فى فترة مابعد النفط ، وتحول الرجال نحو العمل فى التنظيمات البيروقراطية الحديثة التى تتطلب خبرات متخصصة قد لا تتوفر لدى الكثير من الزوجات ، فضلا عن ممارستهن لأنشطة أخرى فى مواقع عمل متباينة ، قد باعد بين الزوج والزوجة فى مجال العمل (معن عمر ، ١٩٩٠ : ١٦٥) ، واكتساب كل منهما سمات شخصية جديدة .

٣ - يؤدى إنتشار القيم البيروقراطية خلال عملية تحديث المجتمع الخليجى إضافة لزيادة الدخول المالية للأسر الخليجية إلى تحولات نحو :

(أ) شيوع روح الاتكالية فى الأسرة من جانب الابناء بخاصة . فقد يزداد اعتمادهم على الأباء لتوفير الحاجات الضرورية والكمالية . وهذا يناقض ما كان عليه الأبناء ودورهم الاقتصادى فى مرحلة ماقبل النفط حيث كانت غالبية أفراد الأسرة تسهم فى الإنتاج .

(ب) الإتجاه نحو ازدياد النزعة الفردية وضعف الروح الجماعية على مستوى الأسرة . فالتحديث يقوى من النزعة الفردية كسلوك يهدف الفرد من ورائه لتحقيق مكاسب مادية .

(جـ) الإتجاه نحو الاستهلاك المفرط بسبب الوفرة المالية الذى يمكن أن تتخطى حد إشباع الحاجات الأساسية إلى الاغراق فى الكماليات التى قد تصبح بمثابة ضروريات (عبد الكريم الدخيل ، ١٩٩٢ : ٢٠٦ ، ٢٠٧) .

(د) خضعت الأسرة الخليجية لتحولات فى حجمها ووظائفها الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية . فقد كانت الأسرة التقليدية تعرف بالأسرة الممتدة بحيث تضم الأسرة التقليدية أجيالا مختلفة . وكان أفراد الأسرة

يمارسون أنشطة اقتصادية معينة تعود بالنفع على الأسرة ككل كحرفة الغوص على اللؤلؤ ، أو صيد الأسماك ، أو الزراعة أو الرعى ، وكانت الأسرة التقليدية هى الشكل التنظيمى الأكثر ملاءمة لظروف العمل المهنى والحرفى (باقر النجار ، ١٩٨٨ : ١٣ - ١٤) .

من ناحية أخرى يؤدى الأخذ بأسباب التحديث والتنمية الاجتماعية والبشرية من خلال استثمار عائدات النفط إلى إحداث الكثير من التحولات فى حجم ووظائف الأسرة الخليجية ، للإعتبارات التالية :

١- يكون للنظام التعليمى الحديث ووسائل الإعلام والإتصال والتباين الثقافى الكبير داخل المجتمع الخليجى ، تأثيراً واضحاً فى تحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووى . ومما يقوى هذا الإتجاه انخراط الكثير من الخليجيين فى التنظيمات البيروقراطية .

٢- تتحمل الحكومات الخليجية مسؤوليات الإنتاج والعملية الاقتصادية برمتها مما أفقد الأسرة الخليجية دورها الإنتاجى التقليدى .

٣- لم تعد تنشئة الأبناء والبنات مسئولية الأسرة وحدها بل تشاركها فى ذلك مؤسسات مجتمعية اخرى .

على مستوى البنية الاجتماعية

١- الانفتاح الكبير للمجتمع الخليجى على العالم الخارجى . يمكن ارجاع زيادة انفتاح المجتمع الخليجى على العالم الخارجى إلى الفترات الأولى لإكتشاف النفط قبل بداية الخمسينيات ، إلا أن الانفتاح تعاظم منذ السبعينيات حتى الآن . ومرجع ذلك للدخول المالية الوفيرة والامتزاج الثقافى من خلال موجات الهجرة لمنطقة الخليج العربى من قبل العمالة الوافدة من عرقيات وديانات مختلفة ، والانفتاح على الثقافة غير العربية من خلال سفر الخليجيين لدول أوربا وأمريكا سواء من اجل التجارة أو السياحة .

ويترك الانفتاح على العالم الخارجى مؤثراته الايجابية والسلبية على الشخصية الخليجية . فمن ناحية يمكن أن يسهم الانفتاح فى إثراء الزاد الثقافى

لمواطنى الخليج وصقل شخصيتهم ، وتنمية خبراتهم وقدراتهم فضلا عن حثهم على الالتزام والمسؤلية . من ناحية أخرى ، نجد للتباين الثقافى من جراء الانفتاح على العالم محاذيره وجوانبه السلبية التى من أخطرها احتمال تسلل المستحدثات الثقافية - التى قد تتناقض فى معظم اشكالها مع التقاليد الإسلامية والإتجاهات نحو القومية إلى عمليات التنشئة الاجتماعية . وبالنسبة للفرد الخليجى قد يجد نفسه فى خضم تناقضات ثقافية تجعله فريسة لصراعات داخلية بين القيم الأصيلة والقيمُ الوافدة ، ويحاول التوفيق فيما بينها بما يلائم ما تربى عليه (الفاروق يونس ، ١٩٩٠ : ٩٢).

٢- تنامى عملية اكتساب المجتمع الخليجى لخصائص البيروقراطية الحديثة. يدل على إتجاهه نحو التحديث القائم على نشاطات تنظيمية تقوم بها مؤسسات وتنظيمات رسمية متباينة الأهداف والادوار . فقبل ظهور النفط لم تعهد دول الخليج العربى تنظيمات بيروقراطية بخصائصها الحديثة . وبعد استثمار عائدات النفط فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول الخليج العربى تطلب هذا إقامة واستحداث تنظيمات رسمية ذات خصائص بيروقراطية تقوم على البنية الهرمية المتدرجة للسلطة وخضوع العلاقات داخل التنظيمات للوائح رسمية تحدد الواجبات والمسؤليات وتنظيم أساليب الثواب والعقاب . ومن ثم تقوم البيروقراطيات على قواعد ولوائح وليس على مؤثرات قرابية أو مذهبية أو إقليمية . ويعتبر هذا أول تغير جوهرى فى نطاق علاقات العمل الرسمى عما كان مألوفا فى المجتمع الخليجى التقليدى . أما مؤشر التغير الثانى فيتمثل فى أن العلاقات بين الرئيس والمرءوس والترفيع الوظيفى ، وتقلد المناصب الإدارية العليا ، تخضع لقواعد ثابتة من قبل التنظيم الرسمى ، وبالتالى لاتخضع للعلاقات القرابية والمؤشر الثالث والهام الدال على إتجاه التغير بفعل التبقرط ، فيتمثل فى تشكيل شخصية الخليجى وتنشئته تنظيمياً من خلال اكتسابه معايير وقيم بيروقراطية لم يعهدها من قبل . وبذلك تكتمل حلقة التنشئة على العمل بدءاً من الأسرة فالمدرسة ثم موقع العمل . ومن أبرز القيم التى يكتسبها الخليجى خلال تنشئته التنظيمية : الالتزام ، والمحافظة على أسرار العمل ، والتعاون فى أدائه ، والانجاز والسعى للترقى ، وتقديس الوقت ، والمحاسبة بالثواب والعقاب على نوعية ومستوى أداء العمل .

أما ما يذهب إليه البعض من إبراز الجوانب السلبية التى تطفو كظواهر تقلل من عمق تأثير التغير البيروقراطى فى شخصية الفرد الخليجى وتنافر دوره عن موقعه التنظيمى (معن عمر ، ١٩٩٠ ، ١٦١ - ١٦٢) ، فلا يزال الإتفاق حولها قيد شك . فالإتجاه الوطنى من جانب دول الخليج العربى لشغل المراكز الرفيعة داخل البيروقراطيات من جانب الخليجيين الاصليين (خلجنة المواقع الإدارية) ، له ما يبرره رغم ما قد ينشأ عنه من جوانب سلبية كانخفاض كفاءة البيروقراطية . وحدوث مثل ذلك نراه متوقعاً نظراً لقصر فترة التجرية البيروقراطية ومن ثم نتوقع أن يظهر خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها المجتمع الخليجى تغيرات متباينة .

٣- التغير فى النسق الثقافى التقليدى يصاحب عملية التحديث التى تشهدها دول الخليج العربى ، نقل تقنيات متعددة ومتباينة المستوى ومن مصادر عدة سواء من دول غرب أوربًا ، أو من جنوب شرق آسيا كاليابان ، وكوريا ، وهونج كونج (باقر النجار ، ١٩٨٨ : ١٦) ، إضافة لاستقدام أعداد هائلة من العمالة الوافدة متعددة الجنسيات . وعندما نتحدث عن نقل التقنية والعمالة الوافدة فإننا نقصد نقل ثقافات مادية وغير مادية معًا إلى منطقة الخليج العربى . وإذا قلنا إنه ليس من الضرورى أن تحدث كل تقنية منقولة تغيرات اجتماعية فى المجتمع المستخدم لها، فمن المسلم به أن تحدث تحولات فى النسق الثقافى التقليدى تتوقف من حيث معدلها وعمق تأثيرها على مدى مايمكن تسميته بدرجة التقبل الاجتماعى لها وتكيف أفراد المجتمع مع القيم المستحدثة . وقد يلعب النسق السائد من القيم والعادات والتقاليد دوراً مؤثراً فى الحد من تغير المجتمع وفقًا للمعايير والقيم المستحدثة والمصاحبة لنقل التقنية وعمليات التبقرط والعلمنة التى تتصف بها عملية التحديث . وبالتالى نتوقع بطء معدل التكيف الاجتماعى مع القيم المستحدثة وحدوث فجوة ثقافية ونشوء ازدواجية ثقافية تحدث بدورها تغيرات سلبية على سلوك وعلاقات افراد المجتمع .

مراجع الفصل الخامس

أولاً : مراجع باللغة العربية

١ – أحمد صدقى الدجانى ، العروبة والإسلام وقضايا المستقبل ، المستقبل العربى، العدد مائة وثلاثون ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص : ٢٥ – ٣٦ .

٢ – أحمد يوسف أحمد ، تجربة الجهمورية العربية المتحدة ، مساهمة فى قراءة جديدة لها ، المستقبل العربى ، العدد ١٢١ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ص ٤١ – ٦٧ .

٣ – اسامة عبد الرحمن ، دور العمالة المواطنة فى بعض اقطار الخليج العربى النفطية ، المستقبل العربى العدد ١٣٠ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص ١١٥ – ١٢٦ .

٤ – إسماعيل محمد هاشم ، محاضرات فى التطور الاقتصادى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٦ – الفاروق زكى يونس ، الرفاهية وبناء الإنسان حول إتجاهات السياسة الاجتماعية فى دول الخليج العربى ، شؤون اجتماعية ، العدد ٢٨ ، شتاء ١٩٩٠ ، ص ص ٧٧ – ٩٦ .

٧ – باقر سلمان النجار ، سوسيولوجيا إنتاجية العمل فى مجتمعات الخليج العربى ، شؤون اجتماعية ، العدد ١٨ ، صيف عام ١٩٨٨ ، ص ص ٥ – ٢٠

٨ – بيتر . ج ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة وتقديم دكتور عبد الخلق لاشين ، وعبد الحميد فهمى الجمال ، مكتبة الحرية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٩ – توفيق مرعى ، وحدة المجتمع العربى عبر التاريخ ، ، فى دراسات فى المجتمع العربى ، إصدار إتحاد الجامعات العربية ، شركة شقير وعكشه ، الأردن ، ١٩٨٥ ، ص ص ٧٨ – ٩٩ .

١٠ – حسن الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

بجامعة قطر ، قطر ، الدوحة ، ١٩٨٨ .

١١ - خالد زيادة ، العلماء وتجربة التنظيمات فى القرن التاسع عشر ، الإجتهاد ، العدد الخامس ، بيروت ، ١٩٨٩ ص ص ٢٧ - ٥٨ .

١٢ - رفعت السيد العوضى ، فى الاقتصاد الإسلامى : المرتكزات ، التوزيع، الاستثمار والنظام العالمى . كتاب الأمة ، العدد ٢٤ ، مركز البحوث والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، قطر ، شعبان ١٤١٠هـ .

١٣ - سعد الدين إبراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٤ - سعد بن سعيد ، الفكر القومى العربى بين الاتباع والإبداع ، المستقبل العربى العدد ١١٣ ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ص ٢٨ - ٤٣ .

١٥ - سمراء عنبر مصطفى ، بعض مشكلات المرأة العاملة فى الكويت ، ، ورقة قدمت فى ندوة التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية ، كلية الآداب . جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١١ - ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ ، العين ، ١٩٨٩ ص ص ٩٧ - ١٠٨ .

١٦ - سيف الإسلام على مطر ، التغير الاجتماعى دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، ١٩٨٦ .

١٨ - عادل حسن غنيم وآخرون ، ، التاريخ الاجتماعى للمرأة القطرية المعاصر ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، قطر ، ١٩٨٩ .

١٩ - عباس فاضل السعدى ، تباين توزيع السكان فى الوطن العربى ، ، دراسات عربية ، العدد ٦/٥ ، ١٩٩٣ ص ص ٤٦ - ٦٥ .

٢٠ - عبد الرؤوف عبد العزيز الجرداوى ، الهجرة والعزلة الاجتماعية فى المجتمع الكويتى ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٤ .

٢١ - عبد الرحمن خليفة ، مقومات المجتمع العربى ، فى دراسات فى المجتمع

العربى ، إصدار إتحاد الجامعات العربية ، شركة شقير وعكشه ، الاردن، ١٩٨٥ ، ص ص ٤٨ – ٧٦ .

٢٢ – عبد الرحمن منيف ، مدخل لدراسة أثر النفط فى المجتمع العربى ، شؤون اجتماعية ، العدد الثامن والعشرون ، ١٩٩٠ ، ص ص ٧ – ٣٤ .

٢٣ – عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربى حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، نيويورك ، ١٩٨٨ .

٢٤ – عبد الخالق عبد الله (عرض كتاب) ، النفط العربى فى السياسة الدولية ، للدكتور وليد خدورى ، شؤون اجتماعية ، العدد الثامن والعشرون ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢١٩ – ٢٢٦ .

٢٥ – عبد الكريم حمود الدخيل ، الشخصية الخليجية : المؤثرات والخصائص ، شؤون اجتماعية ، العدد الخامس والثلاثون ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٩٩ – ٢٠٩ .

٢٦ – عبد الوهاب محمد ، حركة الترابط السياسى فى المجتمع العربى ، ، دراسات فى المجتمع العربى تأليف اساتذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين ، ١٩٨٧ ، ص ص ٩٩ – ١٤٤ .

٢٧ – عصام نعمان ندوة حفظ السلام والمياه والأمن فى جنوب لبنان ، المستقبل العربى العدد ١٥٤ ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ص ١٥٨ – ١٧٠ .

٢٨ – على أحمد عبد القادر ، الأوضاع السياسية فى المجتمع العربى ، فى دراسات فى المجتمع العربى تأليف : اساتذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٥٧ ، ٢٩٦ .

٢٩ – على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية ، الجزء التاسع ، المكتبة الكبرى الأميرية ، بولاق ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

٣٠ – فاطمة صلاح الدين موسى ، العلاقة بين الجزيرة العربية واليونان منذ عصر الاسكندر حتى بداية العصر الرومانى ، مجلة مركز الوثائق

والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، ١٩٩٠ ، ص ص ١١٥ – ١٥٨ .

٣١ – فتحي محمد أبو عيانة ، السكان والعمران الحضري ، بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ .

٣٢ – قيس النوري ، الثقافة التقليدية ومتغيرات التحضر العربي الخليجي ، شؤون اجتماعية ، العدد الثامن والعشرون ، ١٩٩٠ ص ص ٩٧ – ١٢٤ .

٣٣ – كوستيللو ، ف . فينسنت ، ، التحضر في الشرق الأوسط ، . ترجمة غريب محمد سيد أحمد ، وعبد الهادي محمد والي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

٣٤ – لوني ، روبرت ، العوامل المؤثرة على العمالة في منطقة الخليج العربي ١٩٧٥ – ١٩٨٥ ، ، النشرة السكانية – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، منشورات الأمم المتحدة ، جنيف ، العدد ٣٨ ، حزيران ١٩٩١ ، والعدد ٣٩ كانون الأول ، ١٩٩١ ، ص ص ٩ – ١٢٨ .

٣٥ – مجدي حماد ، المنظمات الاقليمية ومسألة الوحدة ، ، المستقبل العربي ، العدد مائة وواحد وعشرون ، مارس ١٩٨٩ ، ص ص ٩٢ – ١٣٣ .

٣٦ – محسن عوض ، محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي ، المستقبل العربي العدد ١٢١ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ص ٦٨ – ٩١ .

٣٨ – ———— النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية ، دراسة مقارنة ، كتاب الأمة العدد ٢٥ ، مركز البحوث والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، قطر ، شوال ١٤١٠ هـ .

٣٩ – محمد عباس إبراهيم ، ، الأبعاد الاجتماعية والثقافية الحضرية في مجتمعات الخليج العربية ، شؤون اجتماعية ، العدد الواحد والعشرون ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٦٩ : ٢١٠ .

٤٠ – محمد علوان ، مفهوم إسلامي جديد لعلم الاجتماع ، الجزء الأول الجماعة ، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٣ .

٤١ – محمود صلاح الدين الدعوش ، القاهرة والمأوى ، ندوة المأوى والتحضر ، الفترة من ٣ – ٥ ديسمبر ، ١٩٩٠ ، الهيئة العامة لبحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمرانى ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٥ – ٦٣ .

٤٢ – محيى الدين صابر ، التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج – تنمية البيئة البدوية ، . ورقة قدمت فى ندوة التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربية، كلية الآداب جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١١ – ١٣ ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٢٣ – ٥٠ .

٤٣ – مصطفى عقيل الخطيب ، ، الجذور السكانية لدول الخليج العربى فى مرحلة ماقبل النفط ، الخليج العربى ، المجلد التاسع عشر ، العدد ٢ ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٧ – ٤٢ .

٤٤ – معن خليل عمر ، دور النفط فى تعجيل وتعطيل التغير فى مجتمع الخليج العربى ، شؤون اجتماعية ، العدد الثامن والعشرون ، ١٩٩٠ ، ص ص : ١٤٩ – ١٧٣ .

٤٥ – ناصر ثابت ، الأوضاع والأدوار داخل الأسرة فى الخليج العربى ، ورقة قدمت فى ندوة التنمية الاجتماعية فى أقطار الخليج العربى ، كلية الآداب جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١١ – ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ ، العين ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٠٩ – ١٦٨ .

٤٦ – نعيم اليافى ، النهضة الأوربيّة وعلاقاتها بالعرب ، ، دراسات عربية، العدد ٦/٥ ، ابريل ١٩٩٣ ، بيروت ، ص ص ٢٨ – ٤٠ .

٤٧ – نورى خليل البرازى ، السكان فى الوطن العربى ، فى دراسات فى المجتمع العربى تأليف اساتذة بجامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٤٥ – ١٨٠ .

٤٨ – هانسن بنت ، وسمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى فى إقتصاد متغير : مصر فى الثمانينيات ، دراسة فى سوق العمل ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٣ .

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية

1 - Baker, William & Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat, Harvard University Press, Cambridge, 1978 .

2 - Grunwald, Ronall, J., "Industrialization in the Middle East, Council for Middle Eastern Affairs Press, New York, 1960.

3 - Hanafy, A, A. "A Model of Social Change : The Egyptians (1952 - 1967), L ' Egypte Contemporaire, LXVIIeme Annee, Januier, Januier, 1976; 5 - 24 .

4 - Moore, W. E. The Professions : Roles and Rules, Russell Sage Foundation, New York, 1970 .

5 - The American University, Foreign Areas Studies Division, Egypt U. S Government Printing Office, Washington D. C., December, 1964 : 12.



٦

الفصل السادس

فرضيات دراسة التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربية



الفصل السادس

فرضيات دراسات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربية رؤية نقدية

مقدمة

لم يكن التأثير الذى أحدثه النفط تأثيراً بسيطاً ، بل كان تأثيراً عميق الجذور يكاد يكون قد أحدث إنقلاباً فى عالم الحياة . ولقد كانت الاستجابة لدراسة هذا التغير من قبل الباحثين سريعة سرعة التغير نفسة ، بحيث تراكم فى بضع سنوات عدد غير قليل من الدراسات الاجتماعية التى اهتمت برصد هذا التغير وتفسيره . وبالرغم من أن هذه الورقة تتجه نحو نقد هذه الدراسات وتفنيد الأسس النظرية التى تستند إليها ، إلا أننا نؤكد منذ البداية على أن هذه الدرسات قد قدمت اسهامات على مستوى عال من الأصالة ، وأكثر من هذا الروح التى كتبت بها هذه الدراسات (خاصة تلك التى يسهم بها أبناء مجتمعات الخليج أنفسهم) والتى تكشف عن إخلاص عميق للوطن وتطلع إلى تغييره نحو الأفضل والأكمل (وهو الهدف الأسمى لكل علم اجتماعى) .

ونفترض بداءة أن التغير الاجتماعى فى مجتمعات النفط الخليجية كان من التعقيد والخصوصية والسرعة بحيث لم تستطع معظم الدراسات أن تؤسس بشأنه افتراضات نظرية على درجة عالية من الصدق الإمبيريقى ، وأن تتخلص من التناقضات النظرية والمنهجية الناتجة – فى الغالب – من الاسراف فى الاعتماد على الأطر النظرية الجاهزة ، والتحرك – فى إطار الدراسة الواحدة – عبر حدود

(*) كتب هذا الفصل د. أحمد زايد ، وقد سبق نشره ضمن أعمال ندوة « التغير الاجتماعي في المجتمع القطري في القرن العشرين » مركز بحوث الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعه قطر، ١٩٩١ .

نظريات وافتراضات مختلفة (بل متناقضة) .

ويهدف هذا الفصل فى ضوء هذه الفرضية - إلى أن نفحص بعض الدراسات السوسيولوجية حول التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربى بغرض الكشف عن مدى صدقها الإمبيريقى ، ومدى ما يكتنفها من تناقضات نظرية ومنهجية لنضع أيدينا على بعض مشكلات (أو اشكاليات) تأسيس نظرية للتغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربى . أن تحديد هدفنا على هذا النحو يعنى ببساطة أننا لا نسعى إلى استبدال الأطر النظرية القائمة بأخرى جديدة ، بقدر ما نسعى إلى إبراز بعض المشكلات والتحديات المرتبطة بدراسة التغير الاجتماعى من خلال نقد النظريات السابقة فى هذا المجال . وإذ نسعى لتحقيق هذا الهدف فاننا ننطلق من مسلمة أساسية مؤداها أن « التنمية فى مجتمعات الخليج العربى يجب أن تتخذ طريقاً لا يكون بالضرورة تكراراً لما حدث فى التجارب التنموية السابقة . وأحد السبل المؤدية إلى ذلك نقد نظريات التنمية بهدف التعرف على كفاءتها النظرية وصدقها الواقعى وفعاليتها التطبيقية » . (السيد الحسينى ، ١٩٧٩ : ٤٤٥) .

ويؤدى تحديد الهدف على هذا النحو إلى المنهج الذى نسلكه لتحقيقه فنبدأ بعرض فرضيات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربى فى ضوء تصنيف عام وفقاً للمدخل النظرى ، وخاص فى داخل كل نظرية - وفقاً لأهم الموضوعات التى تتناولها هذه الفرضيات . وسوف نتوخى فى هذا العرض الحيادية وعدم التدخل إلا بغرض التصنيف والتنظيم . وذلك تمهيداً للخطوة التالية والتى ستكون استجابة نقدية لهذه الفرضيات من خلال ابراز أهم المشكلات المعرفية والمنهجية التى تثيرها . وأخيراً نأمل أن نتمكن من خلال الخطوتين السابقتين أن نضع أيدينا - وبشكل مبدئى - على بعض المحددات العامة التى تساعدنا فى صياغة نظرية للتغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربى .

أولاً : نظريتان وثنائيتان : فرضيات التغير الاجتماعى وموضوعاته

يجد القارىء لدراسات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربية أنها تندرج تحت نظريتين رئيسيتين : نظرية التحديث من ناحية ونظرية التبعية أو نظرية النسق الرأسمالى العالمى من ناحية أخرى . ويميل التحليل تحت أى من النظريتين نحو فهم التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربى فى ضوء ثنائية الانتقال من مجتمع الغوص والزراعة البسيطة والتجارة المحدودة إلى مجتمع النفط بما فيه من أنشطة اقتصادية . ولكن الأطر المرجعية التى تعالج بها حالة الانتقال هذه تختلف من نظرية إلى أخرى . ومن هنا يأتى اختلاف المفاهيم المستخدمة وكذلك اختلاف الموضوعات التى يتم التأكيد عليها فى دراسة التغير الاجتماعى . وهكذا نجد أنه إذا كانت نظرية التحديث تنطلق من مفهومى التحديث والتقليد وتهتم بموضوعات مثل الأسرة والمرأة والقيم ، فان نظرية النسق الرأسمالية العالمى تنطلق من مفهوم نمط الانتاج وتركز على موضوعات مثل التكوين الاجتماعى والطبقات الاجتماعية (*) . لنلقى نظرة على أهم الاسهامات التى قدمتها كل نظرية فى دراسة التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربى .

١- دراسات التغير وثنائية التقليد والتحديث :

كانت نظرية التحديث من أكثر النظريات تأثيراً فى دراسات التغير والتنمية فى مجتمعات الخليج العربى . ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة يرتبط بعضها بالانتشار الواسع النطاق لهذه النظرية ، وارتباط سيطرتها الأكاديمية بالسيطرة الغربية فى مجال الاقتصاد والسياسة ، ويرتبط بعضها الآخر بطبيعة التكوين العلمى للدارسين الذى تلقى معظمهم تدريباتهم العلمية فى الغرب أو على أساتذة تعلموا فى الغرب أو على نمط التعليم الغربى .

وتعتمد نظرية التحديث على رؤية ثنائية لإنتقال المجتمع من حالة التقليد إلى حالة التحديث . وتقوم هذه الثنائية على تصور تغير تدريجى يسير فى خط واحد من نمط المجتمع التقليدى إلى نمط المجتمع الحديث (وهو تصور يتخذ من

(*) كما يحتل موضوع المرأة أهمية خاصة هنا علي هامش التحليل الطبقي .

خبرة التطور فى الغرب نموذجاً له ويفترض أن نمط الحداثة فى المجتمع الغربى أقرب إلى النموذج المثالى الذى يجب أن يسعى المجتمع التقليدى إلى تحقيقه) ، ووفقاً لهذا التصور يفترض أن المجتمعات التقليدية تبدأ - عندما تتوافر لها عوامل التغير التى غالباً ما تكون عوامل ثقافية متصلة بنشر الثقافة الحديثة - تبدأ فى التحول إلى النمط الحديث . فيتحول بناؤها التقليدى المتجانس إلى بناء حديث أكثر تبايناً فتنمو المدن ويتسع نطاق التحضر وتتحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووى . وتنتشر القيم الحديثة على نطاق أوسع ويصبح تأثيرها قوياً فى العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وفى نطاق العمل وفى كل مجالات الحياة (Smith, 1973).

ولقد تأثرت دراسات التغير الاجتماعى فى المجتمعات الخليجية بهذا الاتجاه النظرى . وتعتبر هذه الدراسات أن مجتمع ما قبل النفط يمثل المجتمع التقليدى فى حين أن مجتمع ما بعد النفط يمثل المجتمع الحديث أو المجتمع الانتقالى الذى يتحول (بدرجات مختلفة من السرعة) إلى المجتمع الحديث . وكأن اكتشاف النفط بما صاحبه من دخول للتعليم ونظم الإدارة الحديثة هو نقطة التحول الرئيسية التى تفصل بين صورة المجتمع التقليدى وصورة المجتمع الحديث . فقد أحدث النفط تغيراً فى البناء الاجتماعى للسكان ، وأدى إلى تنوع المهن ، وزيادة معدلات الهجرة ، وظهور النزعة الفردية ، والاهتمام بمظاهر الحياة الحضرية ، وتغير العلاقات الاجتماعية ، وتفكك العائلة الممتدة إلى أسر زواجية صغيرة يلعب فيها الأبوان دوراً كبيراً فى التنشئة الاجتماعية . وتكون المدن ذات الخصائص الحضرية ، (جهينة العيسى ، ١٩٧٥) . وتكاد هذه القائمة تكون نفس القائمة التى تؤكد عليها دراسات التحديث فى أى مجتمع (بما فيها المجتمعات الأوربية والأمريكية) . ولكن سرد المتغيرات على هذا النحو لا يعنى أن المجتمع النفطى قد حقق درجة عالية منها . فما يزال هذا المجتمع يمر بمرحلة ، انتقالية ، تقع على منتصف الطريق بين التقليدية والحداثة . وتؤكد على ذلك جهينة العيسى فيما توصلت إليه من نتائج عن التحديث فى المجتمع القطرى . فبالرغم من أن التحديث ظاهرة عامة تميز أفراد المجتمع القطرى ، إلا أن هؤلاء ، الأفراد يكونون حديثين فى بعض الأبعاد وتقليديين فى أبعاد أخرى . بمعنى أن هناك اتجاهات

تقليدية تبقى كرواسب فى الفرد » . (جهينة العيسى ، ١٩٧٩ : ٢٠٥ - ٢٠٦) ويعد هذا النص مثالاً طرازياً للتفسير فى ضوء نظرية التحديث . فالانتقال عبر قطبى الثنائية لم يبلغ أوجه بعد . فما يزال الأفراد - لاحظ أن التحديث يرتبط أصلاً بسلوك واتجاهات الأفراد - يحملون عناصر تقليدية وأخرى حديثة . وتظل العناصر التقليدية رواسب ، أى لا وظائف لها ومآلها إلى الزوال . وكأن ما يحدث فى المجتمع القطرى وأى مجتمع نفط من تغير هو تكرار لما حدث فى المجتمعات الغربية بعد ثورتها الصناعية أو أى قطر آخر من أقطار العالم الثالث بعد انحسار الاستعمار وحدوث ثورات التحرر الوطنى وبداية التصنيع .

ويميل الباحثون الذين ينطلقون من أدبيات نظرية التحديث إلى وضع نقطة صفرية - ترتبط بحدث من الأحداث الهامة - تعتبر الخط الفاصل بين المرحلة التقليدية والمرحلة الحديثة . فهى فى الغرب الثورة الفرنسية والثورة الصناعية ، وهى فى العالم الثالث ثورات التحرر الوطنى ، وهى فى المجتمعات الخليجية ثورة النفط . ولكن اتخاذ اكتشاف النفط كنقطة بداية لدخول المجتمع إلى دائرة المجتمعات الحديثة لا يعنى - لدى أنصار نظرية التحديث - اعتبار النفط السبب الرئيسى فى حدوث التغير . فالبرغم من ادراك أهمية النفط فى إحداث التغير الاقتصادى والاجتماعى ، إلا أن التحليق فى أجواء نظرية التحديث قد دفع إلى إبراز العوامل الثقافية وتقديمها على العوامل الاقتصادية فى ترتيب عوامل التغير الاجتماعى . فيأتى التعليم الرسمى (المتمثل فى زيادة عدد المدارس) فى مقدمة العوامل ، ويأتى بعده التطور الاقتصادى (المتمثل فى اكتشاف النفط) ، ثم التطور السياسى (المتمثل فى تطبيق الادارة الحديثة) ، ثم التعرض لوسائل الاعلام . (جهينة العيسى ، ١٩٨٢ ؛ وابو بكر باقادر ، ١٩٨٤) ويبدو التحول الاجتماعى وكأنه قد حدث من خلال منظومة العوامل هذه . ولكنها إذا رتبت من حيث الأولوية لجاء التعليم (الذى هو القناة الرئيسية لنقل الثقافة الحديثة بما فيها من نظم إنتاجية وادارية وسياسية) ، على رأس العوامل جميعاً .

وتحدد هذه التوجهات فى دراسة التغير طبيعة الموضوعات التى يتم التركيز عليها فى البحوث الامبيريقية التى ترصد ظواهر التغير الاجتماعى ، كما تحدد نمط تفسير النتائج التى تسفر عنها هذه البحوث .

١- وكان موضوع الأسرة من أكثر الموضوعات التى حظيت باهتمام مبكر. واتجهت البحوث نحو تبيان طبيعة التغيرات التى طرأت على بناء الأسرة ووظائفها وتنطلق معظم الدراسات من فرضية مشتركة مؤداها أن التغيرات التى تحدث الآن فى دول الخليج تصاحبها تغيرات فى بناء الأسرة (فتتحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية وتصبح العلاقات فيها أكثر فردية) ووظائفها (فتتحول من وحدة إنتاجية إلى وحدة إقامة وتنشئة) ، مع استمرار لبعض الروابط التقليدية (التى تخضع بالضرورة لعملية تحلل آنية أو قادمة) ، فقد أكدت دراسة لفهد الثاقب فى المجتمع الكويتى على أن هناك إتجاهاً قوياً لدى الأسرة الكويتية نحو التحول إلى الأسرة النووية (فأكثر من نصف الأسر نووية بالفعل كما أن معظمها يفضل هذا النوع من الأسرة) . كما لوحظ أن حجم الأسرة ينخفض مع ارتفاع المستوى التعليمى لرب الأسرة ، وكذلك كثافة العلاقات القرابية مع أهل الزوجة أو الزوج (فهد الثاقب ، ١٩٨٦) ومع وجود هذا الاتجاه القوى نحو التغير فى الأسرة (من حيث الشكل وطبيعة العلاقات) ، إلا أن هناك مؤشرات قوية تدل على استمرار الروابط التقليدية داخل الأسرة الكويتية ، حيث تظهر أشكال من الاتصال وتبادل المساعدات بحيث لم يؤثر التحضر والتحديث كثيراً على تفكك الروابط القرابية . (فهد الثاقب ، ١٩٨٢) وهكذا فان تحديث بناء الأسرة لا يمنع استمرار الروابط التقليدية طالما أن المجتمع يعيش فترة انتقالية .

وعلى نفس النمط التحليلى تؤكد دراسة عن التغير فى بناء الأسرة القطرية المعاصرة على حدوث تغير فى نمط الأسرة من الشكل الكبير الممتد إلى الشكل الصغير المستقل ، الأمر الذى ترتب عليه تغير دور الزوج ومسئولياته ودور الزوجة ومسئولياتها وضعف دور الجيل الأكبر (من الأجداد والأعمام والجدات والعمات والخالات) ، وتغير دور الأبناء مع اكتسابهم مزيداً من التعليم فأصبحوا أكثر حرية فى قرارتهم ، كما ضعف نسق السلطة التقليدية (جهينة العيسى ، ١٩٨٢ : ٢١٥ - ٢١٩) . وتؤكد دراسة عن الأسرة فى البحرين نتائج مشابهة . ففى مجتمع ما قبل النفط كانت الأسرة وحدة انتاجية وكان التقسيم العشائرى هو الأغلب ولذلك فقد كانت الأسرة الممتدة أوسع انتشاراً . وأدى التغير الذى أصاب المجتمع بعد النفط وما ترتب عليه من انتقال الاقتصاد التقليدى إلى إقتصاد حديث إلى التقليل من

أهمية الانتساب إلى العائلات الكبيرة ، الأمر الذى هيأ المجال أمام نمو وازدياد الأسر النووية ، . (فاروق أمين : ١٩٨٣ : ١٢٤) وصاحب ذلك تغير فى نمط السلطة داخل الأسرة فتحولت من ، سلطة مطلقة ومتمركزة كلها فى يد الجد (أو الأب) إلى سلطة متسامحة تتوزع فيها المسئوليات على أفرادها كل حسب أهميته ، (فاروق أمين ،١٩٨٣ : ١٢٤) .

٢ - وكان موضوع تغير انساق القيم من الموضوعات التى حظيت بأهمية خاصة فى دراسات التغير الاجتماعى فى دول الخليج العربى فى ضوء فرضيات نظرية التحديث . وأبرزت هذه الدراسات أهمية التعليم فى تغيير نسق القيم حيث كشفت عن علاقة طردية بين تغير القيم وبين التعليم . فقد أكدت دراسة عن تأثير صناعة النفط على تحديث اتجاهات وقيم العمل إلى أن الصناعة لا تلعب دوراص أساسياً فى تحديث القيم : فدورها ثانوى إذا ما قورن بالدور الذى يلعبه التحضر ووسائل الاتصال الجماهيرى والاتصال الثقافى والتعليم . ويأتى التعليم على رأس هذه القائمة . فقد أكدت الدراسات أنه كلما زادت حصيلة الفرد التعليمية (كما تعكسها عدد سنوات الدراسة) كلما كان أكثر أخذاً بالاتجاهات الحديثة (فقد كانت العلاقة بين التعليم وبين ارتفاع الدرجات على مقياس التحديث علاقة طردية) (جهينه العيسى : ١٩٨٠) .

وتؤكد الدراسات على أن أنساق القيم تميل إلى التغير فى طريق التخلص من القيم التقليدية واكتساب القيم الحديثة . فقد دلت شواهد بحث إمبيريقى حول تغير قيم الزواج لدى الشباب القطرى . أن هناك ، اتجاهاً قوياً نحو إحداث تحول هام فى معايير الزواج بالنسبة للمجتمع القطرى الذى تحتل فيه العائلة أو القبيلة مكانة بارزة داخل البناء الاجتماعى ، ، الأمر الذى يعنى ، توقع تغير بعيد المدى على مستوى الاتجاهات نحو قضية الزواج ، . ويتجه هذا التغير نحو تحرير الزواج من الالتزامات القبلية بدرجة كبيرة ، وتأكيد البعد الفردى أو الشخصي فى عملية الاختيار للزواج فضلاً عن توسيع مدى الاختبار ، والميل نحو وجود نظرية ليبرالية لدى أفراد الجنسين نحو بعضهما البعض . (السيد الحسينى وجهينه العيسى ، ١٩٨١) . وكشفت دراسة أخرى عن نتائج مشابهة . فقد أدت عوامل التغير - وعلى رأسها التعليم - إلى تحلل القيم القرابية تدريجياً فى ضوء ظهور وانتشار

الأسرة النووية . كما تغيرت قيم الزواج فأصبح الاختيار له على أساس فردى ووفقاً لمعايير خارجة عن نطاق القرابة . وتغيرت أيضا القيم المتصلة بالسلوك الانجابى ، فظهر اتجاه نحو انخفاض معدل الانجاب (متمثلاً فى عدد الأطفال) خاصة بين المتعلمين (أمينه الكاظم ، ١٩٨٥) . وأضافت هذه الدراسة بعداً آخراً لتغير نسق القيم فى المجتمع القطرى يرتبط بالاحلال التدريجى لمعايير التفرقة الطبقية محل المعايير القبلية (حيث اتضحت فى أذهان عينة الدراسة معايير التمييز الطبقىُ المتصلة بالدخل والمهنة وغيرها من مؤشرات الطبقة الاجتماعية) . (أمينه الكاظم، ١٩٨٥) .

ولكن التأكيد على تغير نسق القيم فى اتجاه الحداثة لا يعنى أنها تتغير بشكل كامل ، فما تزال بعض القيم التقليدية تواصل استمراريتها وهى فى كثير من التحليلات تشكل عقبة فى طريق الحداثة . وهذا أمر متوقع فى مجتمع انتقالى . فقد أبرزت احدى الدراسات أن هناك ، تأرجحاً فى السلوك الاجتماعى للأفراد وأيضاً فى بناء القيم الموجهة لمختلف السلوكيات الاجتماعية فمثلاً نجد فى بعض السلوكيات التى يؤديها الأفراد طاعة للقيم القبلية والعائلية بينما أن هناك سلوكيات أخرى تعبر فعلاً عن استيعاب الأفراد لقيم التحديث . ولو أن ذلك كان بصورة جزئية ، إلا أنها بقدر ضآلتها تشهد أن تغيراً قد حدث فى المجتمع حتى يتخلى تدريجياً عن ملامحه التقليدية (التأكيد غير موجود فى الأصل) فى اتجاه اكتساب ملامح المجتمعات الأكثر حداثة ، (أمنية الكاظم ، ١٩٨٥ : ٣١٤) ولعل هذا التأكيد على التعارض بين القيم التقليدية والقيم الحديثة هو الذى يجعل بعض الدراسات تنطلق من فرضيات تدور حول ، مظاهر الصراع القيمى فى المجتمع ، (محمد المطوع ، ١٩٨٦ : ٢٣٣ - ٢٤٣) ، أو حول ، صراع التصنيع مع الثقافة الاجتماعية فى الأسرة ، (معن عمر ، ١٩٨٨ : ١١١ - ١٣٣) .

٣ -حظى موضوع المرأة باهتمام واسع النطاق داخل تيار الدراسات المرتبطة بفرضيات نظرية التحديث . ويبدو ذلك أمراً طبيعياً فى ضوء البطء النسبى لتغير أوضاع المرأة وأدوارها ونطاق مشاركتها فى عملية التغير الاجتماعى. وأولت دراسات المرأة هنا أهمية خاصة لدور التعليم فى تغير وضع المرأة وأدوارها خاصة وأن كل دول الخليج قد فتحت المجال أمام التعليم النظامى

للمرأة . (أحمد ظاهر ، ١٩٨٨) وتقوم فكرة ابراز دور التعليم فى تغير أوضاع المرأة على فرضية أن التعليم يتيح مزيداً من الفرص أمام المرأة للمشاركة فى الحياة العامة وفى عملية التغير ذاتها ، فضلاً عن أنه يغير من مكانتها داخل الأسرة وبالتالى مشاركتها فى صناعة القرار . وفى ضوء هذه الفرضية تؤكد دراسة عن «تأثير التعليم والعمل على وضع المرأة فى قطر» (El - Kabi, 1987) . على أن هناك مؤشرات تدل على أن تغير وضع المرأة ومكانتها يرتبط بتغير اتجاهات المرأة نحو المشاركة فى التنمية ونحو الزواج ونحو العمل خارج المنزل فضلاً عن وجود اتجاهات ايجابية نحو تعليم المرأة وعملها . وتؤكد الدراسة على أن متغيرى التعليم والعمل يعتبران من أهم العوامل التى تترك آثاراً على معتقدات الفرد واتجاهاته وأن مزيداً من التعليم والعمل فى كل قطاعات الاقتصاد سوف يمكن المرأة من أن تستخدم قدراتها ومعدل مشاركتها كامرأة متخصصة وسوف يزيد وعيها بالطرق المحتملة لتغيير وتحسين وضعها» (El - Kabi, 1987 : 109) . ولأهمية متغيرى التعليم والعمل فى تغيير أوضاع المرأة ومكانتها نجد أن الحديث عن تعليم المرأة يعتبر بديلا عن الحديث عن أوضاعها الاجتماعية ومكانتها فى الأسرة والمجتمع . ولقد تبدى ذلك بوضوح فى دراسة عن «تطور مكانة وتعليم المرأة فى دول الخليج العربى» (صبيح أحمد ، ١٩٨٨) فالدراسة فى معظمها دراسة عن التعليم - وبصفة خاصة تعليم البنات - فى دول الخليج مع تركيز خاص على دولة الامارات العربية المتحدة ، دون الاهتمام بتغير وضع المرأة ومكانتها . ولعل السبب فى ذلك هو الاعتقاد الضمنى بأن تغير المستوى التعليمى للمرأة يعنى بالضرورة تغير وضعها ومكانتها أو أن وضع المرأة يتغير بنفس القدر الذى يتغير به مستواها التعليمى .

وبرغم إبراز دور التعليم فى تغير وضع المرأة الخليجية ، إلا أن الدراسات تشير إلى بعض العقبات أو المعوقات فى هذا الصدد . ويشير الباحثون هنا إلى وجود قيم متصارعة حول تعليم المرأة ومشاركتها فى العمل ، ووجود بعض الاتجاهات التقليدية التى تقاوم التغير . وهذا هو الذى دفع أحدى الباحثات المتحمسات إلى اعتبار التغير الذى أحرزته المرأة الخليجية - والحديث ينصب أساساً عن المرأة الاماراتية - مجرد «بوادر تغيير فى المركز الاجتماعى

والسياسى. . . وأن الوقت مازال مبكراً للحديث عن أى تغيير فى البنى الاجتماعية الاقتصادية وعلاقات السلطة بحيث يسهل تخطى المركز الاجتماعى الدونى الذى تحتله المرأة أو تحملها دورها فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى بشكل متساوى مع الرجل . . . ، (نجاة النابه ، ١٩٨٨ : ٥٢) ، ومرد ذلك بطبيعة الحال – وكما أكدت الباحثة نفسها – إلى العقبات القانونية والثقافية المتعددة التى لم تستطع عملية ، التحديث المستمر ، أن تتجاوزها .

دراسات التغير وثنائية أنماط الانتاج :

لا يروق لبعض المهتمين بدراسات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج استخدام ثنائية التقليد والتحديث ، وأن كانت لا تغيب ضمناً فى تحليلاتهم على ما سنرى فيما بعد . ويتجه هؤلاء إلى الإنطلاق من توجهات نظرية مختلفة . وتقوم هذه التوجهات على رؤية مجتمعات الخليج كجزء من نظام اقتصادى عالمى يخضعها لمتطلباته ويحدد لها وظائف فى نظام التبادل العالمى . وتأتى هذه التوجهات فى صياغات غامضة وعامة أحياناً صريحة وجلية فى أحيان أخرى . فنجد تأكيدات عابرة على أن اكتشاف النفط وانتاجه من خلال الشركات الأجنبية قد أدى إلى دخول دول الخليج العربى . . . ، تلقائياً فى مجال السوق العالمى . فقد كانت حتى تفجر النفط سوقاً محدودة لبضائع الدول المجاورة ، ولم يكن انتاجها – ماعدا اللؤلؤ إلى حد ما – يشكل سلعة هامة ومطلوبة لا يمكن الاستغناء عنها وتجاوزها ، (محمد الرميحى ، ١٩٧٥ : ٤٣) . وبصياغة أكثر دقة لنفس المؤلف ، فقد تحولت ، المنطقة من مجرد ممر تجارى حيوى للمصالح البريطانية والغربية بوجه عام إلى منطقةحيوية لها أهميتها فى ذاتها ، (محمد الرميحى ، ١٩٨٣ : ٩٠) ولقد أدى هذا التحول إلى عملية ، الولوج القسرى للخليج فى عجلة الرأسمالية العالمية ، (محمد الرميحى ، ١٩٨٣ : ٤٥) . أو إلى التبعية الاقتصادية التى تتبدى فى الارتفاع غير المعقول فى مؤشرات الانكشاف الاقتصادى . والتركيز السلعى فى الواردات المتعلقة ببعض المواد الغذائية الأساسية (كالقمح) والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا . ولقد ترتب على ذلك أن تحول كل مجتمع نفطى إلى ، أحد المحيطات الدائرة ضمن مركز النظام الرأسمالى وتعرضت نشاطاته الاقتصادية قبل النفط للتعديل والتغيير بما يتلاءم واحتياجات المركز ، (موزة غباش، ١٩٨٧ : ١٤٦) .

ولا يوصف التغير الاجتماعى – فى ضوء هذه المسلمات العامة – من خلال ثنائية التقليد والتحديث ، وإنما يوصف من خلال ثنائية أخرى تتفق وهذا المدخل النظرى ، ألا وهى ثنائية أنماط الانتاج . بل أن موضوع أنماط الانتاج قد أصبح أحد الموضوعات المحورية فى المناقشة الدائرة فى قلب هذا الاتجاه فى دراسة التغير والتنمية فى دول الخليج . ويفترض هنا أن التحول نحو التبعية الخارجية أو الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى يؤدى بالضرورة إلى تحول أنماط الانتاج الداخلية وظهور أنماط انتاج جديدة مع ما يصاحب هذه الأنماط من بنى فوقية . ويعبر محمد الرميحى عن هذه العملية بقوله « هنا أصبح ايلاج هذه المجتمعات القسرى فى الدورة الرأسمالية يعنى فيما يعنيه من تفاعلات داخلية تحطيم الانتاج السابق – الزراعى والبحرى – وخلخلة البنية الاجتماعية القائمة عليه باتجاه تمحور اجتماعى جديد نمت فيه فئات اجتماعية جديدة » . (محمد الرميحى ، ١٩٨٣ : ٩٠) .

وقد حددت هذه الفرضية طبيعة الموضوعات التى ركزت عليها كتابات الباحثين فى التغير الاجتماعى والتنمية فى منطقة الخليج العربى . فجاء تحول نمط الانتاج على رأس الموضوعات ، وحظيت دراسة البناء الطبقى بأهمية مماثلة . ولم يتم التركيز كثيراً على دراسة التحول فى الأسرة من حيث البناء والوظيفة (وأن كانت الأشارة اليها واردة على أى حال) . وفى مقابل إهمال موضوع الأسرة حظيت المرأة بأهمية خاصة . ولم تكرس لموضوع المرأة دراسات خاصة ألا فى النذر اليسير وجاء الاهتمام بها على هامش الاهتمام بقضية التركيب الطبقى والتحول الذى طرأ عليه ونلقى فيما يلى نظرة على الفرضيات التى طورها انصار هذا الاتجاه فيما يتعلق بدراسة التغير الاجتماعى من خلال هذه الموضوعات الثلاثة (أنماط الانتاج ، والطبقات ، والمرأة) .

١ – يدرس التغير فى أنماط الانتاج فى ضوء ثنائية نعتبرها ثنائية بديلة لثنائية التقليد والتحديث عن أصحاب نظرية التحديث . « فقد كانت ملكية وسائل الانتاج وطبيعة علاقات الانتاج فى مجتمع الخليج قبل النفط هى التى حددت أشكال العلاقات الاجتماعية . ولمدة طويلة من الزمن . كانت تلك العلاقات الاجتماعية ناتجة عن طبيعة علاقات الانتاج القديم حتى جاء النفط بشكل آخر من

علاقات الانتاج فكان من الطبيعى أن تتغير العلاقات الاجتماعية تبعاً لذلك ، . (محمد الرميحى ، ١٩٧٥ : ٣١) ويكشف هذا النص عن فرضيتين هما جوهر ما نقصده بالثنائية فى هذا السياق . الأولى أن أشكال الإنتاج وعلاقاته قبل النفط تختلف عن نظيرتها فيما بعد النفط . والثانية ، أن التغير فى علاقات الانتاج والعلاقات الاجتماعية بشكل عام يبدو أنه مصاحب تابع للتغير فى أشكال الانتاج (بالرغم من وجود التأكيد الذى سنشير اليه فيما بعد على أن التغير فى العلاقات الاجتماعية يحدث ببطء أكبر من نظيره فى أشكال الانتاج) .

وفى تحديدهم لأنماط إنتاج ما قبل النفط ، عدد الباحثون أساليب الإنتاج الشائعة آنذاك دون توصيفها بشكل دقيق . فقد عرف اقتصاد ما قبل النفط أساليب انتاج عديدة هى : الغوص على اللؤلؤ ، الزراعة ، والرعى ، والتجارة (الداخلية والخارجية) والحرف والصناعات التقليدية . وكانت هذه الأساليب الإنتاجية تعمل من خلال علاقات انتاجية تقليدية ترتبط بالتنظيم العائلى والقبلى وتساندها بنية قانونية وسياسية تقليدية . وبالرغم من هذا الاتفاق على تحديد أهم أشكال الإنتاج فى مرحلة ماقبل النفط ، إلا أن الباحثين لا يصلون إلى كلمة سواء أو نهائية فى التوصيف العلمى لهذه الأنماط النتاجية . فهى لديهم جميعاً أنماط قبل رأسمالية ، أو أنماط تقليدية . واذا بحثنا عن توصيف أكثر دقة لهذه الأنماط لوجدنا الآتى : يصف الرميحى نمط الإنتاج السائد فيما قبل النفط – خاصة نمط الغوص – بأنه «اقطاع » أو « قنانه » يتحول عامل الغوص فيه إلى « شبه عبد » للممول ومالك وسيلة الإنتاج . (محمد الرميحى ، ١٩٨٥ : ١٧) وتصف نوره الفلاح نمط الإنتاج فيما قبل النفط ، بأنه أقرب إلى « نمط الإنتاج الاسيوى » يستدل على ذلك بملكية الحاكم للأرض وملكية التجار لسفن الصيد . (نوره الفلاح ، ١٩٨١ : ٧٤) وتفصل كلثم الغانم بين مراحل فى التكوين قبل الرأسمالى . فقبل انغماس المجتمع فى انتاج وصيد اللؤلؤ ، كان الاقتصاد يعتمد على نمط اقتصاد معيشى رعوى » . تلعب فيه البيئة والظروف الايكولوجية دوراً حاسماً ويقوم على التعاون الكامل بين الأفراد والتماسك لمواجهة الظروف القاسية وتدعمه الروابط القرابية القائمة على وحدة الدم والمصاهرة . ومع ظهور صيد وتجارة اللؤلؤ ظهر نظام انتاجى جديد لم تسمه الباحثة بتسمية معينة ولكنه يبدو من توصيفها له أنها تعتبره نظاماً رأسمالياً (أو

شبه رأسمالى) . فهو يقوم على عناصر ثلاثة هى رؤوس الأموال وأدوات الإنتاج والعمال . وفى صياغة أخرى يقوم على « رأس المال » و « قوة العمل » و «عمليات التسويق » و « دورة الربح » . ولم يؤد ظهور هذا الإنتاج الرأسمالى (تعنى صناعة الغوص) إلى إختفاء الاقتصاد المعيشى الرعوى تماماً ، فقد ظل هذا الأخير قائماً ولكنه أصبح هامشياً بالنسبة للنشاط الاقتصادى المتصل بالغوص والتجارة . (كلثم الغانم ، ١٩٨٦ : ٥٧ – ١١٣) وظل الأمر على هذا النحو إلى أن جاء النفط بنمط جديد .

وتتناول موزة غباش قضية نمط الإنتاج فى مجتمع ما قبل النفط من زاوية أخرى . فهى تنظر إلى هذه الأنماط فى علاقتها المتداخلة والمتفصلة بحيث يشكل أحدها نمطاً مسيطراً تلتف حوله بقية الأنماط فى علاقة تداخل وتمفصل . أما النمط المسيطر – والحديث ينصب أساساً على مجتمع الامارات – فكانت التجارة (تجارة اللؤلؤ بالأساس) ، وجاءت الأنماط الأخرى المتصلة بالرعى والزراعة والحرف والصناعات التقليدية كأنماط هامشية . وبالرغم من أن الباحثة لم تحدد بدقة طبيعة النمط المسيطر إلا أنه يفهم من خلال وصفها له بأنه نمط إقطاعى أو أشبه بالاقطاع . فقد وافقت على وصف الرميحى للغواصين بأنهم « أقنان البحر » . وأكدت فى موضع آخر على أن علاقات الإنتاج فى نمط إنتاج ما قبل النفط كانت تقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج من سفن وأرض زراعية ولذلك فهى علاقات أقرب إلى « الاقطاعية القبلية » . (موزه غباش ، ١٩٨٧ : ١٥٩ – ٢٠١) وتؤكد موزة غباش هنا فرضية جديرة بالتأمل مؤداها أن هذه العلاقات الاقطاعية لم تختلف تماماً بعد ظهور النفط وإنما استمرت بشكل أو بآخر مع نمط الإنتاج الحديد .

أما بعد دخول المجتمعات الخليجية بشكل كامل فى دائرة النشاط الرأسمالى العالمى ونظامه الدولى فقد تغيرت أنماط الإنتاج . فقد أفرز النفط واقعاً اقتصادياً جديداً ترتب عليه اختفاء بعض الأنماط الإنتاجية التقليدية تماماً (مثل الغوص وتجارته) وظهور أنماط جديدة تماماً (مثل استخراج البترول وأشكال التصنيع الأخرى) وتطور بعض الأنشطة القديمة كالزراعة والصيد البحرى اللذان تطورا على أسس رأسمالية . ويفترض أحد أنصار هذا الاتجاه فى دراسة التغير

الاجتماعى أن اندماج مجتمعات الخليج فى السوق الرأسمالى العالمى قد « دمر ... جميع المناشط الاقتصادية التقليدية وأعجزها عن الوفاء بدور فى الوضع الجديد وانهارت قطاعات كاملة منها انهياراً - تاماً - وأصبحت الدولة هى المصدر الوحيد لتنشيط القطاعات الاقتصادية المحلية » (محمد الرميحى ، ١٩٨١ : ٤٢) . ولقد بدأ هذا الاندماج مع اكتشاف النفط ، فكان قدومه أول انذار بتحطيم أنماط الإنتاج القديمة أو تغييرها بشكل جذرى .

ويختلف الباحثون أيضاً حول توصيف نمط الإنتاج فى مجتمع ما بعد النفط حقيقة أنهم يجمعون على أن هذا النمط رأسمالى فى طبيعته ، والدليل على ذلك أنهم يصفون الأنماط السابقة عليه بأنها قبل رأسمالية كما أنهم يربطون بين وجوده وبين الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى . ولكنهم يختلفون حول المفهوم - أو التوصيف العلمى الدقيق - لنمط - أو أنماط - انتاج ما بعد النفط . ولا يستدل القارىء لأعمال محمد الرميحى على وصف مباشر لنمط انتاج مابعد النفط ، ولكننا نستطيع أن نعثر - بشكل غير مباشر - على هذا الوصف . فهو يصف نمط الإنتاج المعاصر فى بلدان العام الثالث بأنه نمط انتاجى رأسمالى تابع . وهو يدرج مجتمعات النفط فى هذا النمط ولكنه يميزها بخصوصية محددة تنحصر فى أن العنصر الرئيسى « المحرك للتشكيل الاجتماعى ليس الإنتاج ولكن توزيع عائده عن طريق (الدولة) » (محمد الرميحى ، ١٩٨١ : ٤٣) (والتأكيد موجود فى الأصل) . ويكشف هذا النص عن أن خصوصية نمط الإنتاج فى المجتمعات النفطية تتبدى فى أن رأسماليتها التابعة ليست رأسمالية إنتاجية بقدر ماهى رأسمالية توزيعية تديرها الدولة . وتؤكد نوره الفلاح رأياً مشابهاً فى سياق حديثها عن المجتمع الكويتى الذى تحول إلى مجتمع محيطى تابع لمركز النظام الرأسمالى، يعيش على عائد النفط الذى تقوم الدول بتنظيم توزيعه . (نوره الفلاح، ١٩٨١ : ٧٧ - ٨٩) .

وفى مقابل التأكيد على رأسمالية الدولة ، يظهر رأى آخر يفرق بين أكثر من نمط إنتاجي فى التكوين الاجتماعى لمجتمع مابعد النفط . فمن ناحية نجد كلثم الغانم تصف التشكيل الاقتصادى الجديد الذى ظهر أثر اكتشاف النفط بأنه «تكوين اقتصادى - اجتماعى مركب» من حيث أنه يضم مستويات لأنماط

اقتصادية متنوعة لا ترتبط بالفن الإنتاجي الأساسي . وتتبلور هذه الأنشطة في نمطين رئيسيين يشكلان محور النشاط الرأسمالي في مجتمع النفط هما : رأسمالية الدولة ، والرأسمالية الحرة (أو الرأسمالية التي يديرها الأفراد) . (كلثم الغانم ، ١٩٨٦ : ١٨٩) ومن ناحية أخرى تميز موزة غباش داخل التكوين الاجتماعي لمجتمع النفط بين ثلاثة أنماط إنتاجية ، تطلق على الأول النمط الإنتاجي الريعي وهو يتميز « بضعف العلاقة بين عائدات النفط المالية وبين الجهد الإنتاجي (أو العمل المنتج) لأعضاء المجتمع) (ص ١٥٩) . أما النمط الثاني فهو رأسمالية الدولة التجارية ، وهو نمط تتأصل فيه العلاقة بين السلطة وبين شرائح التجار الماليين والعقاريين ، بحيث يسيطر « القطاع الخاص على اقتصاد الدولة ويستأثر بامتلاك المنشآت الصناعية » . (ص ١٥٩) ويتواجد مع هذين النمطين نمط ثالث – هو استمرار لعلاقات قديمة – وهو نمط « الاقطاعية القبلية » الذي يحكم الإنتاج الزراعي . فكأننا هنا بإزاء تشكيلة غير متجانسة من أنماط الإنتاج تعمل جميعاً داخل تكوين اجتماعي واحد .

٢ – أما الموضوع الثاني الذي انشغل به الدارسون في هذا الاتجاه فقد كان موضوع الطبقات الاجتماعية ، وهذا أمر طبيعي في ضوء الإطار النظري الذي ينطلقون منه . ويطور الباحثون حول هذا الموضوع افتراضاً مبدئياً مؤداه أن تحطيم أشكال الإنتاج السابقة على النفط (الزراعية والرعوية والبحرية) وخلخلة البنية الاجتماعية القائمة عليها قد أدى إلى « تمحور اجتماعي جديد نمت فيه فئات اجتماعية جديدة (أن لم نقل طبقات) حول مصالح اقتصادية جديدة . ولازال هذا البناء الاقتصادي الاجتماعي الجديد في طور التشكيل » . (محمد الرميحي ، ١٩٨٣ : ٩٠) ويعني ذلك أن ثنائية أنماط الإنتاج في مجتمعي ما قبل النفط وما بعد النفط تنعكس في ثنائية التركيب الطبقي في المجتمعين . فقد صاحب تغير أنماط الإنتاج ظهور تشكيل طبقي جديد . ولتحديد معالم النظام الطبقي الجديد بدأ الباحثون بتشخيص التركيب الطبقي في المجتمع القديم . ويذهب الباحثون في هذا التشخيص مذاهب شتى بالرغم من الاتفاق الظاهر بينهم . فالبعض منهم يبتعد عن استخدام كلمة طبقة لوصف تدرج المجتمع القديم ويستخدم عوضاً عنها كلمة فئة اجتماعية . ولذلك نجد نوره الفلاح تتحدث عن ثلاث فئات اجتماعية في

مجتمع الكويت فيما قبل النفط : الأولى تتكون من ملاك السفن وتجار اللؤلؤ . والثانية تتكون من العاملين فى الغوص والسفر وهم يبيعون « قوة عملهم مقابل نصيب زهيد » . أما الفئة الثالثة فهى فئة وسطى تتكون من أصحاب « الحرف والصناعات اليدوية وصيادى الأسماك والمزارعين الذين يملكون وسيلة انتاجهم وحرية التصرف بالإنتاج » . (نوره الفلاح ، ١٩٨١ : ٧٥) ولكن البعض الآخر لا يجد أى مشكلة فى استخدام مفهوم الطبقة فى وصف تدرج المجتمع القديم . فنجد محمد الرميحى يتحدث فى دراسته عن البحرين عن وجود طبقتين تتكون الأولى من الأسرة الحاكمة وملاك الأراضى وكبار التجار وتتكون الثانية من عامة الشعب . (الرميحى ، ١٩٨٤ : ٦٣) وعلى نفس المنوال تقسم كلثم الغانم مجتمع الغوص فى قطر إلى طبقتين « كبار تجار اللؤلؤ الرأسماليين فى مقابل العمال من غواصين وسيوب ونواخذة وطواشين » . (كلثم الغانم ، ١٩٨٦ : ٩٣) ويتحفظ البعض على استخدام كلمة طبقة ويستعيض عنها باستخدام مفهوم « شبه طبقة » أو « جماعات طبقية » . ومن هذا المنطلق كتبت موزة غباش عن مجتمع الامارات فيما قبل النفط تقول : « انقسم السكان إلى جماعات طبقية اتسمت بالإنتاجية البسيطة ومحدودية وضآلة المستوى المعيشى . هذه الجماعات هم المزارعون والصيادون... أما الجماعات الأخرى والتى احتلت المكانة الاجتماعية الأكبر فهم التجار وخاصة تجار اللؤلؤ . . . والأسرة الحاكمة ورؤساء القبائل » . (موزة غباش ، ١٩٨٧ : ١٢٨) وهكذا يتفق الباحثون تقريباً على عدد الفئات أو الطبقات الاجتماعية ، ولكنهم يختلفون حول امكانية استخدام مفهوم الطبقة فى وصف التدرج الاجتماعى لمجتمع ما قبل النفط .

ولقد تحول التركيب الطبقى مع تحول أنماط الإنتاج بعد دخول النفط . واتجهت الدراسات هنا نحو رصد هذا التحول . وبالرغم من وجود تأكيد – لدى البعض – على أن التركيب الطبقى فى مجتمع مابعد النفط هو – إلى حد ما – استمرار للتركيب القديم حيث تحول تجار اللؤلؤ إلى الاستيراد والمقاولات وتجارة الأراضى ، وتحول الغواصون إلى عمال نفط . بالرغم من ذلك إلا أن هناك تأكيداً على ظهور بنية طبقية جديدة كلية ظهرت فيها فئات جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل الطبقة الوسطى . كما أن الفئات القديمة انشغلت بأنشطة لم تكن معروفة

من قبل مثل العمل المأجور فى المصانع أو التجارة والاستيراد .

ويكاد يوجد اتفاق بين الباحثين فى هذا الاتجاه على تصنيف الطبقات الاجتماعية الجديدة . ويكاد ينحصر الخلاف بينهم فى بعض المفهومات أو المسميات أو عدد الطبقات . ففى الكويت تتحدث نوره الفلاح عن فئات اجتماعية وليس طبقات ، وتحددها فى أربعة فئات رئيسية هى الفئة الحاكمة (وهى أكثر الفئات تجانساً وترابطاً ووعياً) ، والتجار من ملاك العقارات أو العاملين بالتجارة أو كلا النشاطين (وهى لا تمثل فئة متجانسة ولكن تجمعها مصلحة واحدة وهى ارتباطها بالطبقة الرأسمالية فى الغرب كوكلاء محليين) . ثم الفئة الوسطى وهى تتكون من الغواصين والحرفيين والبحارة والرعاة والمزارعيين الذين تحولوا إلى العمل لدى الدولة كموظفين مع تعدد وتوسع أدوار الدولة (وهى أكبر الفئات حجماً وأكثرها تأثيراً) ، وأخيراً الفئة العاملة وتضم العاملين بأجر فى المهن اليدوية (نورة الفلاح ١٩٨١ : ١٠١ - ١٨٩) ويتفق محمد الرميحى مع هذا التقسيم فى حديثه عن البناء الطبقى فى البحرين ، ولكنه يميل إلى استخدام مفهوم الطبقة وليس مفهوم الفئة الاجتماعية . فهناك الطبقة العليا التى تتكون من النخبة الحاكمة وملاك الأراضى . أما الطبقة الوسطى فإنها تضم شريحتين : شريحة عليا تضم التجار وكبار الإداريين ، وأخرى تضم صغار التجار وصغار الموظفين . ويأتى فى قاع البناء الطبقى الطبقة العمالية الجديدة التى تضم عمال النفط وعمال الصناعة والعمال فى المصالح الحكومية (وجميعهم من المزارعين والصيادين أو غواص اللؤلؤ السابقين) . (محمد الرميحى ، ١٩٨٤ : ١٦٣ - ١٦٧) وهذه هى الفئة التى أطلق عليها فى سياق آخر « البدو تاريا » .

ويميل بعضهم إلى فصل الطبقة الحاكمة كطبقة مستقلة بذاتها . ومن هذا المنطلق تقسيم كلثم الغانم الطبقات فى المجتمع القطرى المعاصر إلى أربع طبقات هى : الطبقة الحاكمة وهى طبقة تستند إلى مكانتها القبلية ودخلها والأنشطة الجديدة التى بدأت تمارسها (مثل التجارة والمقاولات) ، أما الطبقة التالية فتطلق عليها الطبقة الغنية وتضم تجار الاستيراد وملاك الأراضى والعقارات بالاضافة إلى أصحاب المراكز السياسية والتنفيذية وكبار موظفى الدولة ، وتصف الباحثة هذه الطبقة بأنها برجوازية تجارية تابعة . أما الطبقة الثالثة فهى الطبقة الوسطى والتى

ظهرت من خلال التعليم واتساع القطاع الخدمى الحكومى بالإضافة إلى أزدهار القطاع التجارى . وتتكون هذه الطبقة من أجنحة ثلاثة لها أنشطة مختلفة لكنها متداخلة وهى الجناح المهنى والجناح التجارى والجناح العسكرى . وأخيراً هناك الطبقة الدنيا وكانت تضم فى البداية عمالاً محليين ثم أصبحت تتكون بعد اكتشاف النفط – من العمالة الوافدة . (كلثم الغانم ،١٩٨٦ : ٢٨٨ – ٢٩٨) فى هذه الصياغة أنها تقدم – لأول مرة فى دراسات الخليج – وصفاً للطبقة الثرية بأنها برجوازية تجارية ، كما أنها تحدد بوضوح الأجنحة التى تتكون منها الطبقة الوسطى وتؤكد على الترابط والتداخل بين الأنشطة التى تنخرط فيها هذه الأجنحة.

وأخيراً ، تقسم موزة غباش الطبقات فى مجتمع الامارات إلى أربعة جماعات طبقية هى : الجماعة الطبقية الحاكمة أو العليا ، ثم جماعة رأس المال التجارى (وهى أكثر الفئات أو الجماعات تحالفاً مع الطبقة الحاكمة) وتشتمل على ملاك العقارات والتجار أو الجمع بين النشاطين ، وتضم هذه الجماعة – فى شكلها المستحدث – جماعة من رجال السياسة وأصحاب المناصب الادارية العليا ممن انخرطوا فى النشاط التجارى . وتأتى بعد ذلك الجماعات الطبقية الوسطى التى تضم موظفى ومستخدمى الحكومة ممن كانوا يعملون فى أنشطة مختلفة قبل النفط (وهى طبقة تنقسم من الداخل وفقاً لمواقعها ودخلها إلى فئتين) وأخيراً الجماعة الطبقة العمالية ومعظمها من العمالة الوافدة (موزه غباش ،١٩٨٧ : ٢٠٥ – ٢١١) وتضيف هذه الصياغة بعدين جديدين : الأول أن التداخل بين الأنشطة السياسية والادارية والأنشطة التجارية لا يظهر على مستوى الطبقة الوسطى قدر ظهوره على مستوى الطبقة العليا أو الجماعات الطبقية صاحبة رأس المال التجارى (خاصة فى شكلها المستحدث) والثانى أن الطبقة الوسطى تقتصر على جماعات من الموظفين يتدرجون وفقاً للموقع المكانى والدخل .

٣ – وتحتل دراسات المرأة أهمية خاصة فى هذا الإتجاه . ولاتفرد هنا دراسات مستقلة للمرأة إلا فى النذر اليسير . بل يتم معالجة قضية المرأة على هامش قضايا البناء الطبقى . فغالباً مانجد صفحات تفرد للمرأة بعد الحديث عن البناء الطبقى ، لا لكون المرأة جماعة طبقية وإنما لكونها موجودة خارج نطاق

النشاط الاقتصادى بحيث ، لا تنطبق عليها الشروط الطبقية المستخدمة لرصد وتحديد هذه الجماعات ، (نقصد الجماعات الطبقية) (موزة غباشى ١٩٨٧ : ٢٠٥ - ٢١١) ولا تنكر الدراسات هنا حدوث تغيرات جمة فى مجال الأسرة والقرابة والتعليم . فنجد تأكيداً على أن « الأواصر العائلية الممتدة والقبلية تنحل تدريجياً لتحل محلها الروابط الأسرية النووية الصغيرة . . . (كما أن) مؤثرات الوضع الاقتصادى الجديد فرضت على الجيل الأكبر . . . الأفكار والممارسات الجديدة والدور الجديد الذى قلل من أهميته فى الحياه العادية للأسرة » (محمد الرميحى ، ١٩٨٤ : ١٦٩) وساهم التعليم بدور كبير فى هذا التغير الذى انعكس على وضع المرأة فبدأت تحصل بالتدريج على العمل خارج المنزل بادئة بالتدريس ومنتشرة منه إلى المهن الأخرى .

ومع وجود هذه التغيرات ، إلا أن التغير الواسع النطاق الذى حدث فى المجتمع ككل لم ينعكس بنفس الدرجة على وضع المرأة . فما تزال هناك كثير من العادات والتقاليد القديمة تحدد أدوار أفراد الأسرة ومسئولياتهم تجاه بعضهم بعضاً كما أن النظرة التقليدية للمرأة قد حرمتها من الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم والعمل ، كما أن النساء أنفسهن يعاضدن النظرة التقليدية للمرأة ويعملن على استمرارها . (نورة الفلاح ، ١٩٨١ : ١٠٧ - ١٠٩) ويبدو أن هذه هى الفرضية العامة التى تحكم دراسات المرأة فى هذا الاتجاه النظرى ، ونعنى بها ذلك التناقض الواضح بين الحداثة الظاهرة فى المجتمع (بما فيها حق المرأة فى التعليم) وبين دورها الواقعى ومكانتها ونظرتها لذاتها .

وقد أفردت موزة غباش دراسة خاصة تنطلق من هذه الفرضية . فبالرغم من أن المجتمع قد تغير وأعطى للمرأة مظاهر التحرر ، إلا أنه فرغها من مضمونه. فقد أصبحت المرأة على « درجة من التعليم ولكنها مفرغة من محتواه ومضمونه حيث لاتزال تعانى من السلبية وعدم الثقة بالنفس وتحمل قيماً تعتبر ضرورة ولكنها فى نفس الوقت لا تمارس عملاً يتيح لها المشاركة باختيارها ورغبتها » . (موزه غباش ، ١٩٨٨ : ١٣٩) وهكذا اكتشفت الباحثة أن هناك بعض القيم المعوقة لمشاركة المرأة فى التنمية . فتحقيق التنمية لابد أن يصاحبها محو للقيم المعوقة لمشاركة المرأة فيها ، بحيث يشتمل ذلك على صورة المرأة فى وسائل

الاعلام والكتاب المدروس وأولاً وقبل كل شىء صورة المرأة عن ذاتها .

ثانياً : بعض المشكلات النظرية والمنهجية : موقف نقدى :

فرغنا حتى الآن من عرض أهم فرضيات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج كما اتضحت من أهم البحوث التى أجريت على هذه المجتمعات . وننجه الآن نحو تحقيق الخطوة الثانية فى منهجنا فى هذا البحث ، وهى اثارة مجموعة من الاشكاليات النظرية والمنهجية التى تلقيها هذه الفرضيات فى أذهاننا . وبالرغم من أن هذه المهمة موجهة نحو نقد هذه الفرضيات ، إلا أننا لا نود أن ننقد من أجل أن نرفض أو ندين ، ولكنه المنهج الذى يمكن أن يوصلنا إلى قدر معقول من الصدق واليقين ونحن بصدد تدارس بنية مجتمعاتنا العربية المتغيرة ، هذا اذا فكرنا فى الأمر على المدى البعيد . وهو المنهج الذى سيجعلنا نتمكن من طرح مجموعة من التساؤلات حول دراسة التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج ، هذا اذا فكرنا فى الأمر على المدى القصير المرتبط بأهداف هذه الورقة . ولذلك فاننا سنحاول إثارة قضايا عامة تصدق على دراسات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربى وربما تصدق فى نفس الوقت على دراسات أخرى فى مجتمعات أخرى فى الوطن العربى .

ولكى نضفى على حديثنا هنا قدراً من المنهجية ، فإننا سنثير ما سنثيره من اشكاليات فى ضوء محاور ثلاثة هى الأعمدة لكل نظرية علمية . وهذه المحاور هى المحور المعرفى (أو الابستومولوجى) ، والمحور المنهجى (أو الميثودولوجى) ، والمحور العينى (أو الإمبيريقى) . وفى ضوء هذه المحاور فإننا سنحاول الاجابة على مجموعة من التساؤلات . إلى أى مدى تحقق فرضيات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج أتساقاً معرفياً ؟ وإلى أى مدى تتشابه وتتداخل (رغم اختلاف منطلقاتها المعرفية) ؟ وإلى أى مدى نجحت فى صياغة مفاهيم كافية لدراسة التغير الاجتماعى ؟ وهل نجحت فى استخدام أطر منهجية ملائمة ؟ وهل وفقت فى خلق توازن بين النظرية والبحث أو بين التحليل النظرى والمادة الإمبيريقية ؟ وإلى أى مدى قربت الهوة بين التحليل المعيارى والتحليل العينى ؟ وأخيراً ماهو مستوى الصدق الإمبيريقى الذى تتمتع به هذه الفرضيات ؟ ؟ .

١ - المستوى المعرفى (الابستمولوجى) :

نناقش فى هذا المستوى بعض المشكلات المتصلة بالأطار المعرفى العام لفرضيات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربية . ونركز على أثنتين من هذه المشكلات : مشكلة الاتساق النظرى ومشكلة كفاءة المفاهيم المستخدمة فى التحليل .

(أ) ونقصد بمشكلة الاتساق النظرى مدى التزام الفرضيات والقضايا النظرية بالحدود الابستومولوجية المنطلقة منها . فالمتأمل للكتابات حول منطقة الخليج العربى يجد أنها تنطلق من أسس ابستومولوجية متباينة - كما كشف التحليل السابق ، ولكنه يكتشف فى ذات الوقت معابر للحدود الابستومولوجية بحيث يبدو التحليل متشابها فى مضمونه مختلفاً فى شكله . ولعل عرض فرضيات التغير الاجتماعى فى القسم السابق قد كشف عن تشابه رئيسى ينحصر فى سيطرة التحليل الثنائى والنظرة الثنائية إلى العالم . ونحاول هنا أن نؤكد على أن هذا التشابة ليس تشابها شكلياً . فهناك مؤشرات تدل على أن التداخل بين الحدود الابستومولوجية أعمق وأكبر من ثنائية النظرة إلى العالم .

فمن الفرضيات التى تتأسس عليها نظرية التحديث القول بعدم تساوى التغير عبر مستويات البنية الاجتماعية ، فتظهر التغيرات السريعة فى الجوانب المادية فى حين تتخلف الجوانب الثقافية وتتحول إلى عقبة فى طريق التغير والتنمية . ولقد أكدت البحوث التى أجريت فى مجتمعات الخليج هذه الفرضية كما اتضح من العرض السابق . ومن المتوقع أن تقدم نظرية أنماط الإنتاج أو نظرية النسق الرأسمالى - أو أن شئت سمها - تفسيراً مغايراً لإستمرار الجوانب الثقافية ورسوخها فى البنية الاجتماعية . ولكن ما قدمته من تفسير لم يتعد فرضية نظرية التحديث . فقد ظهر تأكيد على أن التغير فى البنية الاقتصادية لا يصاحبه بالضرورة تحول فى العلاقات الاجتماعية المصاحبة . فقد خضع التحول فى أنماط الإنتاج إلى قانون اجتماعى عام مؤداه أن « التغيرات فى العلاقات والقيم والمفاهيم لا تتناسب سرعتها مع التغيرات فى الواقع الاقتصادى فهى تبقى لفترة أكبر وتؤثر لمدة أطول» (محمد الرميحى ، ١٩٨٠ : ١٥) وينظر إلى هذه العلاقات فى الكثير من

الأحيان على أنها معوقة لمسيرة التقدم أو لبناء الدولة بالمعنى الحديث ، الأمر الذى يجعل التحليل أقرب إلى تحليل نظرية التحديث . ومن الأمثلة الشائعة فى تأكيد استمرارية العلاقات الاجتماعية القديمة فى نطاق أنماط الإنتاج الحديثة ، العلاقات القبلية التى ، ماتزال تشكل محوراً اساسياً للعلاقات الاجتماعية ، فى الوقت الذى يتطلب بناء الدولة ، تمييع الفواصل بين تلك الحلقات الاجتماعية المنفصلة كى تذوب كلها فى مجتمع الدولة ، (محمد الرميحى ، ١٩٨١ : ٤٩) . ويعنى هذا أنَّ ذلك النمط من العلاقات يقف عقبة فى طريق التنمية والتغير ، وهو نفس التفسير الذى تنطلق منه نظرية التحديث عموماً . ولم يقدم أنصار مدرسة أنماط الإنتاج تفسيراً لاستمرار هذ النمط من العلاقات أكثر من هذا التفسير . وهم أن فعلوا فانها اشارات تدور فى نفس الفلك كالحديث عن الإزدواجية فى البناء الاجتماعى فى مجتمع مابعد النفط أو التساؤل والحيرة أمام الظاهرة دون تقديم إجابة شافية وهو ما يتبدى فى النص التالى : ، هل من المعقول أن يحدث تغيير جذرى فى النظام الاقتصادى من رعى وتجارة محدودة وغوص على اللؤلؤ إلى اقتصاد حديث مرتبط بالسوق والرأسمال يصاحبه تغيير فى البنى الاجتماعية وتبقى البنى السياسية على حالها عدا تغير فى الشكل الخارجى ؟ ، . (محمد الرميحى ، ١٩٨٠ : ٨٨) .

وتتصل القضية الثانية بالعوامل الفاعلة فى التغير الاجتماعية فمن المحقق أن نظرية التحديث تولى أهمية خاصة للعوامل الثقافية وعلى رأسها التعليم فى حين تهتم نظرية أنماط الإنتاج بالعوامل الاقتصادية . ولقد اتسقت نظرية التحديث مع نفسها فى هذا الصدد عندما أولت جل اهتمامها لدور التعليم فى إحداث التغير الاجتماعى إلى درجة أنها كانت تقدم التعليم على البترول فى بعض التحليلات . وفى المقابل أبرزت نظرية أنماط الإنتاج العوامل المرتبطة بالجوانب الاقتصادية وعلى رأسها دخول نمط إنتاج النفط . ولكنها مع ذلك لم تهمل التعليم . ويصادف القارىء لهذا التراث فى دول الخليج نصوصاً تولى للتعليم أهمية مطلقة قد تتفوق حتى على العوامل الاقتصادية فنجد من الباحثين من يقرر – بعد اقتباس مطول من هالبرن حول دور المثقف – أن التعليم كان ، وسيلة لفك طوق العزلة بين الجماعات المنغلقة على نفسها . . وتحطيم التركيب الطبقى القديم واستبداله بنظام

أكثر مرونه ، (محمد الرميحى ، ١٩٨٤ : ١١٨) وفى صياغة أخرى دالة نجد أحدى الباحثات ترتب عوامل التغير (التحديث) بحيث يأتى التعليم على رأسها يليه تطور النظام الاقتصادى ثم تطور النظام السياسى وأخيراً إنتشار وسائل الاتصال الجماهيرى (كلثم الغانم ، ١٩٨٦ : ١٦٢) .

(ب) وتتصل المشكلة الثانية بتحديد المفهومات وتدقيقها . ويستشعر القارىء لبحوث التغير الاجتماعى والتنمية فى مجتمعات الخليج العربى أننا مازلنا بحاجة إلى مفهومات محددة . وتظهر هذه الحاجة أما بسبب استخدام مفهومات متعددة ومتناقضة لوصف ظاهرة بعينها أو بنية بعينها أو بسبب استخدام مفهوم قد لا يتلاءم وطبيعة الظاهرة التى يصفها . ونصادف التعدد فى استخدام المفهومات عندما يصف الباحثون مجتمع ما قبل النفط . حقيقة أن معظمهم يستخدم مفهوم المجتمع التقليدى (حتى بصرف النظر عن الانتماء الفكرى أو النظرى) . ولكننا نجد أوصافاً أخرى كالمجتمع المعيشى والمجتمع البدائى والمجتمع الانقسامى . ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد أن كلا من هذه المفهومات قد تطور فى ظروف خاصة وأن كلا منها له معنى خاص يختلف عن المفهومات الأخرى . أما المثال على عدم الدقة فى استخدام المفهومات فيمكن أن نراه فى محاولة الباحثين تحديد هوية نمط إنتاج ما قبل النفط . فقد اختلف الباحثون حول تحديد طبيعة هذا النمط ، وهو أمر مشروع وضرورى لأى بحث علمى . ولكننا قد نصادف لدى الباحث الواحد تناقضاً يبدو صارخاً فى إظهار عدم الدقة فى استخدام المفهوم . فنجد من الباحثين - مثلاً - من يذكر أن نمط الإنتاج قبل النفطى كان أقرب إلى النمط الآسيوى (وهو نمط يقوم على سيطرة الدولة المركزية على وحدات إنتاجية منعزلة أقرب إلى المشاعية) . ويذكر فى سياق آخر أن الغواصين كانوا يبيعون قوة عملهم مقابل نصيب زهيد . أو أن يذكر أحد الباحثين أن نمط الإنتاج قبل الرأسمالى فى مجتمعات الخليج كان أقرب إلى القنانة أو الاقطاع (وذلك من خلال وصف الغواصين بأنهم اقنان بحر) ويؤكد فى ذات الوقت على وجود شكل من أشكال العمل المأجور . (وهو من خصائص النظام الرأسمالى ليس فى ذلك جدال) . ولن نستفيض أكثر من ذلك للإشارة إلى الخلط بين مفهوم نمط الإنتاج ومفهوم التكوين الاجتماعى ، أو عدم الدقة فى استخدام مفهوم الطبقة خاصة فى وصف

المجتمعات قبل النفطية . وحسبنا أن نلفت الأنتباه إلى ضرورة الدقة فى استخدام مفهومات فى سعينا لصياغة فرضيات متسقة حول التغير الاجتماعى .

٢- المستوى المنهجى (الميثودولوجى) :

وننتقل إلى مناقشة بعض المشكلات المنهجية ويأتى على رأسها مشكلة الخصوصية فى مقابل الالتزام بنظرية معينة ، ثم مشكلة العلاقة بين النظرية والبحث ، والعلاقة بين التحليل المعيارى والتحليل العينى ، وأخيراً مشكلة الأدوات الملائمة لجمع البيانات .

(أ) يدرك الباحثون فى مجتمعات الخليج خصوصية هذ النمط من المجتمعات بل أن الدعوة إلى الخصوصية ظهرت فى وقت مبكر اذا أخذنا فى اعتبارنا التاريخ الحديث للبحث العلمى الاجتماعى فى هذه المجتمعات . فقد كتب محمد الرميحى عام ١٩٧٥ مقالاً ينتقد فيه دراسات التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج . ويدعو للإتجاه إلى الأصالة بمعنى عدم التقيد بمفاهيم التحليل الغربى وهدم المفاهيم الغربية ذات الطابع النرجسى من خلال منهج نقدى يؤدى إلى أصالة فكرية نابعة وليست تابعة . كما عاد نفس الكاتب يؤكد فى أماكن متفرقة من كتاباته على تميز مجتمعات الخليج العربية بخصوصيات ، ناتجة عن طبيعة الإنتاج والعلاقات التى قامت حوله وطريقة تشكلها السياسى ، (محمد الرميحى ، ١٩٨١ : ٢٥) وتؤكد هذه الخصوصيات وجود العام والجوهرى والمشترك (بين مجتمعات الخليج) فى نفس الوقت الذى تبرز فيه الاختلاف (فى الحجم السكانى والمساحة وعدم التزامن فى ظهور النفط) . ولقد لاقت هذه الدعوة إلى الخصوصية قبولاً لدى معظم الباحثين الخليجيين ، فظهر التأكيد عليها فى غير موضع فى كل دراسة . وتقوم هذه الخصوصية على عنصرين : الأول هو رفض أو نقد النظريات الغربية ، والثانى هو ادراك الطبيعة الخاصة للبنية الاجتماعية الخليجية . ومع هذا التأكيد على الخصوصية إلا أننا لا نصادف نقداً رصيناً للنظريات الغربية ، بل أن معظم الفرضيات تدور فى فلك هذه النظريات . كما أن الوعى بالخصوصية لم ينعكس فى محاولة تطوير أطروحات الصق بهذه المجتمعات وأقرب إلى التعبير عن خصوصيتها .

(ب) وتنحصر المشكلة المنهجية الثانية فى العلاقة بين النظرية والبحث . فالمتأمل للكتابات حول مجتمعات الخليج يكتشف اختلافاً فى الأهمية التى تضفى على النظرية أو الواقع . ونجد الباحثين هنا إما أنهم يغوصون فى النظرية ويحلقون فى قضاياها بحيث تأتى نتائج البحث الإمبيريقى متفقة مع هذه القضايا دون أى رفض أو تفنيد لها . وإما أنهم يغوصون فى الواقع مع تأصيل نظرى منقطع الصلة بهذا الواقع . ويبدو أن كلا الإتجاهين يمثلان شكلاً من أشكال الهروب : فهو هروب من الواقع أو اليه . فبالرغم من أن نظرية التحديث هى النظرية الأقرب إلى الامبيريقية ، إلا أن أغلب – أن لم يكن كل – النتائج التى توصل إليها الباحثون انطلاقاً من هذه النظرية هى نتائج تحلق فى مدار النظرية . فلم نصادف نتيجة واحدة فندت قضية من قضايا هذه النظرية أو رفضتها . فكل النتائج تتسق مع النظرية بحيث يجد القارىء وهو يستعرض الفرضيات التى تثيرها البحوث حول الأسرة والتغير الاجتماعى نفسه وكأنه يقرأ نتائج دراسة أجريت فى أى مكان آخر. فاذا كانت النظرية تقرر أن اكتساب الثقافة الغربية وادخال النظم الحديثة يؤدى إلى تباين البناء الاجتماعى وتحوله فالأمر كذلك فى مجتمعات الخليج ، واذا كانت النظرية تقرر أن الأسرة تتحول من النمط الممتد إلى النمط النووى فالأمر كذلك فى مجتمعات الخليج ، واذا كان التحديث يؤدى إلى تكسير النظم التقليدية وتقليصها فالأمر كذلك أيضاً . وهكذا لا توجد فرضية واحدة تقول بأن الأمر يختلف (*) . ولقد حاول أنصار نظرية النسق الرأسمالى العالمى (أو نظرية أنماط الإنتاج) أن يقولوا بأن الأمر يختلف وأكدوا على هذا القول مراراً . ولكنهم لم يقدموا تأصيلاً نظرياً دقيقاً لهذا القول ، وظهرت لديهم كثير من المشكلات النظرية أشرنا – وسوف نشير – إلى جانب منها . وحسبنا هنا أن نؤكد على أن البحوث فى هذا الإتجاه تشى بفقر نظرى ظاهر ، بحيث تبدو المادة الإمبيريقية أوفر وأغزر من التحليل النظرى .

(جـ) وترتبط بهذه المشكلة مشكلة أخرى هى التناقض بين التحليل المعيارى والتحليل العينى . ونقصد بالتحليل المعيارى Normative الفرضيات التى

(*) لا يجب أن يفهم من هذه الصياغة أننا نعارض قيام قوانين علمية عامة تصدق على كل المجتمعات ، فتلك غاية كل علم اجتماعي . أن مانضمنه هنا – بين أشياء أخري – هو أن رفض الفروض وتزييفها هو جزء لا يتجزأ من البنية المنهجية للعلم .

، تصف ظروفاً لازمة لحدوث نتيجة اجتماعية مرغوب فيها . . ومن ثم فان مجال الإهتمام ينصب على النتيجة دون الميكانيزمات التى تنتج الظاهرة أو تؤخر ظهورها أو تعوقها عن الحدوث ، (أحمد زايد ، ١٩٨١ : ١١٨) ونقصد بالتحليل العينى Substantive التوصل إلى فرضيات إمبيريقية تؤكد العلاقات السببية بين الأحداث كما هى فى تشكلها العينى . ولذلك فان التحليل المعيارى يكون أقرب إلى الغائية أو السعى نحو نتيجة (أو غاية) مرغوب فيها ، فى حين أن التحليل العينى ألصق بالواقع بالرغم من أنه يكون موجها بنظرية . والمشكلة المنهجية التى نثيرها فيما يتصل بدراسات التغير الاجتماعى والتنمية فى مجتمعات الخليج العربى أن بعض الباحثين يظهرون قدراً من المغالاة فى التفسير ومن ثم يميل تفسيرهم إلى أن يصبح مثقلاً بالمعيارية . كما أن بعضهم الآخر يقيس ما يحدث فى مجتمعات الخليج على خبرة المجتمعات الأخرى خاصة المجتمعات الغربية . والموقف الثانى معيارى بالضرورة وهو غائى بالضرورة أيضاً ولذلك فسوف لا نستفيض هنا فى التدليل عليه . وحسبنا أن نبرز الموقف الأول ونعنى به المغالاة – أوحتى سوء التقدير – فى التفسير الأمر الذى يترك للمعيارية والغائية الباب مفتوحاً على مصراعية . ويصادف المرء التحليل المعيارى والغائى فى لغة الخطاب الأكاديمى خاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بقضايا معينة . ويأتى على رأس هذه القضايا قضيتان : قضية العمل المنتج وقضية المرأة .

فمن الأحكام الشائعة فى ذلك الحكم الذى يلاقى قبولاً لدى بعض الباحثين من أن المجتمع فيما بعد النفط قد تحول إلى مجرد تجمع من الأفراد يعيشون على عائد النفط دون المشاركة فى الإنتاج بحيث يتحول المجتمع إلى مجتمع متعطلين مستهلكين . أو أن ، طبيعة العائدات النفطية وتدفقها السريع (قد أصبحت) عقبة أمام إقامة قاعدة إنتاجية حقيقية لقتلها روح المنافسة والمبادرة وسلبها للدافعية لدى المواطن ، . هذه أحكام لا يمكن قبولها بالرغم من أنها تكتب بنوايا حسنة ليس فى ذلك شك ، إن لم تكن ناتجة عن مغالاة فى حب الوطن . فهى أحكام تبقى معيارية وغائية إذا لم نستطع أولاً أن ندعمها ببراهين واقعية ، وإذا لم نستطع ثانياً أن نكشف عن مظاهر وتجليات الأعمال غير المنتجة ، وإذا لم نستطع ثالثاً أن نفسر وجود الظاهرة بأسباب أخرى غير هذا السبب الذى غالباً ما يكون سبباً فى كل

شىء (حسن أو سىء) ونعنى به التدفق السريع للعائدات النفطية .

ومن القضايا التى تلقى قبولاً لدى بعض الباحثين القول بأن المرأة تعيش تناقضاً بين الحصول على التعليم وعدم العمل والمشاركة فيه ، بل أنها تعيش تناقضاً أكبر عندما تحصل على القيم الحديثة من خلال التعليم وتدافع فى الوقت ذاته عن القيم التقليدية التى تضفى عليها مكانة منخفضة . والواقع أن هذا التحليل يبقى معيارياً طالما أنه لا يجيب على السؤال : لماذا يظهر هذا التناقض أصلاً ؟ وما يترتب على هذا السؤال من أسئلة : ماوظيفة هذا التناقض إن وجد ؟ وما طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة ؟ وما دوافع المرأة فى التشدد فى المحافظة على القيم التقليدية رغم ما فيها من نظرة إلى دورها ؟

(د) وتأتى أخيراً مشكلة الأدوات المستخدمة فى جمع البيانات . ولقد كان الباحثون الرواد فى مجتمعات الخليج العربى على وعى بضرورة تناسب أدوات البحث العلمى الاجتماعى مع طبيعة المجتمع . فقد كتب محمد الرميحى ينتقد دراسات التغير الاجتماعى التى اعتمدت على المعطيات الاحصائية واتخذت منها مؤشرات للتعبير عن إتجاهات التغير الاجتماعى . كما انتقد الدراسات الجزئية التى تهتم بمصاحبات التغير الاجتماعى وتركز على المشكلات الاجتماعية الجزئية دون الرجوع إلى السياق البنائى التاريخى المعاصر . كما كتبت جهينة العيسى تنتقد استخدام أساليب البحث المتبعة فى المجتمعات المتقدمة ، دون اعتبار الفروق الأساسية بين المجتمعات المتقدمة والجديدة التى تحتاج بدورها إلى أساليب بحث ومقاييس تتفق مع بنائها الاجتماعى وتراثها الثقافى ، . (جهينة العيسى ، ١٩٨٠ : ١٠) وبالرغم من وجود هذا الوعى المبكر بضرورة استخدام أدوات ملائمة لجمع البيانات ، إلا أن القارىء للبحوث يكتشف اعتماداً كبيراً على الأستبيان كمصدر للبيانات بصرف النظر عن طبيعة الموضوع وأهدافه . فهو وسيلة لكشف ديناميات التحديث والتحضر فى المجالات المختلفة (الصناعة والقيم والمرأة) ، وهو وسيلة للكشف عن التغيرات فى بناء الأسرة ووظائفها ، وهو وسيلة لكشف أبعاد البناء الطبقى أو الجماعات الطبقية . حقيقة أن الباحثين قد استخدموا وسائل أخرى كالاعتماد على البيانات التاريخية ولكن يبقى الاستبيان دائماً أداة رئيسية . ولسنا هنا نرفض استخدام الاستبيان ، ولكننا نؤكد ضرورة أن يتناسب المدخل المنهجى

وما يترتب عليه من إجراءات مع موضوع الدراسة وأهدافها . فليس من المسوغ منهجياً الانطلاق من مسلمات نظرية تستدعى استخدام معطيات تاريخية مثلاً ثم نستخدم لإثباتها صحائف الاستبيان . أن هذا المنحى المنهجى لا يمكننا إلا من الكشف عن التغيرات الكمية الخارجية ، وتبقى الأبنية الداخلية (النفسية والعقلية والعاطفية) دون فهم . ومن ثم فان فهمنا لطبيعة التغير الذى طرأ على المجتمع النفطى يرتبط بقدرتنا على استخدام أدوات كيفية قادرة على الكشف عن الأبنيّة الداخلية ، كما يرتبط بقدرتنا على فهم هذه المادة الكيفية فهماً تأويلياً . هذا بجانب استخدام صحائف الاستبيان إذا تطلبت طبيعة المادة ذلك .

٣ - المستوى الواقعى (الأمبيريقى) :

فى هذا المستوى مجموعة من التساؤلات حول مدى الصدق الإمبيريقى لبعض فرضيات التغير الاجتماعى التى أثارتها أهم الدراسات التى أجريت فى مجتمعات الخليج العربى .

(أ) نناقش فى البداية الفرضية العامة التى انطلقت منها نظرية التحديث ، والتى تؤكد على أن انتشار الثقافة الغربية بما فيها من تعليم ووسائل اتصال ونظم بيروقراطية وسياسية حديثة هى جوهر عملية التغير الاجتماعى ، وأن استمرار القيم التقليدية يمثل عقبة فى طريق التغير والتحديث . ولقد أكدت بحوث عديدة زيف هذه القضية . ويقوم هذا التزييف على أسس مختلفة : الأول ، أن انتشار الثقافة الحديثة قد لا يؤدى بالضرورة إلى عملية تحديث ، خاصة اذا أخذنا فى اعتبارنا نمط الثقافة الأكثر شيوعاً فى المجتمعات المتخلفة . حقيقة أن هذه المجتمعات قد أخذت بنظم التعليم والبيروقراطية الحديثة ، ولكن الاتصال بالثقافة الغربية قد أدى إلى تسرب كثير من القيم التى تؤدى إلى تغيرات مظهرية فى الأفراد دون أن تمس جوهر تفكيرهم . والثانى ، أن استمرار القيم التقليدية لا يجب بالضرورة أن يكون عقبة فى سبيل عملية التغير والتحديث . فقد أكدت بعض تجارب التنمية والتحديث - خاصة تجربة اليابان - أن التغير يمكن أن يحدث فى إطار من القيم التقليدية . بل أن مجتمعات الخليج نفسها تؤكد هذه الحقيقة . وأخيراً، فإن هذه الفرضية تهمل الدور الذى لعبه الاستعمار فى إحداث التخلف . فاذا افترضنا أن العلاقات الاستعمارية لم تختف بعد ، بل أخذت أشكالاً خفية وأكثر

حدة ، فإن القول بأن العلاقة بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة تؤدى إلى مزيد من التغير نحو التنمية يعد قولاً زائفاً ، طالما أن هذه العلاقة تقوم على عدم التوازن وعدم التكافؤ .

(ب) وفيما يتعلق بالأسرة نجد أن معظم الدراسات - على اختلاف توجهاتها النظرية - تؤكد على تحول نمط الأسرة الخليجية من النمط الممتد إلى النمط النووى ، كما تؤكد على تغير نمط العلاقات فى الأسرة من النمط الجمعى إلى النمط الفردى أو بمعنى أكثر دقة تحلل علاقات التضامن داخل الأسرة كما يتبدى فى ضعف سلطة الآباء والأجداد والأقارب بشكل عام . وفى اعتقادنا أن هذه القضية تحتاج إلى بعض المراجعة . فبالنسبة لتحول الأسرة إلى الأسرة الصغيرة الحجم أو الأسرة الزواجية (النواة) ، فان الدراسات التى أكدت هذه القضية قد اعتمدت على بيانات إما أنها مستقاه من إحصاءات رسمية أو من دراسات مسحية لعينات من الأسر . وفى كلا الحالين فان البيانات قد تؤدى إلى نتيجة متحيزة . فالاحصاءات - فى قطر مثلاً - لا تميز بين المواطن والوافد فيما يتصل بحجم الأسرة أو غير ذلك من المؤشرات الإحصائية ، فان مؤشر حجم الأسرة لن يكون ذا دلالة تذكر خاصة اذا وجهنا دراستنا نحو الأسر التى كانت تعيش فى هذا المجتمع فيما قبل النفط (وهى الأسر التى يجب أن تدرس إذا كنا نود أن ندرس تغيراً اجتماعيا) . أما الدراسات المسحية فانها تعتمد على عينات من كل الأسر سواء كانت موجودة فى هذا المجتمع قبل النفط أو بعده . وفى هذا مغالطة منهجية اذا كان الباحث يسعى لدراسة التغير الاجتماعى فى مجتمع مابعد النفط . وأكثر من هذا فإن معظم - أن لم يكن كل - العينات التى درست من خلالها الأسرة كانت تتكون من أسر زواجية (زوج وزوجة وأطفال) وليس من وحدات معيشية Households التى قد تجمع أكثر من أسرة زواجية تعيش فى مسكن واحد وفى حياة مشتركة . وعندما يدرس باحث مثل هذه الوحدة المعيشية المكونة من أسر زواجية مختلفة فانه يعتبر كل واحدة منها مفردة من داخل العينة ، فتأتى النتيجة متسقة مع الفرض الذى يود تأكيده . أن حجم الأسرة فى هذه الحالة سوف يتراوح بين ٥ - ٧ أفراد ، الأمر الذى يؤكد وجود الأسرة النواة . وسوف نتوصل - بالتأكيد - إلى نتيجة مغايرة لو أخذنا وحده المعيشة ككل واعتبرناها مفردة واحدة

داخل العينة .

وفيما يتعلق بعلاقات التضامن أو القرابة، فلا يستطيع أحد أن ينكر تأثيرها الملموس . فهناك تأكيد من بعض أنصار نظرية التحديث على وجودها واستمرارها فى أشكال جديدة . (فهد الثاقب ، ١٩٨٢) بل أن هناك تأكيدات على وجود الروابط القرابية فى مجالات حديثة كلية . فليست قضية العلاقات القرابية هى القضية الأهم فى دراستنا لتفكك الروابط الأسرية إن وجدت . أهم من ذلك بكثيرٍ دراسة تأثير متغيرين جديدين تماماً فى مجتمع النفط . الأول هو النمط الايكولوجى للمسكن ، والثانى الاعتماد المفرط على الخدم فى تفاصيل الحياة اليومية . ولا نستطيع هنا إلا أن نثير بعض التساؤلات : هل النمط الايكولوجى للمسكن الذى يقوم على الاتساع والخصوصية يؤثر على نمط العلاقات داخل الأسرة ؟ وهل دخول الخدم كعنصر اتصال وتنشئة داخل نطاق الأسرة قد خلق فجوة بين جيل الأباء والأبناء ؟ وهل اعتماد كل طرف بشكل مستقل على الخدم يفقد الأسرة بعض وظائفها حتى وأن كانت أسرة ممتدة ؟

(جـ) ونأتى إلى قضية أنماط الإنتاج التى اهتم بها أنصار نظرية النسق الرأسمالى العالمى . ففيما يتصل بتحديد هوية أو أنماط الإنتاج فيما قبل النفط لن يحسم الا بمزيد من المادة الامبيريقية . فالواضح أن المادة التى يعتمد عليها الباحثون ناقصة إلى حد بعيد ، فضلاً عن أنها مستقاة تقريباً من مصادر محدودة . ومن الموضوعات التى تعوزنا فيها المادة طبيعة العلاقة بين نمط إنتاج البر ونمط إنتاج البحر (ونقصد بنمط إنتاج البر الزراعة والرعى ، أما نمط إنتاج البحر فهو الغوص وصيد الأسماك) ، وعلاقة كل بالتجارة . فهل هذه الأنماط كانت تشكل أنماطاً منفصلة أم متصلة ومتداخلة . وأكثر من هذا ما هى العلاقة بين طبيعة الإنتاج وطبيعة التبادل داخل كل نمط ؟ أننا لو حصلنا على بيانات حول هذه الموضوعات فإننا نكون أقدر على فصل ماهو رأسمالى . وأن نحدد طبيعة التداخل والتمفصل بين الأشكال الرأسمالية والأشكال اللارأسمالية .

وإذا ما إنتقلنا إلى نمط إنتاج ما بعد النفط فاننا لا يجب أن نركز على النفط فحسب . فللنفط وضع خاص متميز ، ذلك أن نمط إنتاجه لا يمثل نمطاً تطور من الداخل من أشكال سابقة ، وإنما هو نشاط رأسمالى عالمى له مؤثراته الداخلية

ولكنه يبقى عند هذا التميز . أن إهتمامنا بالنفط يجب أن يصاحبه إهتمام بتطور الأشكال قبل الرأسمالية (الزراعة والرعى وصيد الأسماك خاصة) والأسس التى قام عليها هذا التطور . ومن الأمثلة التى يجب أن تثار هنا : هل أخذت هذه الأشكال - فى تطورها الجديد شكلاً رأسمالياً خالصاً أم أنها إحتفظت ببعض من العلاقات قبل الرأسمالية ؟ واذا كانت هناك بعض العلاقات اللارأسمالية فما هى أشكالها ؟ وما وظائفها فى التكوين الاجتماعى الجديد ؟ وما علاقة هذه الأشكال بالإنتاج النفطى الذى يقوم على علاقات رأسمالية خالصة ؟

(د) وتؤكد النتائج المتصلة بالتركيب الطبقى - على اختلاف أساليبها وتفصيلاتها - على نتيجتين هما : الأولى ، أن هناك شكلاً من أشكال الطبقات أو الجماعات الطبقية أو الفئات الاجتماعية بدأ يتبلور فى مجتمعات النفط فى تكوينها الاقتصادى الاجتماعى الجديد (وهو شكل يختلف عن نظيرة فى مجتمع ماقبل النفط وأن كان يحتفظ معه ببعض عناصر الاستمرار) . والثانية ، أنه بالرغم من استمرار العلاقات القبلية فى مجتمع ما بعد النفط وممارستها لدور معوق فى سبيل تشكيل البنية الطبقية الحديثة ، إلا أن التحول يشير دائماً إلى « اختراق » مستمر من جانب العلاقات الطبقية للعلاقات القبلية (موزه غباش ، ١٩٨٧ : ٣٣٢) ولا نود هنا أن نرفض فكرة التحول نحو بلورة علاقات طبقية ، فذلك أمر عادى فى تطور المجتمعات، . ولكن مانود أن نؤكد عليه هو أن تبلور العلاقات الاجتماعية الطبقية ووضوحها فى مجتمعات الخليج لا يجب أن يصاحبه بالضرورة ضعف فى العلاقات القبلية . فمن الممكن أن تتضح خصوصية المجتمعات العربية فى الخليج من خلال تعايش شكلين متميزين من الروابط الاجتماعية : رابط الطبقة ورابط القبيلة . ومن الممكن أن نصادف ضروباً للتوزاى والتقاطع بين كلا الشكلين من الروابط كما أننا من الممكن أن نكتشف لكل وظائف مختلفة فى داخل التكوين الاجتماعى الحديث وبناء عليه فمن الممكن أن نفترض - على خلاف ماتوصلت إليه البحوث - أن الفرق بين الروابط الطبقية (وأية رابطة أخرى حديثة) وبين الروابط القبلية هو فرق فى درجة كمون الرابطة أو ظهورها ، وهو فرق فى درجة الأهمية التى تضفى على كليهما فى الفترات التاريخية المختلفة وفى مواقف الحياة المختلفة . فالعلاقة بين روابط الطبقة .روابط القبيلة ليست علاقة « ازاحة » بقدر

ماهى علاقة تعايش ، فيها التقاطع والتوازى وفيها الكمون والظهور وفيها الصراع أيضاً . وليس بمقدورنا أن نكتشف طبيعة هذا التعايش وتجلياته واختلافه بإختلاف المراحل التاريخية ووظائفه فى إعادة إنتاج البنية الاجتماعية ككل إلا بمزيد من التقصى الإمبيريقى الذى يعتمد على نوعية أخرى من البيانات .

ثالثاً : ملاحظات ختامية :

لعل النقد السابق يكشف أمامنا أن الطريق لتكوين نظرية للتغير الاجتماعى فى مجتمعات النفط ليس سهلاً . ولذلك فلن نسعى هنا لتأكيد نظرية بعينها أو لوضع بديل لما هو قائم بالفعل . وإذا كنا قد طرحنا بعض الفرضيات أو التساؤلات أثناء تحليلنا السابق ، فإن تلك لا تعدو أن تكون أسئلة مطروحة للبحث الإمبيريقى . ولقد ساعدتنا هذه التساؤلات وغيرها على وضوح وتبلور معالم إطار عام لدراسة التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج .

١- لا يمكن لأى فرضيات للتغير الاجتماعى أن تتجاوز الارتباط بنظرية معينة ، وهو أمر مشروع وضرورى . ولكن على الباحث دائماً أن يخضع النظرية للواقع وليس العكس . ونعنى بذلك أن تكون النظرية هى القابلة للتعديل والتحوير أو حتى الصياغة الجديدة ، دون أى محاولة لإخضاع الواقع لمقتضيات النظرية . ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد على أن الباحث لا يمكنه أن يخضع النظرية للواقع إلا إذا استوعبنا بدقة تمكنه دائماً من تجاوزها . وإلا استوعب الواقع بدقة تمكنه من أن ينفض يديه من النظرية عندما تستعصى على الواقع .

٢- فى هذه الحالة يكون البحث متجهاً نحو إبراز الخصوصية التاريخية للمجتمع . وإذا كانت الدعوة إلى الخصوصية دعوة عامة فى دراسة مجتمعات العالم الثالث ، فهى أهم فى دراسة مجتمعات النفط . ويحتم علينا ذلك أن نفصل فى تحليلنا بين ماهو عام ومشترك بين مجتمعات الخليج ومجتمعات العالم الثالث بشكل عام ، وبين ماهو خاص بهذا النمط من المجتمعات .

٣ - وتكمن المعضلة الأساسية ليس فى معرفة عام ومشترك ، ولكن فى معرفة ماهو خاص ومتميز . ولقد درج الباحثون على إبراز خصوصية مجتمعات الخليج العربية من خلال التدفق السريع لعائدات النفط التى أشعلت ثورة حولت

الحياة تحولاً جذرياً . وفى اعتقادنا أن خصوصية مجتمعات الخليج لا تكمن فى وجود النفط أو ثورته . فالنفط ليس ظاهرة خليجية . بل هو ظاهرة عالمية . وليس من المسوغ أن نبرز خصوصية مجتمع من المجتمعات من خلال ظاهرة أو ظواهر يشترك فيها مع مجتمعات كثيرة . حقيقة أن النفط « بدل بالجملة » (*) جوانب كثيرة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولكننا نفترض أن الشكل (أو الجهة) الذى أخذه هذا التبدل يعود فى جوانب كثيرة منه إلى أسباب لاتتعلق بالنفط .

٤- وتقوم هذه الفرضية - نظرياً - على أساس الدعوة إلى دراسة التغير من خلال التمييز بين مكونات البنية الداخلية (التى تتغير) وبين العوامل الخارجية المؤثرة على هذه البنية . فالعوامل الخارجية يكون لها تأثير فاعل على دفع المكونات الداخلية للبنية نحو التحول والتبدل . ولكن شكل التغير ووجهته لا يعتمدان على تأثير العوامل الخارجية وإنما يعتمدان على عوامل داخلية كامنة فى طبيعة البنية ذاتها . وإذا نزلنا بالتحليل خطوة إلى المستوى الإمبيريقى نقول : أن تدفق عوائد النفط ماهى إلا البيئة الخارجية الدافعة إلى التغير ، ولكن وجهة التغير وما يؤدى إليه من تفاعلات وتعارضات أو حتى تناقضات يعتمد بالضرورة على عوامل متصلة ببنية المجتمع الداخلية (قبل حدوث التغير) . وليس أدل على ذلك من أن النفط قد ظهر فى مجتمعات مختلفة ولكن التغيرات التى أحدثها كانت مختلفة (حتى ولو بقدر) . ولذلك فان التغيرات التى يحدثها النفط فى مجتمع زراعى تختلف بالضرورة عن تلك التى يحدثها فى مجتمع بدوى . هنا يصبح النفط عاملاً خارجياً دافعاً إلى التغير وتبقى البيئة الداخلية هى المحددة لجوهر التغير وطبيعته .

٥- ولذلك فإن بحثاً عن خصوصية التغير فى مجتمعات الخليج العربية لابد وأن يبحث عن هذه الخصوصية فى البنية الاجتماعية ماقبل النفط ، ثم يتتبع عناصرها الثابتة فى مجتمع مابعد النفط ، والطريق إلى ذلك ليس سهلاً . ولقد ساهمت الدراسات التى عرضناها فى هذه الدراسة فى قطع أشواط بعيدة . ولكننا مازلنا بحاجة إلى جهد بحثى على مستويين : الأول هو البحث فى العناصر

(*) المفهوم مأخوذ عن إبن خلدون

المكونة للبنية الاجتماعية (فيما قبل النفط وبعده) بحثاً تفصيلياً يوصلنا إلى أدق تفاصيل الحياة اليومية . والثانى هو البحث التحليلى النظرى الذى يرد هذه العناصر المفصلة إلى بنية واحدة ويكسبها قدراً من التنظيم . وهنا نستطيع أن نحدد مدى التغير ووجهته وما أدى إليه من تفاعلات وتعارضات وتناقضات .

مراجع الفصل السادس

أولاً : مراجع باللغه العربيه

١ – ابو بكر باقادر ، ، بنية الأسرة العربية : دراسة تطبيقية على مدينة جدة ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة الملك عبد العزيز ، المجلد الرابع، ١٩٨٤ .

٢ – أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٣ – أحمد ظاهر ، المرأة فى دول الخليج العربى ، دراسة ميدانية ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٨ .

٤ – السيد الحسينى ، التقليد والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر : دراسة نقدية مع اشاره خاصة لمجتمعات الخليج العربى ، ورقة مقدمة إلى ندوة : الانسان والمجتمع فى الخليج العربى ، مركز دراسات الخليج العربى جامعه البصره ، مارس ١٩٧٩ .

٥ – السيد الحسينى وجهينة سلطان العيسى ، الإتجاهات والقيم المرتبطة بالزواج لدى الشباب القطرى ، حولية كليه الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد الثالث ، ١٩٨١ .

٦ – أمينة الكاظم ، التحضر وأنساق القيم فى المجتمع القطرى : دراسة ميدانية لمدينة الدوحة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعه عين شمس ، ١٩٨٥ .

٧ – جهينة سلطان العيسى : الالتقاء الحضارى وأثره فى تغير البناء الاجتماعى للأسرة فى قطر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعه القاهرة ، ١٩٧٥ .

٨ – جهينة سلطان العيسى ، التحديث فى المجتمع القطرى ، شركة كاظمة للنشر والتوزيع الكويت ، ١٩٧٩ .

٩ – جهينه سلطان العيسى ، تأثير صناعة النفط على تحديث أتجاهات وقيم العمال، دراسة ميدانية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٢ إبريل، ١٩٨٠ .

١٠ – جهينه سلطان العيسى ، المجتمع القطرى دراسة تحليلية لملامح التغير الاجتماعى المعاصر ، بدون ناشر الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ .

١١ – جهينه العيسى ، « البناء الاجتماعى واشكال التغير » فى محمود الكردى وآخرين ، الدوحه ، المدينه الدولة ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعه قطر الدوحة ، ١٩٨٥ .

١٢ – صبيح عبد المنعم أحمد ، « تطور مكانة وتعليم المرأه فى دول الخليج العربى» ، شئون اجتماعية ، العدد السابع عشر ، ربيع ١٩٨٨ .

١٣ – فاروق أمين ، دراسة حول واقع الأسرة البحرينية ، جمعيه الاجتماعيين البحرينية ، ١٩٨٣ .

١٤ – فهد الثاقب ، « حول حجم وبنية العائلة العربية الكويتية » مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، جامعه الكويت ، ١٩٧٦ .

١٥ – فهد الثاقب ، « الروابط العائلية – القرابية فى مجتمع الكويت المعاصر» رسائل حوليات كلية الآداب – جامعه الكويت ، ١٩٨٣ .

١٦ – كلثم الغانم ، التحضر والتحولات فى التركيب الطبقى ، رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعه عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

١٧ – محمد الرميحى ، البترول والتغير الاجتماعى فى الخليج العربى ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص ٤٣ .

١٨ – محمد الرميحى ، التشكيل المتزامن والتنمية التابعة : دراسة فى الجوهرى والعام والمشترك لاقطار الخليج النفطيه ، دراسه منشورة فى أعمال ندوه التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى الاقطار العربية معهد التخطيط العربى الكويت، ١٩٨١ .

١٩ - محمد الرميحى ، الخليج ليس نفطاً : دراسة فى اشكالية التنمية والوحده ، شركة كاظمة ، الكويت ، ١٩٨٣ .

٢٠ - محمد الرميحى ، البحرين ، مشكلات التغير السياسى والاجتماعى شركة كاظمة ، الكويت ، ١٩٨٤ .

٢١ - محمد عبد الله المطوع . أثر التغير الاجتماعى على الشباب فى الامارات ، مجلة كلية الآداب ، جامعه الامارات ، العدد الثانى ١٩٨٦ .

٢٢ - معن خليل عمر ، صراع التصنيع مع الثقافة الاجتماعية فى الأسرة، مجلة شئون اجتماعية ، العدد الثامن عشر ، السنة الخامسة ، صيف ١٩٨٨ .

٢٣ - موزه غباش ، الجماعات الطبقية قديماً وحديثًا فى دولة الامارات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

٢٤ - موزه غباش ، أثر القيم على المرأه العاملة فى مجتمع الامارات مجلة شئون اجتماعية ، العدد الثامن عشر ، صيف ١٩٨٨ ص ١٣٩ .

٢٥ - نجاة عبد الله النابه ، ، المرأة فى دولة الأمارات : إلى أين ؟ ، مجلة شئون إجتماعية ، العدد السابع عشر ، ربيع ١٩٨٨ .

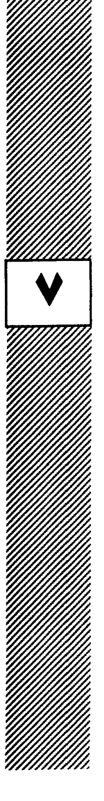
٢٦ - نورة الفلاح ، ، الكويت : محاولة لفهم البناء الاجتماعى ، أعمال ندوة التكوين الاجتماعى - الاقتصادى فى الأقطار العربية المعهد العربى للتخطيط، الكويت ، ١٩٨١ .

ثانياً : مراجع باللغة الانجليزية

1 - El - Kaabi, Aliya, The Effect of Education and Work on Women's Position in Qatar, M. A. Thesis University of Darhum, 1987 .

2 - Hindess and Hirst, Pre Capitalist Modes of Production, Routledge and Regan Paul London 1975 .

3 - Smith , A. D. The Concept of Social Change, Routledge and Kegan Paul, London. 1973 .



الفصل السابع

العولمة وملامح التغير الاجتماعى فى القرن العشرين



الفصل السابع
العولمة وملامح التغير الاجتماعي في القرن العشرين

مقدمــة

تدور المناقشة فى هذا الفصل حول ملامح التغير الاجتماعى فى ظل التحولات نحو العولمة فى القرن العشرين من خلال ما أثير من جدل حولها كتعريف يتسم بالغموض أو كعملية تاريخية مرت بأطوار عدة حتى الطور الحالى الذى يتصف بالكونية . والعولمة ـ كظاهرة تاريخية ليست وليدة القرن العشرين ولكن ترجع إلى القرن الخامس عشر منذ حركة الكشوف الجغرافية – (أحمد أمين ١٩٩٩ : ٢٦) . من ثم تعتبر تطوراً طبيعياً للحضارة الإنسانية وتتصف بالموضوعية ولا يتحتم إرتباطها بنظام أقتصادى أو سياسى معين ورغم هذا نقول إن العولمة كنتيجة وممارسة التقدم الهائل الحالى فى العلم والتقنية تمثل ظاهرة تاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، مثلما كانت القومية فى الاقتصاد والسياسة والثقافة تمثل الظاهرة التاريخية لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

إذا حاولنا أن نستقرأ تاريخ التحول للعولمة خلال القرن العشرين نقول إنها تشتمل على ثلاث مراحل أساسية : أولها مرحلة التحول للعالمية وفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم المرحلة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة خلال عقد التسعينيات ، ويصاحب هذه التحولات تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية هائلة وسط ظهور نظام كونى جديد . يضع الجميع فى حلقة اتصال مترابطة ، إلا أنه يحتفظ بخاصية عدم التكافؤ بين الجماعات والدول ، وبين أفراد المجتمع الواحد . كما يقوم هذا النظام الكونى على التفرقة فى مجال المكاسب لعدد قليل جداً من الدول بينما يحرم منها أكبر نسبة من سكان العالم . وترجع بدايات عدم المساواة فى التعامل بين الفريقين إلى مطلع القرن

العشرين حين كانت أوربا (ممثلة ببعض دولها) صاحبة القوة والنفوذ ومهد الاكتشافات الجغرافية والأفكار العلمية الخلاقة بينما كان باقى شعوب العالم مصدراً للإمداد بالمواد الخام لمصانع أوربا وسوقاً لبيع منتجاتها ، ومستعمرات يتم استغلال ثروتها دون وجه حق من جانب المستعمر الغربى . ومع نهاية القرن العشرين ، ظل عدم التوازن فى العلاقات وعدم المساواة فى المعاملة سمتين أساسيتين للنظام الكونى الجديد وإن تراجع الدور الأوربى الفاعل فى أول القرن ليحل محله الدور الأمريكى فى نهايته ، ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية . وكنتيجة لهذا ، نتوقع أن يتفاوت التغير الاجتماعى من حيث العمق والمدى من مجتمع إنسانى لآخر فى ظل العولمة كآلية من آليات النظام الكونى الحالى إن جاز التعبير . هذا النظام يراه علماء العلوم الاجتماعية على مستويين مترابطين من التفاعل والتجليات . ويتمثل المستوى التحليلى الأول فى التفاعل بين المجتمعات بعضها البعض ، ويشير المستوى الثانى إلى العلاقة بين والكون الذى يعيشون فيه .

وفى سياق الجهد العلمى لدراسة التغير الكونى يحاول بعض علماء الاجتماع أن يكون لهم السبق فى مجال دراسة هذا التغير وذلك من خلال تبنى نموذجاً تكاملياً لدراسته يمكن استخدامه كأداة تحليلية لداسة هذا التغير .

وتدور المناقشة فى هذا الفصل حول محاور ثلاثة هى :

١ – العولمة : المفهوم والأبعاد.

٢ – العولمة كعملية مستمرة .

٣ – محاولات سوسيولوجية لصياغة نموذج مقترح لدراسة التغير الكونى Global Change .

أولاً : العولمة : المفهوم والأبعاد

نظراً لتشعب وتعدد جوانب العولمة ، لانجد فى أدبيات العلوم الاجتماعية تعريفاً شاملاً جامعاً لها يحظى باتفاق عام من جانب المتخصصين والباحثين فى هذه القضية . لذا إذا أردنا أن نتفهم قضية العولمة وتحديد تعريفاً لها أقرب للشمولية، نرى من الضرورى أن نعرض لأبعادها المختلفة (الاقتصادية السياسية ، الاعلامية ، الثقافية والاجتماعية) ، ونحاول صياغة تعريف العولمة . ثم نعرض لعدد من الأطروحات المهمة المرتبطة بالعولمة كأطروحة الليبرالية الجديدة

، وثنائية الديمقراطية والدكتاتورية وأرتباطها بالعولمة ، والمحلية مقابل العالمية ، وذلك من خلال التطور التاريخى للعولمة كعملية مستمرة

١ ـ العولمة اقتصاديا

ينهض تعريف علماء الإقتصاد للعولمة على مفهوم السوق الكونى The global market أو «السوق بلا حدود» الذى يحتوى على آليات ومؤشرات وإتجاهات اقتصادية عالمية مستحدثة وغير مسبوقة تتشكل من خلال دورها وتفاعلها العولمة الاقتصادية (عبد الخالق عبد الله ، ١٩٩٨ : ٥٢) . ومن الإتجاهات المستحدثة أن تصبح الأيديولوجيا ـ على النقيض تماماً مما كانت عليه ـ إحدى أدوات الاقتصاد . وأن تصبح قوى الاقتصاد فى قمة القرار السياسى ، وأن تحقق العولمة فرصاً إستثمارية ومعرفية هائلة . وتعتبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات ، وتدويل رأس المال والاستثمارات أهم آليات العولمة الاقتصادية . ويرى علماء الاقتصاد أن الطور الحالى من العولمة لم يكتمل بعد ويتم وفق رغبة الشركات المتعدية الجنسيات ودول المركز الرأسمالى . وإن العولمة الحالية رأسمالية النزعة وليست حتمية نظراً لأنها تعتبر نتاجاً لسياسيات وأختيارات حكومات وشركات متعدية الجنسيات إلى جانب أنها افراز التطورات الهائلة فى مجال التقنية والمعلومات والاتصال . ويستدل علماء الاقتصاد على عدم اكتمال العولمة بما يتضمنها التقرير الأخير للبنك الدولى من بيانات عن التنمية فى العالم (١٩٩٧) . إذ أن ما يزيد على ثلاثة أرباع النشاط المعولم سواء على صعيد التجارة أو رؤوس الأموال يحدث فقط بين الدول الصناعية السبع المتقدمة فى حين أن قطاعات واسعة من اقتصاد العالم تعيش فى معزل عن هذا النشاط . من وجهة نظر اقتصادية تعرف العولمة بأنها «الرأسمالية العالمية» فيما بعد مرحلة الامبريالية أو أنها «الرأسمالية الكوكبية» (ابراهيم العيسوى ، ١٩٩٨ : ٥٠)

> وتشير العولمة كعملية إلى التغير الكيفى فى الاقتصاد العالمى ، بحيث تصبح الاقتصاديات الوطنية جزءاً من منظومة الاقتصاد العالمى يعاد ترتيبها بداخله من خلال عمليات شبكة التفاعلات الدولية كما تتصف العولمة بدرجة واضحة من التكامل الوظيفى بين الأنشطة الاقتصادية الدولية المتفرقة (ايمن الدسوقى ، ١٩٩٩ : ١٠ ـ ١٢) .

مؤشرات فعلية للتغير الكيفي في الاقتصاد المعولم :

لو تأملنا مسرح الأحداث للتغير الكيفى فى الاقتصاد المعولم سوف نخلص إلى المؤشرات الفعلية الآتية (مراد محفوظ ، ١٩٩٩ :٧ ـ ٨) التى تعكس أن العولمة الاقتصادية عولمة مصالح تخدم مجتمعات بعينها واهدافا معينة فى حين تهمش الأهداف الاكثر شمولية على مستوى العالم كالتنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة الفقراء وحماية البيئة وحقوق الانسان والمؤشرات هى :

١ ـ زيادة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد العالم رغم نشأتها فى عدد قليل من الدول المتقدمة . فمن خلال البيانات التى نشرت عام ١٩٩٦ حول عدد هذه الشركات وبلدانها الأساسية يتبين أن عددها يبلغ (٥٠٠) شركة منها (٤٢٦) شركة موجودة فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وبريطانيا ، المانيا ، وكندا . وأن ايراد هذه الشركات يعادل مجموع الناتج المحلى لمائة وتسع دوله .

٢ ـ انتشار نشاط الشركات متعددة الجنسيات فى عشرات الدول بغرض الاستفادة من المزايا النسبية التى توفرها أية دولة .

٣ ـ من أهم سمات الشركات متعددة الجنسيات تعدد نشاطاتها الاحتكارية دون أى روابط بين كل نشاط وآخر .

٤ ـ التكاملية الملحوظة حالياً فى الأدوار بين المؤسسات العالمية منذ ابرام إتفاقية الجات وتسارع عمليات الخصخصة وفتح الأسواق .

ففى إطار اتفاقية الجات تسعى الدول المتقدمة لحل مشكلة البطالة والمناداة ظاهرياً بحقوق الإنسان واحترام المعايير الدولية للعمل بعدم تشغيل الأطفال والواقع أن هذه الدول تسعى لعدم فقدها للمزايا التنافسية التى تتمتع بها فى الإنتاج نظراً لرخص أجور عمالة الأطفال .

٥ ـ من أشكال عدم المساواة فى العلاقات الاقتصادية تسرع الدول المتقدمة فى عقد الاتفاقيات الخاصة بالصناعة والتقنية بينما تتباطأ فى تحرير التجارة التى تهم البلدان النامية كصناعة النسيج والزراعة وحرية انتقال الأشخاص الطبيعين .

٦ ـ تحول مهمة صندوق النقد الدولى من منح القروض للدول التى فى

حاجة إليها ، ودوره فى تعزيز التعاون النقدى الدولى ، وتيسير التوسع والنمو المتوازن فى التجارة الدولية إلى دور رئيسي يتمثل فى التدخل فى رسم التوجهات التنموية للبلدان المدينة التى يجب عليها أن تلتزم بعدد من الشروط تبدو فى ظاهرها لصالح هذه الدول بينما تخدم فى حقيقتها مبادئ الاقتصاد الحر الذى يضمن نشاط الشركات متعددة الجنسيات وتتمثل هذه الشروط فى احترام حقوق الإنسان ، التعددية الحزبية ، تشجيع دور القطاع الخاص ، الغاء مبدأ ملكية الدولة ، تعويم العملة ، المحافظة على البيئة ، ضغط الانفاق العسكرى .... الخ

يرى علماء الاقتصاد السياسى أن التحول نحو العولمة يصاحبه مجموعة من المتغيرات والتحولات الرئيسية من أهمها إعادة صياغة مفاهيم الفكر الاقتصادى العالمى وبرز مفهوم التنمية المتواصلة حماية للبيئة الطبيعية ، وتغير مفهوم التقدم وتصور آليات تحقيقه ، وبروز مفهوم التنمية البشرية تحقيقاً لتكافؤ الفرص . ومما يجدر الإهتمام به أن التحولات نحو العولمة تتزامن مع انتشار نظرية اقتصادية يراها الأقتصاديون المنهج الصحيح للتكامل العالمى المنشود وتعرف هذه النظرية بالليبرالية الجديدة التى تنهض على مقولة أساسية مفادها « أن ما يفرزه السوق صالح وأن تدخل الدولة طالح » . وتنطلق هذه النظرية من المدرسة الاقتصادية الحديثة التى تقوم على أفكار عالم الاقتصاد الأمريكى ملتون فريدمان Milton Friedman التى تتبناها معظم الحكومات الغربية منذ الثمانينيات . وتتمثل الآليات التى تحقق المقولة السابقة فى عدم تدخل الدولة ، وتحرير التجارة ، وحرية تنقل رؤوس الأموال ، وخصخصة المشروعات والشركات الحكومية (بيتر مارتين ، وهارالد شومان ،١٩٩٨ : ٣٤) .

٢ ـ العولمة سياسياً :

عند علماء السياسة ، ينهض تعريف العولمة على قضايا سياسية عالمية ترتبط بقوة بالحالة الأحادية السائدة ويفرق الباحثون بين تعريف العولمة والنظام الدولى The international system . فالنظام الدولى يمثل التعاون بين دولة وأخرى أو بين عدة دول . بينما تتجلى العولمة فى التعاون بين جميع الدول والمؤسسات وغيرها .

تعرف العولمة عند فريق من علماء السياسة بأنها دينامية جديدة تبرز داخل

محيط العلاقات الدولية وتتصف بدرجة عالية من الكثافة والسرعة فى عملية أنتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة . ويتصاعد فى دائرة العلاقات الدولية دور العامل الخارجى فى تحديد مصير الأطراف الوطنية لهذه الدائرة المندمجة وما تحتويه من دول المركز والدول الهامشية أو المحيطية .

وتفرض العولمة نظاماً ديموقراطيا ليبرالياً أحادياً ينهض على معايير غربية محددة له ويتحكم فى هذا النظام وممارساته مؤسسات سياسية دولية كمجلس الأمن أو مجموعة السبعة 7 ، التى اعتبرها البعض مجلس إدارة العالم . وفى واقع الأمر تتميز العولمة السياسية بهيمنة عدد قليل من الدول على مؤسسات هذا النظام وعملياته دون مشاركة حقيقية من جانب الغالبية العظمى لدول العالم وهذا يعنى أنه على خلاف الرؤية النظرية للتعريف نظام غير ديموقراطى ويشير هنتنجتون إلى أن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على المؤسسات السياسية والأمنية الدولية إلى جانب الهيمنة الاقتصادية العالمية بواسطة مجلس إدارة مكون من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا واليابان (ايمن دسوقى ، ١٩٩٩ : ١٢) .

ويمكن تحديد عدد من المؤشرات القائمة والمتوقعة للعولمة من المنظور السياسى ، وتتمثل تلك المؤشرات فى الآتى (حسنين ابراهيم ، ١٩٩٩ : ١٩٠ - ١٩٤) :

١ - الاتجاه المتنامى نحو التحول الديمقراطى والاقتصاد الحر عالمياً لا سيما خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين .

٢ - تنامى المشكلات العالمية العابرة للحدود وتفاقمها ؛ كالمخدرات وجرائم غسيل الأموال والهجرة غير المشروعة ، والتطرف ، العنف ، الارهاب الدولى وتلوث البيئة . . . الخ .

وتوجد منظمات ارهابية عالمية تقف وراء غالبية هذه المشكلات بقصد تخريب أجهزة الدولة وافسادها .

وإزاء هذا الخطر العالمى الناجم عن تنامى هذه المشكلات وآثارها المدمرة ، كانت الدعوة لعالمية التعاون والتنسيق الدولى من أجل التصدى لها من خلال : (أ) تبنى أطر وهياكل تنظيمية عالمية ملائمة لتحقيق التعاون الفعال ؛ (ب)

ضرورة تكيف الدول مع بعض سياسات هذه التنظيمات العالمية .

٣ - تفاقم مشكلات العالم النامى : تزداد المشكلات المتمثلة فى الحروب الداخلية والتفكك إلى دويلات وكيانات مستقلة داخل دول العالم الثالث مما يضعف بقوة من كيان الدولة ويؤدى إلى تفككه وانهياره . إضافة إلى تزايد حدة مشكلة اللاجئين وتدنى أوضاع التنمية البشرية خاصة فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية . وإن تفاقم هذه المشكلات سوف يؤدى إلى تهميش دور هذه الدول وافقارها وازدياد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة . وإذا كانت هذه المشاكل تتجسد بشكل أكبر فى الدول النامية ، فإن الدول المتقدمة تعانى الأخرى من بعض هذه المشكلات (كمشكلة اللاجئين وتلوث البيئة والعنف والارهاب الدولى) .

٤ - تزايد دور مؤسسات المجتمع المدنى العالمى : تشهد السنوات الحالية تزايداً ملحوظاً فى دور هذه المؤسسات ، والتى تشمل هيئات واتحادات دولية مستقلة عن الحكومات وتكون لها فروع واعضاء فى الكثير من دول العالم . وتهتم مؤسسات المجتمع المدنى العالمى بقضايا مهنية وأخرى عالمية كحقوق الانسان ، وحماية البيئة ، وتحقيق السلام ومراقبة الانتخابات ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والكوارث . . . الخ .

٥ - اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة : إضافة إلى الأنشطة المعروفة للأمم المتحدة ، فإنها تولى إهتماماً متزايداً فى السنوات الحالية بقضايا التنمية، والتحول الديموقراطى وحقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وحماية الاهتمام من جانب المنظمة الدولية بهذه القضايا يمثل أحد ملامح عملية العولمة .

٦ - التأثيرات السلبية للعولمة على سيادة الدولة بفعل الالتزامات الناجمة عن التعاون الدولى : فخلال التسعينيات ، تزايد بشكل ملحوظ الحرص العالمى بالأمور الإنسانية العالمية مما كان من تداعياته فرض دول العالم لسياسات معينة أو امتناعها عن سلوك معين بما يحقق التعاون الدولى . ومن ثم حدث ما يمكن أن نسميه بالأختراق لسيادة الدولة

تمثل فى عدد من الموضوعات من بينها ما يلى (أحمد أمين ، ١٩٩٩ : ٤٠،٣٩) :

(أ) قضية منظمة التجارة العالمية واصدار اتفاقية عامة للتعريفات التجارية فى عام ١٩٩٣ تهدف إلى ازالة جميع الحواجز التى تعوق التجارة العالمية . وقد وقعت على هذه الاتفاقية مائة وسبعة عشرة دولة ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى عام ١٩٩٥ . وترمى الاتفاقية إلىُ تحرير معظم السلع والخدمات من القيود الكمية والنوعية وتغطية حقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياساتهم التجارية . وهذا يعنى أن السياسات المحلية التى تعيق هذا التعاون الدولى سوف تتعرض لغرض عقوبات وتعويضات دولية مما يعنى تراجع الدور السيادى للدولة .

(ب) انتهاك سيادة الدولة إعلامياً باستخدام التطور المذهل فى مجال الإتصالات والاقمار الصناعية وقدرتها على بث الرسائل الاعلامية والمعلوماتية عبر العالم مخترقة حدود جميع الدول سواء وافقت على هذا أم لم توافق .

(جـ) قضية البيئة كقضية عالمية : على أثر اكتشاف العلماء للعلاقة بين التلوث ومعدل تغير المناخ ، وثقب الأوزون ، ثم تبنى معايير عالمية للحد من التلوث وعقد الكثير من المؤتمرات الدولية بهذا الخصوص . ومن ثم أصبحت السياسات المحلية التى ينجم عنها تلوث بيئى موضع نقد وعرضه للضغوط المادية والمعنوية من جانب دول العالم . وأصبح هذا بمثابة العقد الذى يحد من سيادة الدولة بمفهومها التقليدى فيما يلى:

★ سوف نناقش بايجاز تداعيات العولمة على قضيتين مرتبطتين هما :

(أ) تغير وظائف الدولة ؛ (ب) قضية الديموقراطية .

(أ) العولمة وتغير وظائف الدولة :

فيما يتصل بالعولمة ودور السيادة القومية للدول ، يرى فريق من علماء السياسة أن عملية العولمة لا تزال غير واضحة المعالم رغم أنها بدأت تبرز بقوة فى عدد من الميادين وتخطت السيادة القومية للدول كالمال والإعلام والثقافة ، إلا أن

دور الدولة القومية The national state لا يزال فاعلاً بشكل كامل فى نشاطات كالدفاع والتجارة الخارجية ويمكن تفهم تراجع وظائف الدولة حاليا من خلال تناولها بايجاز لمراحل تطور هذا الدور تاريخيا منذ بزوغ عصر الدولة القومية (نايف عبيد ، ١٩٩٧ : ٢٨) .

ففى عصر بزوغ الدولة القومية وما يعرف بعصر الرأسمالية التجارية ، كان على الدولة أن تتدخل تدخلا فعالاً فى الاقتصاد القومى حديث النشأة بغرض حمايته ورعايته ، من خلال توحيد السوق القومية ، وإزالة العقبات أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى ، وتوفير الأمن اللازم لهذا الانتقال ، وشق الطرق ومد الترع وفرض حماية جمركية للصناعة الناشئة . وكان تدخل الدولة فعالاً فى عملية الإنتاج نفسها ، كما كانت تعد جيشاً قومياً لفتح مستعمرات جديدة كأسواق لتصريف المنتجات الصناعية . (جلال أمين ، ١٩٨٨ : ١٥٧) .

فى عصر الثورة الصناعية ، تراجع دور الدولة المتمثل فى تدخلها المباشر فى عملية الإنتاج وتخلت عنه إلى رجال الصناعة . كما تراجع دور الدولة فى حماية المنتجين من المنافسة الخارجية ، وأن تترك المجال للتجارة الداخلية والخارجية دون قيود : بينما ظل دور الدولة على قوته فى التصدى لأى محاولة لرفع الأجور بمايخدم مصالح الطبقة المسيطرة كما أشار إلى هذا كارل ماركس . وعندما حل عصر الاستعمار الحديث فى القرن التاسع عشر الميلادى والنصف الأول من القرن العشرين ، قامت الدولة بإعداد الجيش لفتح المستعمرات الجديدة والدخول فى حروب مع دول أخرى طمعاً فى المستعمرات ، وقامت الدولة بمهمة ترسيخ قيم الولاء والوطنية للأمة والدولة ، واستمرار دور الدولة فى قهر العمال حماية لمصالح الطبقة المسيطرة . وقد أسهم ما جلبته الدول من فائض مالى من المستعمرات التى تحتلها فى تحقيق تحسن ملحوظ فى مستوى المعيشة وساعد هذا فى أن تسمح الدولة بظهور النقابات العمالية وأن تحقق انتصارات ملحوظة كما سمحت الدولة بمزيد من الديموقراطية السياسية فى ظل ظروف معيشية أفضل (جلال أمين ، ١٩٨٨ : ١٥٨)

خلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الثلاثينيات من القرن العشرين ، حدث تغير فى وظيفة الدولة عندما نمت القوة الانتاجية لها بحيث لم تعد السوق الوطنية والاسواق الخارجية كافية لاستيعاب الزيادة فى

الانتاج . فكان تدخل الدولة الغربية ضرورياً لإعادة توزيع الدخل بعد أن كان للاستعمار الدور الرئيسى فى تحقيق رفع مستوى معيشة الطبقات الدنيا فى الفترة السابقة . وظهر خلال هذه الفترة مفهوم دولة الرفاه .

خلال الفترة ما بين الثلاثينيات حتى نهاية الستينيات ، حدث تغير واضح فى وظائف الدولة حيث تخلت عن أسلوب قهر العمال . فأصبح من مستلزمات التسويق الواسع للمنتجات تلبية طلبات العمال والانصياع لرغبات نقاباتهم وقيام الدولة بوظيفة المشترى على نطاق واسع للسلع والمنتجات .

منذ نهاية الستينيات حتى الآن حدث تطور تقنى كبير أجبر الدول المتقدمة على الدخول فى حلبة المنافسة على الأسواق والمواد الأولية واشتعلت المنافسة بين الدول المتقدمة ذاتها وكان ضروريا أن تتراجع معدلات النمو فى العالم الصناعى . وبدأ التفكير فى تقليل المنافسة من جانب الغير عن طريق غزو أرضه بنتائج التقدم التقنى وأن يصبح باقى دول العالم سوقاً للدول الصناعية المتقدمة . من ثم بدأ فى أوائل السبعينيات عصر الشركات العملاقة متعددة الجنسيات كآلية أساسية للعولمة . من جهة أخرى تغير دور الدولة من تدويل العمالة إلى العودة لممارسة المزيد من القمع والقهر وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا على طريق زيادة القدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية فى ظل التقدم الهائل فى التقنية وتصنيع العلم . وتوسع دور الدولة فى تخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق تسهيلا لمهمة الشركات العملاقة فى غزو العالم . وأصبح للدولة دور بارز فى تقديم التبريرات لارتفاع معدل البطالة فى مجتمعها نظراً لأن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات توظف الناس فى الخارج أكثر مما توظفهم فى الداخل (جلال أمين ، ١٩٨٨ ـ ١٥٧ ـ ١٦٠) .

من هذا يتضح أن العولمة لاتؤدى إلى اختفاء الدولة بل تغير وظائفها الأساسية وفقاً لمتطلبات كل مرحلة من مراحل عملية العولمة .

(ب) العولمة وقضية الديموقراطية :

فعندما تصاعدت قوة رأس المال كان ضرورياً أن تتحول الدولة إلى صيغة الدولة المسيطرة سواء من خلال إقامة رأسمالية دولة تواكب التضخم فى حجم المنشآت أو عن طريق استيلاء المؤسسات الاقتصادية الضخمة على السلطة من

خلال توجيه أصوات الناخبين إلى القوى السياسية الملبية لمطالبها كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس ويلسون .

من جهة أخرى ، وفى ظل التحول الحالى نحو العولمة المالية من خلال الشركات متعددة القوميات لم تعد صياغة الدولة المسيطرة ملائما لمتطلبات هذا التحول . من ثم ظهرت صيغة الدولة المدبرة House - Keeper التى تتبع أسلوب التدخل غير المباشر عن طريق السياسات الاقتصادية . وتختلف مهمة الدولة المدبرة داخل دول المركز عنها داخل الدول المحيطية . ففى دول المركز تتجلى مهمة الدولة المدبرة فى العمل على تدبير كافة احتياجات الشركات متعددة القوميات المنطلقة من داخل مجتمعها والتى تسهم فى رأسمالها . بينما فى الدول المحيطية التى تكون هدفاً لهذه الشركات تكون مهمة الدولة المدبرة متمثلة فى خلق البيئة أو المناخ الذى تراه هذه الشركات ملائماً لنشاطها (محمد الامام ، ١٩٩٨ : ٢٥٩) ومن تجليات التحول فى صيغة الدولة قد تتراجع سيادتها دون أن يؤدى هذا إلى اختفائها .

أيضاً فإن الإتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى من شأنه أن يدخل شركاء مع الدول في أداء وظائفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ومن أمثلة التكتلات الاقتصادية وأبرزها مشروع أوربا ١٩٩٢ الذى يرتبط به تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية بين دول المجموعة الأوربية فى المستقبل . وهناك التجمع الاقتصادى الباسيفيكى التى تقوم اليابان بدور محورى فى تشكيله . وأن هذه التكتلات معرضة للصراعات لا سيما إذا كانت تتصف بثقافات متباينة رغم ما يربطها من مصالح اقتصادية مشتركة . ويمكن تصور تراجع وظائف الدولة لما تتصف به عملية التكتلات الاقتصادية من كثافة الاعتماد المتبادل والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى حيث يكون للشركات متعددة القوميات دور محورى فى نجاح واستمرار هذه التكتلات .

أيضاً تلعب المشكلات العابرة للحدود القومية كالتلوث البيئى واحتمال نضوب الموارد الطبيعية ، ومشكلات الإشعاع الذرى ومخاطره ، مشكلات الأرهاب والمخدرات وبعض الأمراض المنتشرة عالمياً كالأيدز دوراً فى تغيير وظائف الدولة فى ظل عدم التوازن فى القوى بين دول المركز والدول المحيطية . إذ أن مواجهة هذه المشكلات لا تقدر عليها دولة بمفردها ، وإنما تتم من خلال

المؤسسات والهيئات الدولية التى تهيمن عليها دول المركز التى تتدخل بشكل أو بآخر فى وظائف الدولة النامية تحت مسميات عدة مثل حقوق الإنسان ، وتجريم تشغيل الأطفال ، وربط المعونات والقروض المالية بنجاح السياسة الاقتصادية كما تقررها هذه المؤسسات المعنية بهذا الأمر .

مؤشرات فعلية دالة على تراجع دور الدولة (أيمن الدسوقى ، ١٩٩٩ : ٢٤ - ٢٥) :

١ - ما يدل على تراجع واضح فى سيادة الدولة زيادة حاجة العولمة إلى نمط من العلاقات الاجتماعية غير اقليمية . كما أصبحت الحدود والمسافات بين الدول أقل مركزية بفعل التطورات العالمية .

٢ - عجز الدولة عن السيطرة على آليات كونية كالشركات متعددة القوميات، البورصات العالمية ، الأقمار الصناعية ، حركة رؤوس الأموال ، الأسواق المالية الكونية ، المضاربات فى البورصات العالمية التى تعتمد على قروض بنكية بفضل انتشار شبكة المعلومات الانترنيت والمكالمات التليفونية ، والاشعاع الذرى الذى يتخطى الحدود الجيوسياسية ولا يعترف بعمليات التفتيش الحدودية .

٣ - اقتطاع اجزاء من سيادة الدولة بآلية الأعلام الكونى وسيطرته على اللغة والتعليم والتأثير سلباً أو ايجاباً فى الثقافة القومية .

٤ - فقد الدولة سيطرتها وتحكمها فى عملتها الوطنية بفضل آلية المصارف الدولية وممارسات الشركات العالمية والتحويلات المالية الاليكترونية الكثيفة ، وتعدد أنواع النقود فى الدولة الواحدة وتوجد حاليا بعض الشركات العالمية يمكنها اصدار أوراق بلاستيكية تمثل نوعا من العملة التى تعمل خارج النظام المصرفى ولوائحه وقوانينه . ويمتد هذا التأثير خارج الحدود الوطنية للدولة . ولعل أوضح دليل على هذا نشأة اليوروماركت للعملات الذى يعمل خارج هذه الحدود .

٥ - تراجع السيادة الثقافية وإضعاف الهوية القومية .

٦ - إثارة ما يعرف اصطلاحًا أزمة السلطة الذى يشير إلى زيادة درجة الشفافية فى علاقة الحاكم بالمحكومين . إذ لم يعد باستطاعة الأول

حجب ما يشاء عن الثانى بفعل ثورة الاتصالات وتآكل الحدود القومية بين الدول القومية . حيث أصبح الحاكم والمحكومين يحصلون على المعلومات ذاتها وفى الوقت ذاته .

فى ظل هذه المؤشرات يمكن التسليم بتحول فى المفهوم التقليدى لسيادة الدولة واكتسابه ملامح أو خصائص جديدة تتناسب فى مداها ومتطلبات العولمة . وتتلخص هذه الخصائص التى لا تزال تحظى بجدل بين المؤيدين والمعارضين لها فى (أيمن الدسوقى (١٩٩٩ ، ٢٥ ، ٢٦) :

أ- دور الدولة فى توفير الشرعية وضمان المحاسبة والمسئولية لوحدات الاقتصاد الكونية .

ب- رغم تراجع سيطرة الدولة على اقليمها ، فإنها لا تزال تحتفظ بدور مركزى فى السيطرة عليه وفى تنظيم سكانها واعطائهم الشرعية بالكيفية التى لا تستطيع أى مؤسسة خارجية القيام به أو التحدث عنه بأسم سكان الإقليم .

جـ- النزعة نحو اعتراف الحكومات بتراجع دورهاغ السياسى على عدد من القضايا الإنسانية ذات الإهتمام العالمى كمفهوم حقوق الإنسان إذ لم يعد للدولة الدور الأساسى والمحلى فى التحكم فى هذه القضية لا لاسيما بعد تأكيد إعلان فينا عام ١٩٩٣ على أن حماية حقوق الإنسان حق مشروع للمجتمع الدولى ومن ثم تدعيم فكرة المحاسبة الدولية على الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

ويرتبط بقضية حقوق الإنسان قضايا عدة كتصاعد النزعات العرقية والدينية ومشاعر الهوية والانتماء . ولعل أشد هذه القضايا اثارة هى قضية الدين والعولمة التى تقودها القاطرة الغربية بزعامة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية . إذ تذهب رؤى فريق من الباحثين إلى أن العولمة فى مفهومها الأمريكى تهتم بسيادة الثقافة الأمريكية على شتى جوانب الحياة والسلوك الانسانى فى جميع أنحاء العالم - إضافة إلى سيادة المسيحية السياسية الأمريكية بمفهومها الغربى كأداة للسيطرة من خلال ثلاث حملات سياسية متناسقة ومترابطة موضوعها كل الحكومات وكل الأديان وكل الشعوب . إذ قرر المشرعون الأمريكيون إصدار قانون

يفرض على حكومات العالم أحترام حرية الأديان وأنضم هذا القانون لمجموعة قوانين أمريكية أخرى تلزم الدول بتنفيذ إرادة المشرع الأمريكى من خلال حق التدخل فى أمور سيادية من صميم الدور السيادى للدولة لا سيما فى القضايا التى تتعلق بوقف انتهاكات حقوق الإنسان بما فى ذلك حقوق الأقليات . والتعرض للعقوبات الدولية والحصار وفقا لقانون التحرر من الاضطهاد الدينى (هانى لبيب ، ١٩٩٩ : ١٢) .

٢ ـ العولمة والديموقراطية :

يعتبر انتشار الديموقراطية واقتصاد السوق فى كثير من دول افريقيا وآسيا وشرق أوروبا خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أحد الدلالات القوية للعولمة السياسية والاقتصادية . فمن خلال نشاط آليات العولمة السياسية المتمثلة فى المنظمات الاجتماعية والسياسية كالمنظمات غير الحكومية المتعددة القوميات تكشف مدى فشل الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية مع زيادة الضغط العالمى من أجل مزيد من الديموقراطية الجديدة أو الديموقراطية الليبرالية . وإذا كانت الديموقراطية من خلال الممارسات السابقة لها . تعد أفضل نظام سياسى يمكن أن يحقق ضمانات احترام حقوق الانسان وإتاحة الفرصة لانتخابات حرة ونزيهة ، فإنها ـ أى الديموقراطية ـ لا تخلو من العيوب والمشكلات لا سيما فى مجالات تحقيق التنمية وتقديم حلول ناجحة وسريعة لمشكلات العالم النامى على وجه الخصوص (حسنين ابراهيم ، ٢٠٧ : ١٩٩٩ ، أحمد أمين ، ٨ ؛ ١٩٩٩) .

من الضرورى أن نشير إلى أن عملية انتشار الديموقراطية لا تزال فى مراحلها الأولى ولا نتوقع أن تمضى هذه العملية قُدمًا دون مشكلات أو مقاومة أسماها هنتنجتون الموجات المضادة والتى تشير إلى حالات التحول من نظم ديموقراطية إلى نظم غير ديموقراطية من جراء عدة عوامل اقتصادية وسياسية تحركها المصالح الخاصة للدول العظمى التى تمتلك قوة الدفع لعملية العولمة . إضافة إلى توقع حدوث رده عن الديموقراطية إذا ما تجاوزت منظومة القيم المحلية بشكل سافر ومناهض لثقافات تقليدية ودينية متوارثة لدى بعض المجتمعات ذات الحضارات الضاربة فى أعماق التاريخ الإنسانى .

فيما يختص بمحددات الديموقراطية الجديدة واستشراف ملامحها المستقبلية فى ظل عملية العولمة يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة مستويات تحليلية مرتبطة

ومتداخلة فيما بينها هى :

١ - أن يكون الحديث عن عولمة الديموقراطية باعتبارها منظومة قيم الحرية، العدالة ، المشاركة ، المساواة والتسامح السياسى والفكرى مع القبول بالتعددية والاختلاف ، التداول السلمى للسلطة بالاحتكام إلى الانتخابات النزيهة التى تعكس الارادة الشعبية ، احترام حقوق الإنسان ، سيادة القانون . هذا بافتراض أن قيم الديموقراطية الجديدة تعتبر ذات طابع عالمى ووثيقة الارتباط بالتطور الانسانى مع التسليم بتعدد النظم الديموقراطية وتنوع أشكالها وصيغها التنظيمية والمؤسسية من دولة إلى أخرى . ويكون الحكم بنجاح تجربة الديموقراطية الجديدة بمدى اقترابها أو ابتعادها عن جوهر القيم الإنسانية التى أشرنا إليها .

ونعتقد أن نجاح التجربة الديموقراطية لدولة ما فى ظل عملية العولمة يتطلب فى المقام الأولي القراءة المتأنية للتاريخ الاجتماعى لها أولا ثم لغيرها من الدول التى تماثلها إلى حد مقبول فى الموروث الثقافى ، بهدف توظيف الايجابيات الكثيرة من الموروث التاريخى فى مجال تجارب التحديث التى مرت بها . مثال ذلك مصر وتجربة التحديث الكبرى فى عهد محمد على ، وتجربة اليابان الأولى للتحديث فى القرن التاسع عشر ثم تجربتها الحالية بعد انتكاسها فى الحرب العالمية الثانية . إن الاستفادة من تجارب الماضى سوف يجنب الدولة الوقوع فى مأزق إقامة التوازن بين موروثها الثقافى وكل ما هو مستحدث فى ظل عولمة الديموقراطين من قيم وافدة (مسعود ضاهر ، ١٩٩٩ ، ٣٥٥ - ٣٥٦) .

٢ - دراسة الديموقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع . ولهذا الأسلوب عناصر عديدة ، تتمثل فى العلاقات بين السلطات ، طبيعة النظام الحزبى ، النظام الانتخابى وبنية البرلمان.

٣ - دراسة الديموقراطية كأسلوب حياة للمجتمع ينهض على توفر قيم وممارسات ديموقراطية على صعيد الإنساق الاجتماعية للمجتمع كالأسرة والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة والنادى . . . الخ (حسنين ابراهيم ، ١٩٩٩ : ٢٠٦) .

العولمة إعلاميا

من التعريف الشامل للعولمة ، تتعدد تعريفات العولمة إعلاميا . فمن منظور ايديولوجي تعرف العولمة اعلاميا بالتعبير عن إرادة اختراق الآخر وسلبه خصوصيته ونفى تعدد هويته الثقافية وتمييعها . وأنها عملية تهدف لترويج ايديولوجية معينة بين عناصرها محاربة الذاكرة الوطنية ، والتاريخ ، والوعى بالتفاوت الطبقى والانتماء الوطنى والقومى واحلال الاختراق الثقافى محل الصراع الايديولوجى وتضمن آلية العولمة إعلاميا سيطرة الصورة السمعية والبصرية كوسيلة لتنميط الوعى والادراك وما ينجم عن ذلك من تراجع أهمية المصادر المعلوماتية المكتوبة كالكتب والمجلات والصحف (عبد السلام الطويل ١٩٩٩ : ١٥ ؛ أمجد جبريل ١٩٩٩ : ٨)

من التعريفات الأخرى ، تعريف جيدنز A. Giddens لعولمة وسائل الاعلام أنها ضغط للزمن والمكان وأن عولمة الاعلام امتداد وتوسع فى مناطق جغرافية مع تقديم مضمون متشابه كمقدمة لنمط من التوسع الثقافى

ويعرف علماء الليبرالية الجديدة العولمة اعلامياً من منظور وظيفى أنها تعبر عن مزيد من التركز فى ملكية وسائل الاعلام والتكامل الرأسى والتقنية الحديثة وتخفيف القيود مما يخلق فرصاً جديدة أمام المستهلكين وتقليل الانفاق على التطور التقنى مع خلق فرص جديدة للمجتمع . وأن يصبح التنافس بين الرأسمالية العالمية والدولة القومية فى مجال الثقافة والاعلام لصالح الجمهور المتلقى للرسالة الاعلامية .

من منظور قيمى ، تعرف العولمة إعلامياً بعملية تركز وسائل الاعلام فى قبضة عدد من التكتلات الرأسمالية متعددة القوميات تستخدم وسائل الاعلام كحافز وآلية لنشر ثقافة الاستهلاك عالميا عبر ادخال قيم أجنبية تسهم فى محو الهويات القومية وتشكيل الجمهور (المتلقى) وفق نمط خاص يتبنى أسلوبا للحياة يقوم على تقبل حاجات مصنعة مع امكانية التفرقة بين افراد هذا المجتمع والفصل بينهم بغية اضعاف قدرته على ازعاج أو تهديد نظام القوى التى تسيطر على المجتمع . (محمد شومان ، ١٩٩٩ : ١٥٩ ـ ١٦٠) .

تلعب العولمة اعلاميا دوراً مؤثراً فى تشكيل ثقافة عالمية ذات خصائص

مشتركة لا سيما فى مجال القضايا ذات الاهتمام العالمى من خلال ضمان الهيمنة للشركات الأمريكية خاصة على قطاع الاعلام والاتصال والترفيه . ويتحقق هذا الهدف من خلال ضمان التفوق الأمريكى فى مجال صناعة الاعلام والترفيه تتجاوز قيود الملكية والجغرافيا والقيود الثقافية . ورغم ما تواجهه عملية الهيمنة الاعلامية من عوائق على طريق تحقيق هدفها المتمثل فى القضاء على التعدد الثقافى فإنها قد حققت بعض النجاحات فى نشر الثقافة الاستهلاكية ممثلة بالزى (الجينز) والمأكل والمشرب (كوكاكولا) وتدخين السجائر الامريكية والاقبال على الأفلام الأمريكية وانتشار سلسلة المطاعم الأمريكية عالمياً . بينما الجانب غير المادى للثقافة فلا يزال بعيدا إلى حد ما من وجهة نظرنا عن تأثير عولمة الاعلام رغم سياساتها الرامية إلى تسطيح الوعى ومحاولة تأسيس رؤية ايديولوجية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ .

مؤشرات فعلية دالة على العولمة اعلامياً :

(١) الهيمنة الامريكية الواضحة والمركزة لقطاع الاعلام والاتصال والترفيه، تضمن السيطرة القوية على محتوى وتوجهات المضامين والاشكال المنتجة وتمثلت حركة التركيز فى ظهور خمس شركات عملاقة فى مجال الاعلام والترفيه هى ديزنى ، برتلزمان ، تايم واريز، فاكم ، وشركات الاخبار . وتعمل هذه الشركات الخمس وفق آليات السوق والانتاج الضخم الممكن استهلاكه من جانب جمهور المستهلكين عالميا وعلى نطاق واسع مما يؤدى بالتالى إلى خفض تكلفة انتاجه . ولا تعنى هذه الشركات فيما تقدمه من إنتاج اعلامى بالقيم الثقافية بالقدر الذى توليه أكبر اهتمام للشكل والجاذبية للرسالة الاعلامية المنتجة (محمد شومان ، ١٩٩٩ : ١٦٥) .

(٢) شيوع ثقافة الاستهلاك بفضل وسائل الدعاية والاعلان المرئية خاصة للسلع الامريكية كملابس الجينز وانتشار سلسلة المأكولات (ماكدونالدز ، KFC ، .... الخ) وسطيرة الافلام الامريكية وزيادة الاقبال عليها من جانب افراد المجتمعات غير الامريكية .

(٣) كثرة المؤتمرات واللقاءات العالمية التى تهتم بانتشار قيم انسانية مشتركة تتعلق بقضايا المرأة وحقوق الانسان ، والطفل ، والديموقراطية .

(٤) نشر ثقافة إعلامية جماهيرية تتضمن تكريس حملة أوهام غير منطقية في مكونات الثقافة الأمريكية مثل وهم الفردية ، ووهم الخيار الشخصى، ووهم الحياد ، ووهم الطبيعة البشرية التى لا تتغير ، ووهم غياب الصراع الاجتماعى (عبد السلام الطويل ، ١٧ ، ١٩٩٩) .

العولمة ثقافيا

يمكن القول إن العولمة الثقافية بدأت خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين أى بعد العولمة الاقتصادية والتجارية والمالية . من ثم لا تزال العولمة الثقافية تمر بمرحلة التأسيس ولا يزال تعريفها غير متصف بالوضوح . أيضاً نقول إنه إذا كانت العولمة تشمل عالماً بلا حدود جغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية، فهذا العالم لم يتبلور بعد ولا يتوقع الكثير من المهتمين بقضية العولمة أن يظهر هذا العالم لحيز الوجود حتى فى المستقبل القريب . إذ من الصعب تصور عالم واحد بثقافة عالمية واحدة وحكومة عالمية واحدة . ومن المؤشرات الراهنة الدالة على هذا التنبؤ أن العالم رغم ما يشهده من تنافس قوى للأخذ بسلع ومنتجات وخدمات العولمة الاقتصادية ، نجد أن الشعوب أقل اقبالاً وأكثر تمهلاً إزاء قبول فكرة إحداث تغيير فى منظومة القيم والمفاهيم والأفكار المتأصلة لديها من جراء آليات العولمة الثقافية ، التى تبث قيماً عالمية جديدة عبر الفضائيات ومن خلال وسائل أحدث الاتصالات . وتتخذ بعض الشعوب موقفا عدائياً حيال الأيديولوجية الجديدة التى تشكل جوهر ما يسمى حالياً بالعولمة الثقافية . هذا مع التسليم بحقيقة أن الأفكار والقيم والمفاهيم ذات نزعة عالمية فى جوهرها إلا أنها تتطلب القدر الكافى من الحرية وليس المقاومة والإذعان وفرض واقع قيمى جديد عليها . والدليل على صدق هذه المقولة أن القيم الاجتماعية تتشكل وفق معايير دينية ومذهبية تتوجه عادة إلى كل البشرية لا سيما تلك التى تدعو إليها الديانات السماوية والايديولوجيات الرئيسية .

من تعريفات العولمة ثقافياً ، أنها تشير إلى انتقال تركيز واهتمام الانسان من المحلية إلى العالمية بمعنى أن يزداد الوعى بعالمية العالم ووحدة البشرية وبروز مفهومات جديدة للهوية والمواطنة العالمية التى قد تحل محل المفهومات المحلية لها . إلا أن هذا التحول الثقافى لا يعنى تهميش الهوية الوطنية للفرد بل يرى بعض الباحثين أنها ستزداد رسوخا وقوة فى ظل العولمة الثقافية . وأن الوعى

بالبعد العالمى لا يعنى اغفال الوعى بالوطن . ومن الصعب بمكان أو من المستحيل قبول فكرة أن يكون تنامى الولاء العالمى للانسانية لدى الفرد على حساب تقلص ولائه لأسرته أو للجماعة أو الأمة التى ينتسب إليها ويتعايش بداخلها (الحبيب الجنحاني ، ١٩٩٩ ـ ٧٤ ـ ٧٧) .

العولمة اجتماعيا

يمكن تعريف العولمة اجتماعياً بعملية توحد المعمور من الأرض فى بوتقة واحدة من التفاعل الاجتماعى المتزايد . وتنتقل من داخل هذه البوتقة الأفكار والمبادئ إلى المجتمعات الانسانية ومتخطية لحدودها الجغرافية السياسية باستخدام وسائل تقنية متطورة فى مجال الاعلام والاتصال والاختلاط الثقافى المتوقع بفعل آليات العولمة الاقتصادية . وأن يكون للتفاعل الاجتماعى مردودات ايجابية وسلبية، كما تتصف عملية نقل الافكار والمبادئ العالمية للمجتمع بعدم المساواة بين من يملك آليات العولمة وكيفية استخدامها لصالحه كطرف غالب ومن يخضع لها ولا يمتلك آلياتها . وينجم عن عدم المساواة بين الطرفين فرض الطرف الغالب ثقافة وقيمة على الطرف المغلوب وتخضع هذه العلاقة غير المتكافئة لأسس ثلاثة تنهض عليها هى : العنصرية ، تحقيق الكسب ، شيوع قيم الاستهلاك (عمر محيى الدين ، ١٩٩٧ : ٣٥) .

وما يميز دراسة البعد الاجتماعى للعولمة اهتمامها الأساسى عن غيرها برصد تداعيات القضايا العالمية المعاصرة المتمثلة فى : (أ) قضية الانفجار السكانى والبيئة (ب) الفقر (جـ) التغير الملموس فى حال وكينونة الطبقة المتوسطة (د) انتشار المخدرات (هـ) ازدحام المدن (و) الارهاب والعولمة (ز) تنامى دور المجتمع المدنى على الصعيد العالمى (ح) هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية (ط) البطالة (ل) تهميش دور النقابات . (الحبيب الجنحاني ، ١٩٩٩ : ٥٠)

مؤشرات فعلية دالة على العولمة اجتماعياً :

١ ـ من أبرز سيئات العولمة اجتماعياً الاتجاه نحو القضاء على الطبقة الوسطى واقترابها من حافة الفقر . وتعتبر هذه الطبقة النشطة سياسيا واجتماعياً وثقافياً . فضلاً عن كونها الأساس القوى لدولة القانون

والمؤسسات حاملة لتبعية التنمية الاقتصادية . وتثير هذه المشكلة جدلا حول مصير الدولة ومصير النظام الديموقراطى فى المجتمعات الليبرالية (الحبيب الجنحانى ، ١٩٩٩ : ٣٢ – ٣٣) .

٢ – تنامى دور المنظمات الأهلية غير الحكومية كقوة فاعلة عالمياً ومؤثرة فى مجال المؤثرات العالمية كمؤتمر قمة الأرض فى ريو دى جانيرو ، مؤتمر السكان فى القاهرة ، مؤتمر المرأة فى بكين ، ومؤتمر حقوق الإنسان فى ڤينا . ومن الأمثلة للمنظمات الأهلية العالمية ذات الدور المؤثر فى ظل العولمة منظمة العفو الدولية، المنظمات النسائية كمنظمة أخوات حول العالم التى تجلى دورها قوياً خلال التسعينيات ويتمثل فى عقد تحالفات متعددة الجنسيات لمواجهة قضايا نسائية مشتركة. ويزداد خلال عقد التسعينيات عدد المنظمات غير الحكومية وتهدف إلى خلق المجتمع المدنى العالمى الذى يتولى مراقبة نشاطات وسياسات الدول فى مجالات حقوق الانسان ، والبيئة (كمنظمة السلام الخضر) . وهذا الاتجاه سوف ينعكس تأثيره سلباً على دور الدولة التقليدى فى هذه المجالات على المستوى المحلى . (عبدالخالق عبدالله، ١٩٩٩ : ٨٤ – ٨٥) .

٣ – سعى دعاة الليبرالية الجديدة نحو سلب مكاسب مادية واجتماعية ونقابية قديمة تحققت للقوى العاملة على المستوى العالمى . وما يصاحب هذا الاتجاه من تدهور للقوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية التى انتشرت بينها البطالة التكنولوجية ، والفقر . ويبرز من آليات السياسة الليبرالية الاقتصادية فى ظل العولمة آلية تسعى لتهميش دور النقابات والتخلص من حقوق نقابية مكتسبة . وانتهاج آلية ثانية مساعدة للأولى تكفل عدم دستورية الاضرابات بعد أن كانت سلاحاً قوياً تستخدمه النقابات فى تحقيق مكاسب لأفرادها وكمثال على هذا الاتجاه ، نجد أن المانيا الاتحادية ذات التقاليد النقابية العريقة قد خسر الاتحاد العام العمالى بها حوالى خمس اعضائه منذ عام ١٩٩١ (الحبيب الجنحانى ، ١٩٩٩ : ٣٠) .

٤ – زيادة حدة الصراعات العرقية ونشاط زائد للحركات الاجتماعية الداعية

للانفصال أو التحول نحو الديموقراطية أو للوقوف حائلاً دون هيمنة الثقافة الغربية على أسلوب الحياة اليومية لأفراد المجتمع . وما يواكب هذه الحركات من تفاقم مشكلات اجتماعية واحداث هزة فى الاستقرار الداخلى والأمنى للمجتمع النامى على وجه الخصوص .

فخلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين ، ثمة مؤشرات عدة تعكس حجم المقاومة المحلية للعولمة الثقافية وقيم التغريب . ويذكر هنتنجتون أن من أشكال هذه المقاومة الصحوة الاسلامية ، والتأسلم داخل المجتمعات الاسلامية ، وأشكال التعبئة الشعبية ضد فئة الصفوة المثقفة ذات التوجهات والميول الغربية في دول كثيرة كالهند ، اليابان ، الصين ، ايران ، وسريلانكا (هنتنجتون ، ١٩٩٨ : ١٧٤) .

٥ - تفاقم مشكلات اجتماعية كالفقر والمرض وأزدياد عدد الفئات الاجتماعية التى تقع تحت هامش الفقر رغم الوهم الكاذب بتحقيق الرفاهية الاجتماعية للشعوب فى ظل العولمة . وإذا كان التقدم التقنى المذهل أثمن مكاسب العولمة إذ يسمح بزيادة الانتاجية فى الزراعة والصناعة على اختلاف مجالاتها ، فإن من مساوئ هذا التقدم ارتفاع نسبة البطالة وطرد العمال وانحسار فرص العمل أمام الشباب والقادرين عليه سواء فى المجتمع المتقدم أو داخل المجتمعات النامية . وعلى سبيل المثال فقد قامت شركة جنرال موتورز GM الأمريكية بتسريح ٢٠ ألف عاملاً فضلاً عن ١٠ آلاف موظفاً آخرين فائضين عن حاجتها وفى بريطانيا نجد وضعاً مماثلاً إذ قامت شركة الاتصالات البريطانية بإلغاء مائة وثلاثة عشر فرصة عمل فى عام ١٩٨٤ وتخطط لتسريح ستة وثلاثين ألف عامل بحلول نهاية عام ٢٠٠٠م فى ظل استمرار عملية الخصخصة للمشروعات الاقتصادية ، بالمثل نجد سياسات مماثلة لتسريح العمال فى معظم البلدان الأوربية مما ينعكس سلباً على مستوى المعيشة ونوعية الحياة لأعداد كبيرة من أفراد المجتمع الغربى ، الأمر الذى سوف يسفر عن حدوث صراعات اجتماعية وعرقية تؤثر فى زعزعة استقرار هذا المجتمع إلا أن المجتمعات النامية لن تكون بمنأى عن مشكلات المجتمع الغربى وتداعياتها . إذ أن الشركات الغربية التى

أغلقت أبوابها وسرحت عمالها داخليا . ونقلت نشاطاتها إلى المجتمعات النامية لتستفيد بميزة مزدوجة تتمثل فى الاعفاء الضريبى على منتجاتها لفترة زمنية طويلة ثم التمتع بجميع الخدمات والتسهيلات التى تقدمها لهم قوانين الاستثمار الأجنبى فى البلد المضيف . وكمثال لتوضيح هذا الاتجاه نجده عندما نحاول المقارنة بين معدل الاجر اليومى لعمال دولة آسيا فى منطقة المحيط الهادى الذى يصل إلى ما بين دولارين ونصف وأربعة واربعين دولاراً فى اليوم مقابل مائة وثلاثين دولارا فى اليوم فى كل من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية، ومائة وثمانية وتسعين دولاراً فى المانيا الاتحادية (الحبيب الجنحانى، ١٩٩٩ : ٣٠ - ٣١) .

٦ - ارتفاع معدلات الطلاق والتفكك الأسرى واختلاط الأنساب وانفصال الأولاد عن محيط الأسرة بفعل التباين الثقافى والصراع بين الحداثة والتقليدية وتصدير القيم المدمرة للترابط الأسرى والقيم الدينية عبر الرسالة الاعلامية المرئية على وجه الخصوص . إضافة إلى التطور العلمى المذهل فى مجال تطبيقات الهندسة الوراثية فى مجال الأجنة والصفات الوراثية وإنتاج ولادات غير معروفة النسب أو متأصلة فيه (الفضل شلق ، ١٩٩٨ : ٧) .

٧ - إن واقع الممارسة للطور الراهن من التحولات نحو العولمة يشير إلى حدوث اختراقات واسعة من منظور مذهب اقتصاد السوق وأنشأت له مؤسسات وهيئات دولية ، فهل يوجد نجاح مماثل على المستوى الثقافى؟ إن المؤشرات الراهنة تشير إلى دور المحلية فى مزيد من التشبث بالهوية وتجنب الاندماج أو الأنصهار فى الثقافة الكونية . بل إن من التيارات الدينية من يقف متشدداً ضد كل من يمس الهوية والثقافة الدينية ويستخدم تقنيات الحداثة والعولمة من شبكات الانترنت والقمر الصناعى فى خدمة ثقافته المحلية وتأكيد هويته القومية والدينية (سيار الجميل ، ١٩٩٨ : ٤٦ -٤٧) .

ويذهب رأى عدد من الباحثين إلى أن التحول المتسرع نحو العولمة سيؤدى إلى الارتداد نحو التشبث بالثقافة والهوية القومية . وأن هذا الأرتداد إما أن يكون

سلبياً أو إنسحابياً أو يكون إيجابياً يحاول التسلح بأدوات ثقافة العولمة مع الحرص على عدم الاستهانة بثقافة الآخر . فى حين يذهب فريق من المفكرين إلى معالجة العلاقة بين الثقافة والعولمة من خلال ثقافة الغالب وثقافة المغلوب بمعنى أن ما يسمى بالاختراق الثقافى يأتى من الغرب الرأسمالى - من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتطور التقنى للمعلومات والإتصال - إلى المجتمعات التى لا تمتلك هذه الآليات وتضطر أمام الضغوط الاقتصادية فتح أسواقها وتكييف مجتمعاتها للتعامل مع متطلبات الأقتصاد المعولم . ومن هنا تبدو أهمية المحليات ودورها الذى لا غنى عنه فى التحول الراهن نحو العولمة . وأن أنتشار وغلبة ثقافة الغالب (المجتمع الرأسمالى) لا يعنى أنها الأفضل أو الأكثر إنسانية من غيرها بل ترجع إلى مقولة هامة سبق وأن أشار إليها المفكر العربى ابن خلدون مفادها «المغلوب مولع أبداً بتقليد الغالب فى زيه ونحلته وسائر عوائده » (محمد منصور ، ١٩٩٨ : ٣٥٤) .

ويذهب علماء الاجتماع إلى التأكيد على حقيقة أن العولمة ليست مرحلة تالية بعد المحلية التى قد يلغى وجودها . بل إن العالمية والمحلية - كما أشرنا - خاصيتان متلازمتان متزامنتان فى الحدوث . وأنهما حالتان ينطويان على عمليتين أساسيتين هما : (أ) غرس قيم معينة فى المجتمع ، (ب) تراجع قوى لقيم معينة كانت سائدة فى المجتمع وفق درجة حداثته أو تطوره (خلدون النقيب ، ١٩٩٨ : ٤٤٦) . فإنه ليس بالضرورة أن يحدث الاختراق الثقافى لمجتمع ما تغيراً فى قيمه واتجاهات أفراده . وأن هذا التغير فى منظومة القيم التى تمثل الجانب المعنوى والاخلاقى يواجه تحديات يصعب تقدير حجمها فى الوقت الراهن من الجانب المادى لثقافة العولمة . فالمرحلة الراهنة من العولمة التى تنهض على ركائز ثلاثة أساسية هى التقدم العلمى والمعرفة التقنية والتطبيق الصناعى المتقدم قد تدفع بالإنسان إلى محاولة الاستحواذ على كل المعروض المادى من الثقافة واشباع غرائزه مما ينعكس بالضرورة سلباً على سلوكياته وأخلاقياته . ومن هنا يبرز دور الدولة قوياً فى مجال النهوض بعملية التنشئة الاجتماعية وتطوير المؤسسات الدينية والتعليمية والسياسية للارتقاء بالفرد وتدعيم الجانب الروحى والخلقى لديه . ولعل هذا يفسر الإهتمام العالمى الراهن بالبعد الاجتماعى فى التنمية فى ظل التحول المتنامى فى العولمة الاقتصادية .

وحاليا تمر العولمة بمرحلة العولمة المالية تصاحبها قيم مادية أبرزها قيم الاستهلاك والتسلية ورؤية للأنسان على أنه مستهلك مادى . التى قد تقوده إلى الأنطواء أو الانسحاب أو التطرف فى أسلوب المقاومة وعلى مستوى المجتمع ، فإن ما يتعرض له من قيم ثقافية بفعل العولمة منها ما يتفق مع قيمه ومنها ما يتعارض معها وعندما تتدخل الهوية الحضارية بابعادها الثلاثة وهى العقيدة واللسان والتراث الثقافى نتوقع غلبة للقيم المحلية على القيم المادية التى تفرضها العولمة الثقافية (المرزوقى ، ١٩٩٥ : ١١٨) ولا تزال هذه القضية موضع جدل ونقاش بين علماء العلوم الاجتماعية .

ثانياً : العولمة كعملية مستمرة .

لا تقتصر المناقشات العلمية فى دراستها للعولمة كظاهرة ومحاولة التوصل إلى تعريف شامل لها بل تمتد هذه المناقشات لدراسة العولمة كعملية تاريخية مستمرة تنتقل من طور إلى آخر حتى بلغت طوليا طورها الكونى .

ورغم الجدال الدائر بين علماء العلوم الاجتماعية حول مراحل تطور عملية العولمة تاريخياً ، نجد محاولات جادة من جانب بعض هؤلاء العلماء تناقش المراحل التاريخية التى مرت بها عملية العولمة حتى بلغت ما بلغته الآن من قوة ودينامية غير مسبوقين . ومن بين هؤلاء العلماء رولاند روبرتسون R. Robert-son الذى صاغ نموذجه بفكرة ظهور الدولة القومية الموحدة واعتبرها نقطة البداية . وأن نشأتها تمثل نقطة تاريخية فاصلة فى تاريخ المجتمعات المعاصرة . وإن المجتمع القومى الذى شاع فى منتصف القرن الثامن عشر الميلادى كان يمثل مظهراً من مظاهر العولمة .

ثم أضاف روبرتسون إلى مفهوم المجتمعات القومية مفهومين آخرين هما الأفراد والإنسانية ليكون ثلاثتهم محددات العولمة كمفهوم رئيسى ينهض عليه النموذج . ويعتبر هذا النموذج محاولة عملية قيمة من جانب روبرتسون فى رصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة عبر المكان والزمان ويشتمل النموذج على خمس مراحل هى : (السيد يسين ، ١٩٩٨ : ٣٠ - ٣٢) .

١ ــ المرحلة الجنينية :

تغطى هذه المرحلة الفترة ما بين القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن

الثامن عشر الميلادى . وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية وضعف القيود التى كانت سائدة فى القرون الوسطى . وخلال هذه المرحلة ظهرت الجغرافيا الحديثة وتعمقت الأفكار حول الفرد والإنسانية .

٢ ـ مرحلة النشوء :

كانت بداية هذه المرحلة في منتصف القرن الثامن عشر استمرت حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر الميلادى . وشهدت هذه الفترة تحولات حادة فى فكر الدولة المتجانسة (ثقافياً) كما تبلورت مفاهيم تتعلق بالعلاقات الدولية والأفراد داخل الدولة بأعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة . وزاد خلال هذه المرحلة حجم الاتفاقيات الدولية بشكل ملحوظ ونشأت المؤسسات التى تختص بادارة وتنظيم الإتصالات الدولية . وأثير موضوع القومية والعالمية . وأصبح مفهوم الإنسانية أكثر وضوحاً وتحديداً . وظهرت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية فى المجتمع الدولى .

٣ ـ مرحلة الانطلاق :

بدأت هذه المرحلة من بداية الثلث الأخير من القرن التاسع عشر واستمرت حتى عشرينيات القرن العشرين . خلال هذه المرحلة بدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار المتعلقة بالإنسانية مع محاولة اختبارها وحدث تطور هائل فى عدد وسرعة الأشكال الكونية للإتصال . كما ظهرت مفهومات كونية جديدة مثل ،خط التطور الصحيح ، والمجتمع القومى (المقبول) ومفهومات تتعلق بالهويات القومية والفردية . وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية فى المجتمع الدولى . ونشأت خلال هذه المرحلة عصبة الأمم وأقيمت المنافسات الكونية فى الالعاب الأولومبية ومنح جوائز نوبل .

٤ ـ مرحلة الصراع لتحقيق الهيمنة :

تغطى هذه المرحلة الفترة ما بين العشرينيات حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين . واتسمت هذه المرحلة ، بنشوب خلافات فكرية حول المصطلحات الناشئة المرتبطة بعملية العولمة . كما نشأت صراعات كونية حول صور الحياة المختلفة . وانصب الاهتمام على قضايا الإنسانية على أثر الحوادث والأهوال التى لحقتا بالبشر من جراء القاء القنبلة الذرية على هيروشيما باليابان ، وبروز دور

الأمم المتحدة .

٥ ــ مرحلة عدم اليقين :

بدأت هذه المرحلة منذ الستينيات حتى التسعينيات من القرن العشرين وما تتصف به من أزمات حيث تم خلال هذه المرحلة إدماج دول العالم الثالث فى المجتمع العالمى ، وتصاعد الوعى الكونى منذ بداية المرحلة . وشهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة الذرية ، وزيادة المؤسسات الكونية ، والحركات العالمية . وتثار مشكلات التعددية الثقافية على مستوى المجتمع الواحد ، وظهرت حركة الحقوق المدنية . كما أصبح النظام الدولى أكثر سيولة وازداد الاهتمام بالمجتمع المدنى وتدعيم نظام الإعلام الكونى .

ثالثاً : ملامح التحول نحو العولمة في القرن العشرين :

يكاد يتفق علماء العلوم الاجتماعية فى الرأى على أن القرن العشرين أكثر القرون ديناميكية فى عملية التحول إلى العولمة ، وفى الأحداث العالمية التى يشهدها وتترك اثاراً واضحة فى البنية الاجتماعية للمجتمع الانسانى على اختلاف ثقافاته وتباين مستوياته الاقتصادية وتوجهاته السياسية وقدراته التقنية والعسكرية وتتمثل أبرز ملامح التحول نحو العولمة فى القرن العشرين فى عدم التكافؤ الواضح فى مجالات القوى والعلاقات الدولية بين الدول داخل النظام العالمى .

تشير الأدلة التاريخية فى بداية القرن العشرين إلى وجود تباين واضح فى الأوضاع الدولية . إذ تسيدت اربعة مجتمعات نظام العالم الرأسمالى ، وكانت تمثل دول المركز داخل هذا النظام . وكانت توجد فروق اقتصادية وعسكرية وثقافية بين هذه الدول حين كانت القيادة للنظام الرأسمالى فى يد المملكة المتحدة بفضل هيمنتها السابقة على هذا النظام أبان القرن التاسع عشر . ثم جاءت الولايات المتحدة الامريكية فى المرتبة الثانية تليها المانيا ثم فرنسا فى المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالى .

وكان التباين بين دول المركز الأربعة ينهض على أسس ثقافية واقتصادية وعسكرية تشكل فى مجموعها نمط العلاقات بينها وبين دول العالم الأخرى ، إذ كانت المملكة المتحدة تقود النظام الرأسمالى من منطلق قوتها العسكرية والاستعمارية فضلاً عن قوتها الاقتصادية . أما المانيا فقد تبوأت مكانتها فى النظام

الرأسمالى بحكم قدرتها العسكرية وإمكاناتها الاقتصادية الذاتية . وبالنسبة لفرنسا ، فإنه رغم عدم قدرتها على مجاراة بريطانيا من حيث القوة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية كان لديها مكانة ثقافية عالية ولها هيبة فكرية فضلاً عن كونها سوقاً استثمارياً يجذب اليه نسبة عالية من المستثمرين الأجانب (Chirot, 1977 : 23) .

إلي جانب دول المركز الأربع فى النظام الرأسمالى كانت هناك خمس دول أوروبية شبه مركزية لا تبلغ من حيث القوة والتأثير العالمى ما بلغته دول المركز وكانت الدول الخمس هى هولندا ، بلجيكا ، سويسرا ، السويد ، ثم الدانمارك وإن كانت أقلهم نسبيا فى القوة والتأثير .

فيما يتصل بباقى دول العالم فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما : مجموعة شبه محيطية Semi-Peripheral كانت تضم دولاً أوربية أقل مستوي من حيث التصنيع عن دول المركز وتتراجع بداخلها معدلات التنمية الزراعية . وضمت هذه المجموعة فى عام ١٩٠٠ أسبانيا والاتحاد النمساوى الهولندى ثم ايطاليا وروسيا واليابان وكان اقتصاد هذه الدول ضعيفاً فى مجملة (Chirot, 1977 : 23) .

أما المجموعة الثانية فكانت تعرف . سياسياً ـ بالدول المحيطية وتألفت من مجموعتين ضمت الأولى ، البرتغال ، الصين ، الأمبراطورية العثمانية ودول أوربا الشرقية صغيرة الحجم . وتعرضت دول هذه المجموعة لضغوط كبيرة فى مجال العلاقات داخل النظام الرأسمالى من جانب دول المركز وشملت الدول الثانية معظم دول القارة الأفريقية وآسيا وكانت فقيرة جداً واتصفت بالضعف الاقتصادى والسياسى وكانت هذه الدول مستعمرات تتم إداراتها من جانب دول المركز . وضمت الشريحة الثالثة كندا وأستراليا ونيوزلاندا .

من هذا الوضع غير المتوازن بين دول المركز والدول المحيطية ، كانت العلاقات بينهما فى مختلف المجالات لصالح الأقوى الذى يمارس ضغوطاً عديدة على الطرف الأضعف وإنعكس تأثير هذا جلياً فى تباين مؤشرات التنمية وملامح التغير الاجتماعى ، لأطراف العلاقة فى ظل النظام الرأسمالى الذى كان سائداً فى بداية القرن العشرين . فعلى مستوى دول المركز ، كانت التنمية ذات معدلات عالية ، وكانت وسائل النقل والاتصال متقدمة ، فضلاً عن تحسن العملية التعليمية وازداد معدل التحضر وواكب عملية التحضر انخفاض حجم العمالة فى المجال الزراعى من جراء استخدام تقنية زراعية راقية .

ويكفى أن نشير إلى الوضع الاجتماعى والاقتصادى المتميز وإتجاه التغير الاجتماعى نحو الرفاهية المجتمعية بما كانت تنتجه أربع دول تمثل دول مركز النظام الرأسمالى حيث كانت دول المركز تنتج حوالى (٧٥٪) من مجمل السلع الصناعية على مستوى العالم . وتبدو مؤشرات الرفاه الاجتماعى قوية إذا قلنا أن عائد الإنتاج الصناعى الضخم كان لصالح (٢٠٨) مليون نسمة يمثلون حجم السكان فى دول المركز والذى يمثل (١٥ ٪) من إجمالى سكان العالم البالغ (١٫٦) بليون نسمة عام ١٩٠٠ . على الجانب الآخر ، كان وضع الدول المحيطية متردياً وبالغ السوء حيث مشكلة التضخم السكانى ، وضعف معدلات التنمية وارتفاع نسبة الأمية والتقليدية فى عمليات الإتصال والانتقالات باستثناء عدد قليل جداً من هذه الدول كان يتصف بالثراء مثل جنوب أفريقيا وإن كان اقتصادها نهباً لأطماع المستعمرين ومتأثراً بأحداث التفرقة العنصرية (Chirot, 1977 : 23 - 25) .

إن الأوضاع غير المتكافئة بين دول المركز والدول المحيطية كانت قائمة منذ القرن الخامس عشر الميلادى واستمرت حتى أوائل القرن العشرين إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة . وكان ضرورياً أن يتصف الوضع غير المتكافئ بالمقاومة من جانب الطرف الأضعف وممارسة الضغط عليه بهدف فرض الهيمنة من جانب الطرف الأقوى .

خلال الفترة ما بين عامى ١٩١٠ ، ١٩٤٥ كانت أورباً منقسمة على نفسها نتيجة لمشاكل داخلية اقتصادية اجتماعية وسياسية . وقد ساعد هذا الوضع فى اضمحلال الغرب الأوربى وتقلص نفوذه فى النظام الرأسمالى العالمى وافساح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لقيادة هذا النظام إبتداء من عام ١٩٤٥ . وكان من تداعيات هذا التحول فى أوضاع دول المركز ، إنحسار الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ، بينما ازداد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية التى أحلت نمطاً جديداً من الاستعمار المتعدى القوميات محل الاستعمار العسكرى التقليدى (هنتجتون ، ١٩٩٨ : ١٣٦) .

كان ضرورياً أن ينشأ صراع بين دول المركز والدول المحيطية وتتركز مصادر هذا الصراع الذى يؤثر بدوره على عمليات التغير الأجتماعى فى الرغبة فى فرض الهيمنة والسيطرة ، والثقافة والمؤسسات الخاصة بالطرف الأقوى على الطرف الأضعف ، وكانت الشركات متعددة الجنسيات أهم آليات تحقيق هذه

الرغبة . وساعد على هذا وضع قواعد للنظام الاقتصادى العالمى قرب نهاية الحرب العالمية الثانية بآلياته الثلاث وهى صندوق النقد الدولى ليكون حارساً على النظام المالى الدولى ، ثم منظمة التجارة الدولية كى تعمل على تنمية التجارة بين البلاد الأعضاء وتضع قواعد السلوك فى هذا المجال (سعيد النجار، بدون تاريخ : ١٦) .

تعددت أشكال المقاومة من جانب الدول المحيطية أمام الضغوط عليها من جانب دول المركز ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تصاعد دورها فى مجال العولمة ، فأستطاعت دولاً مثل اليابان وألمانيا ، وكندا وإيطاليا الانضمام إلى مجموعة الدول المتقدمة صناعياً كما استطاع الأتحاد السوفيتى أن يكون دولة عظمى فى الاربعينيات وينسحب من النظام الرأسمالى ويعتمد على مصادره الذاتية ويتبنى الأيديولوجيا الماركسية وانتهاج برنامج للتصنيع المكثف من عام ١٩٢٨ . وكان الإهتمام من جانب القيادة السوفيتية بتطوير برامج التفوق العسكرى على الغرب بأعطاء الأولوية للصناعات العسكرية بينما لم يحدث تطور ملحوظ فى مجال الزراعة (Chirot, 1977 : 110 - 113) .

ونعتقد أن الكساد الاقتصادى الذى حدث خلال الثلاثينيات قد أثر سلباً فى الاقتصاد الرأسمالى مما أتاح الفرصة لظهور الاقتصاد الاشتراكى كمنافس ، كما عزز من الموقف الدولى للاتحاد السوفيتى فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الغربيين حاجتهم إليه للانضمام معهم لمواجهة هتلر . وكانت هذه الأحداث كفيلة لخلق قدر ملموس من التوازن فى الميزان السياسى الدولى بين القوتين العظمتين أمريكا والاتحاد السوفيتى الذى ظل يقود ما كان يعرف إلى وقت قريب ، بالمعسكر الاشتراكى .

إن إنهيار الاتحاد السوفيتى فى بداية التسعينيات قد أسهم فى تنامى قوة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى بسياسة تتصف بالإنتهازية العالية مع القدرة على التدخل السريع وبعنف لحماية المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى مع إحجام واضح عن تدخلها فيما عداها من مصالح مهما بلغت درجة خطورتها بالنسبة للآخرين من دول العالم وكان للإزدواجية فى أسلوب التعامل مع القضايا فى ظل التحول للعولمة تداعيات خطيرة فى العلاقات الدولية وحدوث الصراعات الاقليمية خاصة فى ظل ظاهرة عدم التكافؤ كخاصية تصف القرن العشرين بأكمله

. ولنأخذ فيما يلى مثالين على مواقف المجتمعات الأخرى فى ظل ظاهرة عدم التكافؤ فى القوى العالمية بموقف كل من المجتمع اليابانى والمجتمع الغربى .

كما نعلم أن اليابان على أثر هزيمتها الكاملة فى الحرب العالمية الثانية ، أصيبت بارتباك ثقافى شديد أفضى إلى التخلى عن كل شئ وجده النظام اليابانى عديم القيمة وتحول إلى كل ما له صلة بالغرب واعتبره أمراً مرغوباً فيه . وظل هذا التحول الثقافى مستمراً حتى عقدى الثمانينيات والتسعينيات اللذين شهدا إعادة التوكيد على الهوية الثقافية اليابانية فى ظل إتجاه آسيوى عام . وكان هذا التحول منطقياً لدولة كاليابان باعتبارها قوة صناعية اقتصادية ضخمة تؤهلها لقيادة عملية التنمية الأسيوية . وتعكس النقلة التاريخية فى سياسة اليابان من عدم التوجه نحو آسيا وموالاة الغرب إلى طريق العودة إلي الآسيوية . ويتضح واقع المقاومة الفاعلة ومحاولة الرد بقوة على أمركة النظام العالمى .

ويرى هنتجتون أن توكيد الهوية الثقافية الآسيوية مركباً ينهض على أربع مكونات رئيسية (هنتجنتون ، ١٩٩٨ : ١٧٦ ـ ١٧٩) هى :

١ ـ إعتقاد الآسيويين أن شرق آسيا سوف يحافظ على نموه الاقتصادى السريع مع تحقيق تفوق على الغرب فى الإنتاج الاقتصادى مما يقوى من وضع دول شرق آسيا وعلاقاتها فى الشئون الدولية .

٢ ـ إعتقاد الآسيويين أن ما يتحقق لهم من نجاح اقتصادى جاء نتيجة للثقافة الآسيوية التى تعتبر أرقى من ثقافة الغرب المتفسخ ثقافياً واجتماعيا . وأن الانتصار الآسيوى الكبير فى المجال الاقتصادى جعل من القيادات الآسيوية السياسية والثقافية يؤكدون على صعود آسيا بالنسبة للغرب بفضل منظومة القيم الآسيوية الكونفوشيسية التى تضم قيم النظام ، الأنضباط ، مسئولية الأسرة ، العمل الجاد ، الجماعية ، الاعتدال . وتتفوق هذه القيم على قيم الغرب المتمثلة فى الانغماس الذاتى ، الكسل ، الفردية ، التعليم الهابط ، وعدم احترام السلطة ، والتحرر العقلى .

٣ ـ وجود عوامل كثيرة مشتركة بين الجماعات الآسيوية رغم الاختلافات الثقافية بينهم . وأن الدفاع عن القيم الآسيوية المتميزة يتطلب المواجهة

المشتركة من الدول الآسيوية مع الغرب ، وتوحيد الجهود بينهم لمتابعة مصالحهم الاقتصادية الخاصة سواء فى مجال التجارة الخارجية والاستثمار الداخلى والبينى بينهم .

٤ – إعتقاد الآسيويين أن تقدمهم ومنظومة قيمهم الخاصة يجب على الدول غير الغربية أن تحاكيهم فيها سعياً للحاق بالغرب .

هذه الدعائم الأربع التى تنهض عليها عملية تكريس الهوية الآسيوية طالما تحدث بها القادة وصناع القرار للدول الآسيوية التى كانت تعرف لوقت قريب بالنمور الآسيوية إشارة إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى بها إلى نسبة مئوية عالية كانت مثار حديث العالم . إلا أن الرغبة فى الهيمنة الاقتصادية والمحافظة على الفارق فى القوة النسبية فى النظام العالمى الجديد من جانب دول المركز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كانت وراء انهيار هذا الصرح الاقتصادى الآسيوى الواعد والوليد . فمن المعلوم أن غالبية الاستثمارات التى أعتمد عليها نمو اقتصاديات النمور الآسيوية كانت غربية ومعظمها أمريكية على وجه الخصوص . وكانت القروض والتسهيلات المالية قصيرة الأجل لإقامة مشروعات طويلة الآجل، من ثم كان توقف أو سحب هذه القروض ايذاناً بأنهيار اقتصادى كبير للنمور الآسيوية صاحبة تغيرات اجتماعية تمثلت فى ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الأسعار مع تدنى مستويات الدخل الاقتصادية وحدوث اضطرابات داخلية وصراعات وتوترات داخل هذه المجتمعات فى السنوات الحالية .

فيما يتصل بالمجتمعات العربية تؤكد الشواهد التاريخية أنها لم تشهد إتحاداً يربطها لتحسين وضعها الاقتصادى السياسى داخل النظام العالمى منذ بداية القرن العشرين حتى نهايته . هذا رغم أن الاتحاد بينها أصبح ضرورة ملحة وربما الحل الأفضل على طريق حل مشكلاتها الداخلية المتفاقمة لكى تستطيع أن تحصل على وضع تفاوضى قوى فى مجال العلاقات الدولية اقتصاديا وسياسياً . إذ رغم ما تمتلكه المجتمعات العربية من ثروات بشرية وموارد طبيعية هائلة ، فإنها تواجه مشكلات كثيرة وخطيرة معا . فى هذا الصدد ، تشير البيانات التى أصدرتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا عن السكان والموارد الغذائية والبيئية فى الوطن العربى أن العرب يعانون من مشكلات كبيرة أهمها البطالة واتساع مساحة الفقر والأمية الثقافية والتخلف التقنى وفقدان الأمن الغذائى

والمائى. وأن (٦٠) مليون عربى يعانون الأمية ، وأن (٧٣) مليون عربى يعيشون تحت مستوى الفقر مع وجود (١٠) مليون عربى لا يحصلون على الغذاء الكافى . وأن نصف سكان المناطق الريفية العربية يعانون من حرمان المياه النقية وعدم توفر الخدمات الصحية الأساسية لثلثى سكان هذه المناطق (اسماعيل قيره ، ١٩٩٩ : ٤٠-٤١) .

تشهد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تكتلات اقتصادية عالمية بين أمريكا الشمالية وكندا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، والوحدة الأوربية ودول الآسيان ، بينما تظل الدول العربية على تفرقها فى موقف ضعيف رغم امتلاكها للقدرات والدوافع للاتحاد فيما بينها .

إن الخلل فى ميزان القوة بين العرب والغرب رغم اتساع هوته حالياً لصالح الأخير ، يعود جذوره إلى القرن الخامس عشر حين تعرضت البلدان العربية لسلسلة من التغييرات التقنية لم يستطع العرب أن يتجاوبوا معها مما أدى إلى تفكك وحدتهم وأساسهم الاقتصادى . وليخسر العرب حريتهم شيئاً فشيئاً نتيجة لفقدهم سيطرتهم على اقتصادهم القومى بين عامى ١٦٣٥ ، ١٩٤٥ .

فقبل بداية القرن السابع عشر الميلادى كان العرب فى مقدمة المطورين لنظام التجارة العالمى اعتماداً على الذات والإمكانات العربية البحتة . وحقق نظام التجارة ازدهاراً وثراء ثقافياً للمجتمع العربى حتى عام ١٦٠٠ م . وكانت منطقة الخليج العربى وخاصة جزيرة هرمز المقر الرئيسى لنظام التجارة عبر البلدان العربية . إلا أن البرتغاليين استطاعوا من خلال ما أحدثوه من تطورات تقنية فى الأسطول العربى أن يخترعوا السفينة العابرة من المحيطات التى فاقت فى قدرتها ما كان يستخدمه العرب من دواب وناقلات بدائية فى تجارتهم . وكان فى مقدور هذه السفينة الجديدة أن تحمل أعداداً كبيرة من المدفعية تصل إلى مائة مدفع تطلق نيرانها مما مهد لبداية عصر الاكتشافات الجديد وتراجع هيمنة العرب على نظام التجارة عبر البلدان (انطوان زحلان ، ١٩٩٨ : ٨٠)

وشجع هذا التطور التقنى البرتغاليين على تدمير قوة العرب العسكرية ثم ما نجم عن هذا من تدمير لقوتهم الاقتصادية . ومنذ عام ١٤٩٨ تتعرض البلدان العربية لتغيرات تقنية متلاحقة إلا أن العرب أخفقوا فى تحقيق التكيف الملائم معها . واعقب هذا الموقف بداية تفكك أسس الاقتصاد العربى . ثم بدأ ميزان القوى يميل

ناحية الغرب بداية بالبرتغال ثم الهولنديين والفرنسيين والبريطانيين الذين حلوا محل البرتغاليين فى السيطرة على التجارة منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادى . واستطاعت القوة الغربية الجديدة تفكيك نظام التجارة العربى بعد أن فشل البرتغاليون فى تحقيق الهدف . وأن يتحقق لهذه القوة الغربية الموارد المالية والبحرية الهائلة إلى جانب اختراع جديد هو شركات شرق الهند . وبقدوم عام ١٦٣٥ لم يعد للعرب حصة فى التجارة الدولية (انطوان زحلان ، ١٩٩٨ : ٨٠) .

بعد هذا التاريخ بدأ الفارق فى القوة يزداد بقوة لصالح أوربًا بداية بفضل ما حققته من إنجازات فى مجال العلم والتقنية تمثلت (انطوان زحلان ، ١٩٩٨ : ٨١) فى :

١ ـ إحلال قوة البخار محل القوة العضلية .

٢ ـ اختراع وتطوير وسائل آلية للنقل .

٣ ـ اكتشاف توليد الطاقة الكهربائية .

٤ ـ تقدمات فى الكهرومغناطيسية وظهور الطبيعيات الجديدة .

٥ ـ تطور الممارسات الزراعية باكتشاف أسمدة واستخدام آلات زراعية .

٦ ـ اكتشاف منتجات كيميائية جديدة واستخدامها بدلا من الصباغات الطبيعية والغزل .

٧ ـ تقدم فى العلوم الطبية .

مهدت هذه الإنجازات لظهور الثورة الصناعية ابتداء فى انجلترا ثم انتشارها بعد ذلك فى بعض دول أوربًا وأمريكا الشمالية . وازداد إنتاج السلع الصناعية وكان عليها الطلب متزايداً فى مختلف أنحاء العالم . وكما توقع عالم الاقتصاد آدم سميث حدث فك الارتباط التدريجى بين الاقتصاد والمواد الخام ، تسارع هذا الاتجاه بقوة مع مطلع القرن العشرين . حيث تنخفض تدريجيا أهمية هذه المواد والعمالة غير الماهرة فى الاقتصاد . فلم تعد المادة الخام تمثل إلا من (٥٪) إلي (١٠٪) من إجمالى الناتج القومى ، من جهة أخرى ، لا يزال الاقتصاد العربى مع عدم توحده غير قادر على تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات منذ عام ١٨١٥ حتى الآن (انطوان زحلان ، ١٩٩٨ : ٨٢) ، بينما يزيد الغرب من سيطرته وتوسعاته وكسب

العلم . حتى أنه بحلول عام ١٩١٠ كان القانون الدولى يعنى القانون الغربى ، والنظام الدولى يعنى النظام الغربى للدول القومية ذات السيادة والمناطق التى تسيطر عليها . ومن ثم كان للدول الغربية اليد العليا فى التأثير على العلاقات الدولية وتوجهيها لمصالحها الذاتية على حساب مصالح الدول الأضعف قوة وأن كان من بينها من يحاول مقاومة هذا التأثير فى ظل ما عرف بالنظام العالمى الجديد (هنتنجتون ، ١٩٩٨ : ٨٧ ، ٨٨) .

التطور الهائل في مجالي الاعلام والإتصال :

إن أهم ما يميز المرحلة الآنية من عملية العولمة حالة التسارع العالية غير المسبوقة فى عولمة المعرفة والتوجه نحو التكتل فى مختلف الميادين باستخدام الإعلام . وبإستلهام تاريخ الإتصالات وما يشهده من تطورات تقنية بدأت بالتلغراف الكهربائى فى نهاية القرن التاسع عشر حتى استخدام الانترنت فى تغليف الكرة الأرضية بما يضمن الإتصالات ونقل المعلومات . إن هذه الطفرة التقنية الهائلة فى مجال الإتصال والإعلام تشكل ملامح القرن العشرين وتجسد فى الوقت ذاته لفكر العولمة وتعتبر الوقود الحيوى الدافع لعملية العولمة .

من خلال الاعتماد على الميكانيزمات الثلاث وتفعيل التكامل بينها من خلال التخطيط الكونى فمن المتوقع أن تحدث هيمنة أيديولوجية تمارسها وسائل الإعلام . ويقوم التخطيط الكونى على إدماج العالم فى مصنع كونى وسوق كونية ومركز تجارى كونى . حيث يتم تنظيم الإنتاج عالمياً فى المصانع والمزارع والمناجم وغيرها بواسطة التقنية المتطورة فى مجال الإتصال . إذ تمكن هذه التقنية على سبيل المثال - من إقامة شبكة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بين مهندس فى مكتبة نيويورك مع مهندس فى بريطانيا فيصمما ويتبادلان التصميمات فى التو واللحظة . بمعنى آخر يكون التوقع والتفكير والتخطيط فى وقت واحد وبسرعة على المستوى العالمى (فؤاد مرسى ، ١٩٩٠ : ٢٠١) . فمن خلال سيطرة الشبكة الإعلامية من حيث المضامين وانتشار الأسواق تخطو العولمة المالية الراهنة خطوات واسعة . إذ بفضل مفهوم الشبكة الإعلامية قامت شبكة إتصال معرفية مالية عالمية . ففي عام ١٩٨٣ كانت هذه الشبكة تغطى (٥٥٠) مصرفاً فى (١٥) دولة تتبادل الرسائل فيما بينها فى فترة زمنية قصيرة جداً . حيث بلغ إجمالى هذه الرسائل المتبادلة بين المصارف (٣٠٠,٠٠٠) رسالة فى

اليوم . مما ضاعف من حجم العمليات المصرفية وجعلت منها سوقاً عالمياً واحداً . (فؤاد مرسى ،١٩٩٠ : ٢٥٩) .

على أثر الطفرات التقنية الضخمة الحالية والمتوقعة فى وسائل الإعلام والاتصال طرأت على عملية التحول للعولمة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن تغيرات كثيرة وتوجهات فكرية يأتى فى مقدمتها :

١ ـ أختراق تيار العولمة مجتمعات كانت معزولة بدرجة أو بأخرى عن العولمة مثل مجتمعات أوربا الشرقية والصين .

٢ ـ الزيادة الضخمة فى درجة تنوع السلع والخدمات التى يتم تبادلها بين الدول وتنوع مجالات الاستثمار وتعددت فرص الربح أمام رؤوس الأموال الأجنبية .

٣ ـ ارتفاع نسبة التفاعل مع العالم الخارجى مصحوباً بارتفاع نسبة من يتفاعلون داخل كل مجتمع مع الأحداث العالمية وتأثرهم بها .

٤ ـ حدوث تحول واضح فى عملية التبادل الدولى . فبعد أن كانت السلع ورؤوس الأموال العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب جداً ، أصبحت عملية تبادل المعلومات والأفكار تمثل العنصر الغالب فى هذه العلاقات . ويمكن القول أن الثلاثين عاماً الأخيرة شهدت استيراد أفكار وقيم لا تصاحب حجم التجارة أو تدفق رؤوس الأموال فقط بل أصبح الاستيراد مباشراً لهذه القيم والأفكار عن طريق الاتصالات (جلال أمين ،١٩٩٨ : ١٥٤ ـ ١٥٥) .

٥ ـ تعالت الأصوات التي تطالب بنظام دولى جديد للمعلومات والإتصالات ، يحقق العدالة والإنصاف فى تبادل المعلومات والتخفيف من حدة التبعية فى مصادر المعلومات وحماية الأصالة الثقافية لمصلحة الجنس البشرى جميعاً (حازم الببلاوى ،١٩٩٧ : ٢٦٢) .

٦ ـ التوجه الفكرى المتزايد نحو تضمين النموذج الاتصالى السياق الاجتماعى والسياق السياسى لا سيما بعد إجراء العديد من الأبحاث التقيمية للتجارب الاجتماعية على استخدام الحاسب الآلى فى مجال الإتصالات اللاسلكية فى فرنسا مع بداية الثمانينيات . ولعل هذا ما أشار

إليه ضمنياً وأثاره عالم المدرسة الألمانية النقدية هوركيمر بمصطلح «الصناعة الثقافية» (سيرج برو ، فيليب بروتون ، ١٩٩٣ : ١٧٤ - ١٧٤) .

إن الدعوة لإقامة هذا النظام الدولي الجديد للمعلومات تأتي من جانب الدول النامية كرد فعل منطقي لما تسعى اليه الدول المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، من استثمار عائدات العلوم الثقافية في ميدان الإتصال والإعلان والسيطرة ثقافياً من خلال ما يمكن تسميته «بالعنف الثقافي» . فالثقافة الأمريكية هي المسيطرة على الثقافة الغربية وتحاول أوربا من جانبها مقاومة هذه السيطرة التي تعتبرها خطاً استراتيجياً يهدد استقلالها السياسي والاقتصادي وهويتها الثقافية . وربما كانت ثورة الطلبة في فرنسا عام ١٩٦٨ أمام قيم مجتمع الاستهلاك التي يشهدها المجتمع الفرنسي انذاراً مبكراً لما قد يحدث فيما بعد ولعل مقاومة فرنسا لهذا الخطر الاستراتيجي كانت واضحة في مفاوضاتها لاتفاقية الجات مؤخراً .

وإذا كان هذا حال المجتمع الأوربي الذي قد يماثل في ثقافته إلى حد ما - الثقافة الأمريكية فما موقف المجتمعات الشرقية إزاء العنف الثقافي الذي ينطوي الإقصاء لثقافة الغير ، وينهض على الاستعلاء والمركزية الذاتية في رؤية ثقافية . وأن يقرن بهذا العنف الثقافي التلويح بالعدوان لضمان إذعان الغير إذا اقتضت المصلحة الأمريكية (عبد الإله بلقزيز ، ١٩٩٨ : ٩٨) .

ويتمثل الجانب المادي من الصنف الثقافي فيما تقوم به تقنية الإعلام والإعلان في الوقت الراهن من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس بكل ما تقدمه الصورة من الموسيقى الأمريكية الصاخبة وأفلام العنف ، والنمط الأمريكي في الملبس ، وانتشار مطاعم الوجبات السريعة وغيرها من السلع الاستهلاكية التي تستهوي الشباب إلى حد بعيد (بول سالم ، ١٩٩٨ : ٢٢٠) .

ثالثاً : محاولات سوسيولوجية لصياغة نموذج مقترح لدراسة *التغير الاجتماعي (الكوني)*

لعل الدافع القوى وراء اهتمام علماء الاجتماع بتبني نموذج مقترح لدراسة التغير الاجتماعي الكوني يتمثل في أبعاد عديدة متداخلة هي :

١ – مدى قدرة النظرية السوسيولوجية على تفسير ودراسة التغير الكونى الحالى والمستقبلى .

٢ – الجانب المؤسسى و التنظيمى للتغير الكونى .

٣ – تفعيل دور علماء الاجتماع ليكون لهم الريادة فى تقديم تفسيرات ورؤى فكرية لما يحدث من تغيرات كونية متباينة العمق والتأثير بفعل استمرار وتنامى جوانب عملية العولمة وفى الفقرات التالية سوف نناقش بإيجاز هذه الأبعاد .

فما يختص بمدى قدرة النظرية السوسيولوجية الحالية على تفسير التغير الاجتماعى الكونى الحالى والمستقبلى ، تشير إسهامات العديد من علماء الاجتماع (والرشتاين "Wallerstien" ١٩٨٦ ، سامبسون Sampson ١٩٨٩ ، أدلر Adler ١٩٩٠ ، سبيرى Sperry ١٩٩٨ ، فاوجان Vaughan ١٩٨٩) إلى قصور النظرية الاجتماعية فى تفسير التغير الكونى وفهم أبعاده المختلفة ، وأن ملامح هذا التغير منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين يتطلب نظرية سوسيولوجية حيوية Avital Social theory تقدر على تفسير نمط جديد من التغير الاجتماعى يتولد من منظومة العلاقات تربط بين عالم البشر والكوكب الذى يعيش فيه . حيث تتعرض هذه المنظومة لتغيرات متسرعة فى معدلاتها ومتباينة فى عمق تأثيراتها ومتداخلة فيما بينها .

إن التغيرات العالمية فى عقد التسعينيات دعت إلى تبنى نموذج جديد ينهض على مقولات تهتم بثلاثة جوانب أساسية من جوانب التغير الكونى هى :

١ ـ التحول الحالى متعدد القوميات للشؤون العالمية حيث تتكون منظومة العلاقات الدولية من علاقات غير مقيدة بالمحلية .

٢ ـ ظهور أشكال جديدة من التنظيم والإدارة تسهم فى توسيع مجالات التعاون بين شعوب العالم لخدمة الجنس البشرى كله دون تفرقة على أساس الدين أو العنصرية ويبرز فى هذا المجال المنظمات الطوعية العالمية كاختراع إجتماعى لمجتمع ما بعد الحداثة فى مقابل التنظيمات البيروقراطية التى كانت إختراعاً اجتماعياً لمجتمع ما بعد الثورة الصناعية الأولى والتى بدأت فى إنجلترا إبان القرن الثامن عشر ، فهذا

الشكل من التنظيمات يلائم متطلبات المرحلة الحالية والمقبلة .

٣ - عولمة عدد من القضايا والمشكلات الاجتماعية والبيئية والحاجة إلى بحوث مكثفة بالأبعاد الإنسانية للتغير الكونى إذ أن نوعية التغير الحالى يختلف كثيراً عن النوعية السابقة له ويتمثل هذا الإختلاف فى أن عملية التمرين قد بلغت مرحلة كونية إذ تتخذ التفاعلات مستويين أولهما تفاعلات بين البشر بعضهم البعض وثانيهما تفاعلات بين البشر والكوكب الذى يضمهم ويعيشون بداخله فى معزوفة درامية كونية من التغير متسرع المعدل يقود بدوره إلى مشاركة كونية فى المشاعر والوعى العالمى بالطموحات والتطلعات الإنسانية .

٤ - إن الاستجابة الإنسانية الراهنة لطبيعة التغير الكونى ايكولوجيا واقتصاديا سوف يستمر صداها لأجيال عديدة قادمة . فإن هذا التغير سوف يصبح قوة اجتماعية ثقافية جديدة تتطلب رؤى نظرية جديدة قادرة على التعامل مع تنامى وانتشار الوعى الكونى بصورة غير مسبوقة وإعادة التفكير فى نوعية العلاقات الكونية الجديدة سواء بين البشر أو بينهم وبين الكون الذى يضمهم فى تفاعل مستمر(Cooperrider and Pasmore , 1991:768) .

فيما يتعلق بالجانب المؤسسى والتنظيمى للتغير الكونى ، والذى نعنى به تلك المؤسسات والتنظيمات العالمية التى ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية واتخذت اسماء متباينة وتهدف إلى دراسة التغير الاجتماعى والمشكلات العالمية وتبشير عالمة الاجتماع بولدنج Boulding لقضية التفاعل المتناغم بين التعلم والإبداع لا تمثل مجال اهتمام النظام الذى أسماه بالدولة القومية الذى يضم بشكل رسمى ١٦٧ دولة ، بل يكون أكثر تأثيراً بين المؤسسات الطوعية (المجتمع المدنى العالمى) التى يبلغ عددها ١٢٠ ألف تنظيماً ومؤسسة والذى يصل حتى مستوى الوحدة المعيشية ، والمجتمعات المحلية ويربطهما بالدولة المدنية فى مصالح عامة تهم الأفراد وأنفسهم . و رغم أن مؤسسات المجتمع المدنى قديمة فى نشأتها تاريخياً إلا أنها فى ظل العولمة تتخذ أبعاداً جديدة وتسعى لتحقيق أهداف تمس بشكل مباشر المواطن العادى وخصوصيته الأمر الذى يعتبرها أهم ظاهرة فى القرن العشرين للإعتبارات الأتية :

١ - أن مؤسسات المجتمع المدنى العالمى تمد المجتمع برؤية أفقية عن حاضره ومستقبله فيما يختص بمشكلاته وعملياته التنموية المختلفة .

٢ - تقديم حلقات نقاش تعليمية حول المواطنه .

٣ - أعتبارها مصدراً مهماً للإمداد المستمر بالمعلومات والبيانات والإبتكارات فى المجالات التى تقرب وجهات النظر بين مجلات التخصص المختلفة المهتمة بالتغير الكونى .

٤ - الإبقاء على قنوات المعلومات المرتبطة بالقضايا والمشكلات الإنسانية الكونية . (Cooperrider and Pasmore, 1991 : 773-770)

ويمكن القول بوجود اتفاق عام بين علماء الاجتماع التنظيمى على عدم ملاءمة النظريات والمناهج الحالية لدراسة مؤسسات المجتمع المدنى العالمى للإعتبارات الآتية :

١ - أن هذه المؤسسات تتخذ أشكالاً متباينة لا تخضع فى بعض جوانبها للنماذج البيروقراطية المعروفة لكونها تضم أعداداً هائلة من المشاركين فيها من ثقافات متباينة وتتفاوت من حيث الحجم والأهداف من جماعات ضاغطة فى النسق الكونى إلى تنظيمات عملاقة لها فروع متعددة فى دول العالم وتصدر هذه المؤسسات العديد من الدوريات والمجلات السنوية والشهرية والمتخصصة فى مجالات علمية وثقافية متنوعة .

كما تتبنى هذه المؤسسات استراتيجيات عالمية تتعلق بالجوانب الإنسانية والتنموية والإبداعية والمشكلات الاجتماعية . ويزيد عدد هذه الاستراتيجيات حتى عام ١٩٨٦ - ٣٥٠٠ إستراتيجية ومناقشة تفصيلية لمشكلات عالمية تبلغ فى مجموعها وفق بيانات موسوعة المشكلات العالمية والجهد الإنسانى حوالى ١,٢٣٣ مشكلة . خلال القرن الواحد والعشرين ، هذا إذا أخذنا بقدر كبير من الاهتمام إلى مايتطلبه التغير الكونى المستقبلى من انشاء تنظيم مركب متعدد القوميات يضم مشاركين وعاملين بداخله يقترب عددهم من ربع مليون فرد بين موظف ومتطوع وينتمون إلى ٦٩ دولة كما يشتمل هذا التنظيم المركب على مجموعة تضم ٧٠٠ خبير من ثقافات متعددة . (Cooperrider and Pasmore, 1991: 773 - 765)

فيما يختص بقضية سعى علماء الاجتماع لتقلد وضعاً ريادياً فى مجال دراسة التغير الكونى الحالى والمستقبلى بافتراض أن البعد الإنسانى أهم تداعياته وأخطرها على الإطلاق لا سيما فى ظل تعاظم قوة ودور منظمات المجتمع المدنى العالمى ، يمكن القول بأن الإهتمام العلمى بدأ بقوة من جانب علماء الإجتماع من خلال لقائهم الدورى تحت رعاية المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية فى طوكيو عام ١٩٨٨ . حيث كان السؤال المحورى لهذا اللقاء هو لماذا تأتى القيادة البحثية والرؤى النظرية من العلوم الطبيعية رغم أن مشكلات التغير الكونى تنشأ معظمها من الوظائف والأفعال البشرية ؟ وأن علماء الإجتماع هم الأولى بتولى الريادة والبحث. وإنتهى اللقاء الهام إلى تبنى خطة لتحقيق هذا الهدف تنهض على ثلاثة أولويات فى مجال البحث السلوكى الاجتماعى هى :

١ – التعرف على مصادر التغير الكونى لاسيما المصادر الإنسانية .

٢ – نتائج التغير الكونى سواء داخل مكونات طبقة الغلاف الجوى جيولوجيا أو بيولوجيا وعلاقتها المباشرة بنظم الاستخدام الانسانى .

٣ – إدارة التغير الكونى فيما يتصل بمنع الضرر عن الإنسان والتكيف مع هذا التغير ويتطلب تحقيق هذه الأولويات ضرورة تحقيق التكاملية بين بحوث الإدارة والبعد الإنسانى بأبعاده الداخلية والعالمية مع البعد التنظيمى للتغير الكونى . وأن مطالب التوصل إلى مداخل تكاملية ملائمة لدراسات الأولويات الثلاث فى ارتباطها بالتغير الكونى تتخطى بكثير ما تحظى به حالياً النظريات الاجتماعية ونظرية التنظيمات لأنها قامت على اعتبارات بيروقراطية لا تتلائم وطبيعة التغير الكونى الحالى المستقبلى .

ضمن الاطار السابق كان الاهتمام من جانب علماء الاجتماع ينهض على أربعة ركائز أساسية مرتبطة ومتداخلة تمثل فى ذاتها قضايا جوهرية هى :

١ – محاولة الربط بين النظرية التنظيمية والبعد الإنسانى للتغير الكونى .

٢ – إعطاء الأولوية البحثية للبعد التنظيمى للتغير الكونى (مؤسسات وتنظيمات التغير الكونى العالمية من حيث الفرص لمزيد من اكتساب القوة والتأثير ودرجة التعقيد التنظيمى وديناميات الإدارة وتعرف بقيم

نحن وليس قيم الأنا .

٣ ـ الاتجاه القيمى لحركة تحول الحضارة الراهنة إلى مرحلة العولمة وما يرتبط بهذا الاتجاه من تباين ثقافى وإبداع إنسانى وتداعيات هذه الحركة على منظومة القيم والأفكار والثقافات التقليدية . وما الدور الذى تلعبه مؤسسات التغير الكونى العالمية فى هذا المجال وفى تعبئة الوعى والمشاعر عالمياً بما يحقق المواجهة الإنسانية الناجحة للمشكلات الدولية والتعامل بسلام مع المتطلبات القيمية للحضارة الكونية الراهنة والمستقبلية .

٤ ـ تطوير النظرية السوسيولوجية واستخدام مداخل تكاملية تلائم طبيعة وحجم البعد الإنسانى التنظيمى للتغير الكونى بحيث يمكن تفسير وتحليل الظواهر الكونية المتوقعة وهى :

١ – خلق أنساق حركية كونية .

٢ ـ استراتيجية للتكامل الكونى .

٣ ـ ثقافة كونية واحدة .

وترتبط بالقضايا الأربعة العديد من التساؤلات الآتية :

١ ـ كيف يمكن إدارة التغير الكونى ؟

٢ ـ كيف تتشكل تنظيمات التغير الكونى ؟ وكيف تدير وتسيطر ؟ وما الوسائل التى تستخدمها لأحداث التغير ؟ وما مواردها المكتسبة ؟ وكيف تكيف من نفسها للتغير ؟ وكيف يمكنها إدارة الصراعات الداخلية حول القيم والبعثات التى تتبعها ؟ وكيف يمكن قياس درجة الفعالية لهذه التنظيمات ؟ وما نوع الاتصالات بينها وبين التنظيمات الحكومية ؟ وكيف تتنبأ هذه التنظيمات بالوقت الذى يجب أن تتدخل فيه فى القضايا الدولية أو تنسحب خلاله ؟ وكيف يمكنها تنمية الوعى ؟ وكيف تستطيع أن تكسب الولاء لها دون التقيد بالتفرقة على أساس النوع ؟ وكيف تكتسب التأييد السياسى لنشاطاتها وممارسة أدوار هامة ؟ وكيف تتم بداخلها عملية احلال القيادات ؟ وكيف يمكن دراسة مشكلة الجوع كمشكلة عالمية ؟ وما الأساليب الملائمة للقضاء على هذه المشكلة ؟

– هل تستطيع النظرية الاجتماعية المستحدثة أن تهتم بجميع أبعاد التغير الكونى بالقدر ذاته دون تفرقة أو إغفال أحد الأبعاد لاسيما التى لا تتوفر لدينا بيانات كافية حولها ؟

إن محاولة التوصل إلى نموذج مقترح يجيب على هذه التساؤلات يصعب تحقيقه من خلال علماء الاجتماع وحدهم لأنهم وإن نجحوا فى التوصل إليه فإن الأبعاد الاقتصادية والنفسية تتطلب بدورها التوصل إلى نماذج جديدة لدراسة التغير الكونى . وهذا ما أشار إليه أميتاى اتزيونى A. Etzioni (١٩٨٩) عندما أشار إلى نموذج توليفى يجمع بين نموذج الأنا "I" ونموذج نحن "We" لكى يمكن دراسة وفهم المدى الواسع من السلوكيات المصاحبة للتغير الكونى . يرى اتزيونى ضرورة التوصل إلى نموذج توليفى تمتزج بداخله العناصر النفسية والسوسيولوجية والاقتصادية هو نموذج (الأنا ونحن) (I and we) .

وتبنى عدد من علماء الاجتماع مثل كوبر يدر Coopride ، وباسمور Pasmore نموذج اتزيونى بالمناقشة والتحليل وأثاروا قضية مصطلح ما بعد الحداثة Post-modern وكيف أن النظرية الاجتماعية تتحدى كل فرض من فروض علماء الحداثة المتعلقة بعالم المعرفة وتحقيق الصدق من خلال المنهج ، والتحرر من القيمة ، وإمكانية تنامى وتقديم المعرفة عالمياً . وحديثاً نجد أن الحداثة تشغل اهتماماً واسعاً من جانب المتخصصين فى كل مجالات المعرفة سعيا وراء فض وإختيار الأسس الوجودية ، والابستمولوجية والبديهية لهذا المسعى العالمى .

تعقيب

من خلال مناقشتنا لظاهرة العولمة بابعادها المختلفة فى هذا الفصل يتضح أنها لاتزال ظاهرة يكتنفها بعض الغموض رغم المناقشات الجادة حولها من قبل الباحثين فى شتى مجالات المعرفة . ويتضح مدى تعقيد المفهوم من إشتماله على أبعاد عديدة مداخلة تنتمى إلى تخصصات متباينة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية .

ومرت العولمة كعملية تاريخية باطوار عديدة حتى بلغت الطور الحالى الذى يتصف بالكونية حيث تشير العولمة الى توحد المعمور من الأرض فى بوتقة واحدة من التفاعلات الاجتماعية المتزايدة وتنتقل من هذه البوتقة الافكار والمبادئ إلى

المجتمعات الانسانية متخطية لحدودها الجغرافية والسياسية عبر وسائل الاتصالات المتطورة والاختلاط الثقافى المتوقع بفعل آليات العولمة الاقتصادية إذ يصبح العالم سوقا بلاحدود من خلال الشركات متعددة القوميات ، وتتراجع بعض وظائف الدولة وتصبح راعية لمصالح هذه الشركات وأن تصبح الاقتصاديات الوطنية جزءاً من منظومة الاقتصاد العالمى التى تكرس عدم المساواة فى العلاقات من آليات العولمة وكيفية استخدامها كطرف غالب ومن لايمتلكها ويخضع لها . وينجم عن عدم التكافؤ فرض الطرف الغالب لثقافته على الطرف المغلوب ويصاحب العولمة قيم مادية أبرزها الاستهلاك والتسلية .

وأختتم هذا الفصل بعرض بعض المحاولات التى يبذلها علماء الاجتماع منذ التسعينيات من القرن العشرين لصياغة نموذج لدراسة هذه الظاهرة ومن أهم هذه المحاولات محاولة إتزيونى لصياغة نموذج الأنا والنحن I and We ويعنى به الثقافة المحلية التى تنصهر وتندمج فى الثقافة الكونية ولايزال هذا النموذج قيد المناقشات من قبل علماء العلوم الاجتماعية .

مراجع الفصل السابع

أولاً : مراجع باللغة العربية :

١ - إبراهيم العيسوى ، مناقشة لمقال مفهوم العولمة للسيد يسين . العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨ ص ٤٩ ، ٥٠ .

٢ - أحمد إبراهيم آمين ، مستقبل الدولة فى الوطن العربى فى ظل العولمة ، ورقة قدمت فى ندوة رؤية الشباب للعولمة ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ م - معهد البحوث والدراسات العربية - القاهرة .

٣ - إسماعيل قيرة ، الفقراء بين التنظير والسياسة والصراع ، المستقبل العربى ، العدد ٢٤١ ، مارس ١٩٩٩ م ص ص ٤٠ - ٥٤ .

٤ - أمجد أحمد جبريل ، «العولمة والهوية الثقافية دراسة حالة الوطن العربى» ، ورقة قدمت فى ندوة رؤية الشباب للعولمة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ .

٥ - أنطوان رحلان ، «العولمة والتطور الثقافى» ، العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ص ص ٧٧ - ١٠٢ .

٦ - السيد يسين ، «فى مفهوم العولمة» ، العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ص ص٢٣ - ٢٤ .

٧ - الفضل شلق ، «العائلة البطريركية إلى أين» ؟ الاجتهاد دار الاجتهاد ، بيروت، العدد التاسع والثلاثون والأربعون ، صيف وخريف ١٩٩٨ ص ص ٥ - ١٠٠ .

٨ - أيمن الدسوقى، «أثر العولمة على دور الدولة» ورقة مقدمة فى ندوة رؤية الشباب للعولمة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ .

٩ - برو ، سيرج وفيليب بروتون ، ثورة الاتصال ترجمة هالة عبدالرؤوف مراد ، تقديم خليل صابات ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣ م.

١٠ - بيتر هارتين ، هانس وارالد شومان ، فخ العولمة : الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس على ، تقديم رمزى زكى ، عالم المعرفة العدد ٢٣٨ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٨ .

١١ - بول سالم ، «الولايات المتحدة والعولمة : معالم الهيمنة فى مطلع القرن الحادى والعشرين» ، العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٠٩ - ٢٦١ .

١٢ - جلال أمين ، العولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

١٣ - جلال أمين ، «العولمة والدولة» ، العرب والعولمة تحرير أسامة أمين الخولى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ص ص ١٥٣ - ١٧٠ .

١٤ - حازم البيلاوى ، على أبواب عصر جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .

١٥ - حسنين توفيق إبراهيم ، «النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى» ، عالم الفكر المجلد ٢٣ ، العدوان الثالث والرابع مارس - إبريل - يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ٤٥ - ٩٦.

١٦ - خلدون النقيب ، «تعقيب على مقال العرب والعولمة ، ما العمل ؟ لمحمد الأطرش» ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ؟ بيروت ، ١٩٩٨ ص ص ٤٤١ - ٤٤٩ .

١٧ - سيار الجميل ، «تعقيب على مقال فى مفهوم العولمة للسيد يسين» ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ص ٣٨ - ٤٣ .

١٨ - سعيد النجار ، الجات والنظام التجارى العالمى ، رسائل النداء الجديد العدد ١٧ ، تاريخ النشر غير مدون .

١٩ - فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، عالم المعرفة ١٤٧ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، مارس ١٩٩٠ .

٢٠ - محمد إبراهيم منصور ، «مناقشة لمقال العولمة والهوية الثقافية : عولمة

الثقافة أم ثقافة العولمة ، لعبد الإله بلقزيز ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .

٢١ - محمد عابد الجابرى «العولمة والهوية الثقافية : عشر اطروحات» ، العولمة والعرب ، تحرير أسامة أمين الخولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢٩٧ - ٣٠٨ .

٢٢ - موضى الحمود ، «تعقيب على مقال العولمة والدولة ، لجلال أمين ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، تحرير أسامة الخولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٧٧ - ١٨١ .

٢٣ - نبيل على ،، «ثورة المعلومات : الجوانب التقانية (التكنولوجية) » ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، تحرير أسامة الخولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٠٣ - ١١٨ .

٢٤ - نسيم الخورى ، «مناقشة مقال فى مفهوم العولمة للسيد يسين» ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٦٤ - ٦٩ .

٢٥ - نايف على عبير ، «العولمة والعرب» ، المستقبل العربى العدد ٢٢١ ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ص ٢٧ - ٣٤ .

٢٦ - ناصيف يوسف حتى ، «أى هيكل للنظام الدولى الجديد ؟ » عالم الفكر المجلد ٢٣ ، العددان الثالث والرابع - يناير / مارس - ابريل / يونيو ١٩٩٥ ، ص ص ٩٦ - ١٢١ .

٢٧ - عمر محيى الدين ، «تعقيب على مقال فى مفهوم العولمة للسيد يسين ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٥ - ٣٧ .

٢٨ - عبدالخالق عبدالله ، «مناقشة لمقال فى مفهوم العولمة للسيد يسين» ، العرب والعولمة : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٥٢ ، ٥٣ .

٢٩ - عبد الإله بلقزيز، «العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة ؟»، العرب والعولمة ، تحرير أسامة أمين الخولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٠٩ - ٣١٩ .

٣٠ - على الدين هلال ، «قضايا ومفاهيم جديدة : الشمال والجنوب حلقة نقاش» ، المستقبل العربى ٢٠١ ، ١٩٨٥ ، ص ٩٠ .

٣١ - على الدين هلال ، «الواقع الراهن واحتمالات المستقبل» ، عالم الفكر ، العدد الثالث والرابع ، يناير ويونيو ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ص ٩ - ٢٤ .

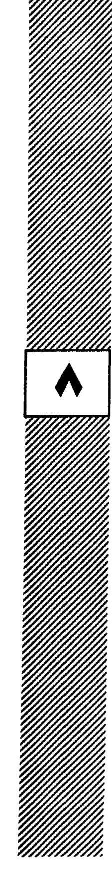
٣٢ - هانى لبيب ، «العولمة وقضية الحماية الدينية فى مصر» ، ورقة مقدمة فى ندوة رؤية الشباب للعولمة ، معهد البحوث والدرسات العربية ، القاهرة ، ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩ .

٣٣ - هنتنجتون ، صماويل ، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى ، ترجمة طلعت الشايب ، سطور ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

"مراجع باللغة الإنجليزية :"

1 - Chirot, Daniel, Social Change in the Twenties Century, Harcourt Brace Jovanovich, INC. 1977.

2 - Cooperrider, David L. and William A. Pasmore "The Organization Dimension of Global Change. Human Relations 44 No. 8, 1991, pp. 763 - 786 .



الفصل الثامن

التغير الاجتماعى والدراسات المستقبلية

الفصل الثامن

التغير الاجتماعي والدراسات المستقبلية

مقدمة

إن التغير الاجتماعى عملية مستمرة فإذا كانت المجتمعات قد تطورت عبر تاريخها الماضى والحاضر فانها تستمر متغيرة فى المستقبل . أن نظريات التغير الاجتماعى قد أكدت – بصورة مختلفة – على مفهوم الزمن المستمر الذى لا ينقطع وليست له نهاية محددة . ومن ثم فإن الحياة الاجتماعية تنبؤ دائماً عن متغيرات جديدة وتتقلب فيها الأحداث على اختلاف أنواعها وتتفجر فيها ثورات تكنولوجية واقتصادية وسياسية وتتفجر فيها أيضاً صراعات مختلفة ولذلك فإن الحياة الاجتماعية تستمر دائمة التدفق والتغير .

ولقد كانت العلوم الاجتماعية حتى وقت قريب تكتفى برصد التغيرات الماضية والحاضرة فى تاريخ المجتمعات أو بتطوير نظريات تفسر طبيعة التغير من خلال ماهو متاح من مادة حول ماضى المجتمعات وحاضرها . ولكن القائمين على شئون العلوم الاجتماعية وعلى شئون الاقتصاد والسياسة فى عالمنا المعاصر قد حالهم تراكم التغيرات السريعة التى تضرب هذا العالم وتتسبب فى تفاقم مشكلاته يوماً بعد يوم . ووجد هؤلاء أن هناك آفاقاً فى العلم يمكن أن تفتح للمشاركة فى وضع حلول لمشكلات خلقها الانسان بنفسه من فرط إسرافه فى أحكام العقل والسعى نحو التقدم . وأصبح المستقبل يحمل فى طياته خطراً يهدد حياة الانسان وإنجازاته . وجاءت علوم المستبقل لكى تطرح أمام الانسان صيغا بديلة لمستقبله بحيث تجعله أكثر آماناً وأقل خطراً . فإذا كان الإسراف فى استخدام العقل والسعى نحو التقدم هما السبب خلف مشكلات العالم المعاصر ، فان مشكلات هذا العالم لا يمكن أن تحل إلا بأستخدام العقل ذاته والغرض ذاته نعنى السعى نحو التقدم . أن الدراسات المستقبلية هى محاولة – باستخدام معطيات العلم والعقل –

كتب هذا الفصل د. أحمد زايد .

نحو خلق مستقبل أفضل للبشرية ونحو ضبط التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى أدت إلى مانحن فيه من مشكلات .

ويحاول هذا الفصل أن يقدم هذا النوع من الدراسات حديثة العهد ، وأن يكشف عن مدى أهميتها بالنسبه للمستقبل العربى الراهن . ومن ثم فإننا نبدأ بتقديم فكره عن ظهور الدراسات المستقبلية والظروف التى أدت إلى أفرازها ، ننتقل بعد ذلك إلى تقديم صورة عن تاريخ هذه الدراسات ، ثم نقدم بعد ذلك عرضاً مفصلاً للتعريف بالدراسات المستقبلية ونظرياتها ومناهجها ، ثم نختم بابراز الجهود العربية فى مجال استشراف المستقبل .

أولاً : الحاجة إلى الدراسات المستقبليه :

نثير هنا السؤال التالى : لماذا ظهرت الدراسات المستقبليه ؟ بمعنى ماهى الظروف التى أدت إلى الإهتمام بها وتخصيص جهد علمى مكثف من أجلها ؟ أن الاجابة على هذا تتطلب فهماً لنوعين من هذه الظروف : الظروف المجتمعية البنائية التى فرضت حاجة ملحة لهذا النوع من الدراسات ، والظروف العلمية المرتبطة بتطور العلوم ونظرياتها ومناهجها والتى مكنت العلم من أن يتواكب مع هذه الحاجة المجتمعية ؟ اننا نفترض هنا أن الدراسات المستقبلية لم تظهر فحسب من جراء الاحساس بالأزمات المتضاعفة للتطور الحضارى المعاصر ؟ بل ظهرت أيضاً من خلال قدرة العلم على التجاوب مع هذه الأزمات إنها ظهرت من التقاء الحاجه المجتمعية مع التطورات العلمية . ونحاول فيما يلى أن نوضح كيف ظهر هذا الالتقاء .

لقد كان لدى الناس فى العصور القديمة بعض التصورات عن المستقبل ، بل كانت لديهم خططاً لمواجهته . فلقد كان الانسان فى عصر ما قبل التاريخ يحسب حساب الشتاء القادم ويزرع فى ضوء توقعاته عن كميه المحصول الذى سيجنيه ومن المقدمات الطبيعية التى يراها كان بإمكانه أن يتنبأ بسقوط المطر أو حدوث الرعد أو الصواعق . ولا شك أن توقعاته عن مواسم الجفاف أو مواسم تقلب الطقس هى التى دفعته إلى أن يحسب حساب الماضى فى تخزينه لطعامه وفى تحصينه لمزروعاته . ولقد تطورت هذه التوقعات المستقبلية مع تطور الحضارة ولاشك أن

وجود هذه التوقعات المستقبليه أمر منطقى ، فكل فعل بشرى لابد وأن ينجز فى ضوء بعض التوقعات . ومن ثم فان التنبؤ بسلوك الآخرين هو جزء أصيل من بناء الفعل الاجتماعى . فالخبرة السابقة والإلمام بالتوقعات المحيطة بالفعل يمكن الفرد من التنبؤ بمجرى الفعل أو مسلكه فى المستقبل .

ومع ذلك فإن الدراسات المستقبلية ليست هى هذا النوع من التوقعات التى كان يقوم بها إنسان ماقبل التاريخ أو الإنسان المتحضر أو حتى الإنسان العادى فى حياتنا المعاصرة ، أن الفرق الجوهرى بين هذه الدراسات وهذا النوع من التنبؤ هو أن التنبؤ العادى يرتبط بتوقع واحد أو بحل واحد للمشكلة ، أما الباحث فى المستقبل فانه يلم بعدد هائل من المتغيرات الفاعلة ، وكذلك العلاقات المعقدة التاريخية والمعاصرة - التى تحيط بموضوع دراسته . وفى ضوء كل ذلك يطرح بدائل مختلفة وليس بديلاً واحداً - لاتجاهات المستقبل . أن بحث دارسى المستقبل ليس نشاطاً بسيطاً لحل مشكلة بسيطة كما يحدث فى حياتنا اليومية أو كما كان يفعل أسلافنا فى الماضى ، وإنما هو نشاط معقد يهتم بالديناميات المعقده للنسق الاجتماعى ويكشف عن الإمكانيات المحتملة لهذه الديناميات .

ولم تكن المجتمعات بحاجه إلى الدراسات المستقبلية حتى قيام الثورة الصناعية فقد كان الإنسان جزءاً من دائرة الأحداث الطبيعية التى لا يتدخل فيها كثيراً . ومع ظهور التكنولوجيا بدأ الإنسان يتحول من جزء فى الطبيعة إلى جزء فاعل فيها يحرك أحداثها ولا يترك لها العنان لتأخذه أينما شاءت . إنه الآن أكثر قدرة على أن يغير الطبيعة ويكسر هذه الدائرة التى تأخذ بخناقه . ولقد أدت هذه الحركة الفاعلة للإنسان إلى أن يخلق بيديه ما يتحول بين لحظه وأخرى إلى مشكلة . فقد تراكمت التغيرات واحداً تلو الآخر ، وتعددت مستوياتها وتشابكت بحيث أضحى الإنسان عاجزاً عن أن يضبطها أو يتحكم فى مسارها . لقد تحولت منجزات الإنسان إلى خطر يهدد وجوده ، فهى تتراكم وتتلاحق بشكل لا يمكن معه التنبؤ بما ستؤدى إليه فى المستقبل لقد واجه الانسان موقفاً تتلاحق فيه الأحداث بسرعة وتتعقد فيه المشكلات بسرعة دون أن تكون لديه الوسائل الناجحه للتغلب عليها أو التحكم فيها (Thompson, 1979 : 16) .

لقد تبنت الشعوب والحكومات لزمن طويل أساليب علاجية آنية ، بمعنى أنها حاولت أن تدرس الأسباب وتشخص وتضع الحلول السريعة وذلك فى محاولة للتحكم فى الأحداث وضبطها . ولكن هذه الأساليب باءت بالفشل . فهى تقدم أشكالاً للتحكم والضبط والتدخل قد يؤدى إلى نتائج قصيرة المدى ، ولكن الأحداث سوف تظل تعمل على المدى البعيد وسوف تظل التغيرات تتلاحق دون توقف ، وسوف يظل تدخل الإنسان فى الطبيعة مستمراً ، خالقاً بذلك أنماطاً جديدة للحياة، وأنماطاً جديدة من المشكلات وفى ضوء هذه الظروف فإن الإنسان مايلبث أن يحل مشكلة حتى تظهر مشكلة أخرى ، وما يلبث أن يتحكم فى بعض الأحداث حتى تلاحقه أحداث أخرى .

وأدت هذه التغيرات إلى خلق أزمه اجتماعية يمكن أن تهدد بفناء المجتمعات المتحضرة . فالتاريخ قد أكد أن الازدهار الحضارى لايعنى الاستمرار عبر الزمن ، فقد كانت هناك حضارات مزدهرة فى مصر القديمة وبلاد اليونان والرومان ولكن أياً من هذه الحضارات لم يكتب لها البقاء . ولعهد ليس ببعيد كانت أسبانيا أقوى دولة فى العالم ، ولكن الانجليز والفرنسيين أخذوا منها زمام القوة وفقدت أسبانيا وضعها المتميز على خريطة العالم (Ackoff, 1973 : 3) وبالرغم من أن قوة انجلترا وفرنسا لم تضمحل بعد ، فقد ظهرت قوى أعتى منها وأصبحت الولايات المتحده الامريكية والاتحاد السوفيتى قوتين عالميتين وحضارتين متنافستين . ويشهد العالم المعاصر تغيرات فككت قوة الاتحاد السوفيتى وأبرزت القوة المطلقة للولايات المتحدة . وليس من المستبعد فى المستقبل أن تنهار قوه الولايات المتحدة الامريكية . وأن تظهر قوى أخرى جديدة ، على الرغم من دعاوى نهاية التاريخ التى ترددت بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والتى تردد زعامة الولايات المتحدة لنظام عالمى جديد إلا أن الخبرة التاريخية الماضية تؤكد أن إمكانية السقوط والإنهيار ممكنه . حقيقه أنها ليست حتمية ، ولكنها ممكنه خاصة إذا تلاحقت الأزمات وتراكمت المشكلات ، دون نظر وتدبر ودون رؤية ثاقبة للمستقبل .

وفى ضوء هذه الظروف تزايد الأهتمام بدراسات المستقبل ، وجاء هذا الإهتمام كنتيجه لكثرة المشكلات الاجتماعية والاعتقاد بأن هذه المشكلات كانت

نتيجه لقرارات خاطئة أخذت فى الماضى . بدءً من الوعى بأن مستقبل الشعوب لا يجب أن يترك للصدفة بل أن الشعوب يمكن أن تختار مستقبلها (Thompson, 1979 : 7) ولعل هذا هو الذى دفع البعض إلى النظر إلى المستقبل باعتباره مشكلة اجتماعية (محمد على محمد : ١٣) فالعالم الذى نعيش فيه يعج بالمشكلات مثل النمو السكانى الهائل أو الانفجار السكانى ، وسباق التسلح ، والتلوث الذى يهدد الجنس البشرى ، والتعصب العنصرى ، وإذا ما استمر الحال على هذا النحو فإن المستقبل يمكن أن يأتى بمشكلات متزايدة (محمد على محمد : ١٣) . فهذه المشكلات وغيرها يمكن أن تستمر وتتفاقم ويصبح التغلب عليها أو التحكم فيها أمراً بعيد المنال . فى هذه الحاله يصبح المستقبل مشكله أو يصبح - بمعنى آخر قضيه من القضايا التى يجب أن تشغل الناس بعامة والمتخصصين منهم فى العلوم الاجتماعيه بخاصه .

وازاء هذا الموقف المتأزم ظهرت ردود فعل متباينه ، يمكن حصرها فى موقفين رئيسين . فهناك من ناحية المتشائمون من رجال الدين والفلسفة والذين يرون أن المستقبل مظلم ولا يمكن عمل أى شىء بصدده . ولقد عبر عن هذا الموقف الصوفى الفرنسى Jacques Ellut عندما ذهب إلى أن النظام الاجتماعى المعاصر تحكمه التكنولوجيا وأن التكنولوجيا تتغير بشكل مستقل عن الانسان ومن ثم فان الإنسان لم يعد بمقدوره ضبط هذا النظام والتحكم فيه (Ackoff, 1974 :4) كما ذهب نفس المذهب الفن توفلر فى كتابه الذائع الصيت صدمه المستقبل (Toffler, 1970) عندما اكد أنه فى العصر الذى تتحكم فيه التكنولوجيا فى كل شىء لا يصبح أحد مسئولاً عما يحدث . إن التكنولوجيا قد لا تحكمنا ، ولكننا بالتأكيد لا نتحكم فيها . وفى مقابل هذا الموقف هناك الموقف المتفائل الذى يؤمن بأن المستقبل قابل للتنبؤ وأن العلم قادر على طرح تصورات عنه تمنعنا من أن نصنع المستقبل الذى نريده . وهنا ظهر الاعتقاد بأن علماء الاجتماع وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية يمكن أن يلقو الضوء على احتمالات المستقبل من خلال استبصارهم بالضغوط التي شهدها الماضى ويتعرض لها الحاضر والتى يتوقع أن تستمر أو تتفاقم فى المستقبل . لقد فرضت التغيرات المتلاحقة فى عالمنا المعاصر على علماء ورجال السياسة والاقتصاد معضلة حقيقية تتمثل فى السؤال

الآتى : هل يكتفى بمعايشه الحاضر بكل أبعاده وترك المستقبل لعفوية الزمن ؟ أم علينا أن نضمن كل خبرة حاضرة رؤية لصورة المستقبل ؟ ويبدو أن طبيعة الحياة المعاصرة قد فرضت حلاً لهذه المعضلة فالمجتمعات لا تملك إلا أن تتبنى الرؤية الواسعه النطاق التى تأخذ فى اعتبارها الحاضر والمستقبل معاً وأن تبتعد عن التشاؤم بصدد المستقبل ولاشك أن هذا الاختيار هو فى صالح المجتمعات ورفاهيتها.

وإذا كانت هذه المعضلة قد فرضت على قاده المجتمعات وصناع القرار فيها، فإنها تفرض على العلم الاجتماعى بنفس القدر أن هذا العلم لا يملك خطه واضحه ولا منهج واضح لدراسة المستقبل . فالمستقبل بالنسبة إليه غامض كما هو بالنسبه لقادة المجتمع ومخططيه . ومن هنا كانت دراسة المستقبل واستشراف آفاقه تحدياً حقيقياً للعلوم الاجتماعيه . ومع وجود هذا التحدى ومايحيط به من ظروف فإن العلوم الاجتماعية لم تقف مكتوفه الايدى بل ناضلت من أجل إرساء قاعدة لعلم المستقبل . ولقد ساعد على ذلك عدة اعتبارات منها :

١ – لقد قطعت العلوم الاجتماعيه شوطاً كبيراً فى تطورها وتجمعت لديها حصيله نظرية تمكنها من أن تجرى دراسات مستقبلية . فنظريات العلوم الاجتماعية زاخرة – على تنوعها – بمفهومات وقضايا مفيده فى دراسات المستقبل . فالقضايا المتصلة بالتباين البنائى ، التوازن والصراع ، التغير الاجتماعى وصناعة القرار ، والتبعية والتخلف يمكن أن تشكل أساساً نظرياً صلباً لدراسات التغير الاجتماعى ومن أهم انجازات العلوم الاجتماعية فى هذا الصدد تطوير فكره النسق System التى تنظر إلى كل واقع على أنه أجزاء مترابطة يمكن تفكيكها وتركيبها ، والتى تؤكد على أن الأجزاء لا تدرس إلا فى ضوء الكليات التى تحتويها ، وأن الكليات لا تضم إلا فى ضوء أجزائها لقد طرح مفهوم النسق إمكانيه الرؤية الشاملة للمشكلات وامكانيه التوليف بين عدد هائل من المتغيرات لرؤية المشكلة موضوع البحث ولاشك أن هذا النمط من التفكير يساعد على رؤية المستقبل بشكل أفضل (Ackoff, 1974 : 11 18) .

٢ – كما تطورت مناهج هذه العلوم وأصبحت تستخدم الاحصاء ونظم

المعلومات والنماذج الرياضيه ونظريات الاحتمالات والاقتصاد السياسى . أن مناهج العلوم الاجتماعية فى وضع يسمح لها بأن تستفيد من كل التطورات التى تحققت فى فروع العلم المختلفة وأن تطور مناهجها بما يخدم أهدافها .

٣ – لقد تجمعت لدى العلوم الاجتماعية مادة هائله عن كافه المجتمعات المعروفه وعن خبرات تاريخية متنوعة بدءاً من المجتمعات البدائية الموغلة فى القدم وحتى أعقد المجتمعات المعاصره . ويفيد هذا الثراء فى المادة فى تكوين قاعدة معلومات ضخمه تفيد فى طرح تصورات للمستقبل نابعه من خبرات الماضى والحاضر . فالمستقبل هو إمتداد طبيعى لهذه الخبرات ومن ثم فإن الوعى بها وبالظروف المحيطة بها هي الأساس فى كل دراسه مستقبلية .

٤ – تطور التخطيط كعلم اجتماعى يستفيد من كل العلوم الاجتماعيه ويطور نفسه باستمرار إزاء المشكلات المتفاقمة لعالمنا المعاصر . لقد تجاوز التخطيط فكرة الخطط الخمسيه والثلاثيه أو غيرها من الخطط قصيره المدى، إلى محاولة رسم صور بديلة للمستقبل . أن التخطيط – كما يذهب دانيال بل بحق – ليس عملية آليه بل عملية عقلية تقوم على الاختيار ومن ثم فإن التخطيط لا يجب أن يقوم فحسب على فكرة الأهداف والموارد بل يجب أن يقوم على رسم مخططات بديلة وأن يبحث فى مختلف النتائج المحتمله للاختيارات المتعددة (Kohn and Weimer, 1972 : 2) .

٥ – وأخيراً حدوث التقارب بين العلوم الاجتماعية . أن ظهور التحليل النسقى قد خلق تصوراً للعالم لا يمكن أن يقوم به علم واحد أو علم دون غيره ، ومن ثم فقد ظهرت الحاجه إلى تكوين نظم معرفية تعتمد على علوم عديده لقد حلت فكره الاعتماد المتبادل بين العلوم محل التحليلات الجزئيه واستبدلت النظره الضيقة النطاق بنظرة واسعة النطاق يمكن فى ضوئها أن ننظر إلى الماضى والحاضر والمستقبل نظره واحدة من خلال علوم متشابكه كالتاريخ والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس والسياسة والسبرنطيقيا وعلوم المعلومات .

ثانياً : تاريخ الدراسات المستقبليه :

بالرغم من أن الدراسات المستقبلية لم تتبلور بشكلها العلمى إلا فى العقد الرابع من القرن العشرين ، إلا أننا نستطيع أن نرجع بفكره النظر فى المستقبل والتنبؤ به إلى عصور تاريخيه قديمة . ويختلف الباحثون فى تأريخهم للدراسات المستقبليه فالبعض يرجعون إلى التفكير القديم البدائى وتنبؤه بظواهر الطبيعة ، والبعض الآخر يؤرخون لها بنهاية القرن الخامس عشر عندما ظهر كتاب اليوتوبيا لتوماس مور . وبصرف النظر عن هذا الخلاف فإننا يمكن أن نرصد تاريخ الدراسات المستقبلية فى ثلاث مراحل انتقلت خلالها من مجال التأمل الفلسفى والأدبى ، إلى مجال الصياغات الضمنية الكامنة فى نظريات الأباء المؤسسين للعلوم الاجتماعية فى القرن الرابع عشر إلى الصياغات العلمية الصارمة فى القرن العشرين ولا تشتمل هذه المراحل الثلاث على حدس الإنسان البدائى الأول الذى كان قادراً على التنبؤ بظواهر الكون من حوله . ويرجع السبب فى هذا الاستبعاد إلى أن هذا الحدس لم يكن مقصوداً فى حد ذاته بل كان استجابة لظروف البيئة والتغلب على مشكلاتها ، وهو حدس مايزال قائماً فى حياتنا اليوميه المعاصرة حتى وقتنا هذا ، فنحن نستخدم خبراتنا السابقة بظواهر الكون فى اتقاء شدة الحر أو البرد أو الوقاية من المطر . . . إلخ ، بل أننا نستخدم خبراتنا السابقة فى التفاعل الاجتماعى فى تفسير سلوك الآخرين والتنبؤ به . تلك حقيقه من حقائق الوجود الاجتماعى وربما تكون هى التى دفعت الإنسان المعاصر إلى البحث عن بدائل مستقبله بشكل علمى .

ويغض النظر عن هذه السمة الكامنه فى طبيعة الوجود البشرى فإننا يمكن أن نميز ثلاثه مراحل فى تطور الدراسات المستقبليه المرحله الأولى هى مرحله التأمل الفلسفى والأدبى وهى مرحله موغلة فى القدم تعود إلى الفكر اليونانى القديم، ومرحله الصياغات العلمية الضمنيه التى ارتبطت بأعمال الأباء المؤسسين للعلوم الاجتماعيه فى القرن التاسع عشر ، ثم مرحله النضج العلمى للدراسات المستقبلية قرب منتصف القرن العشرين .

١ - مرحلة التأمل الفلسفى والأدبى :

يميل الفلاسفه منذ أقدم العصور إلى طرح صياغات فلسفية مثالية حول ما ينبغى أن يكون . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن الفلسفة تمتلك حساً اخلاقيّاً مرهفاً نحو الواقع الذى لم يصل إلى الكمال فى أى مرحلة من مراحل تطوره . ومن ثم فان القفز فوق هذا الواقع وتجاوزه كان أحد الهموم الأساسية للفكر الفلسفى منذ أقدم العصور وفى الوقت الذى مال فيه فريق من الفلاسفه نحو القفز على الواقع إلى عالم اليوتوبيا ، مال فريق آخر نحو الانطلاق من مسلمات العصر الذى عاشوا فيه والعصور السابقة عليه إلى طرح رؤية مستقبلية لما ستؤول إليه الأحوال فى المستقبل ونقدم فيما يلى نموذجاً أو أكثر على كل فريق من هذين الفريقين : كان أفلاطون هو المعلم الأول للفلسفه بعد سقراط ، وقد اتخذ موقفاً ناقداً لعصره خاصة نقده للديمقراطية ومأأدت إليه من فساد الأخلاق وتفشى الظلم بين العباد ، فقد أدت هذه الديموقراطيه بحياه استاذه ومعلمه سقراط . وفى ضوء هذا النقد اشتملت الفلسفة الأفلاطونية على تصور يوتوبى لمجتمع فاضل أو لمدينه فاضلة فى المستقبل يكون حجمها صغيراً وتؤسس على الفكر والتعقل بحيث يشرف عليها الفلاسفه لا السوقه ، وعلى القوه بحيث يكون لها جنود أقوياء يدافعون عنها ، وعلى العمل بحيث يكون فيها طبقه من العمال تنتج لهذه المدينه ما تحتاجه من قوت وأدوات ، وفى هذه المدينه تتحقق الفضيلة الكاملة والخير الكامل ويتم المحافظة عليها من خلال نظم صارمة للتربيه الاخلاقيه (زكى نجيب وأحمد أمين، ١٩٨١ : ١٤٥ - ١٤٧) ولقد ظلت فكرة المدينة الفاضلة التى طرحها أفلاطون أملاً راود فلاسفه كثيرون من بعده ، كان على رأسهم الفيلسوف الاسلامى الفارابى الذى ألف كتاباً بعنوان « آراء أهل المدينة الفاضلة » حدد فيه صفات المدينة المثالية والتى أهمها التعاون ، والخضوع الكامل للرئيس ، وانقسامها إلى طبقات ومراتب لكل طبقة مهمة تناط بها وتحدد مرتبة كل منها بقربها أو بعدها عن قلب المدينه النابض أو رئيسها ، وأخيراً العلم الذى ينير أهل المدينة بنور المعرفه (حسن سعفان و١٩٨٦ : ٩١ . ٩٥) ولقد ظلت فكره اليوتوبيا حاضره فى الفكر الفلسفى بعد أفلاطون والفارابى وبرزت بشكل خاص فى عصر التنوير فى اعمال هوبز ولوك وروسو الذين حاولوا أن يتصوروا نموذجاً لمجتمع يقوم على

التعاقد بين الأفراد . حقيقه أن فكرة العقد الاجتماعى تختلف عن فكرة اليوتوبيا ولكنها تأثرت بها لاجدال فى ذلك .

أما الفريق الثانى من الفلاسفه فقد انطلق من الحاضر وامتداد هذا الحاضر فى الماضى ليطرح تصوراً عن سير حركة التاريخ فى المستقبل . والمحقق أن هذه النظرة نابعة من أرسطو الذى انطلق من الواقع ليبحث فى أصل الدولة وأصل المجتمعات ليؤكد على أن تطور المجتمعات يسير من البسيط إلى المركب وهى عباره بسيطه ولكنها تحمل فى طياتها رؤيه للمستقبل . فالمستقبل أكثر تعقيداً من الحاضر ومشكلاته أكثر تفاقماً من الحاضر . ولقد ظهر هذا النمط من الفكر الفلسفى المنطلق من الواقع إلى المستقبل عند كثير من الفلاسفه . ومن هؤلاء فرنسيس بيكون الذى انشغل بالمنهج العلمى وتاريخه وكيفية انفصاله عن الأشكال الأخرى من التفكير . ولقد كان بيكون يتصور أن تطور البشرية يسير نحو مزيد من تطور التفكير العلمى ونحو مزيد من سيطرة العلم على حياة الانسان . ولذلك فقد رسم فى كتابه بعنوان « اطلنطس الجديده » New Atlontis صوره لدولة العلم أو لمدينه العلم التى يرتبط فيها العلم بالحياة وتتحطم فيها كل القيود التى تكبل القدرة الإنسانيه على التحكم فى كل الأشياء والتى تتوفر فيها كل الوسائل التى يطيل بها الإنسان عمره ، والتى تقوم على التخطيط الدقيق لكل الوظائف والخدمات ، والتى تحكمها قوانين وأعراف معينه (قيس أحمد ، ١٩٨٠ : ٢٢٠ – ٢٢١) .

ولم يقتصر تأمل المستقبل على الفلسفه بل تعداه إلى عالم الأدب ، فقد كانت رواية توماس مور عن اليوتوبيا أحد العلاقات البارزة فى هذا الصدد حيث صور مجتمعاً مثالياً يخلو من الاضطهاد والظلم والانانية . كما جاءت روايات جول فيرن (١٨٣٨ – ١٩٠٣) الذى نفذ ببصيرة حاده إلى المستقبل طارحاً العديد من توقعات المستقبل فى رواياته والتى من أشهرها « حول العالم فى ثمانين يوماً » ، «وعشرون فرسخاً تحت سطح الماء» . كما جاءت روايات الكاتب البريطانى هـ ج. ويلز تحمل أراء وتصورات حول المستقبل . لقد حاول ويلز من خلال رؤيته للحاضر ومشكلاته أن يتصور طبيعة الهموم والمشكلات فى المستقبل ، فكتب «التوقعات» عام ١٩٠١ ، « اليوتوبيا الجديدة » عام ١٩٠٥ ، « شكل الأشياء المستقبلية » عام ١٩٣٣ (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ٩٦٥) . على عكس كل

التصورات المستقبلية الفلسفية فقد كانت رؤيه ويلز رؤيه تشاؤمية يرى المستقبل مليء بالمشاكل وهموم الإنسان فالبشرية تسير فى طريق مظلم وهى تخسر السباق دائماً لصالح الكوارث لا لصالح العلم .

ومن خلال هذه الفقرة المختصرة على جهود الفلاسفة والأدباء فى مجال رؤيه المستقبل نستطيع أن نقدر مدى الإسهام الذى ساهمت به هذه الجهود فى تطوير فكره الدراسات المستقبلية . ويمكن أن نحصر هذا الإسهام فى عنصرين رئيسيين : الأول لفت الانتباه إلى أن الواقع ناقص ولابد من أن تبذل جهود لتحسينه فى المستقبل والثانى لفت الانتباه إلى مدى ما يمكن أن يأتى به المستقبل من مشكلات الأمر الذى يجعلنا نهتم بضبط هذه المشكلات والتحكم فيها .

٢ - علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر :

لم يكن علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر علماء مستقبل ، ولكن نظرياتهم قد طرحت تصورات ضمنيه حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل المجتمعات التى انشغلوا بدراستها ، ونعنى بها المجتمعات الرأسمالية الحديثه فيما بعد الثورة الصناعية والثورة الفرنسية . أن فهم هؤلاء العلماء للحاضر والماضى - حتى وأن كتب من وجهة نظر خاصة يشوبها قدر من التحيز - قد أخرج أسقاطات على المستقبل بعضها يجانبه الصواب والبعض الآخر بقدر من الصواب ونفاذ البصيره .

فقد ذهب هربرت سبنسر إلى أن نمو المجتمع هو عمليه تطور مماثلة للتطور العضوى من حيث أنها تعنى تزايد التعقيد أو التركيب وتباين البناء والوظائف وفى ضوء هذه الرؤية نظر إلى المستقبل على أنه مجتمع صناعى تزداد فيه الأفراد وتختفى فيه الحروب ويقل الاعتماد على الحكومة وتختفى فيه الحدود القومية (محمد على محمد : ٧ - ٨) . أما أوجست كونت فقد نظر إلى المجتمع نظره تقدمية وفقاً لقانون المراحل الثلاثه . وفى ضوء هذا القانون فإن المستقبل يحمل مزيداً من انتصار الوضعيه والتفكير العلمى بحيث تختفى كل أشكال التفكير السابقة « اللاهوتيه والميتافيزيقيه » . رأى ماركس على العكس من كونت أن المجتمع الرأسمالى - الذى هو نتاج لمجتمعات اقطاعية وعبودية سابقة عليه - يحمل بالضرورة تناقضات داخلية تجعله يتغير فى المستقبل لصالح الطبقات العاملة ،

فالمستقبل يحمل نمواً للوعى الاجتماعى للعمال ومن ثم نموا لقدرتهم على تنظيم أنفسهم فى حزب يقوم بثوره على النظام الرأسمالى . فمستقبل الرأسمالية هو النظام الاشتراكى الذى يقيمه العمال . أما ماكس فيبر فقد ذهب على العكس من ماركس إلى أن المستقبل يحمل مزيداً من نمو العقلانيه والبيروقراطية الذى قد يفرض قيوداً على حرية الإنسان فى الحركه ويخلق مجتمعاً فردياً يعيش فيه الإنسان فى ، قفص من حديد ، وأخيراً وليس آخراً فان دور كايم قد نظر إلى التغير الاجتماعى فى ضوء فكرة التباين البنائى الوظيفى الذى يؤدى إلى مزيد من التنوع والتعدد فى قلب الوحده والتكامل ، إلى تقسيم العمل فى اطار التضامن الاجتماعى العضوى . وهذه رؤية تكشف - ضمنياً - عن أن المستقبل سوف يكون متميزاً بالتخصص الدقيق فى كل المجالات ، ذلك التخصص الذى يجعل كل إنسان يتفرغ لعمل واحد يؤدية ويجعل كل وحده من وحدات البناء الاجتماعى مستقله بذاتها فى اداء وظائفها فى إطار كل اجتماعى واحد . وهناك نظريات أخرى لباريتو فى دوره الصفوه ، ولتونيز فى التحول من الرابطة الجمعية إلى الرابطة الفردية وغيرهما . ولقد استمرت نظريات القرن التاسع عشر مؤثرة فى القرن العشرين وظهرت لها صياغات جديده لاداعى للخوض فيها هنا .

أن نظريات علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر قد خدمت دراسات المستقبل بشكل مباشر . فالفكرة الاساسية التى تقوم عليها هذه الدراسات أن الحاضر هو نتاج مباشر للماضى وأن المستقبل هو استمرار طبيعى للحاضر ، فالزمن ممتد ويمكن - باستخدام المنهج العلمى - أن نرى آفاق إمتداده . أن هذه الفكره توجد بشكل ضمنى فى هذه النظريات الاجتماعية المبكره . فقد انطلقت هذه النظريات من واقع له جذوره فى الماضى وكونت أفكاراً حول النمط العام لتغير هذا الواقع عبر الزمن ، بحيث يستطيع القارىء لهذه الأفكار أن يرى ماذا سيكون عليه المستقبل . ويكمن الفرق بين الدراسات المستقبلية وهذه النظريات أن الأولى تحدد بدائل واضحه لهذا المستقبل ، أما الأخيرة فإنها تكشف عن المستقبل بشكل ضمنى ، بل أن هذا الفرق قد يزول لو اعتبرنا أن كل نظرية من هذه النظريات قدمت تصوراً بديلاً عن المستقبل بحيث تنوعت البدائل على غرار مايحدث فى الدراسات المستقبلية . فالمستقبل قد يكون صناعياً عالمياً (سبنسر) أو

يكون وضعياً علمانياً (كونت) أو يكون اشتراكياً عمالياً (ماركس) أو عقلانياً بيروقراطياً (ماكس فيبر) أو متخصصاً فى أدائه الوظيفى (دوركايم) .

وفى ضوء هذا فان نظريات علم الاجتماع قد وضعت أساساً ابستومولوجياً رصيناً لفكره دراسات المستقبل التى ظهرت بشكل صريح قرب منتصف القرن العشرين .

٣ - ظهور الدراسات المستقبليه :

ظهر أول استخدام للدراسات المستقبليه عام ١٩٠٧ عندما أطلق جيلفان مصطلح « ميلونتولوجى » على حقل الدراسات المستقبلية : وهى كلمه ذات اصل يونانى معناها أحداث المستقبل ، ولكن هذا المصطلح لم يحظ بانتشار واسع . وفى عام ١٩٣٥ قدم الالمانى أوسيب ملنخيهايم مصطلح علم المستقبل Futurology الذى أصبح مفهوماً شائعاً فيما بعد خاصة فى أمريكا ودول غرب أوربا ، أما الدول الاشتراكية فهى أميل إلى استخدام مفهوم التشخيص المستقبلى Prognosis . ولقد شهدت الاربعينيات إقبالاً ملحوظاً على الدراسات المستقبلية وانشاء مراكز البحوث المتخصصه فيها وصدور العديد من الدراسات المتخصصة فيها فقد بلغ عدد المؤسسات التى تهتم بهذا النوع من الدراسات فى الولايات المتحدة الامريكية ٦٠٠ مؤسسة عام ١٩٦٧ ، كما انشأت السويد وزارة للمستقبل وأدخلت الولايات المتحدة الامريكية دراسات المستقبل فى مناهج الدراسه فى المدارس والجامعات (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ٩٦٥) كما تعددت الدوريات التى تهتم بدراسات المستقبل وعلى رأسها دوريه The Futurist التى تصدرها جمعيه مستقبل العالم World Future Society وهكذا أصبح علم المستقبل « همًا يشغل بال المنظمات الدولية والمعاهد والشركات المتعددة الجنسية علاوة على الحكومات منفرده أو بصورة جماعية » (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ٩٦٦) فلننتقل الآن إلى إعطاء فكرة عن تعريف الدراسات المستقبلية ونظرياتها ومناهجها .

ثالثاً : الدراسات المستقبليه : التعريف ، النظريه ، المنهج

يعرف علم المستقبليات بأنه جهد علمى لاستطلاع التطورات المستقبليه فى مجتمع من المجتمعات فى ضوء رؤية حاضر وماضى إتجاهات التغير فى هذا المجتمع (Kuper and Kuper, 1985) والمبدأ الرئيسى الذى يحكم علم المستقبليات هو الاستشراف Extrapolation والذى يعرفه الن تومسون Thompson بأنه إمتداد ما يمكن ملاحظته من الحاضر من إتجاهات تغير فى الزمن المستقبلى . فاذا لاحظنا أن سكان العالم يتزايدون بمعدل معين فى لحظه معينه من الزمن فإننا نستطيع أن نستشرف المستقبل بالقول بأن عدد السكان سوف يتضاعف فى فترة محددة من الزمن (Thompson, 1979 : 9) كما يعرفه إبراهيم سعد الدين بأنه اجتهاد علمى يرمى إلى صوغ مجموعة من التنبؤات المشروطة والتى تشمل المعالم الرئيسية لاوضاع مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات وعبر فترة مقبلة وتنطلق من بعض الافتراضات حول الماضى والحاضر ، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع . والاستشراف العلمى بهذ المعنى لايقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة بل يفيد فى الإشارة إلى بعض سمات بدائل المستقبل خصوصاً فى ارتباطها بالأحداث والتصرفات والرغبات البشرية وبذلك فإنه يفيد فى العمل على الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل (إبراهيم سعد الدين وآخرون ، ١٩٨٢ : ٢٣ - ٢٥) .

والاستشراف بهذا المعنى ليس تنبؤاً يعنى أن المستقبل أمر محدد سلفاً ويجب التنبؤ به والكشف عنه فقط ، كما أنه ليس تخطيطاً للمستقبل يهدف إلى إعاده صوغ الهياكل الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعه من السياسات ، وليس إسقاطاً يهدف إلى الكشف عن إمتداد الزمن لعلاقات وإتجاهات محسوبه (إبراهيم سعد الدين وآخرون ، ١٩٨٢ : ٢٢ - ٢٣) إنما هو جهد علمى لرسم صور مختلفه للمستقبل ، وليس صوره واحده بحيث تشكل كل واحدة منها بديلاً أو « سيناريو » تتدرج فى إمكانية حدوثها لا وفقاً للمتغيرات القائمة الآن فقط ولكن وفقاً للمتغيرات التى قد تتدخل فى المستقبل أيضاً . ولذلك فان علماء المستقبل لايتحدثون عن مستقبل واحد ، بل عن مستقبليات Futures . ومن هنا تستخدم صيغ الجمع عند الحديث عن دراسة المستقبلات Futures study واستخدام صيغة الجمع هنا هو

استخدام مقصود حيث تستهدف هذه الدراسه التوصل إلى سلسلة من الاختيارات والبدائل يعتبر أحدها أكثر احتمالاً فى الحدوث ممن سواه . فالمستقبل هو واحد من هذه البدائل أو الاختيارات (Thompson, 1979 : 15) .

وبالرغم من أن الدراسات المستقبلية تستمد أطرها النظرية والمنهجية من علوم عديدة إلا أن البعض ينظر اليها على أنها فرع من فروع علم الاجتماع أشبه بعلم الاجتماع التاريخى (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ :١٣) حيث تعتبر قضيه الزمن الماضى والحاضر والمستقبل قضية محورية فى الدراسة المستقبلية . فهى تستخدم مفاهيم مثل النمو والتغير والتنمية والتنبؤ والتخطيط والاستشراف ونحن أميل إلى أن نعتبر الدراسات المستقبليه فرع مستقل ذو هوية خاصة وتستمد هذه الهوية الخاصة اصولها من حقيقتين : الأولى : أن الدراسات المستقبلية تستفيد نظرياً ومنهجياً من علوم اجتماعيه (كالاجتماع والاقتصاد والتاريخ والجغرافيا والسياسه) وغير اجتماعية (كالاحصاء وتحليل النظم) ، والثانيه : أن الدراسات المستقبلية قد اشتقت لنفسها اسماً مستقلاً وأصبح لها دوريات علميه مستقلة .

وايا كان المصدر الذى تشتق منه الدراسه المستقبلية نظرياتها فانها تعتمد على مفهوم النسق (النظام) الذى يشير إلى مجموعة من الأجزاء أو الكيانات يتفاعل بعضها مع البعض الآخر ومع البيئة المحيطة بها بهدف الوصول إلى هدف مشترك ويمكن النظر إلى المجتمع أو إلى أى جزء منه بوصفه نسقاً يتكون من مجموعه من المتغيرات المتفاعله (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ :١٣) فالنظام الاقتصادى مثلاً يحتوى على مجموعة من المؤسسات الوطنيه مثل الشركات الإنتاجيه والمؤسسات الماليه والحكومة والقطاع العائلى تتفاعل مع بعضها بهدف استخدام الموارد لاشباع الحاجات المتزايده . ويتفاعل هذا النظام الاقتصادى مع البيئة المحيطة به وهو الاقتصاد العالمى . (معتز خورشيد ، ١٩٨٨ : ٧٥) وعلى نفس المنوال يمكن النظر إلى نظم المجتمع المختلفة . وترجع أهميه مفهوم النسق إلى أنه يصلح كأداه للتحليل على مستويات مختلفة ، على المستويات المحدودة النطاق المرتبطة بمجال معين كالصناعة أو إنتاج الطعام أو الزراعة أو أى جزء صغير من هذه المجالات ، وعلى المستويات الواسعة النطاق كالنسق أو النظام العالمى حيث ينظر إلى الكون كله على أنه نسق متفاعل الأجزاء يتكون فى داخله

من انساق فرعية . هذا فضلاً عن أن القدره التحليليه لمفهوم النسق الكوني تمكن من رؤيه الاختلافات بين الانساق رغم تشابه خصائصها العامة . أن الأنساق تتشابه فى مكوناتها العامة (أنها عناصر مترابطة الأجزاء متفاعلة المكونات) ولكنها تختلف فى درجة تعقيدها الداخلى (فهناك الأنساق البسيطة والانساق المعقدة) وفى درجة انفتاح حدودها الخارجية (فهناك الأنساق المفتوحة والأنساق المغلقة) ، وفى نوعيه المدخلات القادمة اليها والمخرجات الناتجة عنها. (Thompson, 1979 : 20) وتعتمد الدراسات المستقبلية فى ضوء التحليل النسقى على فكرة بناء النماذج Model Building وهى فكرة مستعارة من العلوم الهندسية والرياضيه حيث أتجه المهندسون إلى بناء نماذج مصغرة لتصميماتهم الهندسية معماراً كانت أم الآت وتسمى هذه النماذج بالنماذج الطبيعية . كما أتجه علماء الرياضيات إلى تعميم مجموعة من النماذج تقوم بتمثيل آلية عمل النظم المختلفة بمجموعة من العلاقات والجداول الرياضية حيث تحدد العلاقة بين المتغيرات (المستقلة والتابعة) بشكل رياضى . ويطلق على هذا النوع النماذج الرياضية (معتز خورشيد ، ١٩٨٨ : ٧٥ - ٧٦) . ولقد استعيرت فكرة بناء النماذج فى الدراسات المستقبلية خاصة النماذج الرياضية . فالنموذج هو محاولة لصياغة أهم الملامح (أو الخصائص) المتصلة بمشكلة معينة على المستوى التصورى (أو الشكلى المجرب) بحيث يحصر كافة المتغيرات الخارجية والداخلية المرتبطة بالمشكلة ومن ثم يحقق درجه عاليه من امكانيه فهم هذه المشكله ، لانه ينظر اليها فى عناصرها الكليه . والمحقق أن استخدام النماذج الرياضيه المجرده فى دراسه وفهم مشكلة واقعية يواجه بعض المشكلات . فالواقع على درجة من التعقيد تجعل امكانية اخضاعة للنموذج المجرد المصاغ فى علاقات شكلية أو صورية امراً صعباً . وبرغم هذه الصعوبة فإن النموذج الشكلى المجرد يمكن أن يمكننا من أن نقترب من هذا الواقع المعقد وأن نفهمه فهمًا أفضل فمن خلال مجموعة المتغيرات التى يحددها ، ومن خلال طبيعة العلاقات التى يقيمها بين هذه المتغيرات يمكن استكشاف الانساق الواقعية والاقتراب منها .

ومن هذا المنطلق أستخدمت هذه النماذج فى الدراسات المستقبلية وذلك للتعرف غلى الطريقة التى تعمل بها الأنساق الاجتماعية والاقتصادية المعقدة ،

والتنبؤ بامكانيات المستقبل فى ضوء الوجهة التى تسير فيها المتغيرات المكونه للنسق فى الحاضر والماضى . أن الهدف النهائى لاستخدام النماذج هنا هو الكشف عن الميكانيزمات التى تحكم السلوك التاريخى Historical behavior للنسق . ومن ثم القدره على استشراف إمكانيات عمل هذه الميكانيزمات فى المستقبل أو إمكانيات السلوك المستقبلى للنسق . أن هذه الميكانيزمات تشكل مايمكن أن يطلق عليه البناء العلمى (السببى) الكامن خلف أداء النسق وسلوكه . والتعرف على هذا البناء يمكن من أن نمتلك نظرية Theory حول أداء النسق ، ومن ثم تملك بعض المعرفة عن وجهة سلوكه فى المستقبل ويمكن التوصل إلى النموذج بطريقتين : الأول الحصول على بيانات مستفيضه عن النسق ، والثانى إقامه علاقات افتراضيه بين المتغيرات التى يشتمل عليها النموذج ، والطريق الأول هو الذى يسلكه بناة النماذج المستقبلية من المتخصصين فى الاقتصاد السياسى . أما الطريق الثانى فهو الذى يسلكه بناة النماذج المستقبلية من أنصار مدخل ديناميات الأنساق . (Mclean, 1977 : 144 - 145) ولقد تعددت النماذج الرياضية فى الدراسات المستقبلية وشكلت أطراً تصورية لمجتمع الغد على اختلاف الرغم من الاختلاف فيما بينها فى المنهج وفى آفاق التشاوم والتفاؤل ونقدم فيما يلى بعض الأمثلة على هذه النماذج ، ونكتفى بثلاثة منها (نادر فرجانى ، ١٩٨٨ ؛ عواطف عبد الرحمن ١٩٨٨ : إبراهيم سعد الدين ، ١٩٨٢) .

١ - نموذج ميدوز وزملائه :

اعتمد هذا النموذج على مشروع بحثى تم بدعوه من نادى روما الذى تأسس عام ١٩٦٨ كهيئه غير رسمية تسعى لفهم النسق العالمى بأبعاده المختلفة والمتشابكة ومشكلاته المتزايدة . لقد توصلت الاجتماعات الأولى لنادى روما إلى أن العالم يعانى من مشكلات معقده تتشابك مع بعضها لتشكل ما أطلق عليه «مشكل العالم» World problematique . وقد تطلب هذا إجراء دراسات حول مستقبل العالم كانت أولها الدراسه التى قام بها ميدوز D. Meadows وزملائه والتى نشرت عام ١٩٧٢ « بعنوان حدود النمو » وظهر فى هذه الدراسه أول نموذج عالمى لمستقبل العالم .

نظر نموذج حدود النمو إلى العالم كنسق واحد له حدود طبيعيه ثابته . ولقد اعتمد النموذج على دراسه متغيرات خمسة هى السكان والموارد الطبيعيه والانتاج الزراعى والإنتاج الصناعى ، وتلوث البيئة عبر فتره طويله نسبياً من الزمن . كما اعتمد النموذج على مفهوم ديناميات الأنساق Systems Dynamics لتحديد العلاقات بين هذه المتغيرات وحركتها المستقبلية . وبناء على دراسه حركية لهذه المتغيرات فى الماضى والحاضر وضعت بعض التصورات المستقبلية حول حركتها فى المستقبل . لقد نظر النموذج إلى المتغيرات الخمسة على أنها وحدة لا يمكن تجزئتها وركز على فكرة تحقيق التوازن بين هذه المكونات لتحقيق نمو مستقر للنسق العالمى . ومن ثم فإن النتيجة الأساسية التى توصل اليها هى ضرورة وضع قيوداً وحدود قصدية على النمو فى العالم للوصول إلى حالة من التوازن . وإذا لم يحدث هذا التوازن سيكون توقف النمو نتيجة لعدم قدرة البيئة الطبيعية على تحمل النمو فى البشر ورأس المال . فلابد من تحقيق استقرار فى عدد السكان وحجم رأس المال بحيث يتوازنان مع إمكانيات البيئة وقدراتة وإذا لم يحدث هذا فإن المستقبل قد يدبأ بخلل يتجسد فى تزايد الكوارث المتعلقة بنفاذ الموارد الطبيعية وإنهيار البيئة وظهور المجاعة .

٢ - نموذج ميزادوفيك وبستيل :

تم تصميم هذ النموذج بدعوة من نادى روما بحيث يتجاوز أوجه القصور التى عانى منها نموذج ميدوز وزملائه والتى أهمها النظر إلى العالم كوحده واحده . ولذلك فقد تم تقسيم العالم فى نموذج ميزاروفيك وزميله إلى مناطق بلغت عشر مناطق مع التركيز على مسألتى الطاقة والغذاء . ولقد تضمن النموذج تفاصيل أكثر عمقاً وتنوعاً من النموذج السابق . واستخدم أساليب الاقتصاد القياسي وتحليل الأنساق فى تقديم رؤية عن الأقسام الرئيسية فى العالم فى مكوناتها الاقتصادية والجغرافية والبشرية عبر الفترة الزمنية التى استغرقها التحليل ، وحركة الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية فى هذه المناطق فى المستقبل ، مقدماً تصورات بديلة حول هذه الحركه المستقبلية . ولقد نشر هذا النموذج عام ١٩٧٤ فى كتاب بعنوان « البشريه فى مفترق الطرق » .

ويقدم هذا النموذج صوره مثله مثل سابقه – صوره قائمة عن مستقبل العالم حيث حذر من امكانية حدوث الانهيار فى العالم نتيجة لنقص الغذاء فى مقابل السكان وحدوث أزمات فى موارد الطبيعة . ويقترح النموذج حلولاً لمواجهة مشكلات العالم فى المستقبل من اهمها ضبط النمو السكانى وخلق إطار للتعاون الدولى بين الدول الغنية والدول الفقيرة من خلال نظام عالمى جديد وتفادى أشكال المواجهه بين الدول الغنية المصنعة والدول الفقيره .

٣ – نموذج باريلوتشى :

قامت باعداد هذا النموذج مؤسسه باريلوتشى – وهى هيئه بحثيه خاصه يقع مقرها فى الأرجنتين . وأعد النموذج فريق بحث متعدد التخصصات يتكون من عشرين من الباحثين برئاسة اميلكار – هيريرا A. herrea ونشر المشروع عام ١٩٧٦ فى كتاب بعنوان « كارثة أم مجتمع جديد » . واستهدف النموذج رسم طريق يوصل إلى عالم متحرر خال من البؤس والتخلف ، ولذلك فان هذا النموذج يكاد يكون قد رسم صوره مجتمع مثالى فى إطار نموذج رياضى . ويختلف هذا النموذج عن سابقيه فى تصوره النظرى ، فلم يفترض تعارضاً بين النمو السكانى والقدرات (أو الحدود) الطبيعية كأساس لمشاكل العالم المعاصر ، بل افترض أن هذه المشاكل ترجع إلى عوامل اجتماعية – سياسية ناتجة عن التوزيع غير المتكافىء للقوة بين البلاد وداخلها ، ومن ثم فان المجتمع المثالى لن يتحقق إلا إذا تحرر الإنسان من القهر والتخلف عن طريق احداث تغييرات جذريه فى التنظيم الاجتماعى السياسى للعالم تخلق مجتمعاً اشتراكياً يقوم على المساواه والمشاركه الكامله لكل اعضائه فى القرارات التى تؤثر عليهم وينظم فيها الاستهلاك بطريقه تخلق توافقاً بين البيئه والمجتمع .

أن المجتمع الجديد الذى يتصوره نموذج باريلوتش يحاول أن يتفادى أوجه القصور فى النظم الرأسمالية والاشتراكية المعاصرة بإقامة مجتمع تحكمة قيمتين أساسيتين : الأولى المساواة بين البشر ، والثانيه النظر إلى التاريخ باعتبارة عملية لانهائيه يتوقف اتجاهها على رغبات وأفعال البشر . ويعنى ذلك أن الشر قادر على تحويل التاريخ لخدمة اهدافهم وذلك بإقامة مجتمع مثالى تتوفر فيه عدة شروط من أهمها المساواة على الصعيدين القطرى والدولى وتخفيف حدة الاستهلاك

وعدم استخدام الملكيه كوسيلة للحصول على القوة أو الميزات الشخصية وخلق نظام عالمى متوافق قادر على نشر العدالة والرفاهية والديموقراطية واقتلاع جذور الحروب .

وتحقيق هذا النموذج المثالى ليس أمراً مستحيلاً . فقد أكد النموذج أن الموارد الطبيعية التى أفترضت النماذج الأخرى امكانيه نفاذها تحت ضغط الزيادة السكانيه أو إمكانيه عدم القدره على استغلالها تحت ظروف التلوث . يمكن تنميتها فى ضوء شروط سياسيه واجتماعيه وثقافية أفضل . ولقد قام فريق باريلوتش بتحليل معمق لأوضاع الموارد الطبيعية والتلوث فى العالم لإثبات ذلك . كما أوضح النموذج أن دول ومناطق العالم - وبخاصة الأفقر منها - يمكن أن تبلغ الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معقولة انطلاقاً من ظروفها الحالية . وقام أعضاء فريق العمل بتصميم نموذج رياضى لإثبات ذلك . ويحلل هذا النموذج الرياضى خمسه قطاعات هى الغذاء والسكن والتعليم والسلع الرأسماليه والسلع الاستهلاكيه فى أربع مناطق تشكل النسق العالمى هى الدول المصنعه ودول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيه . وانتهى التحليل إلى أن هذه المناطق يمكن أن تبلغ غايتها فى تحقيق التوازن المنشود بدءاً من عام ١٩٨٠ (أى بعد نشر نتائج النموذج بثلاث سنوات) وحتى عام ٢٠٦٠ شريطة أن تعتمد كل منطقه على مواردها الذاتيه خلال عشرين عاماً منذ عام ١٩٨٠ .

ويتميز نموذج باريلوتش عن نموذجى نادى روما بأنه يقدم رؤيه من العالم الثالث ، وتختفى فيه بعض مظاهر التحيز التى ظهرت فى نموذجى نادى روما . لقد اكد هذا النموذج على أن مستقبل البشريه لا يتوقف على عقبات طبيعية وإنما على عوامل سياسيه واجتماعيه من صنع البشر ومن ثم فان هؤلاء البشر يمكن أن يعدلوا من هذه العوامل ويتحكموا فيها من أجل الوصول إلى عالم أفضل . وبالرغم من أن الافتراضات التى طرحها فريق باريلوتش لن تتحقق ، لأن الظروف السياسية والاجتماعية التى تعوق تحقيقها ماتزال قائمة ، بالرغم من ذلك فإن هذا النموذج مايزال أهم النماذج فى الدراسات المستقبلية .

وهناك غير هذه النماذج نماذج أخرى مثل نموذج ساروم Sarum الذى تم تصميمه تحت اشراف هيئة البيئة البريطانية ، ونموذج لونيتيف Leontif الذى

انطلق من استراتيجية الامم المتحدة للتنمية العالمية المعلنة عام ١٩٧٠ ، ونموذج المستقبلات الدولية الذى صمم تحت اشراف منظمة التعاون الاقتصادى للتنمية وبالرغم من تعدد النماذج المستقبليه للعالم ، إلا أن الهوه التى تفصل بين الجهود العلميه والجوانب التطبيقية الواقعية تجعل امكانيه تحقيق الآمال المستقبليه البشريه امراً صعباً . وكما أكد نادر فرجانى فى مناقشته لنموذج باريلوش ، فان العالم لا يقرب من أى صوره نموذجيه رسمها هذا النموذج ، بل يكاد يقترب من الكارثه «فمازلنا نعيش فى عالم يعانى فيه الكثير من سكان الجنوب من نقص وسوء التغذيه - وتردى أوضاع التعليم والسكن وتكريس القهر وتهميش الناس وتزايد حدة الاستقطاب الطبقى داخل المجتمعات وبين المجتمعات وانتشار مثل الرأسماليه الاستهلاكيه .

رابعاً : الدراسات المستقبليه فى الوطن العربى :

بدأ الاهتمام بالدراسات المستقبلية فى الوطن العربى مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات . ولقد جاء هذا الإهتمام كانعكاس للاهتمام العالمى بالدراسات المستقبلية وكثرة النماذج المطروحة فى المنتديات الدولية حول مستقبل العالم ؛ كما جاء كانعكاس للقلق المتزايد بين المثقفين العرب بشأن مستقبل الوطن العربى .

ولقد بدأت الدراسات المستقبلية فى الوطن العربى من خلال جهود مقترحة بعضها مؤسسى وبعضها فردى ثم تحولت بالتدريج إلى جهود منظمة تعتمد على عمل الفريق البحثى والدراسات المتعددة التخصصات . ونقدم فيما يلى عرضاً مختصراً لأهم الاسهامات العربية فى مجال الدراسات المستقبلية .

١ - يرجع فضل الزيادة فى هذا النوع من الدراسات إلى معهد التخطيط القومى بالقاهرة الذى أنشأ مجموعة التخطيط طويل المدى للبلدان العربية ، والتى ضمنت مجموعة من الباحثين المصريين وعملت بالتعاون العلمى مع الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ومنظمه اليونيدو . وقد أعدت هذه المجموعة التى عرفت بأسم « مجموعة القاهرة » بعض الدراسات الهامة التى تمثل فى مجموعها مشروع نموذج عربى للمستقبليات . ولم يخرج هذا المشروع إلى دائرة التخطيط (عواطف عبد الرحمن ، ١٩٨٨ : ٣٧) .

٢ - ظهرت في أرجاء الوطن العربي بعض الدراسات المتفرقة التي حاولت استشراف بعض الجزئيات المتعلقة بآفاق المستقبل العربي . وبعض هذه المحاولات تدخل في نطاق الخطاب الفكرى والسياسي المرسل مثل دراسة حسن صعب بعنوان « المقاربة المستقبلية للانماء العربي » (بيروت ١٩٧٩)؛ ودراستي قسطنطين زريق بعنوان « نحن والمستقبل » (بيروت ١٩٨٠) ، ومطالب المستقبل العربي (بيروت ١٩٨٣) ؛ ودراسة أحمد صدقي الدجانئ بعنوان « رؤى مستقبلية عربية للثمانينيات» (عمادن ، ١٩٨٣) . ويدخل بعضها الآخر في نطاق الدراسات القطاعية الجزيئة مثل دراسة عمر الخطيب بعنوان « الوطن العربي عام ٢٠٠٠ : محاولة لاستشراق الأوضاع السياسية » (القاهرة ، ١٩٨٥) ؛ ودراسة هيدسون وآخرين بعنوان « العقد العربي القادم » (بيروت ، ١٩٨٦) . ومن هذه الدراسات أيضاً ماأهتم بقطر عربي واحد مثل دراسة المهدى المنجزة بعنوان « المغرب الكبير عام ٢٠٠٠» (المستقبل العربي ، يوليو ، ١٩٨٣) . وكما أكد محمود عبد الفضيل فإنه « على الرغم من أن تلك المحاولات ظلت جزئية ولا ترقى إلى مستوى الرؤية الشاملة ، فإنها جميعاً عبرت عن شعور بالقلق ازاء المستقبل العربي وما يحمله في طياته من مخاطر ونذر » (محود عبد الفضيل ، ١٩٨٨ : ٥٣) .

٣ - أما أهم الإسهامات العربية جميعاً في أستشراق المستقبل ، فتتمثل في مشروعين بحثيين كبيرين . ولقد انجز كل منها في إطار مؤسسي واستخدمت فيه خبرات علمية متنوعة . المشروع الأول هو مشروع «المستقبلات العربية البديلة » وهو أحد المشروعات البحثية لجامعة الأمم المتحدة ، وأشرف على تنفيذه منتدى العالم الثالث ونشر تقريره الرئيسي بعنوان « صور المستقبل العربي » (إبراهيم سعد الدين ، ١٩٨٢) . أما المشروع الثاني هو مشروع « استشراق مستقبل الوطن العربي » والذى أنجز في إطار مركز دراسات الوحدة العربية ونشر تقريره الرئيسي بعنوان «مستقبل الأمة العربية : التحديات والخيارات » (خير الدين حسيب وآخرون، ١٩٨٨) .

مراجع الفصل الثامن

أولاً : مراجع باللغه العربيه :

١ – إبراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٢ – حسن شحاته سعفان ، تاريخ الفكر الاجتماعى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٣ – زكى نجيب محمود وأحمد أمين ، قصة الفلسفة اليونانية ، الطبعة الثامنه ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٤ – عواطف عبد الرحمن ، الدراسات المستقبلية : الاشكاليات والآفاق ، عالم الفكر ، المجلد ١٨ ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ .

٥ – قيس هادى أحمد ، نظرية العالم عند فرانسيس بيكون ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٦ – محمد على محمد ، علم الاجتماع ودراسه المستقبل ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندريه ، بدون تاريخ .

٧ – محمود عبد الفضيل ، الجهود العربية فى مجال استشراف المستقبل ، نظرة تقويمية ، عالم الفكر ، المجلد ١٨ ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ .

٨ – معتز خورشيد ، ، النماذج الرياضية والمحاكاة فى اتخاذ القرارات والدراسات المستقبلية ، ، مجلة عالم الفكر ، المجلد ١٨ ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ .

ثانياً : مراجع باللغه الانجليزيه :

1 - Ackoff, R., Redesigning the Future, Johon Willey and Sons, New York, 1974 .

2 - Kohn, H. and Weiner, A. The Year Two Thousand, Macmillan, New York, 1972 .

3 - Kuper A. and Kuper J., The Social Science Encyclopedia, Routledg and Kegan Paul , London, 1985 .

4 - Mclean, M., "Getting the Problem Right : A Role For Structural Modeling" , in : H. Linstone and W. Simmon (Eds.) Future Research, Addison - Wesley Publishing Co. Inc. 1977.

5 - Thompson, A., Understanding Futurology, David and Charles, London, 1979 .

6 - Toffler, A., Future Shock, The bodley Head, London, 1970 .